الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

الذكرى المئوية للمغفور له محمد على الكبير

تاريخ الزراعة المصرية

فى عهد محمد على الكبير

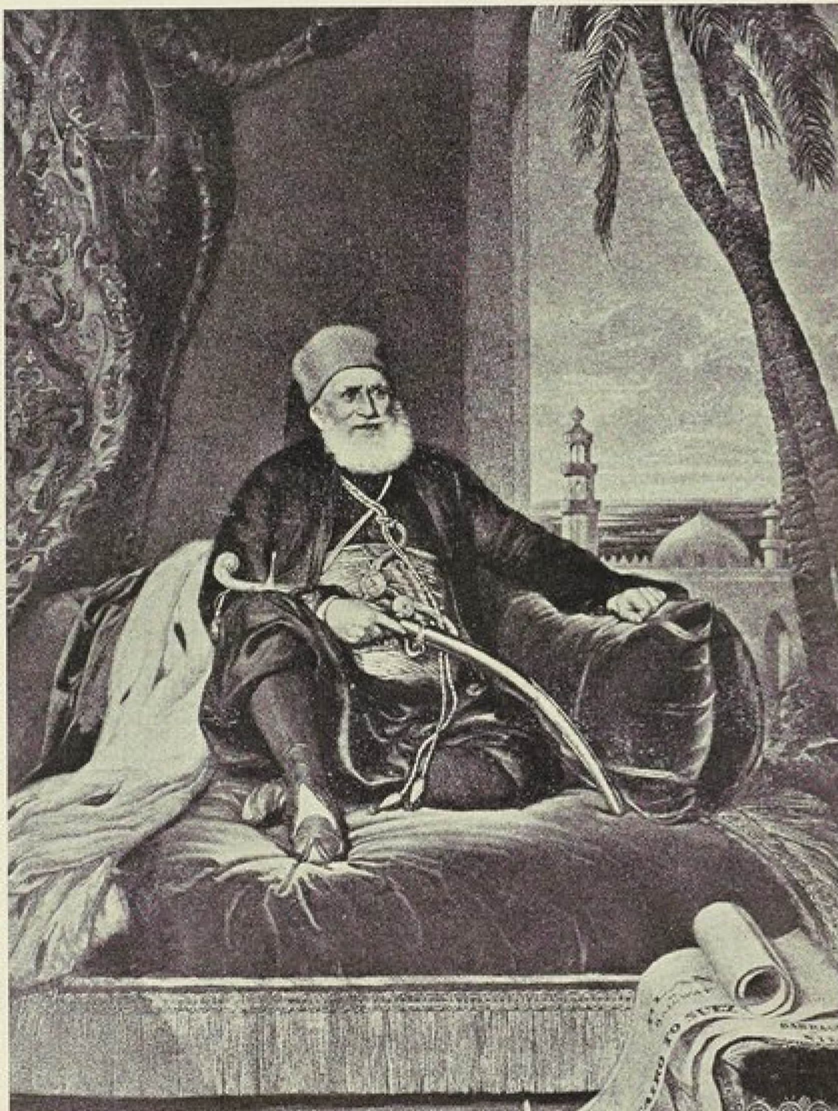
الدكتور أحمد أحمد الحتة

مدرس التاريخ الاقتصادى بجامعة فؤاد الأول
وعضو الجمعية الملكية للدراسات التاريخية

دار المعارف بمصر
١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م



حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول



محمد على الكبير

إلى مقام

حضرة صاحب الجلالة

فاروق الأول

ملك مصر المعظم

وراعي نهضتها الحديثة

المحتويات

صفحة

تقديم الكتاب : للأستاذ محمد شفيق غربال بك . . . . ط

تصدير : للمؤلف . . . . س

المقدمة ١

الكتاب الأول

عوامل الإنتاج الزراعى ٥

الفصل الأول : الأرض ٧

١ — مقدار الأراضى الزراعية : التربة ، إصلاح الأراضى ، زيادة الأراضى .

٢ — الرى : فيضان نهر النيل ، الرى الحوضى ، الرى الدائم ، الاهتمام بمنشآت الرى ، توزيع المياه ، آلات الرى .

٣ — حيازة الأراضى الزراعية : الحيازة فى أول القرن التاسع عشر ، الانقلاب ، الحيازة بعد الانقلاب : ١ — الأطيان الأثرية ٢ — أطيان مسموح المشايخ ومسموح المصاطب ٣ — أطيان العهد ٤ — أطيان الأبعادية ٥ — أطيان الرزق ٦ — أطيان الجفالك ٧ — أطيان الأوسية ، التأجير ، المزارعة .

٤ — ضرائب الأطيان : الضرائب فى أول القرن التاسع عشر ، الانقلاب ، مقدار مال الأطيان ، جباية المال ، الإعفاء من المال ، فردة النخيل .

الفصل الثانى : العمل ٨٣

عمال الزراعة ، عدد السكان ، قلة الأيدى العاملة فى الزراعة ، الجهود لسد النقص ، عدد الأيدى اللازمة لبعض الأعمال الزراعية ، أجور العمال الزراعيين .

الفصل الثالث : رأس المال. ٩٧

صفحة

الكتاب الثانى

الثروة النباتية ١٠٣

الفصل الأول : نظام الفلاحة ١٠٥

الانقلاب فى نظام الفلاحة ، حيازة الأراضى ، تقييد حرية العمل ، تقييد حرية تصريف الحاصلات ، تعيين بعض الزروع وتحديد مساحتها .

الفصل الثانى : الأساليب الزراعية ١٢١

إدخال الأساليب الصحيحة ، الرقابة على الأساليب ، زرع الأراضى بما يناسب التربة ، الدورة الزراعية ، الأسمدة ، تجهيز الأرض ، البذر ، التقاوى ، رى الزروع ورعايتها ، الحصاد ، تجهيز الحاصلات للتصريف ، الآلات الزراعية .

الفصل الثالث : التعليم الزراعى ١٤٥

الخبراء الزراعيون ، البعوث ، مدرسة الزراعة ، التجارب ، العزب النموذجية ، الدعاية الزراعية .

الفصل الرابع : الآفات الزراعية ١٦٩

الدود ، الجراد ، الفيران ، الطيور ، الخنازير البرية ، الغزلان ، رياح الخماسين ، البرد .

الفصل الخامس : مقدار الإنتاج ١٧٥

السنة الزراعية ، مساحة الحاصلات ، زيادة الإنتاج ، الغلة ونفقات الإنتاج والمكسب .

صفحة

الفصل السادس : الغلات الزراعية ١٩٧

القطن ، القصب ، الدخان ، السمار ، نباتات الألياف ، نباتات الصباغة ، النباتات الزيتية ، الحبوب ، البقول ، نباتات العلف ، الخضر ، النباتات الطبية ، أشجار الفاكهة ، أشجار الأخشاب ، نباتات الزينة .

الكتاب الثالث

الثروة الحيوانية ٢٨٣

الفصل الأول : الحيوانات ٢٨٥

تكثير الحيوانات ، وقاية الحيوانات وعلاجها ، أصناف الحيوانات : الحمير ، البغال ، الجمال ، البقر ، الجاموس ، الضأن ، المعز ، الخنازير .

الفصل الثانى : الدواجن ٣٣٥

تكثير الدواجن ، أصناف الدواجن : الدجاج ، الطيور الرومية ، الإوز ، البط ، الحمام ، الأرانب .

الفصل الثالث : دود القز ٣٤٣

إدخال دود القز فى مصر ، التوسع فى تربيته ، طريقة تربيته .

الفصل الرابع : النحل ٣٥٥

تكثير النحل ، طريقة تربيته .

الملحقات

صفحة

الملحق الأول : لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ ﻫ
(ديسمبر ١٨٤٧ م) ٣٥٩
الملحق الثانى : الأشهر القبطية وما يقابلها من الأشهر الإفرنجية . . ٣٦٥
الملحق الثالث : أوائل السنين الهجرية وما يقابلها من التواريخ
القبطية والإفرنجية ٣٦٧
الملحق الرابع : مراجع البحث ٣٦٩

تقديم الكتاب

بقلم

حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد شفيق غربال بك

وكيل وزارة المعارف العمومية

لقد تهيأت للجمعية الملكية للدراسات التاريخية مناسبة من أكرم المناسبات ، ألا وهى احتفال الأمة بالذكرى المئوية لانتقال محمد على الكبير إلى جوار ربه ، لتنشر بين المصريين بحثاً علمياً فى تاريخ ما قدمه هذا العاهل العظيم لإعادة مجد الزراعة المصرية .

قلت : مجد الزراعة المصرية متعمداً ، فالناس لا يتحدثون عن المجد إلا مقترناً بذكر الوقائع الحربية ، ويفوتهم أن محمد على الكبير نال أيضاً أجمل انتصاراته فى ميدان الفلاحة ، ويفوتهم أن ميدان الفلاحة هو أيضاً ميدان كفاح وجهاد ، كفاح الجد والصبر والعزم والتدبير ضد ما يسلط على مصر من الآفات والفوضى وسوء التدبير .

وقصة هذا الكفاح سجلها الدكتور أحمد الحته فى كتابه هذا .

ويتركب السجل من عنصرين ، أحدهما عبارة عن تاريخ المعركة يوماً بعد يوم : تاريخ ما يحدث ، وما يأمر به القائد الأعلى ، ليواجه موقفاً طرأ . أما الآخر فهو تاريخ الخطط — وهذه مسألة أساسية فى كل تاريخ جدير بالاسم يكتب عن محمد على . ولا يوفى أى موضوع من موضوعات النهضة المحمدية العلوية حقه إن عنى الباحث بأحد العنصرين دون الآخر . وإنى أرى أن الدكتور الحته عنى بهما معاً ، فاستحق أن يكون كتابه فى الفلاحة المصرية أنموذجاً للمباحث فى تاريخ مصر الاقتصادى ، التى نرجو أن يتجه لها المؤرخون المصريون فى القريب .

ولعل أجمل ما فى الكتاب إدراك محمد على العجيب لأصول الاقتصاد

الزراعى المصرى ، فقد نشأ فى إقليم تختلف ظروفه الزراعية عن ظروف مصر كل الاختلاف . ولم ينشأ فلاحاً بل نشأ جندياً تاجراً . ثم هناك أيضاً الظروف التى تولى فيها أمر مصر ، فلا يدله ظرف واحد منها على نظام الفلاحة المصرية فى أحوالها الطبيعية ، بل كل شأن من شئونها مختل . فالأمن مضطرب ، وحقوق الخزانة العامة ضائعة ، وأجزاء لا يستهان بها من الأرض الزراعية فى الصعيد والدلتا قد انتقلت فلاحتها فى أزمنة قريبة جداً من عهده لفلاحين قريبين من حال البداوة ، والمنشآت اللازمة للرى وللصرف وللحماية قد أهمل أمرها إهمالا تاماً ، أى أن قوى الفوضى وسوء التدبير تحتل الميدان كله ، وأن مصر تسير نحو الخراب الشامل . إلا أن الله هدى هذا العبقرى إلى إدراك حقائق الفلاحة المصرية إدراكاً تاماً ، فشن الحرب على عوامل التخريب ، وأعاد — كما قلت — مجد الزراعة المصرية .

وبهذا سجل محمد على اسمه فى سجل الخالدين والبناة الذين كانوا على رأس المصريين الأوائل الذين نزلوا من الأرض المرتفعة إلى أرض الوادى عندما قلت الأمطار ، فنظموا للماء مجاريه وتحكموا فى جريانه وصرفه وجففوا الأرض وزرعوها وأقاموا صرح مصر ، أولئك الذين تحدتهم بيئة جديدة ، فقبلوا التحدى وتحكموا فيها ، على عكس ذلك النفر من قومهم الذين آثروا ألا يغيروا طرق معاشهم فانتقلوا إلى مواطن تغزر أمطارها . أما البناة المصريون فقد وضعوا قواعد الاقتصاد الزراعى بتدبير الماء والصرف والمساحة والمواسم الزراعية والحصاد والجباية . فقامت حضارة مصر التاريخية .

وبقيت تلك القواعد قائمة آلاف السنين ، إن راعاها المصريون كان الرخاء والمعيشة الطيبة ، وان خالفوها أو أهملوها كان الشقاء العام . وبقيت تلك القواعد أيضاً لا إضافة جديدة تضاف إليها ، اللهم إلا فيما يتعلق باستحداث مزروعات جديدة فى بعض العصور ، تبعاً لاتصالات بعض العصور بأقاليم نباتية جديدة ، كالإكثار من الكروم أو التين أو الزيتون أو قصب السكر أو باستخدام فصائل جديدة من الحيوان كالجمل أو الحصان وما إليها لنفس السبب . أو باتخاذ آلات جديدة لرفع الماء ، أو بتغييرات مهمة فى أهل الفلاحة ونظمهم . كإقطاع جاليات من الروم أو العرب

تبعا لسياسة الدولة ، أو ربط الأرض أو غلتها بالمعابد أو جهات الخير ، أو طوائف الجند وهكذا ، مما يجعل تاريخ الزراعة المصرية ذلك الفصل الممتع الرائع فى تاريخ مصر .

ويتصل تاريخ الفلاحة المصرية فى عهد محمد على الكبير بهذه الصفحات الرائعة من ذلك التاريخ . هذا من إحدى ناحيتين ، كما أنه يتصل من الناحية الأخرى بالزراعة المصرية فى طورها الحاضر ، وعلى ذلك فعهد محمد على الكبير صلة بين الماضى والحاضر ، شأنه فى الفلاحة شأنه فى كل الشئون الأخرى .

ابتدأ أولا بالضبط والكشف والتحقيق والتصفية فى كل ما يتعلق بحقوق الخزانة عامة وفى أمور الالتزامات الزراعية بصفة خاصة ، فألغى ما لم يستند منها إلى سند شرعى أو تحول إلى منفعة أشخاص وهيئات . ولنأخذ مثلا على ذلك « الرزق الأحباسية » وأصلها أراض مرصدة على البر ولأهل المساجد والأسبلة والمكاتب وتؤدى ضرائب قليلة جداً . ووجد عند الفحص أن تلك الرزق قد زادت مساحتها لدرجة أضعفت إيراد الخزانة إضعافاً بيناً كما وجد أن إنفاق غلتها فيما رصدت له كاد أن ينعدم تماماً ، بل وضع الناس أيديهم عليها واستغلوها لمنفعتهم ، وروى الجبرتى عن أحد مشايخ برما أنه كان فى حوزتهم ألف فدان لا علم للملتزم ولا غيره بها وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير إلخ . وفى تلك المرحلة الأولى قدر لمحمد على أن يدرك تماماً فوائد تصدير الحاصلات الزراعية أى جعل الزراعة عنصراً أساسياً فى التجارة الخارجية ، وذلك لما انفتحت فى ممالك البحر المتوسط سوق رابحة للغلال المصرية حوالى سنة ١٨١٠ بسبب ما أصاب تلك الممالك من قحط ، وتأتى بعد ذلك مرحلة وضع يد ولى الأمر على الموارد الزراعية وغيرها ، أو ما نسميه مرحلة « الحجر » ، ثم الدور الباهر : تحويل الحجر إلى وسيلة قوية للإنتاج الجديد ، للثورة الاقتصادية المصرية .

ولكى نفهم هذا على وجهه الصحيح ينبغى علينا أن نبين ما كان عليه الحال فى الاقتصاد القديم ، فى أوائل القرن التاسع عشر : يتوقف على الزراعة قوت الرعية ، والأموال المفروضة على الأرض الزراعية مربوطة عليها عطاءات الأجناد ، وبهذين السببين اكتسبت الزراعة وأرض الزراعة وأهل الزراعة وضعاً خاصاً

جامداً ، أخرج الزراعة والأرض من نطاق التجارب والتبادل الحر ، وأخرج أهلها من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة وأدخلهم أو حاول إدخالهم فى نطاق الأدوات البشرية . قصرت الزراعة بصفة أساسية على إنتاج ما يلزم لغذاء الأهلين وملبسهم وامتنع التفكير فيما عدا ذلك (كالإنتاج الزراعى للتصدير مثلا) حذر نقصان الضروريات وامتنع التداول الحر فى الأرضين حذر نقصان الغلة وتأثر أرزاق الجند بذلك . وخضع الفلاحون لنظام مقيد لحريتهم ، معطل لشخصيتهم : خضوع الجندى للقانون العسكرى ، فأمر الفلاح وأمر الجندى سواء فى نظر المصلحة العامة .

وقد تحطم هذا النظام الذى خلقته أجيال عديدة جداً من الحياة المصرية على يد محمد على . وسهل عليه التحطيم لأن القوة التى وجد من أجلها النظام كانت قد تلاشت فى وقته . ذلك أن الأصل كما شرحنا ربط أرزاق الأجناد على الأموال الأميرية المفروضة على الأطيان، ولما ضعف أمر الأجناد فى العهد السابق للفتح الفرنسى تطرق الضعف والاختلال للنظام كله ، فاختل أمر الضرائب ووضع كل من يستطيع يده على ما يستطيع من الأرضين أو من الحقوق الأميرية وخرجت مساحات واسعة من نطاق الضرائب لتكون رزقاً أحباسية وهكذا .

وبزوال حماة النظام الطبيعيين استطاع محمد على إلغاء الالتزام وأعاد الأرضين لولى الأمر ، فاتصل بالفلاحين اتصالا مباشراً وثبتهم على ما كان فى أيديهم وزادهم على توالى الزمن حقوقاً فى أراضيهم ، وإن بقوا طوال مدته على خضوعهم القديم لقانون الفلاحة ، وتصرف فى مساحات واسعة بالإنعام على رجال خاصته وأهل بيته بشروط مختلفة أهمها الإصلاح وحسن الاستغلال . واستطاع بذلك أن يشرف على تنفيذ السياسة الزراعية التى رسمها والتى كانت ترمى إلى عدم الاكتفاء بإنتاج ما تحتاج إليه السوق المحلية فقط ، بل ترمى أيضاً إلى إنتاج حاصلات للتصدير ، وبخاصة القطن المصرى الجديد . أما التداول الحر فى الأرضين فلم يتم فى عهده ، ولكن تغيرت طريقة النظر إلى الأرض تغيراً تاماً عما كانت عليه الحالة ، فمن ذلك نزول الأرض فيما بعد عهده فى سوق البيع والشراء وشتى أنواع المعاملات والاستغلال .

والظاهر من كل هذا أن محمد على أحدث ثورة أو انقلاباً فى نظام

عتيد ، وهذا صحيح ، ولكن التنظيم الجديد يشترك فى قاعدة أساسية مع النظام القديم ، فكلاهما يقوم على قاعدة واحدة وإن اختلفت وسائلها لبلوغ الهدف : إن شئون الزراعة لها من المقام فى الاقتصاد القومى ما يجعلها على حدة ، فهى مصدر القوت اللازم للحياة ، وهى مصدر مهم من حيث الضرائب ، وهى أهم مصدر فى تغذية التجارة الخارجية .

وقد قام محمد على فى سبيل تنمية الثروة الزراعية بصيانة منشآت الرى والصرف وتجديدها ، ولم يكتف بهذا بل أحدث الانقلاب الكبير المعروف فى نظام الرى المصرى ، ومجمل تاريخ هذا الانقلاب ينحصر فى تدبير حل لمسألتين : الأولى زيادة الإنتاج الزراعى ، والثانية ضرورة تدبير ماء لرى القطن على الأخص فى غير زمن الفيضان ، ولمنع الماء من أن يفيض على الحقول فى زمن الفيضان . فالمسألة إذن هى ضبط النيل على وجه جديد .

ويجد القارئ واضحاً فى فصول الكتاب مقدار ما لقى محمد على والفلاحون المصريون من المشقة ، وما بذلوا من جهد فى تحقيق إحياء الزراعة لمصرية وإحلالها محلها اللائق بها فى النهضة ، لقد حمل ذلك الجيل من المصريين أعباء جساماً ، وأدى كاملا عن الأجيال السابقة وعن الأجيال اللاحقة إصلاح الفساد القديم والإهمال الذريع اللذين نزلا بالفلاحة المصرية للحضيض عند آخر القرن الثامن عشر . فلله محمد على وجيل محمد على !

وما كعلى ولا جيله إذا ذكرت مصر أجيالها

ولا شك فى أن السبب الأكبر فى أزمة الفلاحة المصرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين هو أن أمرها اقتصر فى عهد محمد على الكبير على فريقين : الفلاحين وعمال الحكومة ، فلم يكن على رأس الفلاحين فى أول القرن التاسع عشر أرستقراطية زراعية غير حكومية ، هذا من جهة . ولم يكن الفلاحون منتظمين جماعات قروية حقيقية ، من الجهة الأخرى . والالتزام نظام مالى صرف ، والملتزمون قد يكونون كل شىء إلا زراعيين كباراً ، وجماعات القرويين تنتظم فى حصص التزام ، وحصص الالتزام تنظيم مالى إدارى صرف ، ولعل القارئ يلحظ ما لهذه الحقائق من آثار قوية فى الاقتصاد الزراعى المصرى حتى وقتنا الحاضر . ولعله يلحظ أيضاً أن أهم ما وجه إليه عاهل مصر الكبير من عناية كان شأن الإنتاج ، فانصرف معظم

التدبير لتوكيده . وقد نلتمس التفسير أو التبرير فى ظروف الزمان فى مصر وفى أوربا . ولكن لا عذر لنا إن لم ننصرف لتوكيد الناحية الإنسانية من الإقتصاد الزراعى المصرى ، لنرتفع بالعاملين فى الزراعة إلى ما ينبغى لهم ومايبقى لأمتهم ، ولتتحول الفلاحة من ضرورة مصر إلى مفخرة مصر .

وبالله التوفيق .

أبريل سنة ١٩٥٠ محمد شفيق غربال

تصدير

يعتبر محمد على الكبير منشئ مصر الحديثة ، فقد بذل جهوداً محمودة أدت إلى تطور مصر تطوراً ظاهراً وتقدمها تقدماً محسوساً . ومن تلك الجهود إحياء الزراعة المصرية مما جعل تاريخها فى ذلك العهد ذا أهمية خاصة .

وتاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير هو موضوع بحثى هذا . وقد قسمته ثلاثة كتب : الأول فى عوامل الإنتاج ، والثانى فى الثروة النباتية ، والثالث فى الثروة الحيوانية . ثم قسمت الكتاب الأول ثلاثة فصول : الأرض والعمل ورأس المال. والكتاب الثانى ستة فصول : نظام الفلاحة والأساليب الزراعية والتعليم الزراعى والآفات الزراعية ومقدار الإنتاج والغلات الزراعية . والكتاب الثالث أربعة فصول : الحيوانات والدواجن ودود القز والنحل .

وقد اعتمدت فى البحث على الوثائق المصرية والأجنبية والمراجع الأخرى مما أثبته فى الملحق الرابع .

ولقد حفزتنى الأمانة التاريخية على أن أحافظ على النصوص العربية أو المترجمة عن التركية وأثبتها بأسلوبها على الرغم مما بها من أخطاء لغوية .

والآن أشعر بأن من واجبى أن أتوجه بالشكر الخالص إلى أستاذى الجليل محمد شفيق غربال بك ، فقد كان لإرشاداته وتوجيهاته أطيب الأثر فى بحثى هذا ، كما أنه أسبغ على فضلا آخر بتقديم الكتاب إلى القارئين .

ويسرنى أن أقدم شكرى للقائمين على قسم المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك ودار المحفوظات العمومية بالقلعة ، لما قدموه لى من معونة صادقة فى أثناء اطلاعى على الوثائق .

ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر إلى رئيس الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ونائب رئيسها وأعضاء مجلس إدارتها فقد أتاحوا لهذا البحث أن ينشر بين المصريين وغيرهم .

أبريل سنة ١٩٥٠ — أحمد أحمد الحته

المقدمة

الزراعة عماد الثروة فى مصر منذ القدم ولها المكانة الأولى فى الاقتصاد القومى مما جعل تاريخها جديراً بالبحث والاستقصاء وبخاصة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تطورت الزراعة المصرية فى ذلك العهد تطوراً ظاهراً ونالت من حكومة محمد على عناية خاصة فبعد أن كانت مقصورة — بصفة أساسية — على إنتاج ما يلزم لغذاء الأهلين وملبسهم أصبحت تنتج حاصلات التصدير والاستهلاك المحلى معاً وبعد أن كانت جامدة متأخرة أخذت تتقدم وترقى فزاد الإنتاج قيمة ومقداراً .

والزراعة المصرية مدينة لمحمد على بالشىء الكثير فقد عمل على إصلاح الأراضى وتوفير المياه لزراعتها مما أدى إلى زيادة مساحتها ومقدرتها على الإنتاج كما اعتنى بالرى فاتخذ الإجراءات اللازمة لحفظ الزروع من الغرق فى أثناء فيضان النيل ونظم الرى الحوضى وأوجد الرى الدائم فى الوجه البحرى لأول مرة فى تاريخ مصر فاتسعت مساحة الزروع الصيفية وصار فى الإمكان إنتاج ثلاثة محاصيل سنوياً فى نفس الأرض مما زاد فى الثروة الزراعية ، وكذلك أنشأ مدرسة الهندسة فتخرج فيها مهندسون مصريون خدموا الرى ومنشآته أجل خدمة كما اهتم بآلات الرى فزاد عدد السواقى والتوابيت ودخل فى الرى المصرى لأول مرة وابور المياه الذى يدار بالبخار .

وكذلك أحدث محمد على انقلابا فى حيازة الأراضى الزراعية ونظام الضرائب وذلك بالاستيلاء على الأطيان وتوزيعها على الفلاحين والإنعام على أفراد أسرته وبعض الأشخاص بمساحات واسعة من الأراضى فقد ألغى الالتزام ووحد ضرائب الأطيان واتصل اتصالا مباشراً بالفلاحين فتحرر بذلك الفلاح المصرى من حالة الذل التى رسف فى أغلالها مدة طويلة من الزمن وتحددت حقوقه

فى الأطيان بشكل واضح فى لائحة الأطيان وخطا خطوة تمهيدية نحو التداول الحر فى الأراضى فيما بعد ؛ وكذلك استولى محمد على على أطيان الرزق الموقوفة ولم يلغها فقضى بذلك على حالة الفوضى فيها ، بينما نفذ أغراض الوقف . أما الأراضى الواسعة التى منحها لبعض الناس فقد صارت ملكا لهم منذ سنة ١٨٤٢ وبذلك نشأت الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعية وأصلحت أطيان كثيرة دخلت فى الزراعة مما زاد فى الثروة العامة .

وتبعا لزيادة مساحة الأطيان واتساع الزراعات الصيفية زادت الأعمال الزراعية مما استوجب زيادة فى الأيدى العاملة ، وقد زاد عدد السكان ، ومع ذلك كانت الأيدى العاملة غير كافية للعمل الزراعى نظراً لذهاب بعض العمال الأقوياء إلى الجيش والبحرية والترسانة والمصانع وقيام بعض العمال الآخرين ببناء العمارات والمنشآت وفرار عدد من الفلاحين من الريف. ورغبة فى سد ذلك النقص فى الأيدى العاملة استخدم الرقيق فى الزراعة وعمل محمد على على تزويج البالغين من الأولاد فى الريف وإعادة الهاربين وعقاب من يتلف الأعضاء فراراً من الجندية ، وكذلك وزع الأطيان بين القرى بنسبة السكان وحث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم فى الزراعة .

ولم يكن نظام مصر الاقتصادى إذذاك مشجعاً على إنشاء المصارف الأجنبية فى مصر لأن الفلاح لا يملك الأرض وليس له حق التصرف فى بعض الحاصلات ، ولذا قامت حكومة محمد على بمساعدة الفلاحين غير المقتدرين حتى لا تتعطل الزراعة وتبعاً لذلك قدمت إلى هؤلاء الفلاحين ما احتاجوا إليه من السواقى والتوابيت والحيوانات والتقاوى والنقود وكذلك حرمت بيع الحاصلات مقدماً حماية للفلاح من ظلم التجار .

وقد وضع محمد على نظاماً خاصاً للزراعة المصرية إذ احتكر بعض الحاصلات وألزم الفلاحين زراعتها وحدد مساحتها فأدى ذلك النظام إلى تقييد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء ولكنه فى الوقت نفسه أفاد الزراعة فدخلت فيها حاصلات جديدة واتسعت زراعات ذات أهمية تجارية مثل القطن وتحددت

مساحة الحاصلات بناء على الحالة التجارية حتى لا تصاب البلاد بكساد فى حاصلاتها ونال الرى عناية تامة ودخلت الأساليب الصحيحة فى الزراعة .

وكان المصريون فى أول القرن التاسع عشر يتبعون فى الزراعة أساليب ورثوها عن الآباء والأجداد لم تساير التقدم الزراعى فى العالم مع أن الأساليب الزراعية لها شأن كبير فى مقدار الإنتاج ولذا أدخل محمد على الأساليب الصحيحة وألزم الفلاحين اتباعها وراقبهم فى تنفيذها فأصبح الفلاح والزراعة تحت رقابة عمال الحكومة من محمد على إلى شيخ البلد والخولى وبذلك زرعت كل أرض بما يناسبها ونظمت الدورة الزراعية واستخدمت الأسمدة بكثرة وخدمت الأرض خدمة مستوفاة وعين ميعاد البذر واتبعت الطريقة المثلى فيه وانتخبت التقاوى وحدد مقدارها وعنى برى الزروع ونظافتها من النباتات الطفيلية ورعايتها من الآفات الزراعية وعين ميعاد الحصاد واتبعت الطريقة المثلى فيه وأدخلت الآلات الزراعية الحديثة فى المزارع النموذجية وجفالك إبراهيم باشا .

وقد اهتم محمد على بالتعليم الزراعى فأحضر بعض الخبراء الزراعيين من الأجانب لتعليم الفلاحين الأساليب الصحيحة وأرسل البعوث إلى أوربا للوقوف على أحدث ما وصل إليه علم الزراعة والتمرين على فروع الاقتصاد الزراعى فى حقول التجارب المشهورة وأنشأ مدرسة الزراعة فتخرج فيها إخصائيون خدموا الزراعة المصرية خدمة جليلة وأنشأ عزبة نموذجية بالقرب من شبرا لتكون مثلا يحتذى وجلب من الخارج تقاوى نباتات مختلفة وشجع بعض العلماء الأجانب على إجراء التجارب الزراعية فى مصر فضلا عن التجارب التى أجريت فى حديقة النباتات بأبى زعبل وحقول التجارب بمدرسة الزراعة وحديقة النباتات بشبرا والأراضى الملحقة بإصطبل شبرا وحديقة محمد على بشبرا وحديقة إبراهيم باشا بالروضة وكذلك الجفالك وقد أدت تلك التجارب إلى تحسين النباتات الأهلية وأقلمة بعض النباتات الأجنبية .

وكذلك اهتم محمد على بالثروة الحيوانية فبعد أن كانت تربية الحيوان فى مصر متأخرة غير منتشرة تقدمت وانتشرت وزاد عدد الحيوانات حيث

جلب محمد على الحيوانات من الخارج وشجع التجار على استيرادها ومنع ذبح إناث الحيوانات بلا عذر وقام بتربية الحيوانات على حساب الحكومة بالطرق العلمية وأدخل أغنام المرينوس فى مصر فسدّ بذلك حاجة مصر المتزايدة إذذاك من الحيوانات .

ورغبة فى وقاية الحيوانات وعلاجها أرسل محمد على البعث فى الطب البيطرى إلى فرنسا وأنشأ مدرسة الطب البيطرى فتخرج فيها أطباء بيطريون عملوا فى الجيش والجفالك وغيرها فقاموا بتربية الحيوانات الأميرية ومراقبة صحتها ووقايتها من الأمراض وعلاج ما يمرض منها ومقاومة الطاعون بين مواشى الحكومة والأهالى .

وفضلا عن تكثير الحيوانات عمل محمد على على الإكثار من الدواجن فاهتم بمعامل الدجاج وذلك بزيادة عددها وإعطاء سلفة من النقود لأصحابها وإشراف الحكومة عليها كما جلب الدجاج الهندى وأصل الدجاج الفيومى وكذلك اعتنى محمد على بالحمام فعمل على تكثيره وألزم بعض القرى تربيته كما جلب الإوز الأوربى وبذلك كثرت الدواجن من الدجاج والحمام والإوز واستخدمت لحومها فى الطعام أكثر من لحوم الحيوانات .

وقد أدخل محمد على دود القز فى مصر وتوسع فى تربيته فأكثر من غرس أشجار التوت وأنشأ محطات للتربية وجلب بيض الدود من الشام واليونان وعلم الأهلين زراعة التوت وتربية دود القز بوساطة أخصائيين من الأجانب .

وكذلك اعتنى محمد على بتربية النحل فعمل على نشرها فى القرى وزيادة الخلايا كل سنة كما جلب بعض الخبراء من الأجانب لتعليم المصريين الطريقة المثلى فى تربية النحل وصناعة الخلايا وأرسل البعث إلى فرنسا لتعلم صناعة شمع العسل .

هكذا كانت جهود محمد على فى الزراعة المصرية مما جعل تاريخها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ذا أهمية خاصة نظراً لرقيها وتقدمها .

الكتاب الاول

عوامل الإنتاج الزراعى

تنحصر عوامل الإنتاج فى الأرض والعمل ورأس المال والمقصود بالأرض تلك العناصر التى يقدمها إلينا الوسط الذى نعيش فيه من أرض وماء وهواء وضوء وحرارة ويقصد بالعمل كل مجهود اقتصادى للإنسان سواء أكان باليد أو العقل أما رأس المال فهو كل ثروة سابقة ما عدا الأرض يعتمد عليها الإنسان فى إنتاج ثروة أخرى .

ويعتبر العمل العامل الأساسى وذلك لأن الإنسان يقوم بالوظيفة الفعالة فى الإنتاج أما الأرض فهى أم الثروات وسابقة على العمل فى الوجود تقدم المواد اللازمة لنشاط الإنسان الاقتصادى ولذا سميت العامل الأول للإنتاج ولكنها مع ذلك تخضع للإنسان بدرجة ما وتتأثر بعمله أما رأس المال فهو ثمرة من ثمار الأرض والعمل وعلى هذا لايجوز تسميته عاملا أصليا كالأرض بل أداة للإنتاج[1] .

(١) جيد : مبادىء الاقتصاد السياسى ص ص ٦٤ — ٦٥ و ١٠٠ — ١٠١ و ١٠٦ .
Marshall: Principles of Economics, pp. 138-139, 146, 173. Carver: Principles of Rural Economics, pp. 117-288. Rew: A Primer of Agricultural Economics, pp.15-112.

الفصل الأول

الارض

١ – مقدار الأراضى الزراعية

التربة :

تختلف الأطيان فى نسبة صلاحيتها للزراعة تبعاً لتوافر شروط الخصوبة فيها (١) فبعضها تتكامل فيه تلك الشروط فيكون خصباً والبعض الآخر تنقصه بعض الشروط أو كلها فيكون أقل صلاحية للزراعة أو غير قابل لها .

وقد اشتهرت مصر منذ القدم بخصوبة تربتها تبعاً لتكوينها وتوافر شروط الخصوبة فيها والفضل فى ذلك راجع إلى رواسب نهر النيل التى هى بحق « من أهم المواد السمادية فى خصوبة الأراضى المصرية فهى تكون هذه الأراضى »(٢).

وقد قام علماء الحملة الفرنسية بتحليل رواسب النيل كما قام فيجرى فى سنة ١٨٤٩ بفحص نماذج من تلك الرواسب من أجزاء مختلفة فى القطر المصرى فوجدها تختلف بعضها عن بعض فى التركيب بالنسبة للجهات المأخوذة منها وفى سنة ١٨٧٥ حللت نماذج منها فى جميع شهور السنة وكل تلك التحليلات أثبتت بوضوح أن « خصوبة أرض وادى النيل حاصلة من مائة بسبب المواد الذائبة فيه »(٣).

---

(١) راجع شروط خصوبة الأراضى فى "Marshall: Op. cit., pp. 145-146"

(٢) فودن وفلتغر : كتاب الزراعة المصرية ج ١ ص ٢٠٨.

(٣) على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ص ص ٤٤ — ٥١ .

كان فيجرى Figari أستاذ علم النبات بمدرسة الطب فى مصر فى عهد محمد على ورئيس الصيادلة وكشاف الأدوية فى عهد الخديو إسماعيل .

Espinassy: Rapport sur la Constitution de Principes Immédiates des Blés d'Egypte (Mémoires de l'Institut Egyptien, I, 1862, pp. 388, 394) .

إصلاح الأراضى :

كان للسياسة المائية التى أتبعها محمد على أثر بين فى إصلاح الأراضى وزراعتها ومن الأمثلة الواضحة لذلك أطيان وادى الطميلات فقد قيل إن محمد على مكث بعض الوقت فى التل الكبير بينما كان مخترقا تلك البقعة فلفت نظره إتساع ذلك الوادى وما يمكن أن يحصل عليه من إصلاحه للزراعة فقرر حفر ترعة رئيسية طولها ٣٥ كيلومترا وحفر ما يتبعها من الترع والمساقى لتوزيع المياه كما أنشأ ما لا يقل عن ٨٠٠ ساقية للرى ثم جلب إلى الوادى ١٦٠٠٠ فلاح للقيام بالزراعة فأصبحت أطيان الوادى نضرة مكسوة بالزروع بها أشجار التوت لتربية دود القز بعد أن كانت جرداء(١) .

وكانت بعض الأراضى خُرْساً استحكم فيها من موانع قبول الزرع ما جعلها فاسدة لا تصلح للزراعة فعمل محمد على على إصلاحها بالحرث والتجريف وغمرها بمياه الفيضان مرارا حتى تكتسب طبقة من الطمى . أما الأراضى السباخ التى غلب عليها الملح فلا تصلح لزراعة الحبوب فقد عمل محمد على على إصلاحها بغمرها بمياه الفيضان مرارا حتى يذهب ما بها من ملح وتكتسب طبقة من الطمى كما أصلح جسر أبى قير وسدّ أشتوم الديبة وهى من فتحات بحيرة المنزلة حتى لا تطغى المياه الملحة على الأراضى الزراعية المجاورة . أما الأراضى المستبحرة التى غمرها الماء ولم ينصرف عنها لانخفاضها فقد عمل محمد على على صرف الماء عنها حتى يمكن زرعها(٢) .

ورغبة فى تشجيع الأهالى على إصلاح الأراضى أعطاهم محمد على أطياناً

---

(١) Paponot: L'Egypte ... pp. 174-175. Badger: Avisit to the Isthmus of Suez Canal Works p. 15.

(٢) Bellefonds: Memoires sur les Principaux Travaux D'Utilité Publique, pp. 341, 345.

دفتر أمور إدارة وإجراءات ص ١٧ (لائحة سنة ١٢٤٣) . دفتر ٣٣ معية تركى ص ٤٤ (أمر فى ١١ جادى الأولى سنة ١٢٤٣) . دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٢٠٤ (أمر فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤) . دفتر ١٣٩ تركى مجلس ملكية رقم ١٤٩ (أمر فى آخر جادى الأولى سنة ١٢٥١) . الوقائع المصرية عدد ٢٩ ربيع سنة ١٢٤٥.

وأعفاها من الضرائب ثلاث سنين فى مقابل إصلاحها كما منح بعض الأشخاص المقتدرين أطياناً من الأبعادية لإصلاحها وأعفاها من الضرائب بصفة مستديمة ثم أعطى أصحابها حق الملكية التامة فيها وبنفس هذه الشروط أنعم محمد على على نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعادية لإصلاحها فأصلحت وضمت إلى الجفالك[1].

زيادة الأراضى :

زادت مساحة الأراضى الزراعية نتيجة لتحسين الرى وإصلاح الأراضى فبعد أن كانت ٣٠٥٤٧١٠ أفدنة فى سنة ١٨١٣ زادت إلى ٣٥٠٠٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٣٥ ثم إلى ٣٨٥٦٢٢٦ فداناً فى سنة ١٨٤٠ و٤١٦٠١٦٩ فدانا فى سنة ١٨٥٢[2].

٢ – الرى

فيضان نهر النيل :

لفيضان نهر النيل أثر فعال فى الزراعة المصرية فانخفاضه يسبب نقصاً فى الحاصلات نظراً لقلة المياه اللازمة للزراعة مما يؤدى إلى ترك بعض الأراضى بدون رى وهى ما تعرف باسم الشراقى فلايمكن زراعتها كما أن زيادة الفيضان زيادة مفرطة لاتحتملها الجسور تؤدى إلى غرق بعض الأراضى فتتلف ما بها من زروع . وكانت الحكومة تعفى الأراضى الشراقى من الضريبة[3]. وكذلك الأراضى

(١) دفتر ٧٥١ خديوى تركى رقم ٢٦٥ (أمر فى ١٥ المحرم سنة ١٢٤٥) . دفتر ٦٥ معية تركى رقم ٢٠٠ (أمر فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٥٠).

(٢) كاوت ج ٢ ص ٤٠٩ .

Artin : Essai sur les causes du Renchérissement... (Mémoires de l'Institut Egyptien, T. v, Fascicule. II, p. 68).

(٣) أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ص ص ١٥٧ — ١٥٨ .

التى تغرق (١).

ويكون فيضان النيل غير كاف إذا كان ارتفاعه أقل من ٢٠ ذراعاً وفى تلك الحالة يبقى جزء من الأراضى بدون رى فإذا بلغ ٢٠ ذراعاً و ٦ قراريط كان كافياً غير أن رى جميع الأراضى الزراعية على ما يرام يستلزم أن يكون الارتفاع ٢٢ ذراعا ونصف ذراع فإذا بلغ ٢٣ ذراعاً ونصف ذراع غمرت المياه الجزائر التى فى النيل وإذا زاد عن ٢٤ ذراعاً تكون الزيادة كثيرة جداً وفى تلك الحالة تكون الجسور عرضة للتصدع والكسر(٢).

وكان فيضان النيل غير كاف فى السنوات ١٨٢٤ و ١٨٢٥ و ١٨٣٣ و ١٨٣٥ و ١٨٣٧ مما أدى إلى ترك جزء كبير من الأراضى بدون رى فنتج عن ذلك نقص لا يستهان به فى الحاصلات الزراعية. وإليك وصف الحالة الناتجة عن انخفاض الفيضان فى سنتى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ : «أن فيضان النيل غير الكافى فى سنتين متتابعتين ترك جزءاً كبيراً من الأراضى بدون رى مما سبب ضررا جسيما للفلاح المصرى ومع أنه غير مكلف بدفع الضرائب على الأراضى التى لم ترو إلا انه تحت ضغط دفع الضرائب المتأخرة ونقص الحاصلات اللازمة لعلف المواشى باع — بأحسن ما يستطيع — المواشى الضرورية للزراعة ليضمن سبيل المعيشة حتى المحصول الجديد»(٣).

وكانت زيادة النيل كثيرة جداً فى السنوات ١٨٠٩ و ١٨١٨ و ١٨١٩ و ١٨٢٠و ١٨٢٩ و ١٨٤٠و ١٨٤٢ و ١٨٤٨ و ١٨٤٩ مما أدى إلى غرق الأراضى وإتلاف الزروع والمساكن(٤) ويقول الجبرتى فيما حدث من الغرق

---

(١) دفتر ٨ معية تركى رقم ١١٨٩ (أمر إلى كاشف القسم الثانى بالشرقية فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨) . دفتر ١٢ معية تركى رقم ٨٤ (أمر إلى كاشف القسم الأول بالمنوفية فى ٥ شوال سنة ١٢٣٨) . دفتر ٧٣٦ خديوى تركى رقم ١٣٢ (أمر إلى تيمور أغا فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٢).

(٢) Régny: Statisique de l'Egypte, 3 Année 1872, p. 10.

(٣) Driault: L'Expédition de Crète et de Morée, pp. 139-140 (Drovetti au Baron de Damas, 20 mars, 1826).

(٤) أمين سامى ج ١ ص ٤٥ ، ربى : الكوكب الدرى ج ١ ص ١٦.

فى سنة ١٨٠٩ أن « النيل فى هذه السنة زاد زيادة مفرطة وعلا على الأعالى وتلف بزيادته المفرطة الدراوى والأقصاب بقبلى وكذلك غرق مزارع الأرز والسمسم والقطن وجنائن كثيرة بالبحر الشرقى »(١) أما فى سنة ١٨١٨ فيذكر الجبرتى أنه حدثت « زيادة النيل فى هذا العام الزيادة المفرطة التى لم نسمع ولم نر مثلها حتى غرق الزروع الصيفية مثل الذرة والنيلة والسمسم والقصب والأرز وأكثر الجنائن بحيث صار البحر وسواحله والملق لجة ماء وأنهدم بسببه قرى كثيرة وغرق الكثير من الناس والحيوان حتى كان الماء ينبع بين الناس من وسط الدور واختلط بحر الجيزة ببحر مصر العتيقة حتى كانت المراكب تمشى فوق جزيرة الروضة وكثر عويل الفلاحين وصراخهم على ما غرق لهم من المزارع وخصوصاً الذرة الذى هو معظم قوتهم وكثير من أهل البلاد ندبوا بالدفوف»(٢).

ويقرر ميمو فى سنة ١٨٢٩ أن « الماء غطى عدداً كبيراً من القرى وجرفه وأن مئات كثيرة من التعساء ماتوا وأن كثيراً من حقول القطن والنيلة غرقت وأن محصول القصب كله تقريبا تلف وتقدر الخسارة الكلية بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات أو ٢٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات»(٣).

وفى سنة ١٨٤٠ زاد النيل زيادة مفرطة حتى أن جزيرة الروضة غرقت بأكملها كما أن أكثر من ٨٠٠ قرية هجرت وفى الجملة كانت الخسارة عظيمة(٤) وكذلك زاد النيل فى سنة ١٨٤٢ مثل الزيادة السابقة حتى أنه أحدث تلفا غير عادى بالحاصلات الزراعية(٥).

هكذا كانت الأضرار الناتجة عن الغرق لزيادة الفيضان زيادة كثيرة

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ١٠٧ (حوادث رمضان سنة ١٢٢٤).

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٣١٣ حوادث سنة ١٢٣٣) . الملق هى الحياض .

(٣) ٤٠ قرشاً = ٣٠ فرنكا (Mengin: Op. cit, T. I, p. 200)

Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 382 (Mimaut au prince de Polignac, 12 Octobre, 1829).

(٤) Cattaui: Le Règne de Mohamed Ali, T. III, pp. 560-561 (Lavison à Médem, 16 Fevrier, 1841).

(٥) Paton: A history of the Egyptian Revolution, T. II, p. 225.

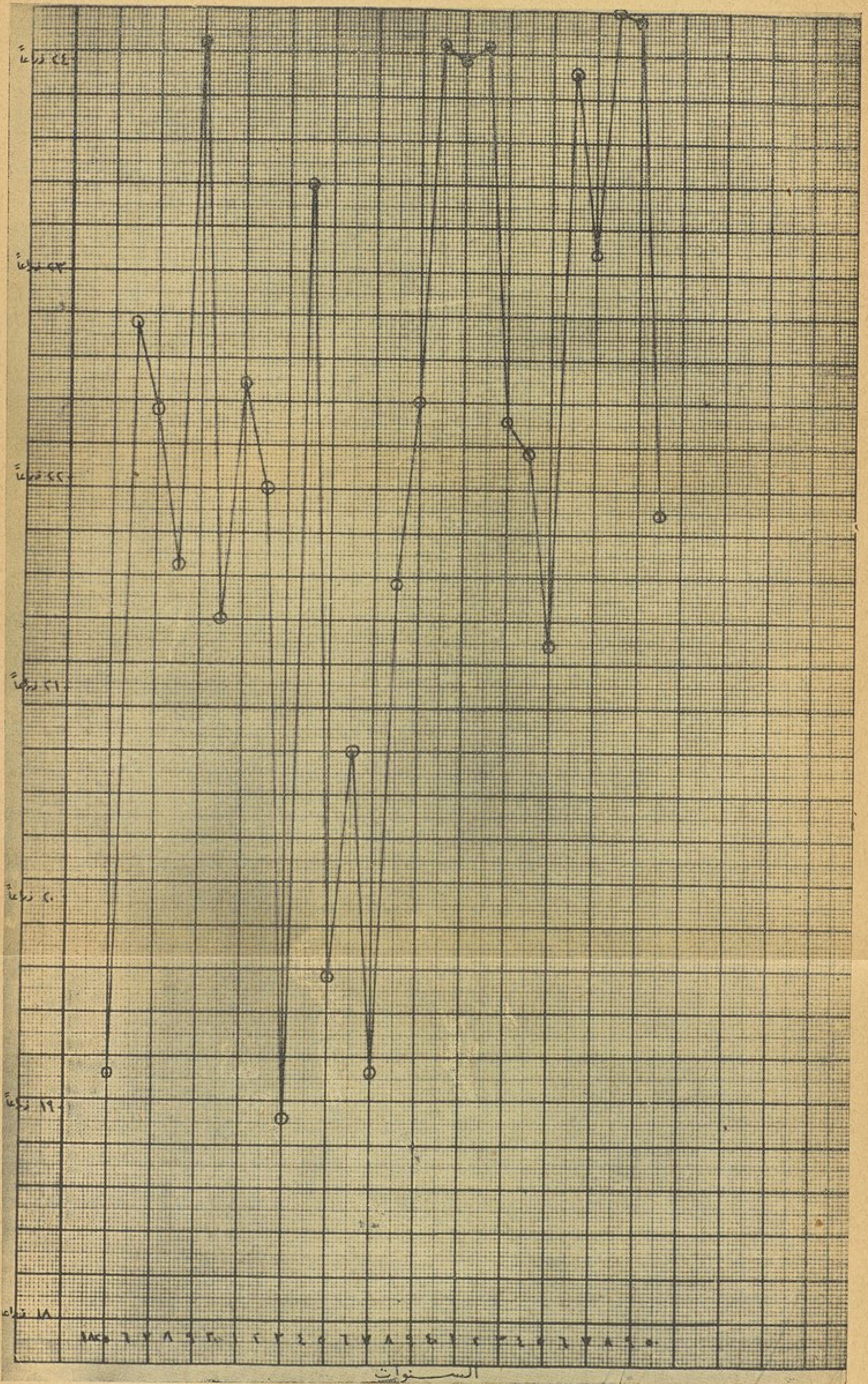
ولولاما بذله محمد على من الجهود لكانت الخسارة أعم وأكثر فقد أنشأ محمد على جسراً متوسط عرضه ستة أمتار وارتفاعه متران من جبل السلسة إلى البحر الأبيض المتوسط على ضفتى النيل لمنع طغيان ماء النيل وقت الفيضان على الضفتين وإغراق الأراضى (١). وكذلك أنشئت الجسور حول أراضى القطن محافظة عليها من الغرق (٢) وينطبق ذلك على الحاصلات الصيفية القائمة فى الحقول وقت الفيضان.

وأيضاً عملت الحكومة على تقوية الجسور وحراستها وقت الفيضان وسد ما قد يقطع منها فى الوقت المناسب بدون تأخير بحيث «إذا انقطع جسر فى أى بلدة كانت وكان أهل تلك البلدة فيهم الكفاية لسده يجب على مشايخها وقائمقامها أن يبذلوا الغيرة فى شأنه ويهتموا بسده فى الحال فإن لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر إلى القرى القريبة منه فإن كان الضرر جزئيا فيرسل من تسبب فى ذلك إلى اللومان من ستة أشهر إلى سنتين وإن كان كليا فيرسل من سنتين إلى ثلاث سنين بالنظر إلى جسامة الضرر . . . إذا انقطع جسر فى أحد القرى وكان أهلها ليس فيهم الكفاية لسده فى الحال واستعانوا عليه بطلب أنفار أو غيرها مما يلزم لسده من ساير المطاليب من أقرب البلدان المجاورة يلزم إمدادهم والإسراع لهم بالإعانة فيما طلبوه من كل وجه فإن حصل من أحد تهاون أو تكاسل فى بذل الإعانة وتسبب فى مرور الوقت واعتل فى ذلك بقوله أنه لا يتعلق ببلده وإنه لم يصبه منه ضرر وتحقق أنه كان سبباً لوقوع المضرة فى تلك الجهة فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كائناً من كان إلى اللومان من ستة أشهر إلى ثلاث سنين بالنظر إلى جسامة الضرر الحاصل حسب مقايسته فإن لم يحصل الاستمداد من أقرب البلاد وطلب المدد والإعانة من بلاد بعيدة عن ذلك الجسر لغرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده فى وقته فيجرى الجزاء الذى يترتب بالنسبة لما حصل من الضرر على من طلب الإعانة من البلاد البعيدة بناء على النفسانية» (٣).

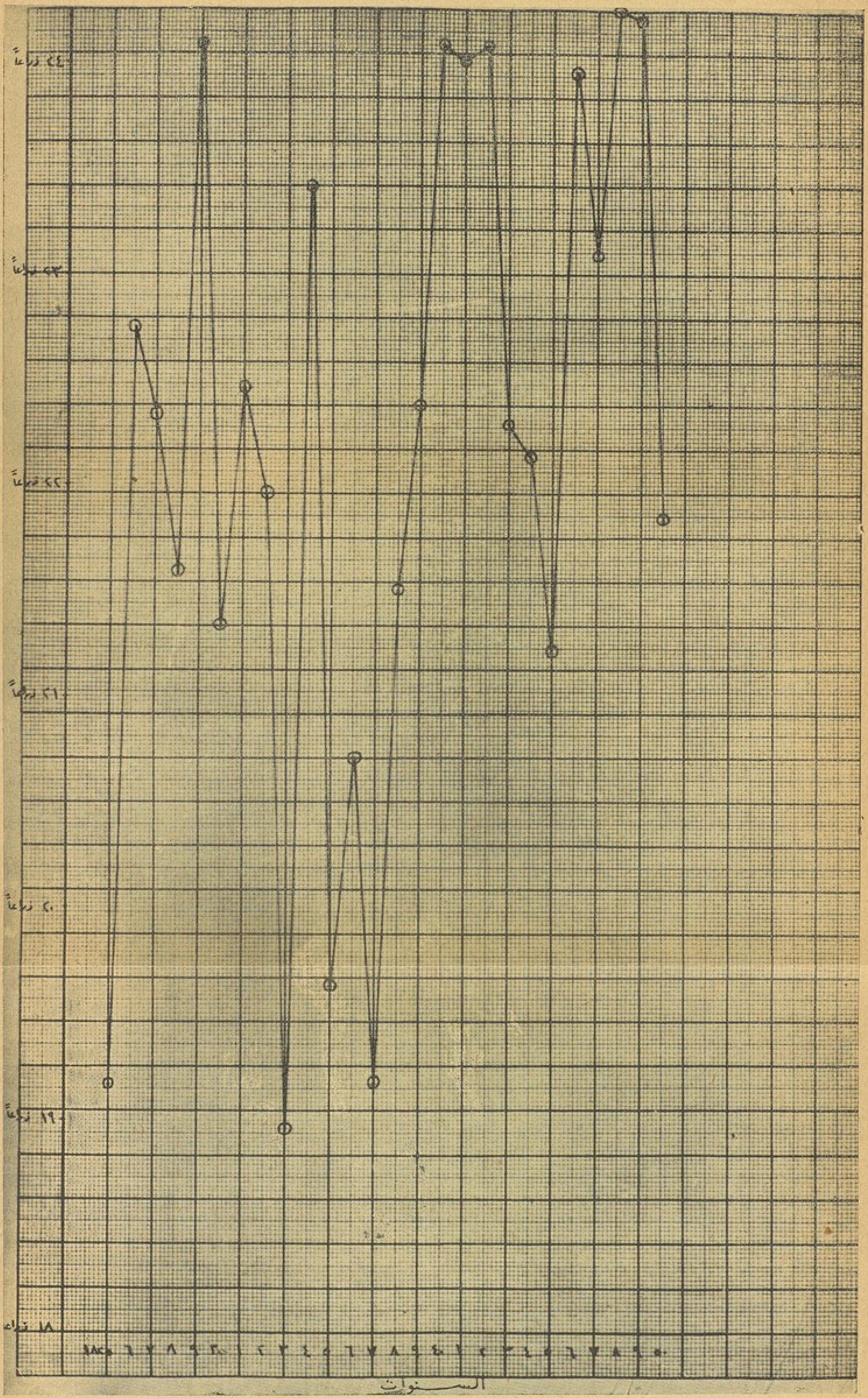
(١) كلوت ج ٢ ص ٧٠٦.

(٢) Bowring: Report on Egypt and Candia, p. 21.

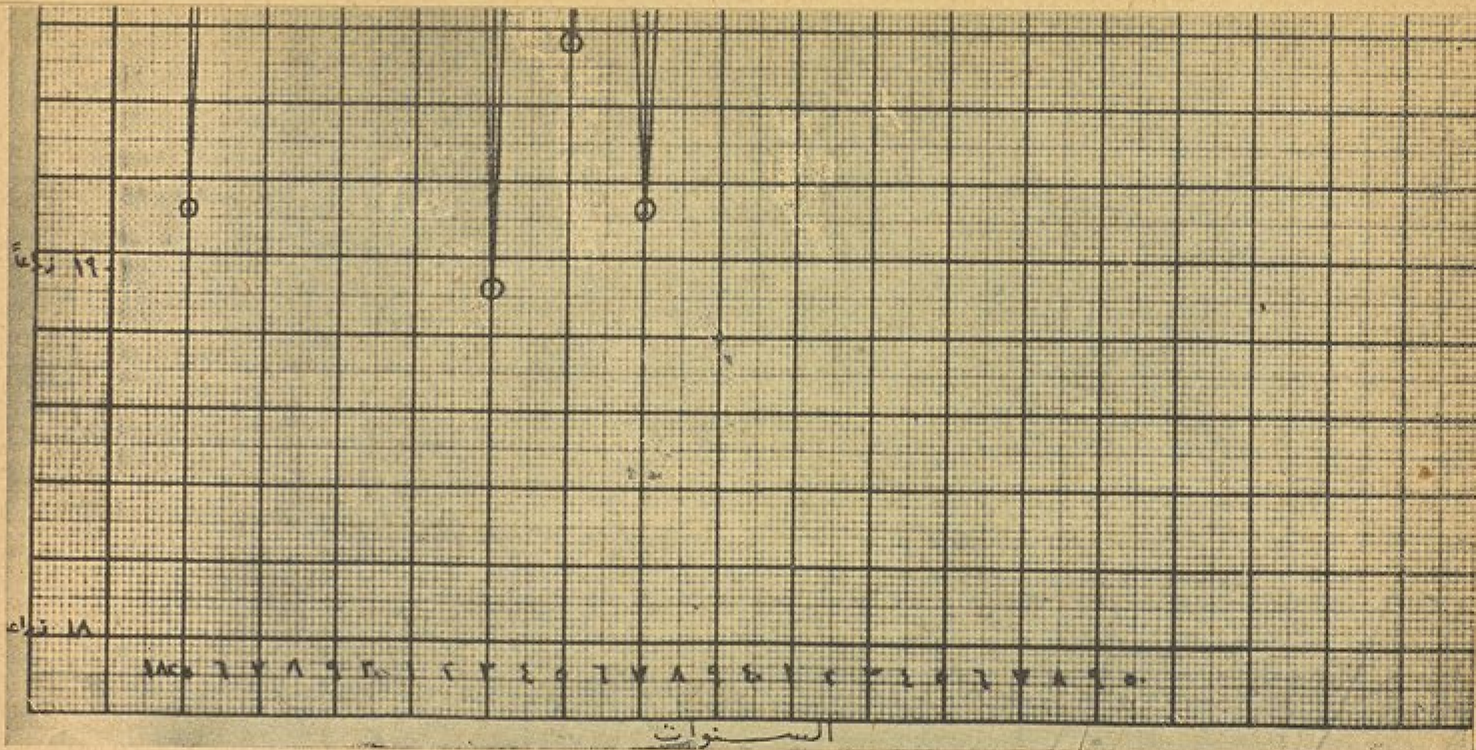
(٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ١٠٠ (قانون المنتخب فى المحرم سنة ١٢٦١).



رسم بيانى يبين أقصى إرتفاع للفيضان السنوى للنيل



رسم بيانى يبين أقصى إرتفاع للفيضان السنوى للنيل



رسم بيانى يبين أقصى إرتفاع للفيضان السنوى للنيل

هكذا كان لمقدار الفيضان أثر عظيم فى الزراعة بحيث تقل الحاصلات أن انخفض الفيضان وتغرق الزروع والمساكن إن أفرط فى الزيادة . وإليك رسماً بيانياً بمقدار أقصى ارتفاع للفيضان السنوى للنيل بالأذرع والقراريط كما سجله مقياس الروضة (١).

الرى الحوضى :

كان نظام الرى السائد فى مصر فى أول القرن التاسع عشر هو الرى الحوضى إذ يقرر جيرارد أن « طريقة الرى هذه مستعملة داخل الدلتا كما هى جارية على شاطىء النيل فى مصر العليا » (٢) وتنحصر تلك الطريقة فيما يأتى : ١ـ تقسيم الأراضى إلى أقسام أو حياض يتبع بعضها البعض تبعاً لانحدار الأرض من الجنوب إلى الشمال ٢ ـ جسر محاذ للنيل لحفظ الحوض من فيضان النيل المباشر ٣ ـ جسران عرضيان يمتدان من جسر النيل إلى التلال التى تحد الوادى أو إلى الجسر الطولى لحوض مجاور ووظيفتهما حصر ماء الفيضان فى الحوض وفصله عن الحوضين المجاورين ٤ ـ ترعة الإيصال لإيراد مياه الفيضان لكل مجموعة من الحياض وترعة الصرف لتفريغ تلك المياه . فعندما يفيض النيل تغمر مياهه الأراضى مدة ثم تصرف عنها وتبدأ إذ ذاك الزراعات وعلى هذا كانت ترع مصر فى ذلك الوقت نيلية لا يصلها الماء إلا وقت الفيضان لقلة عمقها وعلى الرغم من كثرة الترع فى الدلتا لم تكن لها وظيفة غير تسهيل طريقة الرى الحوضى نظراً لا بتعاد الأراضى عن فرعى النيل (٣).

وتبعاً لطريقة الرى الحوضى تزداد مساحة الأراضى الزراعية وتنقص بالنسبة

(١) رينى : الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى ج ١ ص ١٦. بلغ الفيضان ٢٢ ذراعا فى سنة ١٨١٣ و ١٩ ذراعا فى سنة ١٨٢٤

(Toussoun: Mémoire sur l'histoire du Nil, T. II, pp. 401-402)

Régny: Statistique de l'Egypte, 3 Année, 1872, pp. 8-9.

(٢) Girard: Mémoire sur l'Agriculture ... (Description de l'Egypte, T. 17, pp. 13-14).

(٣) Girard: Op. cit., pp. 11-14. Charles-Roux: La Production du Coton en Egypte, pp. 210-217.

لدرجة الفيضان فإن كان الفيضان عاليا غمرت المياة الأراضى وكثرت الزراعة وإن كان منخفضاً قلت الغلات وحدث الغلاء .

وكذلك — تبعاً لتلك الطريقة — تزرع الأرض بالحاصلات الشتوية ولا تتسنى زراعتها بالزروع الصيفية إلا برفع المياه إليها بالطرق الصناعية كالسواقى والتوابيت والشواديف .

وقد سار محمد على فى أوائل عهده على طريقة الرى الحوضى غير أنه نظمها تنظيما جديداً بإنشاء حياض كبيرة وذلك بمد جسور عرضية عمودية على مجرى النيل من الشاطئين إلى الصحراء وكذلك بمد جسر طولى بموازاة النيل يصل بين تلك الجسور العرضية ، وبعض تلك الحياض قسم إلى حياض أخرى صغيرة بواسطة جسور تفصل الأجزاء المرتفعة عن المنخفضة ، ولتلك الحياض ترع تستمد مياه الفيضان من النيل يتراوح عمقها عند الفم بين ثلاثة أمتار وأربعة وأحياناً تستمد عدة حياض ماءها من ترعة كبيرة تمر بالحوض تلو الحوض بواسطة قناطر على الجسور العرضية ولكل حوض غالباً ترعة لصرف الماء لها قنطرة على الجسر الطولى المحاذى للنيل . وتبعاً لهذا التنظيم أصلح محمد على الترع القديمة وحفر ترعاً ومصارف أخرى جديدة وأقام الجسور وأنشأ القناطر(١) .

وعلى الرغم من تلك الجهود فإن جزءاً من أراضى الوجه القبلى كان لا يصله ماء الفيضان ان كان إرتفاع الفيضان متوسطاً(٢) .

الرى الدائم :

لما أخذ محمد على فى الإكثار من زراعة القطن والنيلة والكتان والأرز والسمسم وكانت « هذه الأصناف لا تكتفى بالسقى فى أوان زيادة النيل فقط بل تحتاج إليه فى وقت هبوطه وقلة مائه استعمل لسقيتها الدواليب والتوابيت

---

(١) Bellefonds: Mémoires sur les Principaux Travaux D'Utilité Publique, pp.13-15.
الوقائع المصرية عدد ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ . راجع أسماء الترع والقناطر والجسور فى كتاب كلوت « لمحة عامة إلى مصر » ج ٢ ص ص٧٠٤ — ٧١٦.

(٢) كلوت ج ٢ ص ٧١٦ .

والسواقى التى تدار بقوة الحيوانات على مقتضى ما هو العادة الجارية على هذه الطريقة وكان محصول الزراعة المذكورة موجبا لجلب الدراهم من الخارج إلى المحروسة ومؤدياً إلى كثرة التجارة وكان ذلك من المواد الخيرية التى تورث غنى المملكة ويلزم توسيعها وتكثيرها أقتضى الحال أن يتشبث بطرق أخرى لسقى الأراضى فى أيام الصيف وذلك يكون بحفر الترع العميقة القابلة لأخذ المياه من نفس النيل المبارك عند انحطاطه حتى إذا سدت الترع المذكورة بالقناطر التى لها أبواب من الجهة التحتية تطبيقاً على ميزان تسوية الأرض كانت المياه التى تدخل فى الترع المذكورة تستعلى على جميع الأراضى التى تحت السد المذكور بواسطة المساقى ولا يحتاج إلى السواقى والتوابيت فيمكن سقى الأراضى المذكورة بهذه الطريقة على وجه السهولة ويقال لمثل هذه العملية السقى بالراحة ويقال للترع العميقة التى سبق ذكرها الترع الصيفى وهى تتميز عن الترع النيلى بالعمق والوسع وبناء على ذلك قد حفرت ترع نيلية على وجه الكثرة فى الجهات البحرية وحفر زيادة على ما ذكر ترع صيفية جسيمة وأنشئت سدود بقناطر عديدة[1] .

وقد ابتدأ حفر الترع الكبيرة الصيفية حوالى سنة ١٨١٦ وازداد الأهتمام بحفرها والأكثار منها عندما أتسعت زراعة القطن بإدخال قطن چوميل وذلك بتعميق الترع النيلية فى الوجه البحرى تلك الترع التى كانت تأخذ مياهها من فرعى النيل وقت الفيضان فقط وكان عمقها عند الفم أربعة أمتار فصار بعد التعميق ثمانية أمتار ونصف متر . أما عن الترع الأخرى المتفرعة من الترع النيلية الأصلية فقدعمق بعضها للأنتفاع به وقت التحاريق وترك الباقى لاستعماله وقت الفيضان فقط وفضلا عن ذلك فقد أنشئت ترع أخرى جديدة . ورغبة فى رفع مستوى المياه فى الترع الصيفية أقيمت القناطر عليها كما بنيت قناطر أخرى عند فم بعضها لتنظيم كمية المياة فيها وأهم الترع الصيفية الخطاطبة

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦١ .
الدواليب هي الشواديف (فيجرى ج ٢ س ٣٧) .

والمحمودية والسرساوية والباجورية وبحر شبين والشرقاوية وبحر مويس والبوهية والمنصورية (١).

تلك هى طريقة الرى التى أوجدها محمد على فى الوجه البحرى وهى المعروفة بالرى الدائم وتبعاً لتلك الطريقة اتسعت زراعة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن كما أصبح فى الإمكان إنتاج ثلاثة محاصيل فى السنة فى نفس الأرض بدلا من محصول واحد مما أدى إلى زيادة الثروة الزراعية . وعلى الرغم من ذلك يؤخذ على الرى الدائم أنه أضعف التربة وتلك حقيقة ثابتة إذ أن الأرض بإنتاجها ثلاثة حاصلات سنوياً تفقد من مميزات خصوبتها أكثر مما لو أنتجت محصولا واحدا ولكن ذلك الضعف يمكن علاجه بتسميد الأراضى . وكذلك كان من نتائج الرى الدائم تشبع الأرض بالمياه الكثيرة وحدث من ذلك ملح على سطحها كان سبباً فى ضعفها حتى أصبح الأمر محتاجاً إلى علاج سريع ولكن هذا الضرر يمكن تلافيه بإنشاء المصارف وهذا ما حدث فعلا فيما بعد .

وتبعاً لنظام الرى الدائم أصبحت بعض أراضى الوجه البحرى تروى ريا صيفيا أما البعض الآخر فكانت مياه الفيضان تغمره كل سنة كما كانت الحالة من قبل وكانت الترع الصيفية تستعمل لرى بعض الأراضى فى وقت التحاريق وفى الوقت نفسه لغمر بقية الأراضى بمياه الفيضان كما كانت هناك أيضاً ترع نيلية لغمر الأراضى بمياه الفيضان فقط (٢).

ورغبة فى إتمام طريقة الرى الدائم فى الوجه البحرى نشأت فكرة القناطر الخيرية على النيل عند مبدأ الدلتا والغرض منها رفع منسوب المياه وتغذية ثلاث ترع كبيرة بالماء عند الحاجة إحداها لوسط الدلتا والأخرى للأراضى شرق فرع

---

(١) راجع أسماء الترع والقناطر والجسور فى عهد محمد على فى كتاب كلوت « لمحة عامة إلى مصر » ج ٢ ص ص ٦٩٥ — ٧٠٤ و ٧٠٧ — ٧١٦ .

الوقائع المصرية عدد ٣٧ ربيع الأول سنة ١٢٦١

Bellefonds: Op. cit., pp. 30-31.

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦١

Bellefonds: Op. cit., pp. 246, 450.

دمياط والثالثة للأراضى غرب فرع رشيد وقد بدأ العمل فى القناطر الخيرية فى سنة ١٨٣٣ تبعاً لمشروع لينان ثم تعطل العمل مؤقتا فى سنة ١٨٣٥ لحدوث الطاعون فى تلك السنة وقد استدعى لينان فى سنة ١٨٣٧ لإدارة مصلحة الأشغال العمومية وقامت لجنة فى السنة التالية بفحص مسألة القناطر الخيرية وعلى الرغم من موافقتها على القناطر الخيرية على أساس مشروع لينان أنهت المسألة برفض محمد على وعدم رغبته فى إتمام تلك القناطر واستمرت الحالة على ذلك حتى قدم موچيل فى يناير سنة ١٨٤٣ مشروعاً جديداً للقناطر وافق عليه محمد على وابتدأ العمل تبعاً لهذا المشروع فى نفس السنة فى قنطرة فرع دمياط وأما قنطرة فرع رشيد فبدأ العمل فيها فى سنة ١٨٤٧ ولم تتم القناطر الخيرية فى حياة محمد على بل فى عهد سعيد باشا(١) .

الرى فى الفيوم :

كان بحر يوسف يمد أراضى الفيوم بالمياه طول السنة غير أنه كان أحياناً يجف لمدة قليلة نظراً لارتفاع فمه فعمقته الحكومة « وإذ كان بحر يوسف المذكور لا ينقطع ماؤه فى أيام الصيف بسبب ما يجتمع فيه من النشع لكنه يقل وربما يجف فى مدة قليلة بسبب ارتفاع الفم حفر الفم المذكور على قدر اللزوم ليمكث ماء النيل فى البحر المذكور مكثا زائداً ولا يجف من الآن فصاعدا »(٢) .

ويدخل بحر يوسف منخفض الفيوم عند اللاهون وفى تلك البقعة توجد قنطرة اللاهون وعندها يبتدئ جسران كبيران يمتد أحدهما إلى الشمال الغربى والثانى إلى الجنوب الغربى ويستمر بحر يوسف فى سيره بعد اللاهون حتى ينتهى عند مدينة الفيوم بحوض من الماء يعرف بتقسيم المياه ومن ذلك الحوض تستمد الترع ماءها وتتفرع تلك الترع إلى جداول كثيرة وعلى فتحات الترع والجداول

---

(١) Bellefonds: Op. cit., pp., 436-454. Brown: History of the Barrage, pp. 6-15.
كان لينان دى بلفوند مهندساً فرنسياً فى خدمة الحكومة المصرية وكذلك كان موچيل (Mougel)

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ شعبان سنة ١٢٦٢ .
يخرج بحر يوسف من النيل عند ديروط .
Bellefonds: Op. cit., pp. 13-15.

قناطر لتنظيم المياه وتوزيعها . وفضلا عن ذلك كانت فى بعض جهات الفيوم برك تعرف بالخزانات تملأ بماء الفيضان من الترع المتفرعة من بحر يوسف وتغذى بعض الترع الصغيرة وقت التحاريق « وحيث يأخذ ماء بحر يوسف فى القلة تسقى أكثر الغياض الموجودة تحت هذه الخزانات بالماء المخزون فيها مرتين أو ثلاث . . . وخزانات الفيوم المذكورة تحفظ ماء النيل مدة طويلة فإنها عبارة عن محال مخصوصة لحفظ ذلك الماء »(١).

وقد اهتم محمد على بتنظيم الرى فى الفيوم فذهبت جماعة من المهندسين إلى الفيوم « لأجل عمل الترع والمساقى حتى تأخذ الأراضى المذكورة من شمول النيل والطمى بأوفى نصيب وتكون كغيرها فى وفرة المحصول الخصيب فبادروا إلى موازنة محلات الحوش والحياض بآلات التسوية وعينت المحلات اللازمة للجسور وأنشئت خريطة مفصلة فى إقليم الفيوم ووقعت المباشرة فى العملية من جهة فأحدثت جسور عديدة فى ظرف سنتين ولم يزل الجهد مبذولا فى تكميل ما كان ناقصاً حيناً فحيناً »(٢).

ولما كانت أراضى الفيوم سهلة هشة لا تقاوم قوة المياه عند الفيضان صار من الضرورى العمل على وقايتها من الضرر الذى يهددها فيما لو تمكنت المياه من هدم قناطر اللاهون أو قطع الجسور حيث لو تركت أرض الفيوم لقوة المياه وقت الفيضان لا صبحت بركة من الماء لا يمكن زراعتها ولذلك قامت الحكومة بتقوية وإحكام قناطر اللاهون وجسور جاد الله والبهلوان وأرصفة بحر بلا ماء والصفط كما أنشأت أرصفة بقرية أبشاى وقرية أبى خشبة للوقاية من شدة مياه الفيضان(٣) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ شوال سنة ١٢٦٢ .

Bellefonds: Op. cit., pp. 15-18, 420.

(٢) الوقائع المصرية عدد ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ .

الحوش : تقام حول الجهات المرتفعة جسور لفصلها عن الأراضى المنخفضة ووقايتها من الغرق وقت الفيضان وتلك الأراضى تروى ريا صيفيا وتنتج أكثر من محصول فى السنة وبذا تمتاز عن أراضى الحياض .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ وعدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣ .

يمتد جسر جاد الله من قناطر اللاهون إلى الشمال الغربى ويمتد جسر البهلوان إلى الجنوب الغربى . بحر بلا ماء هو خزان قرية طمية . قرية أبشاى هى أبشوى الحالية .

وكذلك كانت خزانات الفيوم خربة لا تؤدى مهمتها تبعاً لإهمالها وعدم العناية بها مع عظيم فائدتها للزراعة الصيفية ولذا اهتم محمد على بها فجددها حتى أصبحت تخزن مياه الفيضان لوقت الحاجة وذلك بسد ما بها من قطوع بالبناء المتين من الحجر وأهم تلك الخزانات خزان قرية طَميّة المعبر عنه ببحر بلا ماء وماؤه لا ينقطع طول السنة وكذلك خزان قرية المعصرة وخزان مطارطاريس وخزان بيلر وغيرها من الخزانات الصغيرة التى من بينها خزان قرب قرية سنهور (١).

وقد عمرت أفمام أبحر الفيوم ونظمت بالبناء وأقيمت لها أبواب وقسمت المياه على حسب مقدار الأطيان وبنيت مقاسم المياه وكل مقسم خاص ببلد واحد أو مشترك بين جملة بلاد وقد حدث خلل فيما بعد ببعض المقاسم فحرمت أكثر الزراعات من الماء فى الصيف ولهذا بنيت المقاسم المختلفة من جديد(٢).

الاهتمام بمنشآت الرى :

وكان من جراء إصلاح نظام الرى فى القطر المصرى فى عهد محمد على أن « زينت كل ناحية من نواحى مصر فى أيامه السعيدة ببناء القناطر وحفر الترع وإنشاء الجسور وإيجاد المصارف والبرابخ وقسمت أطيانها إلى حياض وحوش »(٣) فضلا عن أرصفة الخزانات بالفيوم ولذا فقد بلغت أعمال الحفر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ شوال سنة ١٢٦٢ . دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١ (لائحة ترتيب مياه الفيوم فى ٨ صفر سنة ١٢٦١ بند ٧).

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ شعبان سنة ١٢٦٢ . دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٠ — ٢٢ (لائحة ترتيب مياه الفيوم فى ٨ صفر سنة ١٢٦١) .

الأبحر أو البحور هي الترع التى تأخذ ماءها من تقسيم المياه عند نهاية بحر يوسف والمقسم هو القنطرة المقامة عند فتحة الجدول الذى يأخذ ماءه من البحر .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ .

المصرف: هو ترعة لصرف مياه الفيضان عن الحياض . البربخ هو فتحة فى إحدى ضفتى الترعة لتكون فما لقناة تستمد ماءها من تلك الترعة .

والردم ٤٠٠٠٠٠٠ مترا مكعباً فى السنة[١] .

وكان من الأصول المتبعة أن باشمهندس كل مديرية يكشف عن الترع والجسور بعد هبوط النيل ويقرر ما يجب عمله لتطهير الترع وتقوية الجسور كما يقرر ما تحتاج إليه المديرية من منشآت جديدة من ترع وجسور وقناطر وبرابخ وغيرها من أعمال الرى ويرسل بذلك جدولا إلى ديوان المدارس حيث تفحصه جمعية من المهندسين وتتخذ فيه قراراً يرسل إلى ديوان المعاونة لعرضه على محمد على فإذا وافق عليه أصدر أمراً إلى المدير بتنفيذه وأرسل خبراً بذلك إلى ديوان المدارس للعلم [٢] .

وكذلك كان على مشايخ القرى ووكلاء العُهَد أو مفتشيها ملاحظة الترع والجسور والمساقى والحوشات والبرابخ وإصلاح ما يطرأ عليها من خلل إذ من الأصول المتبعة « أن يحصل الاهتمام من طرف المشايخ فى تعمير وترميم الترع والجسور والمساقى والحوشات والبرابخ المعتاد على البلاد وتعميرها وترميمها أولا فأولا كما كان فى السابق وإذا كانت البلاد عهدة فتكون الهمة أيضاً من وكلاء العهدة أو المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التى لم تكن مقننة على البلاد يجرى تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بذل الهمة فى إجراء التعمير والترميم بميعاده من طرف المشايخ أو الوكلاء أو المفتشين أن كانت البلاد فى العهدة »[٣].

هكذا أصلح محمد على نظام الرى فى مصر وقد استخدم فى ذلك مهندسين مصريين تخرجوا فى مدرسة الهندسة التى أنشأها ويقول فيجرى إن « هذه المدرسة كانت تشتمل على نحو مائتى تلميذ وكان أغلب معلميهم من أهل القطر المصرى الذين توجهوا للتعليم فى مدارس الأوربا . . . وقد خرج من هذه

(١) Bellefonds: Op. cit., p. 379.

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٤ و ١٦ (قانون المنتخب سنة ١٢٦١) . دفتر مجموع أوامر جنائية ص ١٠٢ (قانون المنتخب سنة ١٢٦١) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٤ و ١٤ و ١٧٢ (لائحة المهندسين سنة ١٢٥٨ ، قرار فى ٧ صفر سنة ١٢٥٥) .

(٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ١٠٨ (قانون المنتخب سنة ١٢٦١) .

المدرسة تلامذة أنجاب صاروا مهندسين ومنهم من حاز الرتب الرفيعة ومنهم من توجه إلى الترسانات الحربية والمديريات لأشغال الجسور والقناطر ونحوها »(١) .

توزيع المياه :

كانت المياه فى بادئ الأمر مثار النزاع بين بعض المديرين فكل يريد سقى أراضى مديريته غير ناظر إلى مقدار الضرر الذى يصيب أراضى المديريات الأخرى إذا حجز المياه لرى أطيان مديريته وكان الواحد منهم لا يتورع فى رى فدان واحد ولو أدى ذلك إلى ظمأ خمسة وعشرين فدانا فى مديرية جاره ولذا تقرر أن يكون توزيع المياه منوطاً بالمهندسين ولا دخل فى ذلك للحكام أو الأهالى بل الواجب على هؤلاء إطاعة أوامر المهندسين فهم وحدهم المسئولون عن حجز المياه وتصريفها « حيث أن تقسيم المياه الصيفى والنيلى والشتوى من الأمور التى تحتاج إلى العدالة والمساواة فيلزم أن تقسيم المياه يكون بمعرفة المهندسين لأجل عدم تمييز جهة عن جهة أخرى ولأجل أن تكون المياه بالنسبة إلى الأطيان المرتب سقيها أو ريها نظراً لكون المياه يصير صرفها إلى جهاتها بحسب ما يخص كل جهة منها ولا يعطى رخصة إلى الحكام والمتعهدين والأهالى فى خصوص حجز المياه أو صرفها بمعرفتهم »(٢).

ولقد أوجب القانون على المهندسين اتباع العدل والمساواة فى توزيع المياه وعدم التحيز لجهة دون أخرى فإن تجاسروا على حجز المياه عن جهة ولم يعطوها حقها الكامل فى المياه أو تحيزوا لجهة وجب عليهم العقاب وذلك بأن« كل من تجاوز الحق منهم فى تقسيم المياه أو أغرض لجهة فى أدنى شيء من المياه وتحقق ذلك عليه فلكونه لم يرتكب هذه الجنحة إلا فى مقابلة نفع يحصل له وهذا هو

(١) فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ج ٢ ص ١٦٢ .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٢ و ٦ (أمر فى ٢١ شوال سنة ١٢٤٧ ، لائحة المهندسين سنة ١٢٥١ ، لائحة المهندسين سنة ١٢٥٨) . دفتر ١٣٩ مجلس ملكية رقم ٣٠٥ (أمر فى ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٥١) .

عين الاختلاس يجب أن ينظر إلى الضرر الذى حصل للمصلحة بواسطة ذلك ويرسل من فعل ذلك إلى اللومان من سنة إلى ثلاث سنين بالنظر إلى خفة جنحته وجسامتها »(١).

وقد لاحظت الحكومة أن المهندسين يراعون المديرية التى هم فيها بل ويتحيزون لها غير ناظرين إلى حق المديريات الأخرى فى المياه نظراً لأن ماهياتهم مرتبة من تلك المديرية ومنعاً لما ينتج عن ذلك من عدم المساواة فى تقسيم المياه بين المديريات تقرر عدم قيد ماهياتهم فى المديرية التى هم فيها أو صرفها لهم منها بل تصرف من خزانة أية مديرية أخرى (٢).

وبناء على تقسيم المياه بالعدل بين البلاد حرم على أهالى البلد الواحد التعدى على بلد آخر لأخذ المياه منه لأطيانهم فإن تعدوا بقصد أخذ المياه دون أمر الحاكم يضرب كل من قائمقام تلك الناحية ومشايخها خمسمائة سوط عقاباً لهم (٣).

وعلى الرغم من ذلك تعدى بعض الأهالى ببلاد الفيوم على حقوق غيرهم فى المياه ولذا عملت الحكومة لائحة خاصة بمياه الفيوم جاء بها أن الباشمهندس عليه توزيع ماء بحر يوسف على الترع كل منها على حسب ما ترويه من الأطيان ثم عليه بعد ذلك إعطاء كل بلدة استحقاقها من المياه بالنسبة لمقدار أطيانها وتبعاً لتلك اللائحة تقرر تعيين خفراء على المقاسم فضلا عن الخفراء والخولاء الموجودين من قبل عند أفمام البحور وذلك بواقع خفير من كل بلدة مشتركة فى المقسم فان كان المقسم خاصاً ببلدة واحدة عين له خفير واحد من تلك البلدة وبعد تقسيم المياه بالكيفية السابقة وتعيين الخفراء المذكورين يرسل سارق

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٢ و ٢٢ (لائحة المهندسين سنة ١٢٥٨ ، لائحة ترتيب مياه الفيوم فى ٨ صفر سنة ١٢٦١) . أمين سامى ج ٢ ص٤٦٣ (أمر إلى باشمهندسى الأقاليم فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٥١ سنة) .

أنذر محمد على ذات مرة مهندسى الأقاليم بقوله : «إن سمعت حصول أى غدر فى تقسيم المياه سأجرى دفنكم بالترع» .

(٢) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٢٤١ (لائحة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥١).

(٣) دفتر مجموع أمور جنائية ص ٣ (قانون سنة ١٢٤٥ وقانون سنة ١٢٦١).

الماء إلى اللبان من سنة إلى سنتين إن كان الضرر بسيطاً وإلى فيزاوغلى مدى الحياة إن كان الضرر عظيما(١).

آلات الرى :

عند ما ينخفض النيل بعد الفيضان يرفع الماء للرى عند الحاجة بالآلات الرافعة وهى :

١ ــ الساقية : وهى آلة بسيطة تتكون من دولاب حوله حبل تربط فيه أوان من الفخار تسمى القواديس وتحرك هذا الدولاب عجلة مسننة تدور حول محور تحركه الحيوانات من الجواميس والثيران وترفع الساقية الماء من الترع إذا كانت بجوارها أما إن كانت بعيدة عنها فتأخذ ماءها من بئر تتجمع فيها مياه الرشح وفائدة الساقية أعظم فى الجهات البعيدة عن النيل وفى الحدائق بجوار المدن . ومتوسط ما ترفعه الساقية الواحدة من الماء يعدل خمسة أمثال ما يرفعه الشادوف وتروى الساقية فى اليوم والليلة ثلاثةأرباع فدان من الزراعة الشتوية إن كانت تستمد ماءها من الترع ونصف فدان إن كانت تستمد ماءها من البئر .وتبلغ تكاليف إنشاء الساقية نحو ستمائة قرش بما فى ذلك عدة الساقية وحفر البئر وبنائها (٢).

وقد اخترع حنا باسكى ساقية تدور بدون دواب فأعطته الحكومة امتيازاً باحتكار صناعتها لمدة أربع سنوات وبيعها للأهالى (٣).

وأنشأ بعض الأتراك الأغنياء وبعض تجار الإسكندرية الموسرين سواقى

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص٢٠ — ٢٥ (لائحة ترتيب مياه الفيوم فى ٨ صفر سنة ١٢٦١) .

فيزاوغلى بلدة على النيل الأزرق قرب الحدود بين السودان والحبشة . خولاء جمع خولى وهو الخبير بالزراعة فى القرية .

(٢) كلوت ج ٢ ص ص٤١٤ — ٤١٧ . لائحة الفلاح ص ٣٣ . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٥٦ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

Wilkinson: Modern Egypt & Thebes, vol. I, pp. 464, 466.

يتراوح ثمن عدة الساقية بين ١٥٠ قرشاً و ١٨٢ قرشاً . يتكلف صاحب الساقية مصاريف سنوية تبلغ ٢١٦٢ قرشاً وضرائب إضافية قدرها ١٦٩ قرشاً .

(٣) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٥٥ (امتياز صناعى فى ٩ صفر سنة ١٢٤٣).

تدار بالهواء ترفع كمية كبيرة من الماء ولكنها كثيرة النفقات فضلا عن وقوفها عن العمل إذا لم تهب الرياح ولذا كانت لا تصلح للعمل فى الزراعات الكبيرة(١).

وقد اهتمت الحكومة بإنشاء السواقى رغبة فى رى الزراعات الصيفية وتوسيع مساحتها فكان المهندسون يقدمون جداول بالسواقى التى يجب إنشاؤها فى كل قسم كما كانوا يفعلون بالترع وغيرها من منشآت الرى وعلى الأهالى القيام بإنشائها من مالهم الخاص فإن عجزوا عن ذلك قامت الحكومة بإنشائها وإحضار الثيران اللازمة لإدارتها واعتبرت تكاليف ذلك دينا على الفلاح يدفعه مع مال أطيانه أما نقداً وأما من المحصول. وعمل الحكومة هذا كان له أثر فعال فى أنتشار الزراعة الصيفية فقد كان من دواعى تسهيل زراعة القطن على الفلاح وتشجيعه على زراعته فى أول الأمر أن قامت الحكومة بإنشاء السواقى فى قرى الوجه البحرى وكذلك صنعت الحكومة عدداً من السواقى ووزعته على بعض الأهلين فى مديرية الغربية ممن يقومون بزراعة الأرز رغبة منها فى نشر تلك الزراعة وتسهيل ريها (٢).

وكانت الحكومة تلاحظ السواقى وتفتش عليها فلا تدع واحدة منها معطلة بدون عمل بل تحقق سبب العطل فإن كان من عدم وجود حيوانات لإدارتها تقدم الحيوانات اللازمة لصاحبها وإن كان من خلل بها ألزمته اصلاحها فإن لم يكن قادراً على ذلك قامت الحكومة بإصلاحها « ودائماً يناظرون (القائمقام ومشايخ الحصص) السواقى لربما يحصل إتلاف فى أشياء من عددهم مثل سهم أو غيره ويكون صاحب الساقية لم يمكنه حضور خلافها فيجب على شيخ الحصة يبادر بإحضارها أو يعرف عن ذلك حاكم وشيخ الخط يحضرونها من الجهة التى تكون موجودة فيها ذلك على سبيل السرعة لأنه إذا تأخر حضور ذلك يحصل تلف للزراعة »(٣).

(١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 164.

(٢) دفتر ٩ معية تركى رقم ٥٦٠ (أمر فى غرة ذى القعدة سنة ١٢٣٧) . دفتر ٣ أوامر رقم ١١١٧ (أمر ١١ ذى القعدة سنة ١٢٤٧) .
Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 464 . Bowring: Op. cit., p. 21.

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٣٦ — ٣٧ . دفتر ٦٥ معية تركى رقم ١٠ (قانون القول أغاسية من رجال البحرية والبرية المامورين بملاحظة الزراعة فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١) .

ورغبة فى نشر زراعة القطن فى الوجه البحرى فى أول الأمر أحصت الحكومة السواقى الموجودة بكل إقليم لإصلاح العاطل منها حتى يتيسر بذلك رى القطن ريا كافياً فينتج محصولا وفيراً (١).

وقد ألزم محمد على الأهلين تعليم الجاموس إدارة السواقى توفيرا لشراء الثيران ما دام الجاموس قد استخدم فى ذلك العمل منذ حوالى سنة ١٧٨٤ حينما حدث الوباء الذى انقص عدد الثيران نقصاً كبيراً (٢).

وكانت السواقى تقيد فى دفتر عند القائممقام بأسماء أصحابها ومقدار الزراعات الصيفية المرتبة عليها إذ كان على كل ساقية مقدار معلوم من الأفدنة تقوم بريه فإن كانت أطيانها أقل من المقرر لها وبجوارها أطيان لشخص آخر تعمل الحكومة على مشاركة الشخصين بعضهما مع بعض بالرضا فإن لم يتيسر ذلك ضمت الأطيان إلى صاحب الساقية وأخذ صاحب الأطيان بدلا عنها فإن لم يوجدبدل أجبر على تركها لصاحب الساقية حتى لا تعجز زراعة الأصناف(٣).

وقد قرر القانون عقاباً شديداً لمن يتلف ساقية آخر بكسرها أو حرقها أو هدمها أو سرقة آلاتها وذلك بأن يؤخذ إلى الجهادية إن كان شابا أو يقيد بالحديد ويعمل فى العمارات الأميرية مدة سنة إن كان عجوزاً (٤).

ونتيجة لاهتمام محمد على بالسواقى بلغ عددها فى القطر المصرى — تبعاً لما ذكره كلوت فى كتابه — ما يربو على خمسين ألف ساقية(٥) أما فى الوجه البحرى فقط فكانت به ٥٠٠٠٠ ساقية وتابوت فى سنة ١٨٣٨(٦) . وقد أخبر محمد

(١) دفتر ٩ معية تركى رقم ١٧٥ (أمر فى ١٨ صفر سنة ١٢٣٧) .

(٢) دفتر ١ أوامر رقم ٧٨ (أوامر إلى حكام أخطاط المحلة ونبروه فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥) .

Girard: Op. cit., p. 62.

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤١ (قانون رجب سنة ١٢٤٥) . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ١٦ (ترتيب عمل بالجعفرية فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٣) .

الأصناف هى الزراعات الصيفية .

(٤) لائحة الفلاح ص ٤٥ .

(٥) كلوت ج ٢ ص ٤١٤ . طبع كتاب كلوت فى سنة ١٨٤٠ وألف حوالى تلك السنة .

(٦) Bellefonds: Op. cit., p. 452.

على بورنج أنه أدخل فى مصر مالا يقل عن ٣٨٠٠٠ ساقية [١].

٢ ـ التابوت : يشبه الساقية إلا أن له تجاويف فى جسم الاسطوانة بدلا من الأوانى الفخارية فى الساقية ويستعمل للرى فى الوجه البحرى وقد اعتنت الحكومة به رغبة فى رى الزراعات فكانت تعطى بعض الأهالى توابيت بثمن يتراوح بين ٧٥٠ قرشا و ١٠٠٠ قرش للواحد منها بالنسبة إلى حجمه على أن يدفعوا الثمن عند الحصاد . ويروى التابوت فى اليوم والليلة فدانا وربعاً من الزراعة الشتوية إن كان له ثلاثون طاقة وفداناً واحداً إن كان له أربع وعشرون طاقة[٢] ومن ذلك يتبين أن ما يرفعه التابوت من الماء فى وقت معين أكثر مما ترفعه الساقية فى نفس الوقت .

وقد بلغ عدد التوابيت والسواقى فى الوجه البحرى ٥٠٠٠٠ فى سنة ١٨٣٨[٣].

٣ ـ الشادوف : يرفع الماء على بعد ثلاثة أمتار تقريباً فإذا كان الماء أعمق من ذلك استخدم عدد من الشواديف على حسب ارتفاع الأرض عن الماء الواحد تلو الآخر كما يحدث ذلك على ضفتى النيل فى الوجه القبلى . وكانت الحكومة تلاحظ الشواديف وتعتبرها كأداة لرى الزراعات الصيفية حتى أنه عند فرض تلك الزراعات على البلاد كانت « ترتب على كل بلد على السواقى والتوابيت والشواديف » وذلك على الرغم من قلة ماء الشواديف والجهد الكبير الذى تحتاج إليه وكذلك كانت الحكومة تلزم الأهالى زراعة الأطيان الخالية من الزرع أن أمكن ريها بالشواديف ، والشادوف عظيم الانتشار فى الوجه القبلى حيث

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 12.

أرسلت الحكومة الإنجليزية بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ لكتابة تقرير عن حالة مصر فأخذ فى جمع المعلومات اللازمة ولما انتهى من الحصول على مادة تقريره غادر مصر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨ ثم كتب تقريره ورفعه إلى حكومته وقد طبع ذلك التقرير فى سنة ١٨٤٠
(Bowring: Op. cit., pp. 103, 211, 214)

(٢) لائحة الفلاح ص ٣٣ ؛ دفتر ٩٦ معية تركى رقم ٢٢٥ (أمر فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٥١) ؛ دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٥٦ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

(٣) Lane: An account of the manners and customs of the Modern Egyptians, p. 301 . Bellefonds: Op. cit., p., 452.

شواطئ النيل أكثر ارتفاعاً منها فى الوجه البحرى(١).

٤ – النطّالة : تستخدم لرفع الماء القريب وهى أبسط آلات الرى « لأنها ليست إلا مكتلا (قطوة) من الخوص متقن الصنع يتصل به أربعة حبال فيقف رجلان متقابلان على الماء يقبض كل منهما على حبلين فيهويان بها فوق الماء ويغرفان بها ثم يرفعانها ويقلبانها فوق جسر صغير فى صدر القناة فيندفع الماء فيها »(٢) والعمل بها شاق متعب وتروى فى اليوم ثلاثة أرباع الفدان إن كان لها ستة عمال ونصف فدان أن كان لها أربعة عمال (٣) . وكانت الحكومة إذا رأت أرضاً يمكن زراعتها بالنطالة الزمت الأهلين زراعتها (٤).

٥ – وابور المياه : يدار بالبخار ويستخدم فى رفع الماء ولكنه كان لا يزال إذ ذاك فى أوائل عهده فقد استخدمه إبراهيم باشا فى زراعته(٥) وحوالى سنة ١٨٥٢ استعمله كبار الزارعين فى الوجه القبلى ممن فى حوزتهم أطيان كثيرة(٦) .

٣ – حيازة الأراضى الزراعية

الحيازة فى أول القرن التاسع عشر :

كانت الأراضى فى أول القرن التاسع عشر تنقسم إلى أطيان الالتزام والرزق والأطلاق وتشمل أطيان الالتزام أرض الفلاحة وأرض الوسية وذلك تبعاً لنظام الالتزام الذى اتبعته الحكومة فى جباية ضرائب الأطيان حيث يلتزم من يشاء بقرية أو أكثر أو أقل ويعطى له تقسيط بذلك وأمر إلى مشايخ دائرة التزامه وأهاليها بالخضوع لأوامره وتأدية الأموال إليه وذلك بعد أن يدفع مبلغا

(١) لائحة الفلاح ص ص ٣٦ و ٥٨ . دفتر ٦٥ معية تركى رقم ١٠ (قانون القول اغاسية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١) . كلوت ج ٢ ص ص ٤١٥ — ٤١٧ .

(٢) Lane: Op. cit., p. 301. Mengin: Op. cit., T II, p. 349.
فودن وفلمشرج ١ ص ١٥٧ .

(٣) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٥٦ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢).

(٤) دفتر ٦٥ معية تركى رقم ١٠ (قانون القول أغاسية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١).

(٥) St. John: Village life in Egypt ... vol. I, p. 62.

(٦) Bellefonds: Op. cit., p, 548.

من المال مقدماً باسم المعجل. وإليك بعض ما جاء فى تقسيط التزام بربع قرية كفر عصام وربع قرية شفاوقرون بالغربية: «على موجب الخط الشريف الهمايونى المبارك المقرون بالشوكة والأمر الشريف الصادر قد تكرر عمل مزايدة عن حصة ستة قراريط من كل من القريتين المذكورتين من المنحل عن المذكور وقد رست المزايدة على الأمير حسن بعد كف يد الراغبين بمعجل قدره ٥٢٥٠ قرشاً وعلى مقتضى مرسى المزاد قد سلم قيمة المبلغ المعجل المذكور بالتمام إلى خزينة مصر ولأجل إجراء الضبط والتصرف فى ستة القراريط السالفة الذكر من قبل المذكور على شرط إحضار المال الميرى اللازم فى المواعيد المحددة بالتمام وتسليمه إلى خزينة مصر وأخذ السند بعد نظر الحساب فى نهاية السنة مع عدم الظلم والتعدى بأى وجه كان على الأهالى الفقراء ومراعاة المحافظة عليهم وحياتهم على الدوام قد أعطى هذا التقسيط الديوانى على موجب الأمر العالى. فى ١٢ رمضان سنة ١٢٢٠»(١)

وتبعاً لنظام الألتزام هذا حل الملتزمون محل الحكومة فوضعوا أيديهم على نواحى التزامهم كل بنسبة ما التزم به حيث كان كل من طين الفلاحة وطين الوسية فى القرية الواحدة مقسما إلى ٢٤ قسما تعرف بالقراريط فكان الملتزم يستحوذ على قراريط متساوية من كل من طين الفلاحة وطين الوسية فتارة يستحوذ على الأربعة والعشرين قيراطاً أى أطيان البلدة كلها وتارة أخرى على بعض منها حتى أن البلدة الواحدة ربما كان لها عشرون ملتزما لكل منهم تقسيط التزام مبين به نصيبه من الأربعة والعشرين قيراطا وليس به مقدار الأطيان بالأفدنة(٢).

---

(١) محفوظات الروزنامة بدار المحفوظات العمومية. يعقوب ارتين ص ص ٤٤ و ٤٦.
جلاد: قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ ص ١٨١ (تقرير بطرس غالى).
انحلت تلك الأطيان عن ملتزمها السابق على چوربجى. كان تقسيط الالتزام يكتب بخط القرمه.

(٢) محفظة ٢٢ معية تركى رقم ١٦٠ (من ناظر الداخلية إلى المعية فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٧٥).
كان عدد الملتزمين نحو ستة آلاف ملتزم (كلوت ج ٢ ص ٢٨٧).
Lancret: Mémoire sur le système d'imposition territoriale ... (Description de l'Egypte, T. 12, p. 51).

وليست هناك نسبة ثابتة بين مقدار طين الفلاحة وطين الوسية فى جميع القرى فبينما لا يوجد طين وسية فى مصر العليا جنوب المنيا إذ تبلغ مساحة طين الوسية عشر طين الفلاحة تقريباً فى مصر السفلى (١).

وعندما يتسلم الملتزم دائرة التزامه سواء أكانت القرية كلها أم جزءا منها يترك طين الفلاحة فى أيدى الفلاحين يزرعونه لأنفسهم نظير دفع الضرائب ويستولى على طين الوسية لنفسه يؤجره أو يزرعه له فلاحو التزامه بالأجرة أو بالسخرة(٢).

ولم تكن حيازة الفلاح للأطيان على نسق واحد فى جميع النواحى حيث كانت الأراضى الزراعية مشاعة بين الجميع من جرجا إلى الشلال يوزعها مشايخ البلاد سنوياً على الفلاحين وتعرف باسم أراضى بالمساحة أما جهات القطر الأخرى فكان بها أراضى بالمساحة وأراضى أثر والأخيرة لها حدود تفصل نصيب كل فلاح عن الآخر ويستمر ذلك النصيب فى حوزة الفلاح من سنة إلى أخرى دون تغيير وقد نتج عن اختلاف حيازة الأرض على هذا المنوال أن فلاح مصر العليا لم يكن مرتبطاً بالأرض إذ أن التزامه زراعة الأرض ودفع ضرائبها لايسرى إلا سنة واحدة وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعة الأرض إذ أن التعاقد بينهما اختيارى ينتهى بحصاد الزرع أما فى مصر السفلى فقد ارتبط الفلاح بالأرض نظرا إلى استمرارها فى حوزته دائما حتى أصبح ملزما بزراعتها ودفع ضرائبها فإن تركها وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع وعلى هذا « فلا يمكنه ولا يسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم أستاذه مكانه أحضره قهراً وازداد ذلا ومقتاً وإهانة(٣)».

وليس للفلاح حق الملكية فى الأرض بل له حق الانتفاع بحاصلات الأرض نظير دفع الضرائب عنها للملتزم ومادام قادرا على الزراعة ودفع الضرائب

(١) Lancret: Op. cit., p. 471.

(٢) Lancret: Op. cit., p. 481.

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢١ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) .
ينطق الفلاحون والعامة كلمة أثر بالثاء لا بالتاء .

Sacy: Du Droit de Propriété Territoriale en Egypte pp, 17-18.

Estève: Mémoire sur les Finances de l'Egypte ...(Description de l'Egypte, T.XII, p.51).

فإن الملتزم لا ينزع منه الأرض بل تستمر فى حوزته فإن أهمل الزراعة أو عجز عن دفع الضرائب أو ترك الأرض فللملتزم أن يأخذها منه ويعطيها لأى فلاح آخر كما يشاء . وفضلا عن حق الفلاح فى منفعة الزراعة كان فى استطاعته أن يرهن بعض أطيانه إذا لم يكن قادرا على زراعة كل ما فى حوزته من الأطيان الأثرية ليستعين بذلك على زراعة بقية الأطيان وتعرف تلك الأطيان المرهونة باسم غاروقة وله الحق فى استرجاعها عند ما يتمكن من دفع مبلغ الرهن وكذلك كان للفلاح الحق فى تأجير أطيانه الأثرية لمدة سنة فقط بالتراضى بينه وبين المستأجر كما كان له الحق فى إسقاط منفعة زراعتها لمن يشاء بشرط موافقة الملتزم أما بيع الأطيان نفسها فلم يكن من حقه لأن ملكيتها للسلطان وحده وأيضاً كان للفلاح حق توريث منفعة زراعة أرضه الأثرية إلى أولاده بعد وفاته فإن مات بدون ورثة استولى الملتزم على أطيانه[١] .

ولم يكن للملتزم نفسه حق الملكية فى أطيان الالتزام إذ ذلك للسلطان وحده بل كان للملتزم الحق فى التمتع بحصة التزامه مدى حياته نظير دفع الأموال الأميرية فى مواعيدها وله أن يتنازل عنها أو يبيعها لمن يريد بشرط ألا يبيع طين الفلاحة فقط ويحتفظ بأرض الوسية بل يكون البيع بنسبة واحدة من أطيان الفلاحة وأطيان الوسية أى شاملا لقراريط (أقسام) متساوية من النوعين أما إذا مات الملتزم وأراد ورثته أو من أوصى لهم أن يستولوا على حصة التزامه ويتصرفوا فيها فعليهم أن يقدموا طلباً بذلك إلى الحكومة فيوافق الوالى عليه دائماً نظير دفعهم ضريبة لا تزيد عن ثلاثة أمثال فايض حصة الالتزام وتعرف تلك الضريبة باسم الحلوان وفى تلك الحالة يصيرون ملتزمين لهم ما للملتزم من حقوق وعليهم ما عليه من واجبات . أما إذا لم يتقدم الورثة أو الموصى لهم إلى الحكومة بطلب التصرف فى حصة التزام مورثهم أو لم يكن للملتزم ورثة فإن حصة الملتزم تئول إلى الحكومة فتطرحها الروزنامة فى المزاد ومن يرسى عليه المزاد

---

(١) على الرغم من حق الفلاح فى إسقاط منفعة أطيانه الأثرية فإنه لم يستعمل حقه هذا إلا نادراً وكذلك كان من الصعب أن يؤجر أطيانه بدون موافقة الملتزم .
Lancret: Op. cit., pp. 466-468, 489, 512-513. Sacy: Op. cit., pp. 25, 30, 33-34.

يصير ملتزما لتلك الحصة . وقد استطاع بعض الملتزمين من وقف حصص التزامهم نظير مبلغ من المال دفعوه للحكومة وبذلك أصبح لذريتهم الحق فى حصصهم بدون تدخل الروزنامة(١).

وبعد إنتهاء الأحتلال الفرنسى لمصر تقرر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٠١ أتباع النظام الآتى فى الألتزام : « إبقاء المقاطعات التى ثبت أن لها أصحابا فى مقابل حلوان سنتين ونصف وأعتبار المقاطعات المنحلة بدون أصحاب على ثلاثة أنواع : فأعلاها يباع بحلوان خمس سنوات وأوسطها بحلوان أربع سنوات ونصف سنة وأدناها بحلوان أربع سنوات مع تحصيل هذا الحلوان على حسب طاقة الأهالين فيحصل مقدماً من البعض ويحصل من البعض الآخر نصفه ويقسط نصفه الباقى على الوجه المناسب أما بشأن المقاطعات التى ابقيت لأصحابها فأنها تعتبر باقية من سنة ١٢١٥ أن كانت مقيدة فى دفتر المفروج ومن سنة ١٢١٦ أن كانت مقيدة فى دفتر المضبوط »(٢).

ويشير الجبرتى إلى ذلك بقوله : « ولما حضر شريف أفندى الدفتردار بعد دخول يوسف باشا الوزير ووجه الطلب على الملتزمين بأن يدفعوا للدولة حلوانا جديداً على النظام والنسق الذى ابتدعوه للتحيل على تحصيل المال بأى وجه وزاعمين أن أرض مصر صارت دار حرب بتملك الفرنساوية وأنهم استنقذوها منهم واستولوا عليها استيلاء جديداً وصارت جميع أراضيها ملكان لهم فمن يريد الإستيلاء على شيء من أرض وغيرها فليشتره من نائب السلطان بمبلغ الحلوان الذى قدروه »(٣).

---

(١) الفايض هو جزء من ضرائب الأطيان يأخذه الملتزم لنفسه ويختلف مقداره بنسبة حصة كل ملتزم وتثبت الحكومة مقداره فى تقسيط الالتزام .

Sacy: Op. cit., pp. 14, 41,42.

Lancret: Op. cit., pp. 466 467, 473, 476, 511, 512 . Estève: Op, cit., pp. 51, 111.

ارتين ص ٤٥ .

(٢) دفتر رقم ٤/٤ التزامات ص ٤ مخزن تركى بدار المحفوظات العمومية بالقلعة (فرمان باشوى فى ١٥ جمادي الأولى سنة ١٢١٦) . المضبوط هو المصادر وضده المفروج .

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ١٠٠ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٤) .

يوسف باشا هو الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا الذي زحف بجيش عثمانى من سوريا الى مصر لطرد الفرنسيين منها بمساعدة الأنجليز وقد دخل القاهرة بعد تسليم الفرنسيين .

هكذا كانت أطيان الألتزام أما أطيان الرزق فبعضها ملك ينتقل بالميراث ويتصرف فيه أصحابه كيفما شاءوا وأكثرها أوقاف أهلية وأوقاف على مكة والمدينة وعلى المساجد والأضرحة وعلى أعمال البر والصدقة والأحسان من مستشفيات ومكاتب وأربطة (تكايا) وسبل لسقى الناس واحواض لسقى الدواب ومقارئ لتلاوة القرآن وبعض طلبة العلم والفقراء . أما الأوقاف الأهلية لبعض الأسر والأرقاء فقد نشأت من رغبة بعض الملتزمين فى ضمان ما فى حوزتهم من الأطيان لورثتهم فوقفوها وخصصوا جزءاً منها للمؤسسات الخيرية وجعلوا الأكثرية لورثتهم وأرقائهم بشرط أن تنتهى الأطيان إلى غرض دينى بعد انقراض النسل وكان السائد أن يقف الملتزم أرض وسيته ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادرا[1].

وبعد إنتهاء الاحتلال الفرنسى لمصر تقرر تجديد سندات الرزق ويقول الجبرتى فى ذلك : « ولما حضر شريف أفندى الدفتردار بعد دخول يوسف باشا الوزير... تقيد لكتابة الاعلامات عبدالله أفندى رامز القبودان وقاضى باشا وسمى فى ذلك الوقت بكاتب الميرى وتوجه نحوه الناس لأجل كتابة الاعلامات لثبوت رزقهم الإحباسية وتجديد سنداتها فتعنت عليهم بضروب من التعنت... فضج الناس واستغاثوا بشريف أفندى الدفتردار فعزل عبد الله أفندى رامز المذكور عن ذلك وقيد أحد كتابه بكتابة الاعلامات وقرر على كل فدان عشرة أنصاف فضة فما دونها برسمها فى السند الجديد وجعلها مال حماية وأوهم الناس أن مال الحماية يكون زيادة فى تأكيد الاحباس وحماية له من تطرق الخلل فاستسهل الناس ذلك وشاع فى الأقليم المصرى فأقبل الناس من البلاد القبلية والبحرية

(١) يقول Lancret أن بمصر السفلى أطيانا قليلة يطلق عليها اسم مسموحه وتعرف فى مصر العليا باسم حطيطه تنتقل بالارث ولا تدفع ضريبة ما وهى غالباً فى حوزة مشايخ القرى .

دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٥٣ (افادة الروزنامة إلى مجلس الأحكام فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٧٠ و ٧٢ (خلاصة مجلس الأحكام فى ١٠ صفر سنة ١٢٦٦) . الجبرتى ج ٤ ص ص ٩٩و ١٠٠ و ١٣٢و ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٤ وشوال سنه ١٢٢٥ وجمادى الأولى سنة ١٢٢٩ .

Sacy:Op.cit., pp. 8, 9, 28, 34 . Lancret: Op. cit., pp. 472 473, 491 . Estève: Op. cit., p. 52.

لتجديد سنداتهم فطفقوا يكتبون السندات على نسق تقاسيط الألتزام لا على الوضع القديم ويعلم عليها الدفتردار فقط وأما الصورة القديمة فكانت تكتب فى كاغد كبير بخط عربى مجود وعليها طرة بداخلها اسم والى مصر وممهورة بختمه الكبير وعليها علامة الدفتردار وبداخلها صورة أخرى تسمى التذكرة مستطيلة على صورة التقسيط الفرمة ممهورة أيضاً وعليها العلامة والختم وهى متضمنة ما فى الكبيرة(١) .

وزيادة على أطيان الالتزام والرزق كانت هنالك أطيان تعرف باسم أطلاق معدة لتموين خيل الباشا (الوالى) والبكوات بالعلف وعلى هذا فهى أطيان أميرية تابعة للحكومة(٢) .

الانقلاب :

وجد محمد على حيازة الأطيان على النحو الذى شرحناه فأخذ فى تغييرها حتى أصبحت الأراضى الزراعية فى يده واستطاع بذلك تنفيذ نظامه الاقتصادى ولا شك فى أن رغبة محمد على فى زيادة موارده المالية وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها كانت أهم أسباب ذلك الانقلاب فقد كان فى احتياج إلى المال لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه ومحاربة أعدائه والقيام بالإصلاحات اللازمة ولكنه وجد أن أطيان الرزق معفاة من الضرائب وأن الملتزمين يأخذون لأنفسهم جزءاً من ضرائب أطيان الفلاحة وكذلك رأى محمد على أن سلطة الحكومة على الفلاحين تكاد تكون معدومة لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف وسيطروا على الفلاحين واستبدوا بهم لهذا ألغى محمد على الالتزام ووضع يده على أطيان الرزق فأصبحت الأراضى الزراعية فى يده وتمكن من تنفيذ نظامه الاقتصادى الذى أدى إلى زيادة موارده المالية وبسط سلطته على الأهلين .

وقد دافع محمد على عن استيلائه على الأطيان بأن ذلك ضرورى فى مصر

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ١٠٠ — ١٠١ (حوادث جمادى الأولى سنه ١٢٢٤) . القرش = ٤٠ نصفا . التقسيط الفرمة : كان تقسيط الالتزام يكتب بخط الفرمه فلا يستطيع قراءته إلا المختص فى ذلك الخط وقد جاءت كلمه الفرمة فى كتاب الجبرتى بالفاء والغالب أنها القرمه بالقاف .

(٢) Estève: Op. cit. p., 51

على حسب المقتضيات المحلية لأن مصر محتاجة إلى عمل واحد منظم فى كل أجزائها وإلى إدارة عامة لرد غائلة رمال الصحراء عنها وتدبير مياه النيل وقد قرر محمد على أنه لو كان فى الإمكان وجود الملكية الخاصة فى الأطيان بدون خسارة على الدولة لاحترمها كما احترم ملكية المنازل(١) .

بدأ الانقلاب فى حيازة الأراضى فى سنة ١٨٠٨ وتم فى مساحة الأراضى سنة ١٨١٣ ففى أغسطس سنة ١٨٠٨ فرض محمد على على البلاد مبلغاً من المال باسم كلفة الذخيرة فكتب إليه الروزنامجى مبيناً صعوبة تحصيل ذلك المبلغ لأن الخراب استولى على كثير من البلاد فما كان من محمد على إلا أن أمره بتحرير البلاد القادرة على الدفع فى دفتر والعاجزة فى دفتر آخر فلما تم ذلك أمره بتوزيع البلاد العاجزة عن الدفع وعددها مائة وستون بلدة على أولاده وأتباعه وكتابة تقاسيطها باسمهم فخرجت بذلك من اختصاص ملتزميها الأصليين . وكذلك حدث فى نفس السنة أن طلبت الحكومة الميرى من ملتزمى إقليم البحيرة فتظلم الملتزمون لسوء الحالة واعتذروا عن الدفع فأخذ محمد على حصص التزامهم ووزعها على أتباعه(٢) .

وفى مارس سنة ١٨١٠ فرض محمد على ضريبة استثنائية على القرى وعددها إذ ذاك لا يقل عن ٢٢٠٠ قرية فلم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب كما قدم بعض الملتزمين ظلامات إليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ويرجون التخفيف عنهم فطلب منهم تقديم تقاسيط التزامهم وبعد فحصها حرم كثيراً منهم من حصصهم وأعطى بعض المحرومين تعويضاً ولم يعط البعض الآخر أى تعويض(٣) .

وقد اضطر بعض الملتزمين إلى التنازل عن حصص التزامهم للحكومة

---

(١) Douin: La Mission du Baron de Boislecomte, p. 80,

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٨٦ (حوادث رجب سنه ١٢٢٣) .
الروزنامجى هو رئيس الروزنامة وهى إدارة خاصة بالاطيان والضرائب والمصروفات يطلق على مساحه الأراضى الروك أو التاريع . (Lancret: Op. cit., pp. 501-513).

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ١١٦ (حوادث صفر سنة ١٢٢٥)
Mengin: Op. cit., T. I, pp 344 -345.

نظير ما تراكم عليهم من الضرائب وعجزهم عن دفعها حيث أن الملتزم « لا يجد ملجأ ولا خلاصاً إلا بأحد الشيئين إما الدفع بأى وجه كان وإما ينزل عن حصته بالفراغ للديوان »[١]

وبعد حادثة القلعة فى سنة ١٨١١ التى قضت على نفوذ المماليك وقتل فيها عدد منهم استولى محمد على على جميع ما كان فى حوزتهم من أطيان الالتزام وبذلك لم يبق من أراضى الالتزام بالوجه القبلى إلا النزر اليسير[٢].

وفى سنة ١٨١٣ شرعت الحكومة فى مساحة أراضى القطر المصرى فما زاد فى قياس أطيان الفلاحة والأوسية أخذته الحكومة[٣]. وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة صدر أمر محمد على فى فبراير سنة ١٨١٤ ينص على « ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف »[٤] وقد أعطت الحكومة إيراداً سنوياً لهؤلاء الملتزمين يعرف باسم الفايض يستمر طول حياتهم تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم كما منحتهم أطيان الأوسية طول حياتهم إن شاءوا زرعوها وإن شاءوا أجروها واعفت تلك الأطيان من الضرائب ومنحت أصحابها حق الفراغ (التنازل) والهبة وصرحت لهم ببيعها للحكومة فقط[٥]

١ الجبرتى ج ٤ ص ص ١١٦ و ١١٧ و ١٤٢ (حوادث صفر سنة ١٢٢٥ وربيع الأول سنة ١٢٢٦) .

(٢) الجبرتى ج ٤ص ص ١٦٤ و ١٩٦ (حوادث سنة ١٢٢٧ وحوادث سنة ١٢٢٨).

Reybaud et autres: Histoire de l'Expedition Française ... vol. 9 p. 407. Cameron : Egypt in the 19th Century, p. 84.

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) . استخدمت الحكومة فى مساحة سنة ١٨١٣ قصبة طولها ٣ أمتار و٦٤ سنتيمتراً بدلا من القصبة التى كانت مستعملة من قبل وطولها ٣ أمتار و ٨٥ سنتيمتراً كما ان مساحة الفدان صارت ١/٣ ٣٣٣ قصبة مربعة بالقصبة الجديدة بعد ان كانت مساحة الفدان تختلف من جهة الى أخرى على الرغم من أن مساحة الفدان القانونى ٤٠٠ قصبة مربعة (Mengin: Op. cit., T. II, p. 338).

(٤) الجبرتى ج ٤ ص ٢١٧ (حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٩) . ظهرت نتيجة المساحة فى منصف جمادى الأولى سنة ١٢٢٩ (مايو سنة ١٨١٤) (الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٢) .

(٥) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٥٣ (إفادة من الروزنامة إلى مجلس الأحكام فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨) .

بلغت فوائض الملتزمين ١٧٥٠٠٠٠ قرشاً فى سنة ١٨٣٣

(Douin : La Mission du Baron de Boislecomte, p 80)

Mengin: Op. cit., T. II, p. 339.

بذلك تم استيلاء محمد على على أراضى الالتزام ولم يخرج عمله هذا عن الأشياء المشروعة حيث كانت ملكية الأض للحاكم ولم يكن الملتزمون مالكين الأرض بل وساطة بين الحكومة والفلاح لجمع الضرائب وكان رفع أيديهم عن التصرف مدعاة إلى تحصيل الضرائب على الوجه الأكمل وإخراجاً للفلاحين مما كانوا فيه من ظلم الملتزمين وجشعهم وتحريراً لهم من حالة الذل فقد « كانوا مع الملتزين أذل من العبيد المشترى فربما أن العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب وأما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم أستاذه مكانه أحضره قهرا وازداد ذلا ومقتاً وإهانة وكان من طرائقهم أنه إذا آن وقت الحصاد والتخضير طلب الملتزم أو قائم مقامه الفلاحين فينادى عليهم الغفير أمس اليوم المطلوبين فى صبحه بالتبكير إلى شغل الملتزم فمن تخلف لعذر أحضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سبا وشتما وضرباً وهو المسمى عندهم بالعونة والسخرة واعتادوا ذلك بل يرونه من اللازم الواجب وهذا خلاف مايلقونه من الإذلال والتحكم من مشايخهم والشاهد والنصرانى الصراف وهو العمدة والعهدة خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم فيأمر قائمقام بحبس من شاء أو ضربه محتجا عليهم ببواقى لا يدفعها وإذا غلق أحدهم ما عليه من المال الذى وجب عليه فى قائمة المصروف وطلب من المعلم وَرْدَه وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه فلا يقدر الفلاح على مراددته خوفاً منه فإذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة وغير ذلك أمور وأحكام خارجة عن إدراك البهيمة فضلا عن البشرية كالشكاوى ونحوها وذلك كما إذا تشاجر أحدهم مع آخر على أمر جزئى بادر أحدهم بالحضور إلى الملتزم وتمثل بين يديه قائلا أشكو إليك فلاناً بمائة ريال مثلا فبمجرد قوله ذلك يأمر بكتابة ورقة خطاباً إلى قائمقام أو المشايخ بإحضار ذلك الرجل المشتكى واستخلاص القدر الذى ذكره الشاكى قليلا أو كثيرا أو حبسه وضربه حتى

يدفع ذلك القدر ويرسل الورقة مع بعض أتباعه ويكتب بهامشها كراء طريقه قليلا أو كثيراً ويسمونه حق الطريق فعند وصوله أول شيء يطالب به الرجل حق الطريق المعين ثم الشكوى فإن بادر ودفعها وإلا حبس أو حضر به المعين إلى بيت أستاذه فيوعده الحبس ويعاقبه بالضرب حتى يوفى القدر الذى تلفظ به الشاكى وإن تأخر عن حضوره أو حضور المعين أردفه بآخر وحق طريق الآخر كذلك ويسمونها الاستعجالة وغير ذلك أحكام وأمور غير معقولة المعنى قدر بوا عليها واعتادوها لا يرون فيها بأساً ولا عيباً ... وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم فى ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعاتهم على الفلاحين وقد انخرم هذا الترتيب بما حدث فى هذه الدولة من قياس الأراضى والفدن »(١) .

ألغى محمد على الالتزام واتصل اتصالا مباشراً بالفلاحين وبسط عليهم حمايته وقد شعر الفلاحون بهذا الإنقلاب فبعد أن كانوا مع الملتزمين أذل من العبيد صاروا يواجهونهم بقولهم « أنتم إيش بقالكم فى البلاد قد انقضت أيامكم احنا صرنا فلاحين الباشا »(٢) .

وقد قام الملتزمون ومشايخ الأزهر بحركة ضد هذا الانقلاب ولكنها لم تجد نفعاً وذلك أنه عند ما أشيع نبأ ضم جميع أراضى الالتزام للباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف« ضج الناس وكثر فيهم اللغط واجتمعوا على المشايخ فطلعوا إلى كتخدا بيك وسألوه فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكننى مخالفته فقالوا له كيف تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط يتعيشن من إيراده فينقطع عنهن فقال يأخذن الفائظ من الخزينة العامرة فرادوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب فأجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس وشرع الشيخ المهدى فى ترصيف العرضحال

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٢٢١ — ٢٢٢ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) .
(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢١ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) .

فكتبوه وختموا عليه بعد امتناع البعض الذى ليس له التزام وكثر اللغط فيهم بسبب ذلك وفى خامسه (ربيع الأول سنة ١٢٢٩) حضر جمع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدروس وبددوا محافظهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم وكان قد اجتمع معهم الكثير من العامة واستمروا فى هرج إلى بعد العصر ثم جاءهم من يقول لهم كلاماً كذباً سكن به حدتهم فأنفض الجمع وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعايشنا وأرزاقنا . . . ولما وصل الخبر إلى كتخدا بيك طلب بعض المشايخ وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له بسبب ما بلغهم عن قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أنتم الذين تسلطونهم على هذه الفعال لأغراضكم . . . وانفض المجلس وبردت همتهم وانكمشوا وشرعوا فى تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه »(١) .

هذا ما حدث فى أراضى الالتزام أما أراضى الرزق فقد رأت الحكومة فى يونية سنة ١٨٠٩ الكشف على الرزق المرصدة على المساجد والخيرات فطلبت من كل متصرف فى تلك الأطيان وواضع يده عليها أن يقدم سنده لتجديده وتقويته بمرسوم جديد فإن تأخر عن الحضور فى مدى أربعين يوماً تؤخذ منه تلك الرزق وتعطى غيره(٢) .

وفى سنة ١٨١٢ أمر محمد على ابنه ابراهيم وكان حاكماً على الصعيد ــ بالاستيلاء على أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج ووظائف المدرسين والمقرئين وغير ذلك ولم تنته السنة التالية إلا وكانت الحكومة قد أخذت أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد وعلى الأهالى والخيرات وعلى البر والصدقة وقد ذهب كثيرون من أهل الصعيد إلى القاهرة يشكون ما نزل بهم من جراء ذلك فإذا خاطبوا الباشا فى شىء من ذلك يعتذر بأنه مشغول البال لاهتمامه بالسفر إلى بلاد الحجاز وأنه قد أناط أمر الصعيد بابنه إبراهيم فإذا خاطبوا إبراهيم وقالوا له : « هذا على مسجد فيقول كشفت

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٢١٧ — ٢١٨ (حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٩) .
(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٩٩ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٤) .

على المساجد فوجدتها خراباً والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزينة أولى منهم ويكفيهم أنى أسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية والذى وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة وأنى وجدت لبعض المساجد أطيانا واسعة وهى خراب ومعطلة والمسجد يكفيه مؤذن واحد وأجرته نصفان وإمام مثل ذلك وأما فرشه وإسراجه فإنى أرتب له راتباً من الديوان فى كل سنة »(١) .

وفى مساحة سنة ١٨١٣ أخذت الحكومة ما ظهر من الزيادة فى أطيان الرزق وقيدت مابقى منها بعد ذلك باسم واضع اليد على الرزقة وواقفها وزارعها وقررت عليها المال مثل ضريبة البلدة فإن أثبتها صاحبها وكان عنده سند جديد بها تقيد له فى الروزنامة معاشا سنوياً يعرف باسم الفايض ومقداره يساوى نصف أجرة رزقته. أما إذا لم يكن لدى صاحب الرزقة سند بها أوكان السند قديماً ولم يجدد منذ انتهاء الاحتلال الفرنسى حتى تلك المساحة فإن الحكومة تستولى على الرزقة دون أن تعطى صاحبها معاشاً وإليك ما جاء بإفادة من الروزنامة إلى مجلس الأحكام فى سبتمبر سنة ١٨٦٣ : « أن المرتبات المسمية بالرزق فهى بحسب الأصل أطيان بموجب سندات ديوانية وشرعية كانت فى تصرف أربابها بدون مال والبعض ملك والأكثر أوقاف أهلى وعلى مساجد وأضرحة وخلافه لا يجرى عليها انحلال لجانب الديوان وكانت جارية فى تصرف أربابها لغاية سنة ١٢٢٨ وبمقتضى الترتيب العمومى الذى جرى سنتها صار إضافة تلك الأطيان على زمام نواحيه بالمال أسوة الفلاحة وتخصص إلى أربابها فوايض تصرف لهم مقابلة ذلك الأطيان وعلى هذا الوجه جارى لهم الصرف لحد الآن »(٢).

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ١٦٤ و ١٩٦ (حوادث سنة ١٢٢٧ وسنة ١٢٢٨) . القرش = ٤٠ نصفاً .

(٢) كانت للسيدة عائشة بنت عبد اللطيف أطيان رزقة مقدارها أربعة وخمسون فدانا وكسور بناحية ميت السيرج فلما أخذت الحكومة تلك الرزقة قيدت بالروزنامة مبلغ ٧٧٣ قرشاً و ٣٦ فضة باسم السيدة المذكورة ابتداء من سنة ١٢٢٨ (١٨١٣) وذلك مقدار الفايض نظير ضبط رزقتها وقد صرفت الحكومة هذا الفايض لها ثم الآخرين من بعدها كانوا قد اشتروا الأطيان المذكورة (دفتر ١٩١٦ رقم ١٢٨ أمر فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٢).

كانت مرتبات الرزق الموقوفة على الفقراء بطريق الإحسان لاتضاف للحكومة عند وفاة صاحبها =

وقد أخذ محمد على على عاتقه الإنفاق على المساجد والخيرات التى من أجلها أرصدت أطيان الرزق[١] وعلى هذا كان محمد على بمثابة ناظر على أطيان الرزق الموقوفة وهذا مشروع فى الإسلام كما أنه نظم أحوال الوقف بما يتفق مع مصلحة الوقف ومصلحة الدولة فأعطى معاشاً من أثبت أحقيته فى تلك الأطيان وأخذ على عاتقه الانفاق على المساجد والخيرات تنفيذاً لأغراض الوقف وأفاد الحكومة بفرض الأموال الأميرية على تلك الأطيان وبإدارتها من الوجهة الزراعية كبقية أراضى القطر وعلى هذا فإن محمد على لم يلغ أطيان الأوقاف بل أدخل عليها تعديلات حتى تتفق ونظامه الاقتصادى مع مراعاة أغراض الوقف.

ويشرح الجبرتى حالة الفوضى فى أطيان الرزق قبل أن يضع محمد على يده عليها فيقول : « كان الشأن فى أمر الرزق أن أراضيها تزيد عن موقوع أراضى البلاد زيادة كثيرة وخراجها أقل من خراج أراضى البلاد الذى يقال له المال الحر الأصلى وليس عليها مصاريف ولا مغارم ولا تكاليف فالمزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تآجر رزقة أو رزقتين فإنه يكون مغبوطاً ومحسوداً فى أهل بلده ويدفع لصاحب الأصل القدر النزر والمزارع يتلقى ذلك سلفاً عن خلف ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة وخصوصاً إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها والكثير من الرزق واسعة القياس جداً ومالها قليل جداً وخصوصاً فى الأراضى القبلية فإن غالبها رزق وشراوى ومتأخرات لم تمسح ولم يعلم لها فدادين ولا مقادير وقد تزيد أيضاً بانحسار البحر عن سواحلها وكذلك فى البلاد البحرية ولكن دون ذلك ومعظم أراضى الرزق القبلية مرصدة على جهات الأوقاف بمصر وغيرها والواضعون أيديهم عليها لا يدفعون لجهاتها ولا لمستحقيها إلا ما هو مرتب ومقرر من الزمن

= بل كان القاضى يعطى تقريراً لمن يتولى بدله من أولاده أو أقاربه مجدداً بذلك مرتب الرزقة (خلاصة من مجلس العموم فى ٢٥ المحرم سنة ١٢٥٠ بدفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٠٢). الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) . دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٥٢ (إفادة من الروزنامة إلى مجلس الأحكام فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠)

(١) Mengin: Op. cit., T. II, pp. 339-340.

الأول السابق وهو شيء قليل وليتهم لو دفعوه فإن فى أوقاف السلاطين المتقدمة القطعة من الأراضى التى عبرتها أكثر من ألف فدان وخراجها خمسون زكيبة والزكيبة خمس ويبات أو من الدراهم ألفان فضه وأقل وأكثر وهى تحت يد بعض كبراء البلاد يزرعها ويأخذ منها الألوف من الأرادب من أجناس الغلال ويضن ويبخل بدفع ذاك القدر اليسير لجهة وقفه ويكسر السنة على السنة فإن كانت يد صاحب الأصل قوية أو كان واضع اليد فيه خيرية وقليل ما هم دفع لأربابها ثمنها بعد أن يرد الخمسين إلى الأربعين بالتكسير والحلط ثم يبخس الثمن جداً فإن كان ثمن الأردب أربعمائه حسبه بأربعين نصفاً أو أقل فيعود ثمن الخمسين زكيبة إلى ثمن زكيبتين وقس على ذلك والذى يكوى تحت يده شيء من أطيان هذه الأوقاف وورثها من بعده ذريته فزرعوها وتقاسموها معتقدين ملكيتها تلقوها بالإرث من مورثهم ولا يرون أن لأحد سواهم فيها حقاً ولا يهون بهم دفع شيء لأربابه ولو قل إلا قهراً . . . وكان معظم إدارات دوائر عظماء النواحى وتوسعاتهم ومضايفهم من هذه الأرزاق التى كانت تحت أيديهم بغير استحقاق . . . وفى بعض الأرزاق من مات أربابه وخرجت جهاته ونسى أمره وبقى تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا وقد أخبرنى بنحو ذلك شمس الدين بن حموده من مشايخ برما بالمنوفية عندما أحضر إلى مصر فى وقت هذا النظام أنه كان فى حوزتهم ألف فدان لاعلم للملتزم ولا غيره بها وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير وخلاف المرصد على مساجد بلادهم التى لم يبق لها أثر وكذلك الأسبلة وغيرها وأطيانهم تحت أيديهم من غير شيء وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل لمصارف الحج لأنها كانت من جملة البلاد الموقوفة على مهمات أمير الحاج وقد انتسخ ذلك كله »[١] .

ولم يلق محمد على صعوبة فى وضع يده على أطيان الرزق حيث لم يقم أحد

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٢٢٣ — ٢٢٤ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) .
القرش = ٤٠ فضة أو بارة أو ميديا أو نصفاً .

بحركة ضد ذلك العمل إلا مشايخ الأزهر الذين لم يتعد عملهم الكلام ولم يجد ذلك نفعاً فقد « حضر المشايخ عند كتخدا بيك وعاودوه فى الخطاب فيما أحدثوه على الرزق وعرفوه أنه يلزم من هذا الإحداث إبطال المساجد والشعائر فتنصل من ذلك وقال هذا شيء لا علاقة لى فيه وهذا شيء أمر به أفندينا ومحمود بك والمعلم غالى »[1] .

ولما حضر محمود بك والمعلم غالى إلى القاهرة ذهب إليهما المشايخ و«خاطبوهما بالكلام فى شأن الرزق فأجابهم المعلم غالى بقوله ياأستاذنا هذا أمر مفروغ منه بأمر أفندينا من عام أول من قبل سفره فلا تتعبوا خاطركم وواجب عليكم مساعدته خصوصاً فى خلاص كعبتكم ونبيكم من أيدى الخوارج فلم يردوا عليه جواباً وانصرفوا »[2] .

بذلك وضع محمد على يده على أطيان الرزق أما الأطيان الأميرية المعروفة باسم اطلاق فقد استولى محمد على منذ توليته على ما كان مخصصاً منها لخيل الباشا وبعد حادثة القلعة فى سنة ١٨١١ أخذ ما تبقى بيد الأمراء البكوات من تلك الأطيان[3] .

هكذا استولى محمد على على الأطيان وابتدأ بناء نظامه الاقتصادى على هذا الأساس . وقد كانت مساحة سنة ١٨١٣ ناسخة لنظام حيازة الأطيان الذى كان قائماً فى مصر من قبل ونهاية لذلك الانقلاب الذى قام به محمد على منذ سنة ١٨٠٨ .

حيازة الأطيان بعد الانقلاب :

١ ــ الأطيان الأثرية :

تبعاً لمساحة سنة ١٨١٣ وزع محمد على أطيان كل ناحية بين أهاليها

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٥ (حوادث رجب سنة ١٢٢٩) .
كان محمود بك الدويدار والمعلم غالى عليهما مباشرة مساحة أطيان القطر سنة ١٨١٣ (الجبرتى ج ٤ ص ٢١٩ حوادث ربيع الثانى سنة ١٢٢٩).
(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٥ (حوادث رجب سنة ١٢٢٩) .
(٣) الجبرتى ج ٤ ص ١٩٦ (حوادث سنة ١٢٢٨) .
Reybaud et autres: Op. cit., vol. 9, p. 407.

القادرين على الزراعة ما عدا أطيان الوسية التى تركت لأصحابها[١]

ولم يكن للأهالى حق الملكية فى الأطيان الأثرية بل لهم حق منفعة الزراعة فيها مقابل دفعهم الضرائب عنها كما أن لأولادهم الذكور حق الأولوية فى منفعة تلك الأطيان بعد وفاة أبائهم متى كانوا قادرين على الزراعة ودفع ضرائب الأطيان[٢] وكذلك كان أرباب الأطيان الأثرية يتصرفون فيها بالإيجار والمزارعة والرهن وإسقاط المنفعة وقد حتمت لائحة الأطيان الأولى فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ (ديسمبر سنة ١٨٤٧) على كل من يتصرف فى أطيانه الأثرية بوجه من تلك الوجوه أن يثبت ذلك التصرف فى سند مدموغ حتى إذا تنازع الطرفان فيما بعد كان السند المدموغ هو الأساس فى فصل الدعوى بديوان المديرية فإن لم يكن مع صاحب الدعوى سند أو معه سند غير مدموغ وكان التصرف بعد صدور لائحة الأطيان هذه لا تسمع الدعوى[٣].

وقد قررت تلك اللائحة فيما يختص بالرهن أن الأطيان المرهونة باسم غاروقة من قبل مساحة سنة ١٨١٣ تبقى مع واضع اليد الذى مسحت على اسمه وليس لصاحب الأثر الأصلى الحق فى استردادها أما إن كان الرهن بعد المساحة وأراد صاحب الأثر أن يسترد أطيانه وكان قادراً على زراعتها وحده دون الالتجاء إلى مزارعتها

---

(١) أرتين ص ٤٧ .

(٢) الأطيان الأثرية هى الأطيان الخراجية الأميرية المثبتة باسم شخص ما وله فيها أثر وهو حق منفعة الزراعة ويقول محمد العباسى أن «من المقرر فى كتب أئمتنا أن أراضي مصر آلت لبيت المال والزارع فيها لا يملك الأرض وإنما هو أحق بمنفعتها من غيره إذا لم يكن خائناً ولا معطلا لها تعطيلا يضر ببيت المال» (محمد العباسى : الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية ص ٣٨) .

Lantz : Le Répertoire Générale de la Jurisprudence Egyptienne vol. I, p. 566. Chakour : Jurisprudence..., p. 60.

(٣) كان بعض الأهالى بمديرية الشرقية يسقطون منفعة أطيانهم بعد البذر فقررت الحكومة فى سنة ١٨٣٧ مصادرة النقود التى تدفع نظير الإسقاط (أمر فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ بدفتر ٨٥ معية تركى رقم ١٣٧) .

دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤٣ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . دفتر ١٦١٥ وارد معية عربى ص ص ١٠٢ — ١٠٨ رقم ٦ فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . راجع نص لائحة الأطيان بالملحق .

أو تأجيرها لشخص آخر فله أن يأخذ أطيانه بعد دفع مبلغ الرهن لواضع اليد . وإن كان قادراً على دفع مبلغ الرهن ولكنه لا يستطيع زراعة الأطيان جميعها على ذمته فيعطى جزءاً منها لزراعته خاصة على حسب مقدرته مع دفع ما يخص ذلك الجزء من مبلغ الرهن(١) .

وفيما يختص بإسقاط المنفعة نصت اللائحة على أنه إذا كان صاحب الأطيان الأثرية قد أسقط أثره لشخص ثم طالب بعد ذلك بتلك الأطيان فلا تعطى له بل تبقى مع واضع اليد مادام عنده سند شرعى بإسقاط الأثر أو شهود ممن تعتمد شهاداتهم يشهدون له بذلك الإسقاط(٢).

وإذا أخذ شخص أطيان غيره بدون مسوغ قانونى فلصاحب الأثر الحق فى استردادها فإن لم يخبر عن ذلك إلا بعد زراعة المغتصب لها فالمحصول فى تلك السنة لمن زرعه نظير دفع مال الأطيان وفى السنة التالية ترد الأطيان إلى صاحبها . أما إذا نقل الشخص الحد الفاصل للأطيان واغتصب بذلك جزءاً من أطيان جاره فإن ذلك الجزء يرد إلى صاحبه بما به من زرع دون أن يأخذ المغتصب ما صرفه على زراعته(٣) .

ولم يكن لصاحب الإطيان الأثرية الحق فى تركها ما دام قادراً على زراعتها ودفع ضرائبها بل من واجبه الإستمرار فى زراعتها حيث « لا ينبغى أن يحمل حمله على الفقراء وهو قادر » (٤) أما إذا ترك الأطيان وهرب كانت الحكومة

(١) الرهن غير جائز شرعا فى الأطيان الأميرية ومع ذلك كانت الأطيان الخراجية فى مصر ترهن باسم غاروقه .

دفتر مجموع نظام زراعة ص ٣٨ ودفتر ١٦١٥ وارد معية عربى فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ رقم ٧ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . راجع اللائحة بالملحق .

(٢) الاعتماد على البينة فى إثبات إسقاط المنفعة قاصر على ما حدث من الإسقاط قبل اللائحة أما الإسقاط بعدها فلا بد أن يكون فى سند مدموغ .

دفتر مجموع نظام زراعة ص ٣٨ ودفتر ١٦١٥ وارد معية عربى فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ رقم ٦ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . راجع اللائحة بالملحق .

(٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٢٧ (قانون سنة ١٢٤٥ وقانون سنة ١٢٦١).

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ .

تبحث عنه وتعيده إلى بلده ليقوم بزراعة أطيانه ويؤدى ما عليه من الضرائب[١]. وإن ترك أهالى البلد أطيانهم وهربوا ثم حضروا إلى البلد بعد فوات وقت الزراعة وجب عليهم دفع مال الأطيان التى تركوها فضلا عن عقاب كل شيخ من مشايخ ذلك البلد بالضرب ثلثمائة سوط[٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد ترك بعض المزارعين أطيانهم وهربوا وكانت الحكومة تقوم بتوزيعها على من تشاء لزراعتها وقد شرحت لائحة الأطيان ما يتبع فى الأطيان المتروكة إذا أراد صاحب الأثر استردادها وذلك بأن يطبق عليها ما ذكر فى الرهن إن كان صاحبها قد رهنها قبل فراره أما إن كان تركها نتيجة لتسلط مشايخ البلد عليه لأخذ أطيانه رغبة منهم فى زراعتها أو رهنها مع أنه لم تكن عليه بقايا وهى الضرائب المتأخرة فإن تلك الأطيان ترد إلى صاحبها ويدفع المشايخ مبلغ الرهن للمرتهن إن كانوا قد رهنوها وإن كانت الأطيان المتروكة قد أعطيت لأشخاص آخرين لتسديد ما كان على صاحبها من بقايا يعطى صاحب الأثر نصفها إن كان قد مضى على تركها خمس سنوات أو ست مع إلزامه بإعطاء واضع اليد ما دفعه عن النصف من البقايا فإن كان قد مضى على ترك الأطيان عشر سنوات أو أكثر يعطى صاحبها ما يلزم لمعيشته من الأطيان الزائدة فى الناحية وإذا لم توجد أطيان زائدة بالبلد يعطى له ثلث الأطيان مع إلزامه بإعطاء واضع اليد ما دفعه عن الثلث من البقايا أما إن كان صاحب الأطيان عاجزاً عن دفع البقايا عن نصف الأطيان أو ثلثها وليست بالناحية أطيان زائدة فعلى المدير أن يهيئ له سبل المعيشة ببلده[٣].

وقد اضطر بعض الأشخاص إلى ترك أطيانهم الأثرية عند ما انخرطوا فى

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٥٢ (أوامر إلى المأمورين ونظار الأقسام وحكام الأخطاط ومشايخ البلاد فى ١٢ شوال سنة ١٢٤٤).

(٢) لائحة الفلاح ص ٧٣.

(٣) يدفع صاحب الأطيان مايخص النصف أو الثلث من البقايا وتشمل مادفعه واضع اليد عن تلك الأطيان من البقايا التى كانت عليها وقت تركها وما نالها من توزيعات البقايا التى وزعت ابتداء من سنة ١٨٤١ ولا يدفع صاحب الأطيان ما يكون قد صرفه واضع اليد فى إصلاح الأطيان. دفتر مجموع نظام زراعة ص ٣٩ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣).

سلك الجندية فوزعت أطيانهم على أناس غيرهم لزراعتها ولكن إذا ما انتهت مدة الخدمة فى الجندية ورجع الجندى إلى بلده كان له الحق فى استرداد أطيانه(١) .

وكانت الأطيان الأثرية تستمر فى حوزة صاحبها ما دام قادراً على زراعتها وتأدية ضرائبها لا تنزع منه إلا للمنافع العامة مثل الترع والجسور والقناطر وغيرها مما تعود منفعتها على الزراعة وفى تلك الحالة لم تكن الحكومة ملزمة قانوناً بإعطاء صاحب الأطيان بدلا عنها ولكنها مع ذلك كانت فى أكثر الأحيان تعطيه بدلا عن الأطيان المنزوعة تكرماً منها(٢) .

ورغبة فى توسيع الزراعات الصيفية شجعت الحكومة الأهالى على الإكثار من السواقى لرى تلك الحاصلات حتى إذا كانت أطيان الساقية قليلة بالنسبة لمقدرتها على الرى وبجوارها أطيان ليس لصاحبها ساقية كانت الحكومة تعمل على مشاركة صاحب الساقية مع صاحب تلك الأطيان برضائهما فإن لم يوافقا على ذلك أخذت الأطيان وأعطتها صاحب الساقية لزراعتها بالحاصلات الصيفية وأعطت صاحب الأطيان بدلا عنها إن أمكن ذلك وإلا بقى بدون تعويض . وقد منحت لائحة الأطيان الحق لصاحب تلك الأطيان فى استرداد جزء منها على حسب مقدرته فى الزراعة فقط إن لم يكن قد أخذ بدلا عنها بشرط أن يدفع لواضع اليد ما يخص ذلك الجزء من البقايا والتوزيعات التى دفعها الأخير عن الأطيان .

وقد أخذت الحكومة أطيان بعض الأشخاص لعدم قدرتهم على زراعتها وتأدية أموالها ووزعتها جبراً على المقتدرين فى نفس البلد أو البلاد المجاورة وقد أعطت لائحة الأطيان أصحاب تلك الأطيان متى صاروا مقتدرين الحق فى

---

(١) أرتين ص ١٧٩ .

(٢) أرتين ص ١٢٧ .

إذا جرفت مياه النيل الأطيان التى على شاطئيه ففى تلك الحالة وهى ما تسمى أكل البحر كانت الحكومة ترفع تلك الأطيان من زمام الناحية مع رفع أموالها (أمر فى ١٣ رجب سنة ١٢٤٦ بدفتر ٧٧٤ ديوان خديوى رقم ٩٤) .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤١ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . لائحة الفلاح ص ٣٧.

استرداد جزء منها على قدر معيشتهم فقط بالناحية بشرط أن يدفعوا لواضع اليد ما يخص ذلك الجزء من البقايا والتوزيعات التى يكون قد دفعها عن الأطيان(١).

وكذلك أعطت الحكومة بعض القرى عهدة لمن يريد بشرط أن يتكفل المتعهد بدفع ما على القرية من البقايا والأموال الأميرية وتبعاً لذلك كان المتعهد يأخذ بعض الأطيان لنفسه ويترك للأهالى مقدارا من الأطيان على حسب مقدرتهم(٢).

وقد ضم محمد على إلى الجفالك أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من البقايا والأموال الأميرية وتبعاً لذلك نزعت أطيان تلك القرى وضمت إلى إلى الجفالك معفاة من الضرائب واشتغل أهاليها فى الزراعة لحساب صاحب الجفلك(٣) .

وتبعاً لما ذكر كان مقدار الأطيان التى فى حوزة الشخص غير ثابت دائماً بل ربما ينقص أو يزيد من سنة إلى أخرى على حسب مقدرته على الزراعة وتأدية الضرائب ولذا كانت أطيان القرية تكلف على الأهالى سنوياً بعد الانتهاء من البذر وذلك بأن يجتمع الصراف والخولى ومشايخ البلد وبعض وجوه الناس ممن يعرفون القراءة والكتابة ويثبتون فى دفتر المكلفة بحضور الأهالى مقدار أطيان كل شخص مع بيان حيضانها وما أضيف عليها أو أخذ منها وكذا مقدار ضرائبها وتحرر المكلفة على هذا المنوال من نسختين ترسل أحداهما إلى المديرية وتبقى الأخرى عند الصراف(٤) .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٣٦ و ٤٧ . دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤٠ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣).

(٢) راجع أطيان العهد .

(٣) Mouriez: Histoire de Méhémet Ali, T, III, pp. 75, 79. Gliddon: A memoir of the Cotton of Egypt, p. 25.

(٤) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٤٧ — ٤٩ و ٥٢ (لائحة فى جمادى الثانية سنة ١٢٥٦ ولائحة فى ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧ ولائحة فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٥٨). دفتر مكلفة ناحية افنيش بمديرية الغربية فى سنة ١٢٦٠ وفى سنة ١٢٦١ (دار المحفوظات العمومية بالقلعة) .

٢ ــ أطيان مسموح المشايخ ومسموح المصاطب :

تبعاً لمساحة سنة ١٨١٣ أعطى محمد على مشايخ القرى بعض الأطيان معفاة من الأموال الأميرية بنسبة خمسة أفدنة من كل مائة فدان من الأطيان المعمورة نظير خدمتهم الحكومة وضيافتهم وتعرف تلك الأطيان باسم مسموح المشايخ(١).

وكذلك أعطى محمد على بعض وجوه الأهلين أطيانا معفاة من الأموال الأميرية لزراعتها والانتفاع بمحصولاتها نظير قيامهم بإطعام المساكين والمسافرين وتعرف تلك الأطيان باسم مسموح المصاطب وكانت تضاف بالمال على النواحى عند وفاة أصحابها من غير أولاد أما إذا كان لهم أولاد فإنهم يحلون محل آبائهم فيأخذون الأطيان بشرط قيامهم بشعائر المصاطب من إطعام المساكين والمسافرين فإن لم يوفوا بذلك الشرط تضاف الأطيان إلى النواحى بالمال وقد أنشأ محمد على مسموح المصاطب بعد استيلائه على أطيان الرزق وذلك لأن بعض الأشخاص كانوا من قبل يقومون بإطعام المساكين والمسافرين من إيراد ما فى حوزتهم من أطيان الرزق (٢).

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٣٣٢ (حوادث سنة ١٢٣٥) . دفتر ٧٣٦ ديوان خديوى تركى رقم ١٠٨ (قرار المجلس فى ٤ ذي الحجة سنة ١٢٤٢) . دفتر ١٨٨٩ أوامر رقم ١ (أمر إلى المديريات فى ٢٤ المحرم سنة ١٢٧٤) .

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ١٩٦ (حوادث سنة ١٢٢٨) .

دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٣٤٧ (أمر فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٠) . دفتر ١٨٨٩ أوامر رقم ١ (أمر إلى المديريات فى ٢٤ المحرم سنة ١٢٧٤) . إنعام بمسموح مصطبة فى ٢٩ رمضان سنة ١٢٤٥ محفوظ بدار الكتب المصرية وهذا نصه :

« قدوة أمثالهم الشيخ فوده والشيخ محمد حبيب

الأطيان المحررة مساحتها أدناه وقدرها مابة فدان من دون زيادة من زمام أطيان ناحية طحا المرج قد أعطيناها لكم إنعاما من دون مال إلى مصطبتكم فمن الآن وصاعد تتصرفوا فى الأطيان المذكورة وتحرثوها وتزرعوها ولأجل عدم معارضتكم من أحداً قد أصدرنا هذا ليكون سنداً بيدكم يكون معلومكم . فى ٢٩ ن سنة ٢٤٥ » .

كان الشيخ عارف بسوهاج يطعم المساكين والمسافرين من إيراد أطيان رزقته البالغة ٦٠٠ فدان فلما استولى محمد على على أطيان الرزق ترك له ١٠٠ فدان منها .

كان فى استطاعة المسافر أن يتناول الطعام مجاناً عند أصحاب مسموح المصاطب إذا مر ببلدهم فى أثناء سفره أو حل بها لقضاء أشغاله .

وفى سنة ١٨٥٧ فرض سعيد باشا المال على أطيان مسموح المشايخ ومسموح المصاطب وأضيفت أموالها على واضعى اليد عليها سواء أكانوا من مشايخ القرى أو الأهلين وبذلك صارت تلك الأطيان كغيرها من الأطيان الخراجية[١].

٣ ـ أطيان العُهَد :

كانت بعض القرى لا تتمكن من دفع جميع ضرائب أطيانها فيبقى جزء منها يضاف إلى ضرائب السنة التالية وهكذا تراكمت الضرائب على بعض القرى وكثرت مقاديرها حتى عجزت عن دفعها كما تركت بعض الأراضى فيها بدون زراعة مما أدى إلى ازدياد العجز « فأسس (محمد على) العهد لأجل زراعة الأطيان المتروكة فى القرى ودفع أموال الأهالى من طرف المتعهدين فى مقابلة تحصيلها منهم فى وقت الإمكان »[٢].

وتبعاً لذلك النظام كان المتعهد يلتزم للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال الأميرية والبقايا ويترك للأهالى أطيانا على حسب قدرتهم يزرعونها ويدفعون له ما يخصها من الأموال والبقايا أما هو فيزرع ما بقى من الأطيان لحسابه الخاص بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل إعطائهم أجرا على العمل فى زراعته بشرط أن تترك للأهالى أطيانهم تدريجاً كلما تحسنت حالتهم المالية حتى إذا عم التحسن جميع الأهالى أعيدت إليهم أطيانهم نهائياً[٣] . وعلى حسب تقسيم الأطيان بين المتعهد والأهالى فى أول الأمر كان كل من الطرفين يزرع أطيانه ويدفع أموالها الأميرية وما يخصها من البقايا فإذا عجز بعض الأهالى عن زراعة أطيانه أو عن دفع ما عليها من أموال وبقايا ترك بعضها أو جميعها للمتعهد وكذلك إذا أصبح بعض الأهالى مقتدراً وطلب أطياناً من المتعهد أعطاها له

(١) دفتر ١٨٨٩ أوامر رقم ١ (أمر إلى المديريات فى ٢٤ المحرم سنة ١٢٧٤) . دفتر مجموع ترتيباب ووظائف ص ٣٤٧ (أمر إلى المالية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤) .

(٢) دفتر٣٢ ج١ معية (قرار مجلس شورى النواب وعليه أمر فى١٩شعبان سنة١٢٨٣) .

(٣) دفتر ٨٥ معية تركى رقم ١٧٢ (إرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢) . دفتر ٦ رقم ٧١ (أمر إلى حسن بك مدير القليوبية فى ١٥ ذى القعدة سنة١٢٥١) .

وفى الحالتين يضاف على من يأخذ الأطيان بعد التقسيم الأول ما يخصها من البقايا التى يكون قد دفعها الطرف الآخر[١] .

هكذا كان نظام العهدة الذى ضمن للحكومة الحصول على الأموال الأميرية والبقايا ووفر عليها مصاريف تحصيلها وأدى إلى زراعة الأراضى المتروكة فانتفعت الحكومة بضرائبها وأفاد المتعهد من حاصلاتها ووجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالأجرة فى زراعات المتعهد أما عن الفلاحين القائمين بزراعة أطيانهم فقد صارت علاقتهم مع شخص واحد هو المتعهد يدفعون له الضرائب المربوطة على أطيانهم المقيدة بأسمائهم فى الدفاتر التاريعية وليس للمتعهد الحق فى إجبارهم على دفع ضرائب أكثر من المربوطة عليهم غير أن الحكومة كانت ترغم الفلاحين على دفع ضرائب الأطيان للمتعهد وما يقدمه لهم من التقاوى إن ماطلوا فى ذلك كما كانت تجبرهم على العمل فى الترع والجسور وإن بارحوا أراضيهم لسبب ما ألزمتهم العودة إلى قراهم وسلمتهم للمتعهد حتى لا تتعطل الزراعة[٢] .

وقد ظلم بعض المتعهدين الفلاحين فتدخلت الحكومة فى الأمر لحمايتهم وذلك أن بعض المتعهدين وزع البقايا على أطيان الفلاحين فصار الفلاحون بذلك مكلفين بمال أطيانهم وجميع البقايا التى على القرية وفى هذا ظلم للفلاحين ونقض صريح لشروط العهد ولذا تدخلت حكومة إبراهيم باشا لحماية الفلاحين فأمرت المديرين بمراجعة دفاتر هؤلاء المتعهدين وإضافة نصيب أطيانهم من البقايا عليهم مع خصمه مما على الأهالى كما أوجبت على المتعهدين التدقيق فى توزيع البقايا بالتساوى على أطيانهم وأطيان الأهالى على أساس الفدان وحذرتهم من مخالفة ذلك وقررت عقاب من يقترف منهم فيما بعد مثل تلك المظالم فى توزيع البقايا على أطيان القرية[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ .

(٢) أرتين ص ص ٧٥ و ٧٦ و ١٥٢ . دفتر ٢٠ أوامر رقم ٥١٨ (أمر إلى برنجى سوارى سليم بك فى ١٨ شعبان سنة ١٢٦٣) .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ . دفتر مجموع إدارة وإجراءات =

وكذلك ظلم بعض المتعهدين الفلاحين وذلك بإعطائهم القمح وغيره من الحبوب مقابل أجرتهم بثمن أعلى من سعر السوق وإلزامهم شراء القمح التالف بسعر الأردب خمسين أو ستين قرشاً مع أنه لا يساوى عشرين قرشاً فأجبرت الحكومة فى عهد إبراهيم باشا هؤلاء المتعهدين على دفع الفرق بين السعر الذى أخذ به الفلاح الحبوب والسعر المتداول فى الأسواق عند صرفها له كما قررت أن يكون سعر الحبوب التى تعطى فيما بعد الفلاح نظير أجره موافقاً للسعر المتداول فى السوق وقت الصرف(١).

وقد ذكر ارتين أن تاريخ إنشاء العهد يرجع إلى أمر محمد على فى ١٩ المحرم سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) بإلزام الأمراء والكبراء والقواد أخذ العهد وذلك عند ما عدل عن تنفيذ أمره السابق فى ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) بتوزيع النواحى غير القادرة على وفاء ما عليها من متأخرات الضرائب على أهالى النواحى القادرة(٢).

والحقيقة أن إنشاء العهد سابق على فكرة توزيع أراضى النواحى غير القادرة إذ أن محمد على أعطى فى سنة ١٨٣١ قرية مرصفة فى القليوبية عهدة لمحمود أفندى ناظر المبيعات(٣) كما أعطى بعد ذلك عهداً أخرى منها إقليم شرق إطفيح فى سنة ١٨٣٣(٤) والبراجيل فى سنة ١٨٣٦(٥).

= ص ص ٨٧ – ٨٨ (قرار المجلس العمومى وعليه إرادة فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٤). فى جمادى الأولى ١٢٦٤ (أبريل سنة ١٨٤٨) بدأ إبراهيم باشا يحكم مصر نظراً لمرض والده وفى منتصف شعبان من السنة ذاتها جاء فرمان السلطان بتولية إبراهيم باشا ولاية مصر فاستمر واليا عليها حتى وفاته فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ (١٠ نوفبر سنة ١٨٤٨) [محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية ص ٦٣٢].

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٨٧ (قرار عليه أمر فى غاية جمادى الآخرة سنة ١٢٦٤).

(٢) أرتين ص ٧٥.

(٣) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ٥٤٨ (أمر إلى محمد أغا مأمور ثلث القليوبية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٦).

(٤) دفتر ٧٩٢ ديوان خديوي رقم ٢٠٦ (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٤٩).
إطفيح بلدة فى مركز الصف الآن.

(٥) دفتر ٦ أوامر رقم ٧١ (أمر إلى حسن بك مدير القليوبية فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٥١). البراجيل بلدة فى مركز إمبابة الآن.

ولم يكن المتعهدون من طائفة واحدة إذ تعهد محمد على وأمراء أسرته ببعض القرى كما تعهد بقرى أخرى أشخاص من الأوجه وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين والمشايخ والفلاحين والأجانب(١) .

وفى سنة ١٨٥٠ أمر عباس الأول بفك العهد وإرجاع الأطيان إلى أصحابها الأصليين غير أنه سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما كان فى حوزتهم من الأطيان وأنعم على متعهدين آخرين بما كان فى أيديهم من الأطيان « رزقة بلا مال » فأصبحت ملكاً لهم كما وافق على إبقاء بعض النواحى عُهداً(٢) .

وفى ديسمبر سنة ١٨٦٦ أمر إسماعيل بفك العهد وإبطالها نهائياً(٣) .

٤ ــ أطيان الإبعادية :

كانت هناك أطيان خالية من الزرع لم تدخل فى مساحة سنة ١٨١٣ ولم تثبت فى دفاتر التاريع تعرف باسم الإبعادية وقد أعطتها الحكومة الناس بطرق مختلفة للقيام بزراعتها فأعطت بعضها بالإيجار وبعضها بنصف الضريبة وبعضها الآخر بالضريبة الكاملة فى السنة الرابعة من أخذها بواقع الضريبة للأطيان المماثلة لها فى نفس الناحية أما فى السنين الثلاث الأولى فتكون معفاة من المال وقد بطل إعطاء أطيان الإبعادية بنصف الضريبة أو بالضريبة الكاملة منذ أواخر سنة ١٨٤٢(٤) .

---

(١) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ١٢٢ (أمر إلى مدير الشرقية فى ١١ رجب سنة ١٢٦٠) . أرتين ص ص ٧٥ و ١٥٢ . جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ ص ١٨٢ (تقرير بطرس غالي) . الوقائع المصرية عدد ١٧ رجب سنة ١٢٦٤ .
Olin: Travels in Egypt, vol. I, pp. 39, 42, Hamont: Op. cit., T. I, p. 192.

(٢) أرتين ص ص ٧٤ و ٧٦ . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ص ٨٥ — ٨٧ (لائحة سنة ١٢٦٦ فى حق المتعهدين).

(٣) دفتر ٣٢ ج ١ معية سنية رقم ٦٢ (قرار مجلس النواب وعليه أمر فى ١٩ شعبان سنة ١٢٨٣) .

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٦٠ و ١٢٨ (أمر فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩ وإفادة من الشورى فى ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ وأوامر فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ وإفادة من الشورى فى ١٦ صفر سنة ١٢٥٩) . دفتر ٧٤٨ خديوى تركى رقم ٢٤٠ (أمر فى ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٤) . دفتر ٧٦٣ خديوى تركى رقم ٢٧٥ (من الديوان =

وكان الأعراب يفضلون أطيان الإبعادية على الأطيان الأثرية وذلك لانتقالهم من مكان إلى آخر ورغبتهم فى عدم الارتباط بالأرض وقد أعفت الحكومة بعضهم من دفع الضريبة عن أطيان الإبعادية أعفاء مؤقتاً يتجدد كل سنة بشرط أن تكون تلك الأطيان زائدة عن حاجة أهالى الناحية(١).

وقد أنعم محمد على على بعض الأشخاص المقتدرين بأطيان من الإبعادية « رزقة بلا مال » معفاة من الضريبة إعفاء دائماً لإصلاحها وزراعتها بالحاصلات المختلفة أو غرسها بالأشجار فصارت لهم ملكاً(٢).

٥ ــ أطيان الرزق :

أستولى محمد على على أطيان الرزق فى مساحة سنة ١٨١٣ وأضافها إلى زمام النواحى وفرض عليها المال مثل الأطيان الأثرية « والأطيان الرزقة هى على ثلاثة أنواع النوع الأول هو أن بعض الأطيان الرزقة مرصدة يعنى مقيدة على مساجد وأضرحة وسبل وليست بأطراف مصر بل موجودة بكافة المديريات والنوع الثانى بعضه أيضاً مرصود على قراءة قرآن فى منزل أو تربة الواقف أو مقيدة للصدقة وذلك بحسب ترتيب صاحب الوقف والنوع الثالث فضل بطريق الملك أيضا وجارى تنقله من واحد لآخر بحق الأرث وأن الأطيان المماثلة لهذه ولو متضح أنها مقيدة باسم أربابها من قديم بموجب سندات شرعية وديوانية غير أن فى التنظيم والترتيب

= الخديوى إلى مأمور الشرقية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٥).

أعطى محمد على ٣٠٠ فدان من الإبعادية لشاكر افندى مأمور العطف مع إعفائه من المال ثلاث سنين بعدها يدفع مالها كاملا ومنعاً لتركها بعد الثلاث سنين نص أمر الإعطاء على إلزامه مالها عشر سنين إن تركها بعد السنين الثلاثة (أمر فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ بدفتر معية تركى رقم ٧٧٨).

(١) دفتر ٤٤ معية تركى رقم ١٣٥ ورقم ١٧٠ (أمر فى ٢١ صفر سنة ١٢٤٨ وأمر فى ٢٥ صفر سنة ١٢٤٨). دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٣٧ و ١٥١ (فرمان فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩). دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٦٢ (أمر فى ١٠ المحرم سنة ١٢٥٠).

اشترط محمد على فى إعطاء أطيان الإبعادية لبعض مشايخ أعراب أولاد على عدم مزارعتها حتى لا يكون ذلك حجة للأهالى فى ترك أطيانهم والفرار إلى الاعراب للاقامة عندهم بعيدين عن مطالب الحكومة (أمر فى ١١ صفر سنة ١٢٥٠ بدفتر ٥٦ معية تركى رقم ١٤٤)

(٢) راجع أطيان الرزق.

الواقع فى سنة ١٢٢٨ ألف ومائتان ثمانية وعشرين تخصص فوايض للرزقة كالموافق وجارى صرفها لأربابها والمزارعين الذين وضعوا أيديهم على الأطيان صاروا يجروا تأدية مال تلك الأطيان لجانب الميرى مقابلة انتفاعهم بزراعتها»(١)

وعلى الرغم من توزيع أطيان الرزق الإحباسية على الأهالى لزراعتها ودفع المال عنها لم تخرج من الوقف بل استمر حق الوقف فيها ثابتاً وفى سنة ١٨٣٦ قررت الحكومة أخذ أجرة المثل ممن يزرع أطيان الرزق الموقوفة سواء أكانت الأجرة مساوية للأموال الأميرية المفروضة عليها أم زائدة عنها ومن تلك الأجرة تأخذ الأموال الأميرية وما تبقى تضمه إلى الفايض وتصرفه لجهة الوقف « وإذا صار مساحة تلك الأراضى على المزارعين أو خلافهم لم يجز إخراجها من الوقف وكذا لم يسقط أجرة المثل بالغاً ما بلغ لأنه وإن صار مساحتها لكل من كان فحق الوقف لم يزل باقى كما هو معلوم »(٢) .

وفى سنة ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول تقرر أن الرزق الإحباسية تستمر فى أيدى القائمين بزراعتها نظير تأديتهم المال عنها للحكومة ولا يجوز أخذها منهم وإعطاؤها لأصحابها بل أن أصحاب تلك الرزق يأخذون الفايض(٣).

وقد أنشأ محمد على ديوان الأوقاف فى يونية سنة ١٨٣٥ ولكنه ألغاه فى مايو سنة ١٨٣٨ ثم أنشأه ثانية عباس الأول فى سنة ١٨٥١(٤).

وفضلا عن أطيان الرزق التى فرضت عليها الأموال الأميرية أنعم محمد على على بعض الأشخاص المقتدرين بأطيان من الأبعادية «رزقة بلا مال» لإصلاحها

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة* ص ص ٧٠ و ٧٢ (خلاصة من مجلس الأحكام فى ١٠ صفر سنة ١٢٦٦ هـ ضمن إفادة من ديوان الأوقاف المصرية لمجلس الأحكام فى ١٣ شعبان سنة ١٢٦٩) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٧٠ (خلاصة من المجلس العالى فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٥٢ ضمن إفادة ديوان الأوقاف إلى مجلس الأحكام فى ١٣ شعبان سنة ١٢٦٩) .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٧٠ و ٧٢ (خلاصة من مجلس الأحكام فى ١٠ صفر سنة ١٢٦٦ ضمن إفادة من ديوان الأوقاف إلى مجلس الأحكام فى ١٣ شعبان سنة ١٢٦٩) .

(٤) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٤٦٧ (لائحة إدارة عملية ديوان الأوقاف وعليها إرادة بتنفيذها فى ١١ رجب سنة ١٢٦٧) .

وزراعتها بالحاصلات المختلفة أو غرسها بالأشجار كما منح آخرين بعض الأطيان من المعمور[1] « رزقة بلا مال » لإنشاء الحدائق وغرس الأشجار وكانت الروزنامة تعطى المنعم عليه سنداً بذلك يعرف باسم التقسيط ليكون دليلا على اعطائه تلك الأطيان « رزقة بلا مال » فإن كانت الأطيان منحت بشرط غرسها أشجارا لا يعطى تقسيطها إلا بعد تنفيذ ذلك الشرط[1].

وفى فبراير سنة ١٨٣٧ نال المنعم عليه بتلك الأطيان الحق فى الانتفاع بها طول حياته وحق توريثها لأولاده وأولاد أولاده فإن انقرض نسلهم يتصرف فيها عتقاؤه البيض وأولادهم من بعدهم فإن انقرض نسلهم الحقت الأطيان بأوقاف الحرمين الشريفين وإن بلغ المنعم عليه سن الشيخوخة وليس له نسل ولا عتقاء وأراد أن يتنازل عن أطيانه مجانا إلى شخص ما فله ذلك غير أن الروزنامة لاتعطى هذا الشخص تقسيط الأطيان إلا إذا كان مقتدراً يستطيع زراعتها فإن كان غير مقتدر الحقت بأوقاف الحرمين الشريفين . وبذلك أصبح المنعم عليه بأطيان « رزقة بلا مال » مالكاً لها ملكاً مقيداً وقد أعطته الروزنامة تقسيطاً آخر بأطيانه متضمناً تلك الحقوق[2].

ولما كانت حقوق الملك هذه ناقصة وشروطها تتنافى مع حكم التمليك الشرعى وتؤدى إلى تعطيل الأطيان إذا عجز صاحبها عن زراعتها ولا تشجع على الاجتهاد فى إصلاحها وفلاحتها قرر محمد على فى فبراير سنة ١٨٤٢ أن المنعم عليه بأطيان « رزقة بلا مال » يكون مالكاً لها ملكاً مطلقاً يتصرف فيها كيف يشاء على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط بحيث « أن الأطيان الإبعادية والمعمور المعطية لحد هذا التاريخ بطريق رزقة بلا مال والتى سيجرى إعطاؤها من الآن فصاعداً من

---

(١) المعمور هو الأطيان التى ثبتت فى دفاتر المساحة .

دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٣٩ و ٢٩٢ (أمر فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ وأمر فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠). دفتر ٦٢ معية تركى رقم ٣٦٦ (أمر فى ٢١ رمضان سنة ١٢٥٠). دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ص ٢٤٥ و ٢٤٦ (فرمان فى ٥ المحرم سنة ١٢٥٨) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٨٤ (أمر فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧١) .

(٢) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٤٥ (خلاصة من مجلس ملكية عليها أمر فى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢) .

الإبعادية والمعمور على موجب الشرط المذكور فإن أصحابها صاروا مأذونين فى بيعها وشرائها وإعطائها وإيهابها وأعطيت لهم رخصة كاملة من طرفنا لبيعهم وتصرفهم فيها على الوجه الشرعى »[١] .

وتبعاً لذلك أخذت الروزنامة فى تحرير تقاسيط تلك الأطيان على هذا الأساس[٢] وبذلك أنشأ محمد على الملكيات الكبيرة فى الأطيان .

وقد خصصت الحكومة أطياناً «رزقة بلامال» لبعض المساجد والزوايا والأضرحة بدلا عما كانت تصرفه لها من نقود من قبل لإقامة شعائرها من عمارة وفرش وإنارة ومهمات ولوازم ومستحقين وقد اعتبرت الحكومة الربح الصافى للفدان أساساً لتخصيص تلك الأطيان ولذا أثبتت فى التقاسيط مقدار الأطيان ومبلغ النقود فى السنة[٣] .

٦ — أطيان الجفالك :

أنعم محمد على على نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الإبعادية والمعمور «رزقة بلا مال» صارت ملكاً مطلقاً لهم فى فبراير سنة ١٨٤٢ بعد أن كانت ملكاً مقيداً منذ فبراير سنة ١٨٣٧ وعرفت تلك الأطيان باسم الجفالك وكانت الروزنامة تعطى صاحب الجفلك تقسيطاً باسمه يثبت إعطاء الأطيان له « رزقة بلا مال » ونتج عن ذلك إصلاح مقدار كبير من أطيان الإبعادية وزراعته فزادت بذلك الثروة الزراعية وقد ضم محمد على إلى الجفالك أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من المال والبقايا فأصبحت تلك الأطيان «رزقة بلا مال» وبذلك اتسعت مساحة الجفالك[٤].

(١) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ص ٢٤٥ و ٢٤٦ (فرمان عالى فى ٥ المحرم سنة ١٢٥٨) .

(٢) دفتر التقاسيط ج ١٠ سنة ١٢٦٠ ص ٨٢ بدار المحفوظات العمومية بالقلعة (تقسيط رزقة بلا مال باسم أرسلان أغا) .

(٣) دفتر جفالك نبروه والنحرية وبشبيش وطنباره وبسنديله بدار المحفوظات العمومية بالقلعة (أمر فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧) . دفاتر الرزق سنة ١٢٥٧ وسنة ١٢٥٩ بدار المحفوظات العمومية بالقلعة (صورة التقاسيط) .

(٤) تقاسيط الجفالك باسم محمد على وأفراد أسرته بدار المحفوظات العمومية بالقلعة. دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢٨ و ٢٠٠ (أمر فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ وأمر فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٥٠) =

٧ ــ أطيان الأوسية :

لما قضى محمد على على نظام الالتزام أعطى الملتزمين راتباً سنوياً مدى حياتهم يعرف باسم الفايض وترك لهم أطيان الأوسية معفاة من المال للانتفاع بها طول حياتهم بالزراعة أو التأجير وصرح لهم فيها بالفراغ (التنازل) والهبة ومنحهم بيعها للحكومة فقط وكان الفايض وأرض الوسية يضافان للحكومة عند وفاة الملتزم فإذا طالب أحد أولاده أو أقاربه أو عتقائه أو توابعه بفايض الحصة المحلولة وتبين أنه ليس له معاش آخر من أقلام الروزنامة كانت الحكومة تعطيه جزءاً من ذلك الفايض أما أطيان الأوسية فكانت الحكومة تعطيها من تشاء بالمال وتربط مالها على البلدة فتصير بذلك أطياناً خراجية كما كانت من قبل[1].

التأجـــير :

كان تأجير الأطيان معروفاً ومتبعاً فى أول القرن التاسع عشر فى أطيان الأوسية والرزق والأثر وذلك أن بعض الملتزمين كانوا يؤجرون أطيان الوسية لمشايخ البلاد بأجرة تزيد عما تدفعه أطيان الفلاحة من المال الحر وتتراوح تلك الزيادة بين أبى طاقة وأربعة أبى طاقة عن كل فدان على حسب جودة الأطيان وقربها من المدينة وكان بعض الأعراب يستأجرون أطياناً من الوسية بأجرة أقل من ذلك . وكذلك كانت بعض أطيان الرزق تؤجر إلى الأهالى

= دفتر چفالك نبروه والنجرية وبشبيش وطنباره وبسنديله بدار المحفوظات العمومية (أمر فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧) .

الچيم فى الچفالك تنطق شينا .

(١) الوسية جمعها أوسية أو أواسى . دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٥٣ (لائحة فى ٧ شوال سنة ١٢٥٩ وإفادة الروزنامة إلى مجلس الأحكام فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠) . دفتر ١٩١٤ أوامر رقم ١١ (أمر فى ١٢ المحرم سنة ١٢٨٢) .

الجبرتى ج ٤ ص ص ٢٢٣ و ٢٧٤ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩ وحوادث ١٢٣١)

Mengin: Op. cit., T. II, p. 339. Douin: La Mission du Baron de Boisleconte, p. 80.

بلغت فوايض الملتزمين فى سنة ١٨٣٣ ١٧٥٠٠٠٠ قرشاً .

أو الأعراب أما الأطيان الأثرية فكان الأهالى يؤجرون بعضها بالتراضى فيما بينهم لمدة سنة(١) .

وكانت أطيان الرزق تعود على المستأجر بفائدة كبيرة ويقول الجبرتى أن «المزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تآجر رزقة أو رزقتين فإنه يكون مغبوطاً ومحسوداً من أهل بلده ويدفع لصاحب الأصل القدر النزر والمزارع يتلقى ذلك سلفاً عن خلف ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة خصوصاً إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها(٢) » .

وبعد الانقلاب الذى أحدثه محمد على فى حيازة الأراضى كان التأجير سارياً من الحكومة ومن الأفراد وذلك أن الحكام كانوا يؤجرون أطياناً من الأبعادية للأهالى والأعراب وغيرهم بأجرة تتراوح بين أربعة ريالات وستة وثمانية للفدان فى السنة تبعاً لقيمة الأطيان وكان الأعراب يفضلون أخذ الأطيان من الإبعادية بالايجار عن أخذها بلا مال ثلاث سنين ثم بمال بعد تلك المدة وذلك لانتقالهم من مكان إلى آخر وعدم استقرارهم فى محل ثابت وخوفاً من ارتباطهم بالأرض ومن تركهم حياة التنقل وقد رفض أعراب الهنادى ما عرضته عليهم الحكومة من أخذ الأطيان بتلك الطريقة وأبوا إلا أخذها بالإيجار بشرط عدم تكليفهم ضرائب أخرى فوافقت الحكومة حتى لا تترك الأطيان بوراً(٣) .

---

(١) Sacy: Op. cit., pp. 21, 22, 25. Lancret: Op. cit., pp. 481, 483, 513.
أبو طاقة = ٩٠ ميديا أو باره = قرشين و ١٠ باره . (Girard: Op. cit. p. 33).

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩). Burckhardt: Op. cit., p. 161.

(٣) دفتر مجموع إدارة إجراءات ص ٩ (قانون سنة ١٢٤٥) . دفتر ٧٧٠ ديوان خديوى تركى رقم ٨٣ (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٦) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ٦٠ (أمر فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩). دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى رقم ١٥٨ (من مأمور الديوان الخديوى إلى مأمور الشرقية فى ٢٤ =

وكذلك قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٦ أن تأخذ من مزارعى أطيان الرزق الإحباسية أجرة المثل [١].

أما الأفراد فكانوا يؤجرون أطيانهم الأثرية لمن يرغب وقد نصت لائحة الأطيان فى سنة ١٨٤٧ على أن يكون ذلك التأجير بسند مدموغ حتى إذا اختلف الطرفان ورفع أحدهما دعواه إلى ديوان المديرية كان سند التأجير المدموغ هو المعتمد للفصل فى النزاع فإن كان التأجير بدون سند أو بسند غير مدموغ لا تسمع الدعوى[٢] . وقد حتمت الحكومة على المستأجر أن يدفع لها قيمة إيجار الأطيان التى لم يؤد أصحابها ما عليها من المال والبقايا [٣] . وعند ما فرضت الحكومة مقداراً من الغلال على كل فدان ألزمت المستأجر توريد ما يخص الأطيان التى استأجرها من الغلال إلى الشون الأميرية على أن يخصم ثمنها من قيمة الإيجار[٤] .

وقد صرح محمد على لأصحاب الوسية بتأجيرها[٥].

المزارعة :

كانت المزارعة متبعة فى مصر فى أول القرن التاسع عشر فكان بعض الملتزمين يزارعون الفلاحين فى أطيان الوسية وذلك بإعطائهم الأطيان وتقديم البذور لهم بينما يقوم الفلاحون بالعمل وما تتطلبه الزراعة حتى انتهاء المحصول وعندئذ يأخذ

= المحرم سنة ١٢٠٦) . الريال = ٩٠ بارة أو فضة = ٢¼ قرش .

صرحت الحكومة فى سنة ١٨٢٥ لأعراب أولاد على بالبحيرة باستئجار ٢٠٠ فدان من الابعادية بشرط أن يزرعوها بأنفسهم ولا يؤجرونها للفلاحين أو يزرعونهم فيها (دفتر ١٢ معية تركى رقم ٨٠٧ أمر فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٠) .

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٧٠ (خلاصة المجلس العالى فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٥٢ ضمن إفادة ديوان الأوقاف إلى مجلس الأحكام فى ١٣ شعبان سنة ١٢٦٩) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤٣ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣)

(٣) دفتر ٧٦٤ خديوى تركى رقم ٢٣٥ (إلى ناظر قسم شربين فى ١٥ المحرم سنة ١٢٤٦)

(٤) دفتر ٧٩٦ خديوى تركى رقم ١٠٤ (إلى مدير القليوبية فى ١٩صفر سنة١٢٥٠).

(٥) الجبرتى ج ٤ ص ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٩) .

الملتزم من المحصول ما سبق أن قدمه من البذور ثم يقتسم الباقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحياناً الربع ويأخذ الباقى له(١) .

وكذلك كان بعض أصحاب الأطيان الأثرية يزارعون غيرهم من الفلاحين فيعطونهم الاطيان لزراعتها والقيام بنفقات الانتاج نظير أخذهم نصف المحصول وتأدية نصف ضرائب الأطيان وأحياناً كان صاحب الأطيان يتحمل وحده ضرائب تلك الأطيان(٢).

وبعد الانقلاب الذى أحدثه محمد على فى حيازة الأراضى كان الفلاحون فى أطيان الجفالك يقومون بأعمال الزراعة مقابل استيلائهم على نصيب من جميع الحاصلات الناتجة من الأطيان التى يعملون فيها فعند تمام المحصول يخصم منه مقدار التقاوى التى استخدمت فى البذر ويعطى للمزارعين سدس الباقى على أن يخصم منه ما أخذوه من ذرة وإعانة لمعيشتهم وكان الحولاء الموكلون بخدمة النخيل يأخذون سدس محصول البلح الناتج من تلك النخيل ورغبة فى تحسين حال مزارعى الجفالك تقرر فى سنة ١٨٣٨ إعطاؤهم خمس الأراضى التى يعملون فيها على أن تقوم حيوانات الجفلك بخدمة ذلك الخمس وفى سنة ١٨٤٠ استقر الرأى على إعطاء المزارعين فى چفالك محمد على أجراً يومياً(٣).

وفى سنة ١٨٤٦ سن محمد على لائحة للمزارعة فى الجفالك وقد جاء بها أن جميع الحبوب التى تزرع فى مصر سواء أكانت شتوية أم صيفية أم نيلية يجوز زراعتها بين الحكومة وغيرها وبين الأهالى بطريق المناصفة وذلك بشرط أن يقوم المزارع بكل ما تتطلبه الزراعة من خدمة وعمل إلى أن يتم الزرع وعندئذ

---

(١) Sacy: Op. cit., p, 21, Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale ... (journal Asiatique, I, 1843, p, 167)

(٢) Sacy: Op. cit., p. 15,

(٣) دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢٠٠ (أمر فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٥٠) . دفتر ٦٩ معية تركى رقم ١٤٤ (أمر فى ٢١ جماى الثانية سنة ١٢٥١) . دفتر ١٣٩ تركى مجلس ملكية رقم ٥٩٠ (أمر فى ٢٤ رجب سنة ١٢٥١) . دفتر أوامر بدون نمرة رقم ٣٤٢ (أوامر فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥١) .

Hamont: Op. cit., T. I, pp. 65, 68, 80.

يأخذ صاحب الأطيان نصف المحصول ويستولى المزارع على النصف الآخر أما التقاوى اللازمة للبذر فى أول الأمر فعلى الحكومة أو صاحب الأطيان إعطاؤها للمزارع وعلى الأخير تأديتها فى أول سنة من المزارعة . أما الخضراوات فتباع ويقسم ثمنها مناصفة وعلى المزارع القيام بما تقرره الحكومة من العمليات بشأن الرى وعليه أيضاً الاهتمام بالأطيان فإن أهملها وقع تحت طائلة العقاب وقد حددت مدة المزارعة بأربع سنوات(١) .

وكان بعض أصحاب الأبعاديات يعطون المزارعين عندهم نصيباً من محصول الزراعة نظير قيامهم بالعمل فى تلك الأبعاديات(٢) .

وكذلك كان بعض المزارعين يقومون بالأعمال الزراعية فى أطيان المتعهد ويأخذون نصيباً من المحصول نظير خدمتهم(٣) .

وفى الأطيان الأثرية كان بعض الأهالى يعطون أطيانهم غيرهم بالمزارعة من تلقاء أنفسهم كما كانت الحكومة تلزم صاحب الأطيان أن يشارك أحد المقتدرين إن لم يكن فى استطاعته زراعتها وحده ورغبة فى عدم تعطيل الزراعات الصيفية كانت الحكومة تجبر أصحاب السواقى على أن يشاركوا غيرهم من المقتدرين إن لم يكونوا مقتدرين ليعين بعضهم بعضاً وكذلك إذا كانت أطيان صاحب الساقية أقل من المرتب عليها من الزراعات الصيفية وبجوارها أطيان لشخص آخر ليس له ساقية كانت الحكومة تعمل على مشاركة صاحب الساقية مع صاحب تلك الأطيان برضائهما فإن لم يوافقا على ذلك ضمت الأطيان إلى صاحب الساقية لزراعتها بالحاصلات الصيفية(٤) .

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص٥٤٠ (أمر إلى ديوان الجفالك فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٢).

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٣٦ (خلاصة مجالس ملكية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٥٢).

(٣) تعهد لاركنج Larking قنصل انجلترا بالاسكندرية بنحو خمسة آلاف فدان فأعطى المزارعين عنده نصف المحصول نظير عملهم وخدمتهم فى الزراعة. (Olin: Op. cit., vol, I, pp. 39, 43) Dowing: Op. cit. pp. 45, 46.

(٤) دفتر ٧٤٥ تركى رقم ٣٩ (من الديوان الخديوى إلى مأمور تنظيم منوف وأشمون جريس فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٣) . لائحة الفلاح ص ص ٣٦ — ٣٧ و ٤٠ .

أما عن شروط المزارعة بين الأهالى فقد حددت الحكومة نصيب المزارع بالنسبة لما يقدمه من مجهود ومال فى محصول الذرة يأخذ الخمسين إذا قدم السماد والتقاوى وقام بالحرث وأعمال الزراعة والثلث إن استخدم حيوانات صاحب الأطيان فى نقل السماد والخمس إذا لم يقدم السماد والتقاوى وفى تلك الحالات لا يدفع المزارع شيئاً من مال الأطيان كما أنه يترك الأرض لصاحبها بعد محصول الذرة أما إن قدم المزارع السماد والتقاوى وقام بالحرث والأعمال الزراعية الأخرى ودفع نصف مال الأطيان فله نصف محصول الذرة ونصف محصول الشتوى الذى يلى الذرة وفى القمح يكون للمزارع النصف إن خدم الأطيان بمواشيه وقدم نصف التقاوى ودفع نصف المال وفى الكتان يكون له الربع إن زرع بيده فقط وعليه دفع مال ربع الأطيان والنصف إن استخدم مواشيه فى الزرع وقدم نصف التقاوى ودفع نصف المال . والمزارعة فى القصب والنيل مثلها فى الكتان أما فى السمسم فمثلها فى الكتان أيضاً غير أن المزارع لا يدفع شيئاً من مال الأطيان[١] .

وقد نصت لائحة الأطيان فى سنة ١٨٤٧ على أن تكون المزارعة بسند مدموغ حتى إذا اختلف الطرفان ورفع أحدهما دعوى إلى ديوان المديرية فعندئذ يكون ذلك السند أساس الفصل فى النزاع أما إن كانت المزارعة بدون سند أو بسند غير مدموغ ورفع أحد الطرفين دعواه إلى الحكومة فإنها ترفض[٢] .

وكانت الحكومة تحرر بياناً بمساحة الزراعات الصيفية المحتكرة كل سنة كل شخص وما يخصه منها فإن كان الزرع مشتركاً بين صاحب الأرض والمزارع أثبتت فى البيان حق المزارع فى المحصول على حسب شروط المزارعة

(١) كان بعض الأهالى يزرعون القطن بالمشاركة فيما بينهم فى أول الأمر ولكن محمد على منع المزارعة فى القطن فى سنة ١٨٢٨ (أمر إلى الكتخدا فى ١٧ شعبان سنة ١٢٤٣ بدفتر ٣٣ معية تركى رقم ٣٤٦) . دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٥٦ (لائحة فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٤٣ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣).

حتى يأخذ كل منهما استحقاقه فى ثمن المحصول بعد توريده إلى الشون الأميرية(١) .

وكان المزارع يأخذ حقه فى المحصول تبعاً لشروط المزارعة فإذا تسبب صاحب الأطيان فى فراره لحرمانه من حقه ورفع المزارع دعواه إلى الحكومة فإنه يأخذ حقه ويعاقب صاحب الأطيان إن كان شيخاً أو فلاحاً بالضرب ثلثمائة سوط(٢) .

٤ – ضرائب الأطيان

الضرائب فى أول القرن التاسع عشر :

كانت الأطيان فى أول القرن التاسع عشر تنقسم إلى أطيان الالتزام والرزق والإطلاق وكانت أطيان الرزق والإطلاق معفاة من الضرائب(٣) أما أطيان الالتزام فكانت تدفع عنها الضرائب وقد اتبعت الحكومة نظام الالتزام فى جبايتها إذ يلتزم من يشاء بقرية أو أكثر أو أقل ويعطى له تقسيط بذلك مبين به مقدار حصته ومبلغ الميرى وكمية الفايض وكذلك يعطى له أمر إلى

(١) دفتر مجموع نظام زراعة س ٤٠ (قانون رجب سنة ١٢٤٥) .

(٢) دفتر مجموع أوامر جنائية س ٩٥ (قانون رجب سنة ١٢٤٥ وقانون سنة ١٢٦١) .

(٣) كانت هناك أطيان قليلة معفاة من الضرائب تعرف باسم مسموحة فى الوجه البحرى وباسم حطيطة فى الوجه القبلى وهى غالباً فى حوزة مشايخ البلاد .

كان بعض أصحاب الرزق يدفعون للوالى على مصر ضريبة زهيدة تسمى مال الحماية ليحميهم فى تحصيل إيرادهم وبعد انتهاء الاحتلال الفرنسى لمصر تجددت سندات الرزق وتقرر على الرزق مال حماية بنسبة عشرة أنصاف أو خمسة على الفدان ليكون ذلك زيادة فى تأكيد الأحباس وحماية له من الخلل.

القرش = ٤٠ نصفاً

الجبرتى ج ٤ ص ص ١٠٠ ، ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٢٤ وجمادى الأولى سنة ١٢٢٩).

Lancret: Op. cit., pp. 473, 474, 491. Estève: Op. cit., p. 71.

مشايخ دائرة التزامه وأهاليها بالخضوع لأوامره وتأدية الضرائب إليه[١] .

وأطيان الالتزام تشمل طين الوسية ويستغله الملتزم لنفسه نظير دفع الميرى عنه وطين الفلاحة وينقسم إلى أطيان بالمساحة وأطيان أثرية ويزرعه الفلاحون نظير دفع المال الحر عنه للملتزم ويشمل الميرى والفايض والكشوفية القديمة والعوائد فالميرى للسلطان والفايض للملتزم نظير قيامه بجباية الضرائب والكشوفية القديمة يدفعها الملتزم لحاكم المديرية وتشمل مال الجهات وخدمة العسكر وعادة أوراق شتوى وصيفى أما العوائد فيبلغ عددها ١٧ وجميعها تقريباً لحاكم المديرية غير أن بعضها غير معروف فى بعض الجهات[٢] .

وكانت الأطيان الأثرية التى فى حوزة مشايخ البلاد وغيرهم من حكام القرية تعامل معاملة طين الوسية فى الضرائب وذلك فى الوجه القبلى أما فى الوجه البحرى فكان جزء فقط مما فى حوزتهم من تلك الأطيان ينال ذلك الامتياز[٣] .

وكان المال الحر للفدان يتراوح بين ٩٠ ميديا و ٣٠٠ ميدى للأطيان من الدرجة الأولى وبين ٦٠ ميديا و ١٥٠ ميديا للأطيان من الدرجة الثانية وبين ٣٠ ميديا و ١٢٠ ميديا للأطيان من الدرجة الثالثة[٤]

وكانت الضريبة تفرض على الفدان إذا كانت أطيان القرية ممسوحة أما إذا لم تكن ممسوحة فان القرية تدفع الضريبة جملة ويوزعها على الفلاحين الصراف ومشايخ البلد وتعرف تلك الطريقة باسم كلالة وهى أكثر انتشارا فى الصعيد منها فى الوجه البحرى وقد يكون جزء من القرية ممسوحاً والجزء الآخر غير ممسوح وفى تلك الحالة كانت الضريبة تفرض على أساس الفدان فى الجزء الأول وبطريقة الكلالة فى الجزء الآخر[٥] .

---

(١) تقاسيط الالتزام بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . الجبرتى ج ٤ ص ١٣١ (حوادث شوال سنة ١٢٢٥)

(٢) Lancret: Op. cit., pp. 468, 471, 494, 495, 498-501 Estève: Op.cit., pp. 55, 57-06, 64, 70, 73-79.

(٣) Estève: Op. cit., p. 71.

(٤) القرش = ٤٠ ميديا

(٥) Lancret: Op. cit., P.941 Estève: Op. cit., pp.71-72.

وكان المال الحر يجبى نقداً وعينا فى مديريات قنا وإسنا وجرجا وأسيوط ومنفلوط والمنيا وبنى سويف إذ ينقسم إلى قسمين رئيسيين المال وهو من النقود والخَرْجَه وهى ضريبة عينية فالمال على محصول الذرة والحرجه على الشعير والقمح وغيرهما وكانت الحرجه على الفدان تتراوح بين أردبين وأربعة أرادب من القمح(١) .

وزيادة على المال الحر كان الفلاح يدفع عن أطيانه للملتزم ضريبتين هما المضاف والبرانى يأخذهما الملتزم لنفسه علاوة على الفايض وكثيراً ما يختلط اسم أحدهما بالآخر ولكن الأول سابق على الثانى فى الوجود ولذا عرف باسم برانى قديم أو مضاف قديم بينما عرف الثانى باسم برانى جديد أو مضاف جديد(٢) .

وكذلك كان الفلاح يدفع عن أطيانه الكشوفية الجديدة لحاكم المديرية ويعرف باسم البك وله نواب يعرفون باسم الكشاف يأتمرون بأمره ويصل عددهم أحياناً إلى عشرين كاشفا وتشمل الكشوفية الجديدة الضرائب الآتية :

١ — رفع المظالم : وهى ضريبة تجبى من القرى على ثلاث درجات الأولى ٢١٠ أبى طاقة والثانية ١٥٠ أبى طاقة والثالثة ٨٠ أبى طاقة .

٢ — مال التحرير : وهى ضريبة تجبى من القرى على ثلاث درجات الأولى ١٥٠ أبى طاقة والثانية ١٠٠ أبى طاقة والثالثة ٥٠ أبى طاقة .

٣ — مطالب حاكم الولاية : وهى ضريبة عينية من شعير وتبن وغير ذلك مما يحتاجه المرافقون للحاكم فى تجواله فى المديْرية ويتوقف مقدارها على نسبة عددهم .

٤ — مصاريف الناحية اللازمة : وهى عبارة عن المصروفات التى يصرفها شيخ البلد فى غذاء الكشاف والمماليك الآخرين فى أثناء تجوالهم فى المديرية ويوزعها شيخ البلد على الفلاحين .

---

(١) Lancret: Op. cit., p. 489. Estève: Op. cit, pp. 56, 90-91.

(٢) Lancret: Op. cit., pp. 469, 470. Estève: Op. cit., pp. 63, 64, 70, 73-79.

٥ ـ حق الطريق : وهى ضريبة تعطى لحامل الأمر إلى القرية ويحدد مقدارها من أرسله بذلك الأمر تبعاً لأهمية حامله فحق الطريق للقواس يتراوح بين اثنين وعشرة أبى طاقة وللكاشف بين مائتى أبى طاقة وألف أبى طاقة[١] .

الانقلاب :

وجد محمد على نظام ضرائب الأطيان على النحو الذى شرحناه وهو نظام معيب فأطيان الرزق والإطلاق معفاة وأطيان الفلاحة تتحمل وحدها معظم الضرائب فتدفع الميرى والفايض والكشوفية القديمة والعوائد والبرانى القديم والبرانى الجديد والكشوفية الجديدة بينما تدفع أطيان الوسية الميرى فقط كما أن الضرائب على أطيان الفلاحة كانت متنوعة وبعضها غير محدود مما أدى إلى ظلم الفلاحين فضلا عن أن مساحة الفدان لم تكن واحدة فى جميع أنحاء القطر مما أدى إلى اختلاف مقدار الضريبة على مساحة معينة من الأطيان وكذلك لم تكن الضرائب كلها للحكومة بل بعضها للأفراد فالفايض والبرانى القديم والبرانى الجديد للملتزم والكشوفية القديمة والكشوفية الجديدة والعوائد لحاكم المديرية كما أن سلطة الحكومة على الفلاحين كانت معدومة تقريباً لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف وسيطروا على الفلاحين واستبدوا بهم .

هكذا كانت ضرائب الأطيان وهى المورد الرئيسى لإيرادات الحكومة وهكذا كان نظام جبايتها مما أدى إلى تسرب بعض تلك الضرائب إلى جيوب الملتزمين وحكام المديريات وإلى سيطرة الملتزمين على الفلاحين فى الوقت الذى كان فيه محمد على فى احتياج إلى المال لتثبيت مركزه فى البلاد وتقوية نفوذه ومحاربة أعدائه والقيام بالإصلاحات اللازمة فضلا عن رغبته الأكيدة فى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها على الأهلين ولذلك أخذ فى تغيير نظام الضرائب حتى تم له ما أراد فى مساحة سنة ١٨١٣ .

بدأ محمد على ذلك التغيير بتقرير « فِرَض » على البلاد من وقت لآخر من

(١) Lancret: Op. cit., pp. 492, 495, 496. Estève: Op. cit., pp. 59-62, 73-79, 82.
أبو طاقة = ٩٠ ميديا أو بارة = ٢ ¼ قرش

نقود ومن قمح وشعير وأرز وسمن وجبن وتبن وجلة وجمال وأغنام وأعفى حصص الالتزام التى فى حوزة مشايخ الأزهر والفقهاء من تلك « الفرض»[١]. وكان المتبع أن الملتزم يتكفل بالفرضة التى على حصته ثم يجتهد فى تحصيل مبلغ النقود من فلاحيه فإن لم يسعفوه به دفعه للحكومة ثم استوفاه بعد ذلك من الفلاحين شيئاً فشيئاً[٢] .

وكذلك قرر محمد على فى يونية سنة ١٨٠٦ الاستيلاء على ثلاثة أرباع الفايض النصف من الملتزمين والربع من الفلاحين وأخذ فى تحصيل ذلك منهم وفى يونية من السنة التالية قرر مقاسمة الملتزمين فى الفايض وذلك بالاستيلاء على نصفه وأخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين غير أن حصص الالتزام التى فى حوزة مشايخ الأزهر والفقهاء كانت خارجة عن ذلك الإجراء منذ البدء فلا يؤخذ منها شىء من الفايض[٣] .

وفى يولية سنة ١٨٠٧ قرر محمد على المال على الأطيان المسموحة التى فى حوزة مشايخ البلاد وأخذ فى تحصيله منهم[٤] .

وفى يونية سنة ١٨٠٩ قرر محمد على المال على أطيان الرزق والأوسية فضلا عن الاستمرار فى مقاسمة الملتزمين فى الفايض فقدم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ومشايخ الأزهر « عرضحالا » إلى محمد على يطلبون فيه إبطال« الفرض» ومال الرزق والأوسية ونصف الفايض ولكنهم انقسموا على أنفسهم مما أدى فى نهاية الأمر إلى نفى السيد عمر مكرم إلى دمياط ولكن

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٦ ، ٨ ، ١٤ ، ١٩ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٥ ــ ٨٧ ، ٩٥ ، ٩٦ ــ ٩٧ ، ١٠١ ــ ١١٦ (حوادث صفر وربيع الأول وربيع الثانى ورجب سنة ١٢٢١ وربيع الثانى وشعبان ورمضان سنة ١٢٢٢ وجمادى الآخرة ورجب سنة ١٢٢٣ وصفر وربيع الأول وجمادى الأولى وجمادى الآخرة سنة ١٢٢٤ وصفر سنة ١٢٢٥)

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ١١٦ (حوادث صفر ١٢٢٥)

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ص ١٠ ، ١٤ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٥ (حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢١ وربيع الثانى وشعبان ورمضان سنة ١٢٢٢ وجمادى الآخرة سنة ١٢٢٣)

(٤) الجبرتى ج ٤ ص ٦٣ (حوادث ربيع الثانى سنة ١٢٢٢)

محمد على فى نفس الوقت ألغى مال الرزق والأوسية وقرر أخذ ربع الفايض بدلا من نصفه[١] .

وفى نوفمبر سنة ١٨١٠ أراد محمد على أن ينظم «الفرض» على البلاد فعقد مجلسا من مشايخ الأزهر وغيرهم فى بيت ابنه إبراهيم وكان إذذاك دفتردارا أى مفتشاً عاماً للحسابات وقال لهم : «يا أحبابنا لا يخفاكم احتياجى إلى الأموال الكثيرة لنفقات العساكر والمصاريف والمهمات والإيراد لا يكفى ذلك فلزم الحال لتقرير الفرض على البلاد والأطيان ولا يمكننى رفع ذلك بالكلية والقصد أن تدبروا لنا تدبيرا وطريقا لتحصيل المال من غير ضرر ولا إجحاف على أهل القرى وتعود مصلحة التدبير عليهم وعلينا»[٢] وكان من رأى محمد على أن يقرر على كل حصة من حصص الالتزام مقدار ما عليها من ميرى وفايض إما سنة أو سنتين وأن يجعل الفرضة أيضاً على أطيان الأوسية والرزق ومسموح مشايخ البلاد ولكن المجلس انفض دون أن يقرر شيئاً إذ اعترض أحد أعضاء المجلس على إعفاء حصص الالتزام التى فى أيدى مشايخ الأزهر من الفرضة فثار عليه المشايخ وانفض المجلس[٣] .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على الفرضة على حصص الالتزام بنسبة إيراد أربع سنوات مما عليها من ميرى وفايض ومضاف[٤] .

وفى سنة ١٨١٢ قرر محمد على الفرضة على حصص الالتزام بنسبة إيراد أربع سنوات مما عليها من ميرى وفايض ومضاف وبرانى كما قرر الفرضة على أطيان الرزق والأوسية وقد جبيت فرضة الأطيان فى تلك السنة نقوداً وقمحاً[٥]

وفى مساحة سنة ١٨١٣ التى ظهرت نتيجتها فى مايو سنة ١٨١٤ وزع

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٩٩ ، ١٠١ — ١٠٥ (حوادث جمادى الأولى وجمادى الآخرة سنة ١٢٢٤)

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ١٣١ (حوادث شوال سنة ١٢٢٥)

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ص ١٣١ — ١٣٢ (حوادث شوال سنة ١٢٢٥)

(٤) الجبرتى ج ٤ ص ص ١٤١ — ١٤٢ (حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٦)

(٥) الجبرتى ج ص ص ١٥١ — ١٥٢ (حوادث ربيع الآخر سنة ١٢٢٧)

محمد على أطيان كل ناحية بين أهاليها القادرين على الزراعة لاستغلالها نظير دفع الضريبة عنها ما عدا أطيان الأوسية التى تركت لأصحابها مدى حياتهم معفاة من الضريبة ووحد ضرائب الأطيان فجعلها ضريبة واحدة باسم المال فرضها على الفدان ومساحته ٣٣٣ $\frac{1}{3}$ قصبة مربعة وجعلها درجات بالنسبة لجودة الأرض وسهولة ريها إلى غير ذلك من المميزات[١] وغير نظام جباية الضرائب فألغى الالتزام فى فبراير سنة ١٨١٤ وكلف عمال الحكومة جباية الأموال الأميرية فأصبح صراف الناحية يحصلها والقائمقام والمشايخ يساعدونه بإحضار الفلاحين إليه والعمل على سداد ما على ناحيتهم وحاكم الخط وناظر القسم ومأمور المأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم فى منطقته[٢] .

مقدار مال الأطيان :

تبعا لمساحة سنة ١٨١٣ كان أعلى مال للفدان فى الوجه البحرى ٤٥ قرشاً وفى الصعيد ٤٩ قرشاً ونصف قرش أما أقل مال للفدان فى الوجهين البحرى والقبلى فكان ٤ قروش ونصف قرش[٢] .

وقد زاد مال الفدان بعد ذلك ففى سنة ١٨١٨ أضيفت عليه ستة قروش أو سبعة قروش أو ثمانية قروش على حسب درجته بحجة المساعدة على محاربة الوهابيين وفى سنة ١٨٢٠ كانت أعلى درجة من المال للفدان ٦٠ قرشاً و ٣٠ بارة وفى سنة ١٨٢٤ كان مال الرتبة الأولى من الأراضى ٦٧ قرشاً ونصف قرش وفى سنة ١٨٣٣ كان مال الفدان يتراوح بين ١١ قرشاً و ٧٢

(١) كانت مساحة الفدان القانونى ٤٠٠ قصبة مربعة فصارت ٣٣٣ $\frac{1}{3}$ قصبة مربعة فى مساحة ١٨١٣ كما كان طول القصبة ٣ أمتار و ٨٥ سنتيمترا فخفض فى مساحة ١٨١٣ إلى ٣ أمتار و ٦٤ سنتيمترا وفى سنة ١٨٤٠ إلى ٣ أمتار و ٥٥ سنتيمترا.

ارتين ص ص ٧١ — ٧٢ . أمين سامى ج ٢ ص ٥٠٥

Estève: Op. cit., p. 55. Thédenat-Duvent: L'Egypte sous Méhémet Ali, p. 22. Mengin: Op. cit., I, p. 447, II, p. 338.

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ — ٥٥

(٣) تقرير بطرس غالى (جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ ص ١٨٢)

قرشاً على حسب درجته وفى سنة ١٨٣٩ أضيفت بارتان على كل قرش من مال الفدان وفى سنة ١٨٤٤ أضيف على مال الفدان مقدار ثمنه(١) .

وقد بلغ مال الأطيان ١٣٢٢٣٠٨ أكياس و ١٣١ قرشاً فى سنة ١٨٢١ من مجموع دخل مصر ومقداره ٢٣٩٩٤٠ كيساً و ٣٠١ قرشاً بينما بلغ ٢٢٥٠٠٠ كيس فى سنة ١٨٣٣ من مجموع الدخل ومقداره ٥٠٥١٤٥ كيساً أما فى سنة ١٨٣٦ فقد بلغ مال الأطيان ٣٢٠٠٠٠ كيساً من مجموع الدخل ومقداره ٦١٢٨٦٠ كيساً(٢) .

جباية المال :

كان مال الأطيان يجبى نقدا وعينا وقد اقترنت جبايته باحتكار بعض الحاصلات الزراعية فكان الفلاح يورد تلك الحاصلات إلى الشون الأميرية فتوزن أو تكال ويعطى بثمنها « رجعة » يثبتها له الصراف فى ورده كما يثبت « رجعة » مشتروات الحكومة منه من جمال وأثوار وسمن وتبن وجلة وكذلك مقدار ما يدفعه له من نقود وفى آخر السنة المالية يخصم ما على الفلاح من مال وفردة نخيل وسلف وثمن ما أخذه من الحكومة من سواقى وتوابيت وحيوانات فان بقى له شى بعد ذلك عرف باسم الفايض يأخذه أو يخصم له مما عليه من مال السنة التالية وأن بقى عليه شىء عرف باسم البقية وتضاف على مال السنة التالية(٣) .

---

(١) القرش = ٤٠ بارة
الجبرتى ج ٤ ص ٣١٣ (حوادث سنة ١٢٣٣) . تقرير بطرس غالى (جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ ص ١٨٢)
Douin: La mission du Baron de Boislecomte, pp. 128, 129

(٢) الكيس عبارة عن خمسمائة قرش
Mengin: Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ail, II, p 384
Mengin: Histoire Sommaire de l'Egypte, p. 150
Bowing: Op. cit., p., 44 Cattaui: Le Règne de Mohamed Ali, II, p. 406 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837)

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٤٥ — ٤٧ ، ٥٢ — ٥٤ . الوقائع المصرية عدد ٢٧ رجب سنة ١٢٤٦ . دفتر معية تركى رقم ٢٦٣ (أمر فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٣٩) . دفتر ٧٥٠ خديوى تركى رقم ٩٤ (من الديوان الخديوى إلى كاتب ديوان إبراهيم باشا بدمياط فى ١٩ رمضان سنة ١٢٤٤) . كلوت ج ٢ ص ٣٠٣
الفردة ضريبة على الشخص من الذكور متى بلغ ١٢ سنة وهى عادة بنسبة $\frac{1}{12}$ من دخله

وقد عجز بعض الفلاحين عن زراعة أطيانهم وتأدية أموالها فأخذتها الحكومة منهم ووزعتها جبراً على المقتدرين من نفس البلد أو البلاد المجاورة لزراعتها وتأدية الأموال عنها كما أعطت بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من أموال وبقايا عهدة لمن يريد بشرط أن يتكفل المتعهد بدفع ما على القرية من بقايا وأموال وكذلك ضمت إلى الجفالك بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من أموال وبقايا كما وضعت نظام المسئولية المشتركة فى دفع الضرائب حتى أن سكان القرية الواحدة أصبحوا متضامنين فى تأدية الأموال الأميرية بحيث إن فايض الشخص يخصم مما على بلدته من بقايا[1] غير أنه تقرر فى فبراير سنة ١٨٤٢ تعيين مقدار ما للشخص من فايض أوما عليه من بقية فى السنين الماضية وخصم الفايض من البقية فإذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف إلى ما عليه من مال فى السنة التالية وكذلك إذا كان الفايض أكثر من البقية يحسب له الفرق فايضاً فى السنة التالية بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية أو ما له من فايض[2] وفى ديسمبر سنة ١٨٤٢ تقرر أن يحرر الصراف بياناً بأصحاب الفوايض ومقدار ما لكل منهم من فايض فى كل سنة من السنين الماضية فإذا تم تحرير ذلك البيان اتبعت الطريقة الآتية فى الفوايض :

١ ــ خصم فوايض الأشخاص المتوفين أو الهاربين إذا لم تكن عليهم بقايا مما على من وزعت عليهم من قبل بقايا أصحاب تلك الفوايض ٢ ــ خصم الفوايض التى لأشخاص عليهم بقايا ولم يوزع شىء من بقاياهم على الأهالى من بقاياهم ٣ ــ خصم فوايض مشايخ القرى من بقايا أهالى حصصهم التى لا يمكن تحصيلها ٤ ــ خصم فوايض المتوفين مما عليهم من ديون ٥ ــ خصم فوايض المزارعين بناحية ما مما عليهم من مال الأطيان فى بلد آخر ٦ ــ خصم فوايض

---

(١) كلوت ج ٢ ص ٣٠٦ . دفتر ١٨ معية تركى رقم ١٦٠ (أمر إلى وكيل ناظر مجالس الملكية فى ٩ رمضان سنة ١٢٥٢)

(٢) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٩٤ (منشور من الشورى فى ١٠ شوال سنة ١٢٥٨).

الأشخاص غير المدينين للحكومة مما على غيرهم من دين للحكومة أن رغبوا فى ذلك بشرط أن يؤخذ سند عليهم بأن ذلك الخصم بإرادتهم واختيارهم ٧ ـ أصحاب الفوايض الذين ليس عليهم دين للحكومة ولايرغبون فى خصم فوايضهم لغيرهم لا يصرف فايضهم إلا بأمر محمد على إن كانوا قد تركوا الزراعة وفايضهم من مدة سنوات ماضية أما إذا كانوا لايزالون يعملون فى الزراعة فإن فايضهم يخصم مما عليهم فى السنة التالية ٨ ـ فوايض المتوفين غير المدينين للحكومة تخصم مما على ورثتهم من دين للحكومة فإن كان الوراث غير مدينين للحكومة صرف لهم فايض مورثهم أو خصم مما على غيرهم من دين للحكومة إن أرادوا بشرط أخذ السند عليهم بأن ذلك بارادتهم واختيارهم ٩ ـ فوايض المتوفين الذين ليس لهم وارث وليس عليهم دين للحكومة تصير حقاً لبيت المال[1] .

الإعفاء من المال :

كانت بعض الأطيان معفاة من المال إعفاء تاماً وهى أطيان مسموح المشايخ ومسموح المصاطب والأطيان التى أعطاها محمد على بعض الأشخاص « رزقة بلا مال » من الأبعادية والمعمور والأطيان التى خصصتها الحكومة « رزقة بلا مال » لبعض المساجد والزوايا والأضرحة وكذلك أطيان الجفالك وأطيان الأوسية .

وكانت بعض الأطيان معفاة من المال لمدة معينة وهى أطيان الأبعادية التى أعطتها الحكومة بعض الأشخاص معفاة من المال فى السنين الثلاث الأولى من أخذها أما فى السنة الرابعة فتكون بالضريبة الكاملة بواقع الضريبة للأطيان المماثلة لها فى نفس الناحية .

وكانت بعض الأطيان معفاة من نصف المال وهى أطيان الأبعادية التى أعطتها الحكومة بعض الأشخاص بنصف الضريبة فقط .

---

(١) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ص٨٧ ، ٩٣ (لائحة فوايض المزارعين والمشاعة فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٥٨)

أما الأطيان المفروض عليها المال فهى : الأطيان الأثرية وأطيان العهد وأطيان الأبعادية بعد ثلاث سنين من أخذها وأطيان الرزق التى فرض عليها المال فى مساحة سنة ١٨١٣ والأوسية بعد انحلالها بوفاة أصحابها وذلك فضلا عن أطيان الأبعادية التى أعطتها الحكومة بنصف المال فقط .

وكانت الأطيان المفروضة عليها المال تعفى منه فى الحالات الآتية :

كان محمد على يعفى بعض الأعراب من دفع المال عن أطيان الأبعادية التى يقومون بزراعتها وكان ذلك الإعفاء مؤقتا يسرى على سنة فقط [١] .

وكذلك أعفى محمد على اليونانيين من سكان المورة الذين جاءوا إلى مصر أسرى فى أثناء حرب المورة وقاموا بزراعة بعض الأطيان من المعمور من مال تلك الأطيان سنتين وهى المدة التى قاموا فيها بزراعة تلك الأطيان [٢] .

هكذا كانت الأطيان تعفى من المال لبعض الأفراد بصفة شخصية إذا زرعت أما إذا تعطلت عن الزراعة فتعفى على النحو الآتى :

كانت مياه النيل تجرف أحياناً الأطيان التى على شاطئه فلا يبقى لها أثر ويعرف ذلك باسم أكل البحر وكان المتبع فى الصعيد إعفاء ⅘ تلك الأطيان من المال وتحصيل مال خمسها فقط فأبطل محمد على تلك العادة وأعفى أكل البحر من المال إعفاء كاملا إبتداء من سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢م)[٣] .

وكذلك كانت بعض الأطيان تدخل فى الترع والجسور عند إنشائها فترفع الحكومة المال عنها[٤] .

---

(١) دفتر ٦ معية تركى رقم ٢٥٠ (إلى إبراهيم باشا فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٣٦). دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٦٢ (أمر إلى مدير البحيرة فى ١٠ المحرم سنة ١٢٥٠) . دفتر ٨٥ معية تركى رقم ٢٤٣ (أمر إلى مدير نصف البحيرة فى ١٩ المحرم سنة ١٢٥٣) .

(٢) دفتر ٢ أوامر رقم ١٧٧ (أمر إلى مأمور قسمى أبى كبير وكفور نجم فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٧) .

(٣) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٥١ (أمر إلى متصرف جرجا فى ١٢ ربيع الثانى سنة ١٢٤٠). دفتر مجموع نظام زراعة ص٦٣ (أمر إلى مأمور أسيوط فى ١٨ شوال سنة ١٢٤١) دفتر ٤٧ معية تركى رقم ٢٨٢ (أمر إلى ناظر مجلس ملكية فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٨)

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٦٣ (أمر إلى كاشف المنوفية فى ١٥ شوال سنة ١٢٣٨ وأمر إلى مأمور منوف وأشمون جريس فى ٦ المحرم سنة ١٢٤٢ وخلاصة من مجلس ملكية فى غاية صفر سنة ١٢٤٦) . دفتر ٤٧ معية تركى رقم ٢٨٢ (أمر إلى ناظر مجلس ملكية فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٨).

وكانت بعض الأطيان تصير سباخاً نتيجة لرشح الترع والجسور فلا تصلح للزراعة لما بها من ملح فترفع الحكومة المال عنها أما إذا كانت بعيدة عن رشح الترع والجسور وأصبحت سباخاً لأن أصحابها تركوا زراعتها فلا تعفى من المال[١] .

وكذلك كان بعض الأطيان خرساً استحكم فيها من موانع قبول الزرع ما جعلها فاسدة غير صالحة للزراعة ولذا كانت الحكومة تعفيها من المال[٢].

وكانت الرمال تغطى أحياناً بعض الأطيان فتجعلها غير صالحة للزراعة فتعفى من المال[٣] .

وكذلك كانت الحكومة تقوم بعمل الطوب لاحتياجها إليه فى مبانيها ولذا كانت تعفى الأطيان التى تتعطل عن الزراعة بسبب عمل الطوب فيها[٤].

هذا وعندما يكون فيضان النيل منخفضا لاتفى المياه لرى جميع الأطيان فيترك بعضها بدون رى ويعرف باسم الشراقى وكانت الحكومة تعفى الأطيان الشراقى من المال[٥]. غير أنها كانت تشترط أحياناً أن تكون بنسبة معينة من أطيان القرية فقد اشترطت مرة أن تكون أكثر من ١٠٪ ومرة أخرى

---

(١) دفتر ٢٥ أوامر رقم ٢٨١ (أمر إلى مدير الغربية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٤٩)

(٢) دفتر ١٢ معية تركى رقم ٣٥٥ (أمر إلى كاشف القسم الثانى من المنوفية فى ٢٨ المحرم سنة ١٢٣٩) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ٦٣ (إرادة إلى مأمور الشرقية فى ١٠ المحرم سنة ١٢٤٢)

(٣) دفتر ٨ معية تركى رقم ٣ ورقم ٣٥٨ (أمر إلى حاكم البحيرة فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٣٦ وأمر آخر إليه فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٣٧)

(٤) دفتر ٨ معية تركى رقم ٦٩ (أمر إلى كاشف الغربية فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٣٦)

(٥) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى رقم ٢٢١ (من الديوان الخديوى فى ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٢). دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٩٢، ١٩٣ (أمر إلى مأمور منوف واشمون جريس فى ٤ المحرم سنة ١٢٤٢ وأمر إلى مدير البحيرة فى ٢٧ شوال سنة ١٢٤٩ وأمر إلى مدير المنوفية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٩) . دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٤٠٨ (أمر إلى مدير القليوبية فى ٢٩ رمضان سنة ١٢٤٩). دفتر ٨١ معية تركى رقم ١٣٩ (أمر إلى ناظر مجلس ملكية فى ١٩ رمضان سنة ١٢٥٢). دفتر ٨٤ معية تركى رقم ١٣١ (أمر إلى مدير النصف الأول من الأقاليم الوسطى فى ٧ المحرم سنة ١٢٥٣) . دفتر ٨٥ معية تركى رقم ٢٤١ (أمر إلى مدير النصف الأول للأقاليم الوسطى فى ١٤ المحرم سنة ١٢٥٣)

أن تكون ٦٪ فأكثر[١] ومع ذلك فقد أعفت مرة الأطيان الشراقى فى القرى الضعيفة ولم تعفها فى القرى المقتدرة[٢] كما أعفتها مرة أخرى فى الوجه القبلى من نصف المال فقط[٣] وكذلك لم تعفها فى بعض جهات الشرقية فى سنتى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ وأمرت بتحصيل مالها من المشايخ لأنهم السبب فى ذلك لقلة كفايتهم[٤] كما لم تعف الأطيان الشراقى فى سنتى ١٨٢٦ و ١٨٢٧ لأنها اعتبرت الفيضان فى هاتين السنتين كافيا لرى الأراضى[٥] أما الأطيان الشراقى بالعهد فلم تعفها من المال وأخيراً تقرر فى سبتمبر سنة ١٨٤٢ عدم إعفاء الأطيان الشراقى من المال[٦].

وكذلك كانت مياه النيل تطغى على بعض الأطيان ولا تنصرف عنها فتتعطل عن الزراعة أو تنصرف عنها بعد أوان البذر فتفوت زراعتها وكان المتبع فى الصعيد إعفاء ⅘ تلك الأطيان من المال وتحصيل مال خمسها فقط فأبطل محمد على تلك العادة وأعفى تلك الأطيان المعروفة باسم المستبحرة من المال إعفاء كاملا ابتداء من سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢م)[٧] وفى الوجه البحرى أعفيت أيضاً الأطيان المستبحرة من المال إعفاء تاماً قبل ذلك التاريخ[٨]

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ شوال سنة ١٢٤٨. دفتر ٧٨ معية تركى رقم ٥٤٦ (أمر إلى مدير نصف الوجه القبلى الأول فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢)

(٢) دفتر ٨٠ معية تركى رقم ٣٢٨ (إرادة إلى مدير الشرقية فى ١٠ رمضان ١٢٥٢)

(٣) دفتر ٣٢ معية تركى رقم ٢٢٥ ورقم ٢٤٦ (أمر إلى الكتخدا فى ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤ وأمر إلى مأمورى الوجه القبلى فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤)

(٤) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى رقم ٤٥ (من الديوان الخديوى إلى مأمور نصف الشرقية فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٢)

(٥) دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٦ (أمر إلى الكتخدا فى ٨ المحرم سنة ١٢٤٤). دفتر خديوى تركى رقم ٤٠ (من الديوان الخديوى إلى مأمور الأقاليم الوسطى فى ٥ رمضان ١٢٤٤

(٦) دفتر ٧٩٢ خديوى تركى رقم ٢٠٦ (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٤٩). دفتر مجموع نظام زراعة ص١٩٢ (إفادة من الشورى فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٨)

(٧) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٥١ (أمر إلى متصرف جرجا فى ١٢ ربيع الثانى ١٢٤٠)

(٨) دفتر ٨ معية تركى رقم ١٢٦ (أمر إلى حاكم البحيرة فى ١٤ المحرم سنة ١٢٣٧).

واستمر إعفاء الأطيان المستبحرة بعد ذلك إلا أنه تقرر فى سنة ١٨٣٤ إعفاؤها فى القرى الضعيفة وإعفاء بعضها فقط فى القرى المقتدرة ثم تقرر بعد ذلك بسنتين إعفاؤها فى القرى الضعيفة وعدم إعفائها فى القرى المقتدرة[١] .

هكذا كان إعفاء الأطيان من المال إن تعطلت عن الزراعة أما إذا زرعت وتلف محصولها فتعفى على النحو الآتى :

كانت مياه النيل وبخاصة فى أثناء الفيضان تطغى على بعض الأطيان فتغرق زروعها وفى تلك الحالة تعفى الأطيان من المال[٢] ومع ذلك فقد حدث مرة أن الحكومة لم تعف مال الأطيان التى أتلفت مياه النيل زروعها ببعض جهات الشرقية[٣] .

وكانت النار تلتهم أحياناً حاصلات بعض الأطيان قضاء وقدرا فى الحقول والجرن وكان المتبع فى الصعيد إعفاء ⅘ تلك الأطيان من المال وتحصيل مال خمسها فقط فأبطل محمد على تلك العادة وأعفى تلك الأطيان من المال إعفاء كاملا ابتداء من سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ م) [٤] وفى الوجه البحرى أعفيت الأطيان التى حرقت حاصلاتها قضاء وقدرا من المال إعفاء تاما قبل ذلك التاريخ[٥] وبعد ذلك استمر إعفاء الأطيان التى تحرق حاصلاتها قضاء وقدرا من المال أما إذا تسبب أحد فى الحريق فلا تعفى الأطيان بل يحصل مالها من ذلك الشخص سواء أكان صاحب الأطيان أو غيره فضلا

---

(١) دفتر ٢٥ أوامر رقم ٢٨١ (أمر إلى مدير الغربية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٤٩) . دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢١٩ (إرادة إلى مديرى الغربية والبحيرة والقليوبية والدقهلية فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠). دفتر ٨٠ معية تركى رقم ٣٢٨ (إرادة الى مدير الشرقية فى ١٠ رمضان سنة ١٢٥٢)

(٢) دفتر ٨ معية تركى رقم ٥ ورقم ١١٨٩ (أمر إلى حاكم البحيرة فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٣٦ وأمر إلى كاشف القسم الثانى بالشرقية فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨). دفتر ١٢ معية تركى رقم ٨٤ (أمر إلى كاشف القسم الأول من المنوفية فى ٥ شوال سنة ١٢٣٨)

(٣) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى رقم ١٣٢ (أمر إلى تيمور أغا فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٢).

(٤) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٥١ (أمر إلى متصرف جرجا فى ١٢ ربيع الثانى ١٢٤٠)

(٥) دفتر ٨ معية تركى رقم ٩١ ورقم ٦٩٦ (أمر إلى كاشف قسم أول الشرقية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ وأمر إلى تيمور أغا فى غرة ذى القعدة سنة ١٢٣٧)

عن إرساله إلى اللبمان مدى الحياة إن كان صاحب الأطيان ولمدة سنة مع دفع ثمن ما أحرقه إن كان غيره فإن لم يستطع دفع ثمن ما أحرقه يبقى طول حياته فى اللبمان[١] .

وكان الدود أحياناً يأكل بعض الزروع فتعفى أطيانها من المال ومع ذلك لم تعف الأطيان التى أكل الدود زروعها فى سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧–١٨٢٨ م)[٢].

وكانت الفيران تصيب بعض الزروع بالتلف فتعفى أطيانها من المال ومع ذلك تقرر مرة تحصيل المال عن تلك الأطيان فى الصعيد[٣] .

وكانت بعض الحاصلات تصاب بالتلف بسبب آفة سماوية أو أرضية من طرف الله وكانت العادة المتبعة فى الأقاليم الوسطى وبعض جهات الصعيد إعفاء ثلاثة أفدنة من المال وتحصيل مال اثنين فقط إذا تلفت زروع خمسة أفدنة من ١٥ فدانا فإن زادت الأطيان التالفة زروعها عن ذلك أو نقصت يؤخذ المال على هذه النسبة فأبطل محمد على هذه العادة ابتداء من زراعة سنة ١٢٣٧ هـ (١٨٢١ م) وأعفى الأطيان التالفة زراعتها بتلك الكيفية من المال إعفاء كاملا بحيث إذا كان الزرع ينبت وينمو ويقرب

---

(١) دفتر ٧٤٣ خديوي تركى رقم ٤٧ (من الديوان التركى إلى مأمور منوف وأشمون جريس فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣). دفتر ٧٦٤ خديوى تركى رقم ٨٠ (من الديوان الخديوى إلى مأمور القليوبية فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٥). لائحة الفلاح ص ٦٦.

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤٤. دفتر ٢٣ معية تركى رقم ٤٩٠ (من المعية إلى مأمور الفيوم فى ٢٥ المحرم سنة ١٢٤٢) . دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٣٦٥ (أمر إلى مأمور نصف البحيرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٢). دفتر ٢٤ معيه تركي رقم ١٥١ (أمر إلى مأمور الجيزة فى ١٥ رمضان سنة ١٢٤١). دفتر ٧٤٤ خديوى تركى رقم ٦٤ (أمر إلى تيمور أغا مأمور نصف الشرقية فى ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٣) . دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٦ (أمر إلى الكتخدا فى ٨ المحرم سنة ١٢٤٤).

(٣) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٣٤٢ (أمر إلى الكتخدا فى ١٥ شعبان سنة ١٢٤٣) . دفتر ٤٢ معية تركى رقم ٩٤ (أمر إلى مأمور نصف المنوفية فى ٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٦). دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا المأمور على مصالح الأقاليم الصعيدية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢).

من تكوين الحبوب وفى هذه الأثناء تعصف به السموم أو يغلبه الهلوك فيتلف من طرف الله فان أطيانه تعفى من المال أما إذا كان تلفه نتيجة لإهمال صاحبه وعدم اعتنائه بخدمة الأرض وتربية الزرع وتنميته بحيث لا تتكون فيه الحبوب ولا يصل إلى درجة الكمال فإن أطيانه لاتعفى من المال(١).

وكذلك كانت العادة المتبعة فى بعض جهات الصعيد إعفاء الأطيان التى يتلف محصولها بسبب آفة سماوية كالسموم أو أرضية كالهلوك من المال وتحصيل مال خمسها فقط فأبطل محمد على تلك العادة وأعفى تلك الأطيان من المال إعفاء كاملا ابتداء من سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ م)(٢) .

واستمر إعفاء تلك الأطيان من المال بعد ذلك(٣) غير أنه تقرر فى سنة ١٨٢٦ إعفاء نصفها فقط من المال فى جهات أسيوط وأبى تيج(٤) كما تقرر فى السنة التالية تحصيل مال الأطيان التى تتلف زروعها بسبب آفة سماوية أو أرضية وعدم إعفائها من المال (٥) وقد جاء بالوقائع المصرية فى صدد ذلك أن « الأرض حيث حصل لها الرى وحرثت وألقى فيها البذر وجب مالها ولم يكن لأصحابها حق فى رفعه فينبغى أن يؤخذ المال»(٦) .

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٩٦ (بيولردى إلى صالح أغا كاشف قصرخور فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢٤٦ (أمر إلى كاشف منفلوط فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) .

(٢) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٥١ (أمر إلى متصرف جرجا فى ١٢ ربيع الثانى ١٢٤٠) الهلوك هو نبات طفيلى يصيب محاصيل مختلفة فى مصر ويصعب استئصاله لوجود بذوره الصغيرة فى الأرض .

(٣) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣٢٢ (إرادة إلى الدفتردار المأمور على نظام الجيزة فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤١).

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣١٦ (إرادة إلى المأمور على نظام أسيوط وأبو تيج فى ٢٨ شوال سنة ١٢٤١).

(٥) دفتر ٢٩ معية تركى رقم ١٦٧ (أمر إلى مأمور البحيرة فى ٢٢ رجب ١٢٤٢). دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا المأمور على مصالح الأقاليم الصعيدية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢) . دفتر ٧٤٤ خديوى تركى رقم ٦٤ (أمر إلى تيمور أغا مأمور نصف الشرقية فى ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٣). دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٦ (أمر إلى الكتخدا فى ٨ المحرم سنة ١٢٤٤)

(٦) الوقائع المصرية عدد ١٠ شوال سنة ١٢٤٨

وكانت بعض الزروع تتلف من البرد فتعفى أطيانها من المال غير أنه تقرر فى سنة ١٨٢٧ عدم إعفائها مع التنازل عما يتعذر تحصيله من مالها لضعف حالة أصحابها المالية[١] .

هكذا كانت الأطيان تعفى من المال إذا تلف محصولها كما كانت تعفى إذا زرعت بنباتات معينة على النحو الآتى :

عندما أدخل محمد على تربية دود القز فى مصر اهتم بزراعة أشجار التوت رغبة فى توفير الطعام اللازم للدود وأعفى الأطيان المزروعة بأشجار التوت من المال ثلاث سنوات من ابتداء زراعتها ولكن بعض الأشخاص كانوا يحصلون على ذلك الإعفاء فى السنة الأولى وفى السنة الثانية يقلعون أشجار التوت ويزرعون محلها حاصلات أخرى ومنعاً لذلك تقرر إعفاء الأطيان التى تزرع بأشجار التوت من المال ثلاث سنوات من ابتداء غرس الأشجار على أن يكون الإعفاء سنة فسنة[٢] .

وكذلك اهتم محمد على بزراعة الزيتون وعمل على تكثير أشجاره بمديرية الفيوم والأقاليم الوسطى وتشجيعاً للأهالى على زراعته أعفى أطيانه من المال ثلاث سنين ابتداء من غرسها بأشجار الزيتون ثم قرر فى سنة ١٨٢٦ إعفاءها خمس سنين ولكنه عاد فى سنة ١٨٣٦ فقرر إعفاءها أربع سنين وتحصيل مالها من ابتداء السنة الخامسة[٣] .

وقد عمل محمد على على تكثير أشجار السنط فأعطى الأهالى أطيانا

---

(١) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١٠٥ (إرادة إلى الأغا السلاحدار المأمور على نظام قسم أسيوط فى ٧ رمضان سنة ١٢٤١) . دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا المأمور على مصالح الأقاليم الصعيدية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٦ (خلاصة فى سنة ١٢٤٨) . دفتر ٨٠ معية تركى رقم ٥٨٢ (أمر إلى مدير الشرقية فى ٢٣ شوال سنة ١٢٥٢) . الوقائع المصرية عدد ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٨ .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٦ (أمر إلى ناظر الأقاليم الوسطى فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٤١) . دفتر ٧٨ معية تركى رقم ١٨٢ (أمر إلى مدير النصف الأول من المديريات الوسطى فى ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢).

مجانا لغرس أشجار السنط بها وأعفاها من المال كما أعفى الأطيان التى غرس فيها أصحابها أشجار السنط سواء أكانت من أراضى المعمور أو من أراضى الأبعادية (١).

وكانت الحناء من حاصلات الاحتكار فلما كسدت سوقها تقرر فى سنة ١٨٣٢ عدم استيلاء الحكومة على محصولها فى السنة التالية وسقى أشجارها فى تلك السنة على قدر وقايتها من التلف وعدم تحصيل المال عن أطيانها ما لم يؤخذ منها محصول وفعلا أعفيت أطيان الحناء من المال فى قسم من أقسام القليوبية فى السنة التالية(٢).

وقد أدخل محمد على زراعة الفوة فى مصر وكانت تمكث فى الأرض نحو خمس سنين وتشجيعاً للأهالى على زراعتها وتسهيلا لهم أعفى محمد على أطيانها من المال (٣).

وقد أعفى محمد على فى سنة ١٨١٣ من المال كل قصبة مربعة من الأرض حول الأنثى من النخيل ثم عاد بعد ذلك ففرض عليها المال غير أنه فى سنة ١٨٢٦ أعفى من المال أطيان النخيل ببلدة من بلاد الجيزة لاستحالة زراعة أى شىء تحت أشجار النخيل بها(٤) .

فردة النخيل :

أعفى محمد على فى سنة ١٨١٣ من المال كل قصبة مربعة من الأرض

---

(١) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٣٩٥ (من المعية إلى محمد بك المندوب لنظام الجيزة فى ٢ شعبان سنة ١٢٤١). دفتر ٧٤٢ خديوى تركى رقم٣٦ (من الديوان الخديوى إلى الكتخدا فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٤٣). دفتر مجموع نظام زراعة ص١٦٧ (خلاصة فى سنة ١٢٤٣).

(٢) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ١٦٦ (أمر إلى إبراهيم أغا مأمور ثلث الشرقية وسليم أفندى مأمور الثلث الآخر والحاج محمد أغا مأمور البهنسا فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٤٧) . دفتر ٥١ معية تركى رقم ٣١٠ (أمر إلى مأمور القليوبية الثالث فى ١٨ رمضان سنة ١٢٤٨).

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ شعبان سنه ١٢٤٦

(٤) أرتين ص ص ١١١ — ١١٢ . دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣٢٢ (إرادة إلى الدفتردار المأمور على نظام الجيزة فى ٢٩ شوال سنة١٢٤١)

حول الأنثى من النخيل نظير أخذ عشر غلتها مع إعفاء الذكر[١] وبعد ذلك قسمت النخيل إلى ثلاث درجات بالنسبة للمحصول وفرض على النخلة من الدرجة الأولى قرش ونصف قرش ومن الدرجة الثانية قرش ومن الدرجة الثالثة عشرون بارة[٢] وكانت فردة النخيل برشيد والبلاد المجاورة لها فى سنة ١٨٢١ قرشين على النخلة من الدرجة الأولى وقرشا ونصف قرش على النخلة من الدرجة الثانية وقرشا على النخلة من الدرجة الثالثة[٣] .

وقد أعاد محمد على المال على القصبة المربعة من الأرض حول النخلة فأصبح أصحاب النخيل يدفعون الفردة عنها والمال عن أراضيها غير أنه فى سنة ١٨٢٦ أعفى محمد على من المال أطيان النخيل ببلدة من بلاد الجيزة لاستحالة زراعة أى شىء تحت أشجار النخيل بها[٤] .

وفى ديسمبر سنة ١٨٣٥ قرر محمد على عدم فرض الفردة على النخيل إلا بعد عشر سنوات من غرسها وذلك رغبة منه فى تشويق الأهلين فى زراعتها[٥] .

وكانت نخيل مديرية المنوفية معفاة من الفردة وكذلك النخيل بالجفالك وبالأطيان المعفاة من المال[٦] أما النخيل التى تموت بسبب الأعراض الجوية أو تسقط بسبب المياه أو يقطعها المأمورون فإن فردتها ترفع فإذا تسبب صاحب النخيل أو غيره فى قطعها أو إسقاطها أو موتها فلا ترفع فردتها بل تحصل بتمامها[٧].

---

(١) أرتين ص ١١١

(٢) أرتين ص ١١٢ Mengin: Op. cit. II, p.386

(٣) دفتر ٦ معية تركى رقم ٧٦٩ (إلى محافظ رشيد فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٣٦).

(٤) أرتين ص ١١٢ . دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣٢٢ (إرادة إلى الدفتردار المأمور على نظام الجيزة فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤١)

(٥) دفتر ٦ أوامر رقم ٢ (أمر إلى المديرين بالوجهين البحرى والقبلى فى ٤ رمضان ١٢٥١)

(٦) أرتين ص ١١٢ دفتر ١٩٢٤ أوامر رقم ٢١ (أمر إلى الداخلية فى ٢٧ رجب ١٢٨٤)

(٧) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٩٧ (بيولردى إلى كاشف المنيا وكاشف قصر خور وكاشف البهنسا فى ٢٣ جادى الأولى سنة ١٢٣٩)

الفصل الثانى

العمـــل

عمال الزراعة :

يقوم الإنسان بالوظيفة الفعالة فى الإنتاج الزراعى سواء أكان عمله باليد أو العقل . وكان المتبع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أن الفلاح المصرى يعمل فى زراعته بمساعدة أفراد أسرته فإن لم تكن عنده أطيان أثرية أو أطيان بالإيجار أو بالمزارعة كان يعمل فى زراعة الآخرين بالأجر . وكان أصحاب الأطيان الواسعة يزرعونها بوساطة الزارعين وغيرهم من المستخدمين فى الزراعة مثل النظار والخولاء والكتبة والسواقين والجمالين والكلافين (١) .

عدد السكان :

ومن المقرر أن الأيدى العاملة لها أثر كبير فى الإنتاج الزراعى فإن قلت نقص الإنتاج وإن اتسعت الأراضى الزراعية احتاج الأمر إلى زيادة فى الأيدى العاملة وقد زادت مساحة الأطيان من ٣٥٤٠٧١٠ فداناً فى سنة ١٨١٣ إلى ٣٨٥٦٢٢٦ فداناً فى سنة ١٨٤٠ ثم إلى ٤١٦٠١٦٩ فداناً فى سنة ١٨٥٢ كما أن الزراعات الصيفية كثرت واتسعت مساحتها بإدخال نظام الرى الدائم فى الوجه البحرى والإكثار من السواقى والتوابيت فصارت بعض الأطيان تنتج محصولين أو ثلاثة فى السنة الواحدة بعد أن كانت تنتج محصولا واحداً وعلى هذا كثرت الأعمال الزراعية واحتاجت الزراعة إلى زيادة فى الأيدى العاملة تبعاً لذلك فهل تحققت لها تلك الزيادة أم لا ؟

(١) السواق هو الشخص الذى يلاحظ أعمال الزارعين ويحثهم على العمل . الخولى هو رئيس الزراعة . الناظر هو منظم الزراعة . الكلاف هو الذى يلاحظ حيوانات الزراعة فيقدم لها الطعام ويسقيها وينظفها .

حقيقة أن عدد سكان مصر قد ازداد على الرغم ممن ذهب ضحية حروب محمد على والأمراض التى انتابت البلاد إذ انتشر الطاعون فيها ثلاث مرات الأولى فى سنة ١٨١٣ والثانية فى سنة ١٨١٩ والثالثة فى سنة ١٨٣٥ كما تفشت فيها الكوليرا مرتين فى سنة ١٨٣١ وفى سنة ١٨٤٨ أما الجدرى فكان شائعاً فى أول الأمر يفتك بأكثر من ثلث الأطفال غير أنه فقد كثيراً من قوة انتشاره بفضل تلقيح الأطفال(١).

كان عدد سكان مصر ٢٤٦٠٢٠٠ نفساً فى سنة ١٨٠٠ و٢٥٣٦٤٠٠ نفساً فى سنة ١٨٢١ فبلغ ٤٤٧٦٤٣٩ نفساً فى سنة ١٨٤٦(٢). وعلى هذا فالزيادة فى السكان قد بلغت ١٩٤٠٠٣٩ نفساً فيما بين سنتى ١٨٢١و١٨٤٦ وتلك الزيادة تتفق فى الوقت مع انتشار الزراعات الصيفية وبخاصة القطن.

قلة الأيدى العاملة فى الزراعة :

تحسنت الصحة العامة وزاد عدد السكان ولكن الأيدى العاملة كانت غير كافية للعمل الزراعى(٣) الذى كثر نتيجة لزيادة الأطيان وانتشار الزراعات الصيفية ويرجع ذلك النقص فى الأيدى العاملة إلى حرمان الزراعة من بعض العمال الأقوياء بأخذهم للجيش والبحرية والترسانة والمصانع وبناء العمارات وكذلك تشغيل الفلاحين جزءاً من السنة فى منشآت الرى من ترع وجسور وقناطر وزاد النقص بالتجاء بعض الفلاحين إلى الهجرة من الريف فراراً من الجندية أو الضرائب وقد خفت حدة عوامل النقص هذه وقل أثرها

---

(١) توفى من السكان نحو ١٥٠٠٠٠ نفس ضحية للكوليرا فى المرة الأولى ونحو ١٨٠٠٠٠ نفس نتيجة للطاعون فى سنة ١٨٣٥ . [Jomard: Coup d'œil... p. 40]

على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ص ص ٢٨٦و٢٨٨و٢٨٩و٢٩٠و٢٩١.

Mengin: Histoire de l'Egypte ... T. II, p 320.

(٢) Bionet Bey: L'accroissement de la population en Egypte (Bulletin de l'Institut Egyptien, Serie II, No 7, 1886, pp. 278-279)

(3) Douin: La Mission du Baron de Boislecomte, p 94, Bowring: Op. cit., pp. 13,188.

فى أواخر عصر محمد على عند ما قل عدد الجيش والأسطول ونقص عدد عمال المصانع كثيراً .

كان عدد رجال الجيش ٩٠٠٠٠ رجل فى سنة ١٨٢٦ فوصل إلى ٢١٧٥٨٣ رجلا فى سنة ١٨٣٧ أما عدد رجال الأسطول فى سنة ١٨٣٣ فكان ١٦٠٠٠ جندى يتبعهم ٨٣٥٨ عاملا فى الترسانة(١).

ولم يقف أثر التجنيد فى الزراعة عند حرمانها من السواعد القوية بل إن الفلاحين لجأوا إلى تشويه أعضاء أولادهم منعاً لذهابهم إلى الجيش والأسطول وقد سرت تلك الروح فى الشبان حتى تحملوا عن طيب خاطر إتلاف أعضائهم ما دام ذلك موجباً لبقائهم بين أسرهم بعيدين عن شبح الجندية التى لم يتعودوها من قبل ولا شك أن إتلاف الأعضاء من سمل الأعين وبتر أصابع الأيدى والأرجل وإسقاط الأسنان انقص من كفايتهم فى العمل(٢).

وكان بالمصانع ما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ من العمال ما بين رجال ونساء وأولاد منهم ١٥٠٠٠ رجل مدربين على الأعمال العسكرية فى نفس الوقت(٣) .

وكذلك كانت الحكومة تأخذ عدداً من الأهالى للعمل فى بناء عماراتها من مصانع ومدارس ومستشفيات ومساجد وقصور وقد قرر بورنج أن أكثر من ٤٠٠٠٠ رجل يعملون فى تشييد المبانى الجديدة(٤).

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٠ .

Crouchley: The Economic Development of Modern Egypt, p. 51.

Douin: La Mission ..., p. 121.

عدد رجال الجيش والأسطول هنا لا يشمل الضباط .

تصنع السفن فى دار الصناعة البحرية المعروفة باسم الترسانة .

(٢) Bowring: Op. cit., pp. 13, 52, 196. Lane: An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians, p. 177. Combes: Voyage en Egypte, En Nubie, vol. I, p. 133.

(٣) كلوت ج ٢ ص ٣٥١.

Bowring: Op. cit., p. 186.

(٤) جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨ .

دفتر مصلحة الحرير ص ص ٥٩و٩٦ (لائحة سنة ١٢٥٦ وقرار نشر من المالية فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٦٣) .

Bowring: Op. cit., p. 35.

وكان الفلاحون يقومون بالعمل فى منشآت الرى من حفر ترع وإقامة جسور وبناء قناطر وغير ذلك مما استلزم عدداً كبيراً يزيد على ٤٠٠٠٠٠ عامل مدة أربعة أشهر كل سنة يضاف إلى ذلك عدد آخر لتوصيل مئونتهم من القرى إلى محل العمل . أما بقية الفلاحين فكانوا يقومون بأعمال الجداول والجسور الصغيرة الخاصة بأطيان قريتهم[1]. وعلى الرغم من أن أعمال الرى هذه أدت إلى وفرة المياه للزراعة إلا أنها استلزمت فى الوقت نفسه عدداً كبيراً من الفلاحين جزءاً من السنة وهؤلاء إذا ما رجعوا إلى قراهم بعد انتهاء العمل كانوا متعبين لا يمكنهم الاشتغال فى الزراعة إلا بعد الراحة مدة أخرى .

وزيادة على ذلك فقد هجر آلاف من الفلاحين قراهم فراراً من الجندية أو دفع الضرائب أو العمل فى منشآت الرى أو ظلم المشايخ وقد أدت هجرتهم إلى حرمان الزراعة من عدد لا يستهان به من الأيدى العاملة[2].

الجهود لسد النقص :

هكذا حرمت الزراعة من عدد كبير من الفلاحين حتى صارت الأيدى العاملة غير كافية لها وأصبح من الضرورى سد ذلك النقص فلجأ بعض أصحاب الأطيان إلى استخدام العبيد السودانيين فى الزراعة ولكن تلك التجربة فشلت نظراً لارتفاع نفقاتها إذ كان ثمن العبد يتراوح بين ٨٠٠ قرش و٩٠٠ قرش كما كان من الضرورى تزويجه تشجيعاً له على العمل وضماناً لاستقراره فى الزراعة وعلى ذلك كانت الأسرة من العبيد تكلف صاحب الزراعة ما يقرب من ٢٠٠٠ قرش سنوياً وهذا المبلغ أزيد بكثير من أجرة الفلاح[3].

(١) فى سنة ١٨١٩ اشتغل فى حفر ترعة المحمودية ٣١٣٠٠٠ رجلا وتم حفرها فى عشرة أشهر .

(Mengin: Op. cit., T. II, pp.334-335).

كلوت ج ١ ص ٧١٢

Bellefonds: Mémoires sur les Principaux Travaux ..., p. 38.

(٢) دفتر به خلاصة المجلس العمومى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية)

Merruau: Op. cit., p. 57-Hamont: Op. cit., T. II, p. 12.

(٣) Bowring: Op. cit., pp. 16, 89.

ورغبة فى زيادة عدد السكان فى الريف أمر محمد على مشايخ القرى بتزويج الأولاد متى وصلوا حد البلوغ ومساعدتهم فى مصاريف الزواج إن كانوا فقراء بحيث « ينبغى لمشايخ القرى أن يزوجوا من يجدونه على حد البلوغ من الذكور والإناث فى جميع المأموريات ومن كان ليس بمقتدر على مصروف الزواج فإنه تحصل له المعاونة والمساعدة »[١].

وكذلك اتخذ محمد على الإجراءات اللازمة نحو إعادة الهاربين إلى بلادهم وقد تمكن فعلا من إعادة بعضهم إلى العمل فى الزراعة[٢].

ومنعاً لإتلاف الأعضاء أمرت الحكومة العطارين بعدم بيع سم الفار حتى لا يتمكن الأهالى من وضعه فى عيونهم فيتلفها كما أعدمت بعض من تسبب فى إتلاف أعضائه أو أعضاء غيره وقررت إغراق النساء اللاتى يسملن عيون أولادهن قبل بلوغهم سن الرشد وأرسلت بعض من أتلف أعضاءه إلى الليمان مدة حياته كما كونت فرقة من الجنود ممن فقد عينه أو أصبعه أو أسنانه[٣]. وفعلا قل إتلاف الأعضاء نتيجة لتلك الإجراءات ولكنه لم ينقطع حتى أن حكومة إبراهيم باشا لما رأت استمرار قطع أصابع الأيدى قررت فى يونية سنة ١٨٤٨ نفى

(١) يذكر هامون أن مشايخ القرى اتخذوا طرقا مختلفة لتزويج الأولاد تنفيذاً لأمر محمد على حتى أن بعضهم لجأ إلى الضرب لإرغامهم على الزواج .(Hamont:Op. cit., T. I, pp. 310-311)
الوقائع المصرية عدد ٥ رجب سنة ١٢٤٧ . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٢٠٢ (خلاصة من مجلس ملكية فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧) .
Cattaui: Le Règne de Mohamed Ali ... 1819 à 1833, p. 215.

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٤ وعدد غرة ربيع الثانى سنة ١٢٤٥ وعدد ٩ رمضان سنة ١٢٤٥ وعدد ٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٦ . دفتر مجموع نظام زراعة ص ٥٢ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية) .

(٣) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر فى ١٧ شعبان سنة ١٢٤٥ وأمر فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ وأمر فى ١٤ شوال سنة ١٢٤٩ وأمر فى ١٣ صفر سنة ١٢٥٠) . دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٢٦٧ (أمر فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩) . دفتر ٤٨ معية تركى رقم ٥٣٩ (أمر فى أول رمضان سنة ١٢٤٥) . دفتر ٤٧ معية تركى رقم ١٧٣ (أمر فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٨) . دفتر ١٣٩ تركى مجلس ملكية رقم ٩٧ (أمر فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٥١) . دفتر مجموع أوامر جنائية ص ص ١٦١ و ١٩٦ و ٢٠٢ (أمر فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ وأمر فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠) .
Bowring: Op. cit., p. 52.

من يقطعون أصابع أيديهم مؤبدا إلى جبل ددل بالسودان للعمل فى أشغال المعدن إن كانوابالغين فإن كانوا دون البلوغ ينفى بدلهم من تسبب من أهاليهم فى قطع أصابعهم(١).

هذا وقد يكون نقص الأيدى العاملة فى القرية نتيجة لكثرة أطيانها بالنسبة لعدد سكانها وعلى هذا فتوزيع الأطيان بين القرى بنسبة أهالى كل قرية له أهمية كبرى حيث أن نقص الأيدى العاملة فى قرية وزيادتها عن الحد فى قرية أخرى يضر بالإنتاج الزراعى وتبعاً لذلك عمل محمد على على توزيع جزء من أطيان القرى قليلة العمال على أهالى النواحى المجاورة كثيرة السكان ذات الأطيان القليلة وأخذ أطيان غير المقتدرين ووزعها جبراً على المقتدرين فى نفس البلدة أو البلاد المجاورة(٢) . ونقل فى بعض الأحيان عمالا من القرى كثيرة السكان إلى النواحى التى تنقصها الأيدى العاملة(٣). وقد جمع فلاحين من قرى الشرقية للاستيطان بأطيان الوادى والقيام بزراعتها(٤).

وكذلك أعطى محمد على أصحاب الأبعاديات عمالا من البلاد المجاورة ممن ليست لهم أطيان على أن يكون تخصيص هؤلاء العمال على كافة نواحى المديرية حتى لا يؤخذ عمال من جهة وتترك أخرى فيختل توزيع السكان وكان إعطاء العمال للأبعاديات بواقع خمسة عمال لكل مائة فدان من أبعاديات الوجه القبلى وثمانية عمال لكل مائة فدان من أبعاديات الوجه البحرى لما بها من زراعات صيفية وهؤلاء العمال يعملون فى الزراعة نظير حصة من المحصول أو أجر ولا يذهبون إلى العمل فى الترع والجسور وغيرها من منشآت الرى إذ أنهم خصصوا لزراعة الأبعاديات وقاية لها من العطل عند ما تقرر إرجاع ما بها

(١) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ص ١٩٦ و ٢٠٢ (أمر فى ١٣ رجب سنة ١٢٦٤ وإفادة فى ١٨ رجب سنة ١٢٦٤)

تولى إبراهيم باشا حكم مصر من أبريل سنة ١٨٤٨ إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨.

Bowring: Op. cit., p. 52.

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٣٦ و ٥٧ .

(٣) دفتر ٨٥ معية تركى رقم ٢٥ (أمر فى ١٩ رمضان سنة ١٢٥٢).

(٤) الجبرتى ج ٤ ص ٢٩٣ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٣٢) .

من الأشخاص الفارين إلى بلادهم الأصلية[١]. وبذلك أصبح عمال الأبعاديات مرتبطين بالأرض وفى هذا تقييد لحريتهم .

ولما كانت بعض البلاد أطيانها كثيرة تتراوح بين ثلاثة آلاف فدان وخمسة آلاف فدان فقد تحمل من له حقل فى نهاية تلك الأطيان مشقة فى الذهاب إليه بمواشيه وأدوات زراعته فضلا عن ضياع ساعة أو أكثر فى الذهاب ومثلها فى الإياب ولا شك فى أن ذلك يقلل من عمل الفلاح فى حقله بل ربما يؤدى به إلى ترك أطيانه البعيدة بوراً ومنعاً لذلك الضرر وتوفيراً لوقت الفلاح ومجهوده صرح محمد على بإقامة الكفور فى مثل تلك البلاد كثيرة الأطيان حتى يكون الفلاح بالقرب من أطيانه[٢].

ولما كانت زراعة الأرز تحتاج إلى عمل كثير أعفت الحكومة من أول الأمر أهالى بلاد الأرز فى مديريات البحيرة والغربية والدقهلية من الخدمة العسكرية وجعلت خدمة الأرز فى مقابل الإعفاء من الجندية حتى لا تتعطل زراعة الأرز[٣].

وعلى الرغم من تلك الجهود لم تكن نسبة السكان إلى الأطيان واحدة تماماً فى جميع القرى ولذلك لا نعجب من قول بورنج أن بعض القرى كانت أطيانها كثيرة بالنسبة للأيدى العاملة بها بينما بعض القرى الأخرى أطيانها قليلة[٤].

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٥٨ و ١٣٦ و ١٣٩ (أمر فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ وخلاصة مجلس ملكية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ وإفادة من الشورى فى ١٦ صفر سنة ١٢٥٩ وإفادة من الشورى فى ٢٧ صفر سنة ١٢٦٠) .

الأبعاديات التى خصصت الحكومة لها عمالا هى الأبعاديات التى أعطتها بعض الأشخاص رزقة بلا مال أما غيرها من الأبعاديات التى أعطتها لبعض الناس بالضريبة أو بنصف الضريبة فلم تخصص لها عمالا ولم تعفها من العمل و منشآت الرى (إفادة من الشورى فى ١٦ صفر سنة ١٢٥٩ وإفادة من الحقانية فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٣ بدفتر مجموع نظام زراعة ص ص ١٢٨ و١٣٩) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٥٠ (لائحة فى ٧ ربيع الأول سنة ١٢٥٣) . دفتر ٨٠ معية تركى رقم ٤٧٠ (إرادة فى غرة شوال سنة ١٢٥٢) . الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر فى ٢١ رمضان سنة ١٢٤٥) .

(٣) دفتر ١٤ معية تركى رقم ٥٠ (أمر فى ١٣ شعبان سنة ١٢٣٨) . دفتر ١٩ معية تركى رقم ١٣١ (أمر فى ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٠) .

(٤) Bowring: Op. cit., p. 12.

جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨ .

عدد الأيدى اللازمة لبعض الأعمال الزراعية :

وهاك بياناً بعدد العمال اللازمين لبعض الأعمال الزراعية بالنسبة للفدان[١] :

الجهة	العمـــل	عدد العمال اللازمين للفدان
الوجه البحرى	حصد القمح	٨ للمحصـــول الجيد ، ٦ للمحصول الضعيف
« «	حصد الشعير	٧ للزرع الثقيل ، ٥ للزرع الخفيف
« «	حصد الفول	٥ للزرع الثقيل ، ٤ للزرع الخفيف
« «	حصد الحمص	٤ أو ٥
« «	حصد العدس	٥ أو ٦
« «	حصد الحلبة	٤ أو ٥
« «	حصد الترمس	٦ أو ٧
الوجه القبلى	حصدالقمح والبقول مثل الفول والعدس والحمص والبازلاء	١٠ أو ١٢
« «	قطع الذرة الصيفية	٨
« «	قلع القرطم	١٠
« «	تنفيض القرطم	٤
« «	حصد الترمس	١٢
« «	دق الترمس	٤
« «	زرع الفـــوة (حفر الأرض وبذر الفوة)	٥٠٠
« «	قلع الفوة	من ١٣٠ إلى ١٥٠ للقيراط
« «	حش النيلة وإحضارها إلى المضرب	شخص واحد لفدان ونصف أو فدانين

(١) لائحة الفلاح ص ص ٧ — ٩ و ٢٣ — ٢٥ .

أجور العمال الزراعيين :

تختلف أجرة العامل الزراعى بالنسبة لمقدرة العامل وصعوبة العمل واختلاف الجهات وينقسم العمال الزراعيون إلى فريقين عمال بالمياومة الدائمة وعمال بالمياومة غير الدائمة .

ويشتغل العمال بالمياومة الدائمة فى الأطيان الواسعة مثل الجفالك والأبعاديات وأطيان المتعهدين .

وقد تقرر فى سنة ١٨٤٠ إعطاء الفلاحين بجفالك محمد على أجراً يومياً نظير عملهم فى الزراعة بواقع ٣٠ بارة للرجل الراشد و ١٥ بارة للشاب و ١٠ بارات للغلام وتصرف تلك الأجور فى يوم الخميس من كل أسبوع النصف نقداً والنصف الآخر حبوباً من ذرة وقمح وشعير وكانت أقصى أجرة للرجل القوى ٤٠ بارة أما فى چفالك إبراهيم باشا فكانت أجرة الفلاح ٤٠ بارة يومياً يأخذ منها خبزاً كل يوم بمقدار ٣٠ بارة والباقى يأخذه نقداً من وقت لآخر كما كان فى مقدوره تربية بعض الحيوانات والدجاج(١) .

وكذلك كان بعض عمال الأبعاديات يعملون فى الزراعة بالمياومة الدائمة إذ أنهم خصصوا لأعمال الأبعاديات فقط وصاروا بذلك مرتبطين بالأرض يفلحونها باستمرار نظير أجرتهم(٢) .

وعند ما أحيلت بعض البلاد إلى العهدة زرع المتعهدون الأطيان التى تركها أربابها نظراً لعدم مقدرتهم واستخدموا فى زراعتها بعض الفلاحين نظير أجر قلما يزيد عن ٤٠ بارة فى اليوم وقد أعطى بعض المتعهدين هؤلاء الفلاحين حبوباً نظير أجرهم بثمن أعلى من سعر السوق فما كان من حكومة إبراهيم باشا

---

(١) القرش يساوى ٤٠ بارة .

دفتر ٦٣ معية تركى رقم ٣٢٦ (أمر فى ١٨ شوال سنة ١٢٥١) .

Gliddon: A Memoir on the cotton of Egypt, pp. 25,26. Hamot: Op. cit., T. I, pp. 77,80.

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٣٦ (خلاصة من مجلس ملكية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٥٢) .

إلا أن أجبرت هؤلاء المتعهدين على دفع الفرق بين السعر الذى أخذ به الفلاح الحبوب والسعر المتداول فى الأسواق عند صرفها له كما قررت أن يكون سعر الحبوب التى تعطى فيما بعد الفلاح نظير أجره موافقاً للسعر المتداول فى السوق وقت الصرف[١] .

والعمال بالمياومة غير الدائمة يشتغلون عند كل من احتاج إلى عمال زراعيين بالأجرة لمدة يوم أو أكثر فهم اليوم عند هذا وغداً عند ذاك على حسب ما يوجد عند أصحاب الأطيان من الأعمال المؤقتة وقد لا يجدون عملا فى بعض الأيام ومثل هؤلاء العمال يشتغلون غالباً عند أصحاب الأطيان القليلة عند ما يزيد العمل عن طاقة صاحب الأطيان وأفراد أسرته وكانت أجرة العامل الزراعى — تبعاً لقول بورنج — تتراوح بين ٢٠ بارة و ٣٠ بارة يوميا فى الصعيد وبين ٣٠ بارة و ٤٠ بارة يومياً فى الوجه البحرى وقد تصل إلى قرش ونصف[٢] .

وكان الفلاح يأخذ أجرته عيناً من المحصول فى بعض الأعمال مثل الحصاد[٣]

وإليك بياناً بأجرة العامل بالنسبة لنوع عمله الزراعى[٤] :

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٨٧ (قرار فى غاية جمادى الآخرة سنة ١٢٦٤)
Bowring: Op. cit., p. 45.

(٢) Bowring: Op. cit., pp. 20, 2, 119.
جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨ . كانت أجرة العامل الزراعى فى أثناء الحملة الفرنسية تتراوح بين ٥ ميدى و ٨ ميدى فى الصعيد وبين ٨ ميدى و ١٩ ميدى فى مديرية الفيوم والدلتا وحول القاهرة مع العلم بأن القرش يحتوى على ٤٠ ميدى .
(Girard: Op. cit., T. 7, p. 33)

(٣) Bowring: Op. cit., p. 2.

(٤) لائحة الفلاح ص ص ٧ — ١٢ و ٢٢ — ٢٧ و ٢٩ — ٣١ .

الجهة	العامل	الأجرة
الوجه البحرى	حاصد القمح وسائر الحبوب والبقول من شعير وفول وحمص وعدس وحلبة وترمس .	جزء من الزرع الذى حصده ويكون ذلك بقشه[١] .
» »	الجمال الذى ينقل القمح وسائر الحبوب والبقول المذكورة على جمله من الحقل إلى الجرن	مثل أجرة حاصد القمح فضلا عن أجرة جمله ومقدارها فى اليوم ٣ قروش أو سدس أردب من المحصول
» »	المذرى الذى يذرو القمح وغيره من الحبوب والبقول	ربعان عن كل خمسة أرادب[٢] وطعامه على الزارع .
» »	الولد أو البنت لجنى العصفر	٥ فضة[٣] يومياً والغداء وقت الظهر من الزارع .
» »	الحلاج الذى يقوم بحلج القطن	خمسة قروش أو ستة عن كل قنطار وطعامه على الزارع[٤]
الوجه القبلى	الحراث الذى يحرث الأرض للقمح وغيره من الحبوب بمحراثه ومواشيه	٣ قروش يومياً
» »	الحراث فقط	من ٢٠ فضة إلى ٣٠ فضة يومياً .

(١) إن كان المزارع فقيراً يعطى الأجرة حبوباً وإن كان قادراً يعطيها نقوداً مثل قانون عمال المياومة .

(٢) الأردب = ٢٤ ربعاً (كلوت ج ٢ ص ٨٣٧) .

(٣) القرش = ٤٠ فضة أو بارة .

(٤) يخرج دولاب الحليج قنطاراً من القطن المحلوج (١٢٥ رطلا) بعد ستة أيام أو ثمانية .

الجهة	العامل	الأجرة
الوجه القبلى	حاصد القمح وسائر الحبوب والبقول	ربع من المحصول[١] يومياً فإن لم يصبر حتى المحصول يأخذ ٢٠ فضة يومياً .
» »	الجمال الذى ينقل القمح وسائر الحبوب والبقول على جمله من الحقل إلى الجرن	من ½ ربع إلى ربع من المحصول عن كل نقلة على حسب قرب الحقل أو بعده بما فى ذلك أجرة الجمل .
» »	المذرى الذى يذرو القمح وسائر الحبوب والبقول	ربعان عن كل خمسة أرادب وثلث وطعامه على نفسه
» »	من يقطع الذرة الصيفية	٢٠ فضة يومياً .
» »	من يدق الذرة الصيفية ويفرزها	ربع من محصول الذرة فى اليوم
» »	الصغير الذى يجنى العصفر	من ٥ فضة إلى ٧ فضة مثل
» »	من يقلع القرطم أو من ينفضه بالجرن	حاصد القمح (ربع من المحصول يومياً أو ٢٠ فضة فى اليوم) .
» »	من يقطع القصب أو يشتغل فى عصره أو فى طبخ العصير	أربعة أرطال من العسل من كل دن [٢] وطعامه على صاحب المعصرة .
» »	الجمال الذى ينقل القصب على جمله من الحقل إلى المعصرة	ريالان كل جمعه وطعام الجمال والجمل على صاحب المعصرة[٣] .
» »	من يحصد الترمس أو من يدقه الولد الصغير الذى يشرح جوز الخشخاش ويجمع السائل الذى يقطر من الجوز	نصف ربع من المحصول يومياً من ٥ فضة إلى ٧ فضة يومياً .

(١) من عادة بلاد الصعيد عدم إعطاء الأجير قمحاً بقشه نظير أجرته كالمتبع فى الوجه البحرى بل يأخذ الأجير أجرته بالكيل من المحصول حتى لا يظلم أحد الفريقين .

(٢) الدن هو الزير .

(٣) الريال = ٩٠ فضة = قرشان وربع (Bowring: Op. cit., p. 18)

الجهة	العامل	الأجرة
الوجه القبلى	من يشتغل فى زرع الفوة أو تقليعها .	٢٠ فضة يومياً .
« «	نجار الساقية	أردب ونصف أو أردبان من القمح سنوياً .
« «	من يدور الشادوف	٢٥ فضة يومياً

وتختلف الأجرة بالنسبة لمقدرة العامل ونوع العمل فكانت الفئة العالية من الأجور تعطى عادة فى أراضى الأرز حيث العمل أصعب فيها عن غيرها[١] وكانت نفقات معيشة العامل الزراعى تتراوح بين نصف الأجرة وثلثيها[٢] مما يدل على أن تلك الأجور كانت كافية لمعيشة هؤلاء الفلاحين إذ ذاك .

هذا وقد حرم محمد على على جميع الحكام والموظفين تشغيل أحد من الفلاحين فى زراعتهم بدون أجر فإن أباحوا لأنفسهم ذلك الفعل أخذت منهم الأجرة مثلين وأعطيت ذلك الفلاح[٣].

(١) Scott: Rambles in Egypt and Candia, vol. I, p. 143.

(٢) Bowring: Op. cit., p. 21. Marcel et autres: L'Univers Pitoresque, p. 147.

(٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٩٣ (خلاصة فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٥) . دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٦ (قانون سياستنا مه فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣).

الفصل الثالث

رأس المال

يشمل رأس المال الآلات الزراعية المستعملة فى الخدمة والبذر والحصاد وغير ذلك من العمليات الزراعية وكذلك آلات الرى وحيوانات الزراعة والبذور والسماد[1].

وإذا لم يكن الزارع مالكا لشىء من رأس المال أمكنه الحصول عليه بالإيجار وإليك بياناً بالأجرة فى عهد محمد على[2] :

الجهة	الحيوانات والآلات	الأجـــرة
الوجه البحرى	الجمل لنقل القمح والشعير والفول والحمص والعدس والحلبة والترمس من الحقل إلى الجرن .	٣ قروش أو $\frac{1}{2}$ أردب من المحصول فى اليوم فضلا عن أجرة الجمال .
» »	النورج والبهائم اللازمة لإدارته	قرشان ونصف فى اليوم أو نصف التبن[3].
الوجه القبلى	الجمل لنقل القمح والشعير والفول والحمص والعدس والحلبة والترمس من الحقل إلى الجرن ومعه جماله	من $\frac{1}{2}$ ربع إلى ربع من المحصول عن كل نقلة على حسب قرب الحقل وبعده بما فى ذلك أجرة الجمال

(١) Carver: Principles of Rural Economics, pp. 204-207, 211. Rew: A Prime of Agricultural Economics, pp. 64, 66, 73.

جيد : مبادىء الاقتصاد السياسى ص ص ١٠٥ — ١٠٨ ، ١١٢ .

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٧ — ٩ و ٢٢ — ٢٣ و ٢٧ .

(٣) إذا لم تكن عند الزارع تقود يعطى صاحب النورج والبهائم نصف محصول التبن برضا الطرفين .

الجهة	الحيوانات والآلات	الأجرة
الوجه القبلى	الجمل لنقل القصب من الحقل إلى المعصرة ومعه جماله	ريالان كل جمعة وطعام الجمال والجمل على صاحب المعصرة .
« «	المحراث لحرث أراضى القمح وغيره من الحاصلات ومعه الحراث والبهائم .	٣ قروش يومياً .
« «	الثور لإدارة معصرة القصب	٣٠ فضة يومياً ومئونته على صاحبه .
« «	النورج بأربع بهائم ومعه أربعة عمال لدرس القمح وغيره ليلا ونهاراً	٣½ ربع من المحصول فى اليوم والليلة .

وكانت الحكومة تلزم الفلاح المقتدر الذى أتم حرث أرضه وبذرها معاونة الفلاح الضعيف فى حرث أطيانه نظير أجر مقداره أربعة قروش عن كل فدان فى الحرث الشتوى وثلاثة قروش عن كل فدان فى الحرث وقت فيضان النيل وإن لم تكن مع صاحب الأطيان نقود كتب على نفسه سنداً بالأجرة حتى إذا جاء المحصول دفع الأجرة وأخذ السند وإذا كان شيخ الحصة قد أتم حرث أطيانه وبذرها وجب عليه معاونة الفلاح الضعيف فى حرث أطيانه بدون أجرة[1].

ولم يكن نظام مصر الاقتصادى إذ ذاك مشجعاً على إنشاء المصارف الأجنبية فى مصر لأن الفلاح لا يملك الأرض وليس له حق التصرف فى بعض الحاصلات ولذا قامت الحكومة بمساعدة الفلاحين غير المقتدرين حتى لا تتعطل الزراعة فيقل إيرادها من الأموال الأميرية وينقص مكسبها من حاصلات الاحتكار وتبعاً لذلك قدمت إلى هؤلاء الفلاحين بضمانة نظار الأقسام ما احتاجوا

(١) لائحة الفلاح ص ص ٣٦ و ٤٣ . أمين سامى ج ٢ ص ٤٨٥ (أمر فى ٨ ربيع الأول سنه ١٢٥٣) .

إليه فى الزراعة من سواقى وتوابيت وحيوانات وتقاوى على أن تأخذ التقاوى عيناً من المحصول وتتقاضى ثمن الأشياء الأخرى من المحصول أيضاً ورغبة فى استعمال الحيوانات للغرض الذى من أجله أعطيت الفلاحين حرمت عليهم بيعها ووضعت عليها « داغا » باسم المأمورية حتى تتميز عن غيرها فلا يستطيعون بيعها[١].

وكذلك كانت الحكومة تعطى الفلاحين غير المقتدرين سلفة من النقود بضمانة نظار الأقسام مساعدة لهم على القيام بشؤون الزراعة كما كانت تعطى البلاد غير المقتدرة سلفة من النقود لإعانتها على زراعة الحاصلات الصيفية التى فرضتها عليها وفى الحالتين كانت تخصم السلفة من ثمن ما يورده الفلاحون إلى الشون الأميرية من الحاصلات[٢].

وعند ما أنشأت الحكومة نظام العهد صرفت للمتعهدين إعانة من النقود مساعدة لهم على زراعة الأطيان المتروكة على أن يؤدوها فيما بعد[٣].

وكانت الحكومة أحياناً تقدم المساعدات للفلاحين فى تعمير القرى الخربة

---

(١) Colin: Lettres sur l'Egypte (Rev. des deux mondes, T. 8, p. 665)
الوقائع المصرية عدد غرة ربيع الآخر سنة ١٢٤٥ . دفتر ٣ أوامر رقم١ ورقم ٢٤ ورقم٩٢١ (أمر فى غرة رجب سنة ١٢٤٧ وأمر فى ٢ رجب سنة ١٢٤٧ وأوامر فى ٢٧ شوال سنة ١٢٤٧).دفتر٧٣٧ديوان خديوى رقم٤٥٢ (من الديوان الخديوى إلى بعض المأمورين فى١٦ المحرم سنة ١٢٤٣). دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص٥و٦و٢٤١ (قانون سياستنامه فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ، لائحة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥١) . دفتر ٦٣ معية تركى رقم ٤٠٢ (أمر فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٥١) .
الداغ : يكوى الحيوان بالنار فينتج عن ذلك أثر فى جلده لايمحى .

(٢) دفتر ٦٩ معية تركى رقم ٢٥٤ ورقم ٤٢٤ (أمر فى ١٠ رمضان سنة ١٢٥١ وأمر فى ٣ ذى الحجة ١٢٥١) . دفتر ١٨ معية تركى رقم ٦٩٥ (أمر فى ١١صفر سنة ١٢٤٠) . دفتر ٦٣ معية تركى رقم ٤٠٢ (أمر فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٥١) . دفتر ١٣٩ مجلس ملكية رقم ٣٠ (أمر فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٥١) . دفتر ٨ أوامر رقم ٢ (أمر فى غرة المحرم سنة ١٢٥٢) .

(٣) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٨٥ — ٨٦ (لائحة سنة ١٢٦٦ فى حق المتعهدين) .

وتعاونهم فى إصلاح المبانى التى طرأ عليها الخلل[١].

ولما أحيلت بعض النواحى إلى العهدة حل المتعهدون محل الحكومة فى مساعدة فلاحى عهدهم المحتاجين إلى المساعدة فأمدوهم بإعانة من النقود وأعطوهم مواشى وتقاوى[٢] وقد أعطى ديوان الجفالك إعانة من النقود لأهالى البلاد التى أحيلت إلى عهدته على أن يتقاضاها منهم بعد ذلك بالتقسيط[٣].

وكان الزارعون يأخذون نقوداً من التجار بطرق مختلفة فتجار الفواكه كانوا يعطون أصحاب الحدائق نقوداً بفائدة فإذا جاء محصول الفواكه أخذوا مبلغهم وربحه من المحصول مع بخس أصحابه فى الثمن والوزن ومن قبيل ذلك ما دأب عليه أصحاب الحدائق فى مأمورية ميت غمر إذ كانوا يأخذون من التجار نقوداً بفائدة ٢٥٪ فإذا جاء موسم العنب تقاضى التجار مبلغهم وربحه عنباً مع بخس الثمن والوزن فإن بقى شىء من النقود حرروا به سنداً آخر على أصحاب الحدائق بفائدة ٢٥٪ وحسبوه على محصول العام التالى وبذلك نال التجار ربحاً من النقود وربحاً كبيراً من العنب ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الربا الذى أخذه تجار العنب هؤلاء ورده إلى أصحابه الفلاحين مع إلغاء مثل هذا الربا بعد ذلك[٤].

وكان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدماً لأجل شراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشترى هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٨ إبطال ذلك البيع وتأديب البائع وأخذ النقود التى دفعها التجار مقدماً وخصمها مما لها على الفلاح مع عدم إعطاء التاجر شيئاً من المحصول بعد الحصاد[٥] . وعلى الرغم

(١) دفتر ١٢ معية تركى رقم ١٦٠ ورقم ١٩٣ (أمر فى ٣ ذى القعدة سنة ١٢٣٨ وأمر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٣٨) . دفتر ٨ معية تركى رقم ٧٧٤ (أمر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٣٧) .

(٢) دفتر ٢٠ أوامر رقم ٥١٨ (أمر فى ١٨ شعبان سنة ١٢٦٣) . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ص ٨٥ و ٨٦ (لائحة سنة ١٢٦٦ فى حق المتعهدين) .

(٣) دفتر ٣٥ معية رقم ٩ (من عبداه بك إلى متعهد الشباسات فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٦٥) .

(٤) دفتر ٧٦٩ خديوى تركى رقم ٤٩١ (من مأمور الديوان الخديوى إلى مأمور ميت غمر والسنبلاوين فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٦) .

(٥) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٠ (إرادة فى ٢ المحرم سنة ١٢٥٤)

من ذلك الإجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل تمامها بدفع مبالغ مقدماً لأصحابها فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشترى فى مثل تلك الحالة (١).

وكان المتبع أن الفلاح يورد إلى الشون الأميرية حاصلات الاحتكار ويأخذ سنداً بالباقى من ثمنها بعد خصم مال الأطيان وغيره مما عليه للحكومة فاشترى التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الأصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزينة الحكومة بقيمتها الأصلية نظير ما عليهم من ديون للحكومة فوقع بذلك الضرر على الفلاحين ولذا قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفايض وإلزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الأصلية إن ظهر معهم شىء منها (٢).

وكذلك اقترض الفلاحون نقودا من المرابين اليهود والأقباط والأجانب إذ كان هؤلاء المرابون يسلفون النقود بالربا الفاحش بفائدة تتراوح بين ١٪ و٣٪ فى الشهر وقد تصل إلى ٥٪ فى الشهر نظير رهن أو ضمانة وارتفاع سعر الفائدة راجع إلى عدم وجود الضمانات لحماية نظام التسليف حيث كان الفلاح لا يملك الأرض الخراجية ولا يتصرف فى حاصلات الاحتكار ولم تكن هناك إدارة لتسجيل الرهون ولا حق فى إقامة الدعوى لدفع فائدة عن النقود مما جعل المرابين عرضة لخسارة جسيمة فى الوقت الذى لا غنى فيه عن خدماتهم إذ كان الفلاح على استعداد لتضحية كل شىء للوصول إلى حاجاته (٣).

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ١٢٢ (أمر فى ١١ رجب سنة ١٢٦٠). دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦١ (أمر فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٦٣).

(٢) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٢٦٣ (أمر فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٣٩). دفتر ٧٥٠ خديوى تركى رقم ٩٤ (من الديوان الخديوى إلى كاتب ديوان إبراهيم باشا بدمياط فى ١٩ رمضان سنة ١٢٤٤).

(٣) كلوت ج ٢ ص ٢١١.

كان السعر المعتاد للفائدة فى عهد الحملة الفرنسية ١٠٪ فى السنة.

Girard: Mémoire sur l'Agriculture ... Desc. T. 17, p. 190.

Wilkinson: Modern Egypt and Thebes, vol. I, p. 473. Hamont: Op. cit., T. II: pp. 363. 364. Crouchley: The Investment of foreign capital ..., p. 33.

وكان من الأصول المتبعة إذ ذاك أنه إذا لم يؤد المدين دينه فى الميعاد ورفع الدائن دعوى بذلك فإن كان المدين غير مقتدر على الدفع والدائن غنى ورفض تقسيط الدين فإن المدين يحبس على أن يدفع له الدائن مقدار كسبه طول مدة الحبس أما إن كان المدين مقتدراً على الدفع فيحبس ولا يأخذ من الدائن مقدار كسبه مدة الحبس ولا يعطى طعاماً من الحكومة بل يضايق ويؤذى بسبب الدين وإن كان كل من الدائن والمدين فقيراً تصرف الحكومة طعاماً للمدين مدة حبسه حتى يتم تقسيط المبلغ أو يجد المدين ضامناً له(١) .

وكان الأهالى فى بعض الأحيان يساعدون بعضهم بالتقاوى فعند البذر يأخذ الفلاح غير المقتدر التقاوى اللازمة لأطيانه من الفلاح المقتدر سلفة على أن يردها من المحصول(٢) .

وكذلك كان بعض الفلاحين يساعد الواحد منهم الآخر بنفسه ومواشيه فى البذر والحرث والدراس وذلك بطريقة السلفة(٣) .

وأيضاً كان بعض الفلاحين يستلف مبلغاً من النقود نظير رهن جزء من أطيانه لغيره من الفلاحين المقتدرين وفى تلك الحالة تستمر الأطيان المرهونة تحت يد الدائن يستثمرها نظير فائدة النقود إلى أن يتمكن المدين من دفع مبلغ الرهن فيسترد أطيانه وتعرف تلك الأطيان باسم أطيان الغاروقة وذلك على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تنص على عدم جواز الرهن فى الأطيان الأميرية غير أن رهن تلك الأطيان كان متبعاً فى مصر من قبل وقد بلغ رهن الفدان من الأطيان الحسنة فى أثناء الحملة الفرنسية مبلغا يتراوح بين ٥٠ أبى طاقة و ٤٠ أبى طاقة و ٣٠ أبى طاقة(٤) .

---

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ١٧٢ (أمر فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤) .

(٢) دفتر ٧٤٧ خديوى تركى رقم ١٦٦ (أمر فى ربيع الآخر سنة ١٢٤٤) . دفتر به خلاصة المجلس العمومى سنة ١٢٥٦ بدار المحفوظات العمومية .

(٣) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢١ و ٧٥ .

(٤) راجع رهن الأطيان .

Girard: Op. cit., p. 190.

الكتاب الثانى

الثروة النباتية

لا بد للإنتاج من ثلاثة عوامل : الأرض والعمل ورأس المال ولا بد من اتحاد تلك العوامل حتى تكون منتجة حيث أن كلا منها بمفرده لا ينتج شيئاً . وقد تجتمع العوامل الثلاثة فى يد الفلاح وذلك بأن يكون حائزاً الأرض ويعمل فيها بنفسه ويملك رأس المال اللازم لزراعتها . وقد ينقصه عامل أو عاملان فيضطر إلى اتباع طرق معينة لسد هذا النقص وذلك باستئجار الأرض أو مزارعتها إن كانت تنقصه الأرض وبالاستعانة بعمال بالأجرة إن كان يعوزه العمل وبالسلفة والاقتراض إن كان ينقصه رأس المال .

وقد اهتم محمد على بعوامل الإنتاج فنظم حيازة الأراضى واعتنى بإصلاح الأطيان وريها فزادت مساحتها ومقدرتها على الإنتاج كما حاول سد نقص الأيدى العاملة وراقب الفلاح فى عمله وحمله على بذل أقصى جهوده فى الزراعة وكذلك قدم للفلاحين المحتاجين سلفة من المواشى والتقاوى وآلات الزراعة وآلات الرى والنقود .

وتنقسم الزراعة فرعين رئيسيين : الثروة النباتية والثروة الحيوانية . وقد اعتنى محمد على بالفرع الأول فنشر التعليم الزراعى وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة وراقب الفلاح فى تنفيذها ووسع الزراعات الصيفية وأدخل زراعة حاصلات جديدة فزاد الإنتاج الزراعى قيمة ومقداراً .

وقد شمل محمد على بعنايته فرعى الزراعة إلا أن الثروة النباتية كانت لها المكانة الأولى أما الثروة الحيوانية فكانت لها المكانة الثانية .

الفصل الأول

نظام الفلاحة

الانقلاب فى نظام الفلاحة :

كان نظام الفلاحة المصرية فى أول القرن التاسع عشر قد « تكون وتجمد ليلائم ظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية »[1] وكانت الزراعة جامدة والتداول الحرفى الأراضى منعدماً وجباية ضرائب الأطيان بطريقة الالتزام وتنفيذ قانون الفلاحة بيد الملتزمين[2].

وقد أحدث محمد على انقلاباً فى هذا النظام فألغى الالتزام واستولى على الأطيان واتصل اتصالا مباشراً بالفلاحين وزادهم حقوقاً فى أراضيهم ولكنه أبقاهم على خضوعهم القديم لقانون الفلاحة وتمكن من تنفيذ سياسته الزراعية التى ترمى إلى إنتاج حاصلات للتصدير « والظاهر من كل هذا أن محمد على أحدث ثورة أو انقلاباً فى نظام عتيد وهذا صحيح إلى حد ولكنه ليس بالصحيح فى أمر أساسى يشترك فيه التنظيم الجديد والنظام القديم : فكلاهما يقوم على قاعدة واحدة وإن اختلفت وسائلهما لبلوغ الهدف : هذه القاعدة لا تزال فى عهد محمد على كما كانت فى النظام القديم : إن شؤون الزراعة لها من المقام فى الاقتصاد القومى ما يجعلها على حدة وإن خطورة تلك الشؤون لما يستدعى هيمنة خاصة من جانب الدولة عليها . حقيقة بطل فى عهد محمد على ربط أرزاق الأجناد بها ولكن لا تزال هناك من الأسباب القوية ما يحمل على الاحتفاظ بالسيطرة التامة عليها فهى لاتزال — كما كانت قديماً — مصدر القوت اللازم للحياة وهى — كما كانت قديماً — مصدر أهم موارده من حيث الضرائب وزاد على هذا

(١) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ص ١٠١ .

(٢) محمد شفيق غربال ص ص ١٠١ — ١٠٢.

فى أيامه أنها أصبحت أهم مصدر لتغذية التجارة الخارجية وزاد على هذا أيضاً اعتقاده بأن الاستمرار فى سياسة التحسين والإصلاح والتنمية يقتضى بقاء الهيمنة فى يده ولو إلى حين وهذا يقتضى بقاء قيود الفلاحة على أهلها(١) »

قام محمد على بتعديل نظام الأرض وتقييد حرية الزارعين فى العمل وفى تصريف الحاصلات كما عين بعض الزروع وحدد مساحتها وبرر نظامه هذا بقوله : « بنظامى سأكون شيئاً فشيئاً أشخاصاً مجدين ينتهى بهم الأمر إلى التعود على العمل ولقد وضعت يدى على كل شىء ولكن لأجعل كل شىء منتجاً والمسألة مسألة إنتاج فمن ذا الذى يستطيع أن يقوم بذلك غيرى أين الذى كان يقدم السلف اللازمة ويشير بالأساليب التى تتبع والزروع الجديدة التى تدخل . . . هل تعتقد أن أحداً فى هذا البلد فكر فى يوم من الأيام فى جلب القطن والحرير والتوت . . . يجب أن يقاد هذا الشعب كما تقاد الأطفال فتركه ونفسه يرجعه إلى الفوضى بجميع أنواعها التى قد أخرجته منها والتى يقع فيها ثانية لو تخليت عن قيادته لحظة واحدة(٢) » .

. حيازة الأراضى :

حقيقة أن محمد على أحدث انقلاباً فى حياة الأراضى الزراعية بالاستيلاء على الأطيان وتوزيعها على الفلاحين والإنعام على أفراد أسرته وبعض الأشخاص بمساحات واسعة من الابعادية والمعمور ولكن ذلك الانقلاب لم يؤد إلى التداول الحر فى جميع الأراضى إذ أنه فى الواقع لم يكن للفلاح فى أرضه إلا حق المنفعة فى زراعتها فإن عجز عن دفع ضرائبها أو عن زراعتها نزعت منه وأعطيت غيره من القادرين وذلك على الرغم مما كان له من حق تأجيرها ومزارعتها ورهنها وإسقاط منفعتها . أما الأراضى الواسعة التى منحها محمد على لأفراد أسرته وغيرهم « رزقة بلا مال » فقد صارت منذ سنة ١٨٤٢ ملكاً مطلقاً لأصحابها يتصرفون فيها

(١) محمد شفيق غربال ص ص ١٠٣ — ١٠٤.
(٢) قال محمد على هذا الكلام للبارون دى بوالكمت
Douin: La Mission du Baron de Boislecomte ,p. 98.

كيفما شاءوا على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط وبهذا نشأت الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعية كما أن إلغاء الالتزام وما تبعه من اتصال الحكومة المباشر بالفلاحين كان خطوة تمهيدية نحو التداول الحر فى الأراضى فيما بعد .

تقييد حرية العمل :

كان الفلاح فى أول القرن التاسع عشر يتبع الأساليب التى ورثها عن أجداده ولكن محمد على عندما أدخل الأساليب الصحيحة فى الزراعة المصرية ألزمه اتباعها تحت رقابة الحكومة فإن حاد عنها لاقى جزاءه وبهذا فقد الفلاح حرية العمل إلا أن ذلك أدى إلى زراعة الأرض بما يوافق التربة وإلى انتقاء التقاوى واستيفاء الخدمة وبالاختصار إلى ترقية الأساليب الزراعية عما كانت عليه مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى .

وكذلك كان الفلاح مجبراً على العمل فى منشآت الرى فقد حشد محمد على عدداً كبيراً من الأهالى يزيد على ٤٠٠٠٠٠ شخص سنوياً لذلك العمل وتمكن بهذا من انجاز ٤٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من أعمال الحفر والردم فى السنة وكان موسم العمل لا يتجاوز أربعة أشهر فى السنة فى الوقت الذى يكون فيه الفلاحون أقل انكباباً على الأعمال الزراعية إذ « يصير التشغيل فى العملية العمومية دفعة واحدة من ابتداء شهر طوبة إلى وقت الحصيدة حتى أنهم فى هذه المدة الخالية عن المسئولية يبادروا بالهجوم فى تشغيل العمليات وإن بقى منها شىء لوقت الحصيدة فيبقوه ويشتغلون بالحصيدة وبعد الحصيدة يشتغلون ذلك الباقى »(١).

حقاً أن محمد على تمكن بإجبار الفلاحين على العمل من تنفيذ مشروعاته الكبيرة فى الرى من حفر ترع وإقامة جسور وإنشاء قناطر وبرابخ وخزانات وتطهير ترع وإصلاح جسور مما أدى إلى سهولة الرى ووفرة المياه حتى أن

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٣٤ (قرار الحقانية فى ١١ المحرم سنة ١٢٦٣) .
Bellefonds: Op. cit., pp. 38, 379.

الزراعات الصيفية زادت والأراضى الزراعية اتسعت ولكن مع كل هذا كان العمل عبئاً ثقيلا على الفلاحين مكلفين بالقيام به أرادوا أو لم يريدوا وهم فى الوقت نفسه مسئولون عن زراعة أراضيهم فإن تأخروا عن العمل أو أهملوا الزراعة وقعوا تحت طائلة العقاب ولا شك فى أن الواحد منهم إذا رجع إلى بلدته بعد العمل الشاق لا يمكنه القيام بالزراعة خير قيام بالنشاط المعتاد لأنه منهك القوى يحتاج إلى وقت من الراحة والاستجمام فضلا عن أن الابتعاد عن بلدته فى مدة العمل لا يمكنه من ملاحظة زراعته فتهمل إن لم يكن له من يقوم بمباشرتها فى غيابه . ولا ريب فى أن العمل الإجبارى نظام ظالم يجب إلغاؤه لما يصحبه من إرهاق للأهالى يؤدى بهم أحياناً إلى التخلص منه بالهرب ولكن على الرغم من هذا فقد اضطر محمد على إلى اتباع تلك الطريقة فى العمل لتنفيذ مشروعاته الكثيرة فى الرى. وما كان له غيرها حيث تتفق مع نظام حكمه المبنى على أن يبذل كل شخص فى مصر أقصى جهوده لمصلحة المجموع وسعادة الجميع .

تقييد حرية تصريف الحاصلات :

قيد محمد على حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته بعد أن كان حراً وذلك باحتكار بعضها احتكارا جزئياً أو كاملا ففى الحالة الأولى تستولى الحكومة على ما يبقى منها بعد استهلاك صاحبها وفى الحالة الثانية تستولى الحكومة عليها بأجمعها حتى أن أصحابها لا يسمح لهم بأخذ شىء منها ولو لأنفسهم بل يوردونها بأكملها إلى الشون الأميرية وفى الحالتين تحدد الحكومة الثمن وتعطى الفلاح « رجعة » بمقداره يخصم مما عليه لها ثم تبيع تلك الحاصلات للتجار والأهالى بما تراه من ثمن أو تصدرها إلى الخارج وبذلك يكون معظم الكسب لها وحدها دون غيرها[١].

وكانت تجارة القمح أول خطوة أوحت إلى محمد على أن يفكر فى الاحتكار وذلك أن تجارة القمح مع الإنجليز كانت من أهم موارده فى أوائل عهده إذ حدث فى السنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١ قحط شديد فى ممالك البحر

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ شعبان سنة ١٢٤٦ .
رجعة أى سند أو إيصال .

الأبيض المتوسط ما عدا مصر فانتهز محمد على تلك الفرصة وأخذ يبيع القمح المصرى للإنجليز على الرغم من معارضة تركيا فربح من تلك التجارة ربحاً وافراً حيث باع لهم أردب القمح بثمن يتراوح بين تسعين قرشاً ومائة قرش بينما كان ثمنه فى مصر عشرين قرشاً . وفى السنوات ١٨١٠ و ١٨١١ و ١٨١٢ جمع محمد على ضرائب الأطيان عيناً من نفس المحصول نظراً لقلة العملة وفقر أهل الريف وأخذ يتاجر فيما جمعه من تلك الحاصلات وبخاصة القمح فعاد عليه ذلك بالنفع والفائدة حتى أنه استمر فى جباية معظم ضرائب الأطيان عيناً (١).

وفى سنة ١٨١٢ احتكر محمد على القمح الزائد عن استهلاك أصحابه فى الوجه القبلى فلم يدع أحداً يبيع شيئاً منه لغيره أو ينقله فى المراكب إلى جهات أخرى بل أخذه وخصم ثمنه من ضرائب الأطيان فى السنة التالية ثم نقله إلى الإسكندرية على سفنه التى بناها وأعدها لذلك ومنها نقل القمح إلى سفن الافرنج حيث باع لهم الأردب بمائة قرش (٢).

وفى سنة ١٨١٦ احتكر محمد على حاصلات القمح والفول والشعير الزائدة عن استهلاك أصحابها بحيث لا يباع شىء منها لغيره (٣).

وبعد ذلك احتكر محمد على البقية من الذرة الشامية فى الوجه البحرى بعد قوت أصحابها (٤) .

---

(١) Ghorbal: The Beginnings of the Egyptian Question... pp. 281-282. Driault: Mohamed Aly et Napoléon, p. 231.

أرتين : الأحكام المرعية ص ١٣٧.

(٢) الجبرتى ج ٤ ص ١٦٢ (حوادث ذى الحجة سنة ١٢٢٧) .

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ص ٢٦٨ — ٢٦٩ (حوادث سنة ١٢٣١) .

التزم شخص من الأرمن فى سنة ١٨١٦ بدفع ٥٠٠ كيس للحكومة نظير منحه حق شراء الأبزار التى تأتى من بلاد الصعيد مثل الحبة السوداء والشمر والأنيسون والكمون والكراويا وكذلك التمر الإبريمى والسلطانى والخوص والمقاطف والحبال والليف فيشتريها دون غيره ويبيعها بالثمن الذى يفرضه فزادت بذلك أثمان بيعها عما كانت عليه قبيل عهد محمد على حينما كان مبلغ التزامها عشرة أكياس فقط (الجبرتى ج ٤ ص ص٢٦٨ — ٢٦٩ — حوادث سنة ١٢٣١).

(٤) لائحة الفلاح ص ٥ .

وفى سنة ١٨٣٢ فرض محمد على قدراً معيناً على كل فدان من القمح والذرة والفول والشعير يأخذه بالثمن المحدد وما بقى بعد ذلك يتصرف فيه أصحابه بشرط عدم بيعه للبلاد الأجنبية(١) .

هكذا احتكر محمد على بعض الحاصلات احتكاراً جزئياً أما الاحتكار الكامل فقد شمل حاصلات أخرى ففى سنة ١٨١٢ احتكر محمد على الأرز فعاد عليه ذلك بالربح حتى أنه استمر فى احتكاره وفى سنة ١٨١٦ احتكر محمد على الكتان وبذره والسمسم والنيلة والقطن والقرطم والعصفر والحمص ثم احتكر بعد ذلك قصب السكر والتيل والخشخاش والفوة والسمار وبذر الخس وبذر السلجم والزيتون والورد والحناء(٢) .

وقد ألغى محمد على احتكار الحبوب فى سنة ١٨٣٧ لأزمة الحبوب إذ ذاك وارتفاع الثمن (٣) . كما ألغى احتكار الحاصلات الزراعية الأخرى فى نوفمبر سنة ١٨٤١ ومايو سنة ١٨٤٢ وذلك لأن انجلترا كانت قد عقدت مع تركيا معاهدة تجارية فى سنة ١٨٣٨ تنص على إلغاء الاحتكار فى أنحاء الدولة العثمانية فلما انتهى الخلاف بين محمد على والسلطان وصدر فرمان فبراير سنة ١٨٤١ بإعطاء محمد على حكومة مصر وراثية ثم عدل بفرمان آخر فى يونية من نفس السنة أصبح لزاماً عليه أن ينفذ معاهدات تركيا مع الدول لأن مصر جزء من الدولة العثمانية وعلى هذا الأساس طلبت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٤١ من محمد على إلغاء الاحتكار فأبان لها الخطر من إلغاء نظام اعتادته البلاد مدة طويلة دفعة واحدة ولكنه اضطر تحت إلحاح انجلترا إلى إلغاء

---

(١) هذا القدر هو ٤ هكتولترات عن كل هكتار مع العلم بأن الأردب = ١٨٤ لتراً والفدان = $\frac{٨٣٣}{٢٠٠٠}$ ٤٠ آرا.

Douin: La Mission du Baron de Boilecomte, p.p. 87-88.

(٢) دفتر ٥٤ معية تركى رقم ١٤٣ (من الجناب العال إلى ناظر المجلس فى ٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٩) . لائحة الفلاح ص ص ٦و٧و١٠و١٢ — ١٩و٢٥و٢٨و٣١و٣٢.

الجبرتى ج ٤ ص‌ص١٦٤و٢٦٨و٢٧١و٢٧٢ (حوادث سنة١٢٢٧وحوادث سنة١٢٣١).

Douin: La Mission du Baron de Boislecomte, p. 88. Bowring: Op. cit., pp. 11, 24.

Mengin: Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali, T. II, p. 384.

Bowring: Op. cit., pp. 18, 187. (٣)

احتكار الحاصلات الزراعية ما عدا القطن فى ٢٣ نوفبر سنة ١٨٤١ أما القطن فقد ألغى احتكاره ابتداء من ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ تبعاً لإلحاح انجلترا والنمسا(١)

وعلى الرغم من إلغاء الاحتكار كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الأراضى وكانت الحكومة تحصلها « نقديات وأرزاق(٢) » أى نقداً وعيناً من نفس المحصول أما النيل فقد استمر محمد على فى احتكاره إذ « يصير قلاع الذكر أولا ويجرى عطينه وطلوعه من المعطنة بالأيام المحددة له ويتقشر ويورد الأشوان بأكمله وبعد أخذ محصول الذكر هكذا النتاية يجرى فيها مثله من بعد أخذ الحب الموجود به للزوم التقاوى(٣) » .

وكذلك كان المتعهد يأخذ حاصلات أهالى عهدته لبيعها على حسب أصول العهد إذ ذاك وإليك ما جاء عن ذلك فى قانون منتخبات فى غرة المحرم سنة ١٢٦١ (يناير سنة ١٨٤٥) : « من حيث أن أهالى القرى التى بعهدة الذوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويجها كما ينبغى وكان هذا باعثاً على أن الذوات المتعهدون بهم يكونوا مجبورين على أخذ ما عندهم من المحصولات وبيعها حسب أصول العهد الجارية الآن فينبغى أن كل من كان مستخدماً فى خدامات الميرى كبيراً أو صغيراً لا يأخذ شيئاً من الأصناف والغلال وساير الحبوب لأجل التجارة من محلات غير چفلكه أو أطيانه التى زرعها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين فى عهدتهم بلاد لا يأخذوا شيئاً من ذلك

---

(١) Politis: Le Conflit Turco-Egyptien..., pp. 138-140 (Tossizza au Ministère, Juin 1842). Cattaui: Op, cit., III, p p. 577-578,586-587,628,633,643,644 (Le Sultan à Mehemet Ali, 13,2, 1841. Discours adressé à Mehemet Ali par Barnett, 25,8, 1841. Boghos à Kréhmer, 12, 3, 1842. Boghos à Barnett, 6, 6, 1842).

عقدت النمسا مع تركيا معاهدة تجارية مماثلة لمعاهدة انجلترا.

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٣ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢).

(٣) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٣ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

للتجارة فى محلات أخر غير محصولات أهالى بلادهم التى هى فى عهدتهم »[١].

وفى الواقع لم تنته مظاهر الاحتكار نهائياً إلا فى عهد سعيد باشا عند ما تقرر تحصيل الضرائب نقداً[٢].

هكذا كان الاحتكار الذى أتاح للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الخارجية والحصول من ذلك على ربح لا يستهان به بلغ سدس الدخل تقريباً فى سنة ١٨٢١ غير أن هذا النظام حرم الفلاحين من التصرف فى ثمرة كدهم ومن الحصول على الربح الكامل لحاصلاتهم وفرض عليهم ثمن البيع فرضاً دون استشارتهم وجعلهم عرضة لظلم موظفى الشون وغدرهم فى الكيل والميزان ورفع أسعار الحاجات الضرورية لهم كالملابس وغيرها مما أدى إلى زيادة نفقة المعيشة عندهم[٣].

تعيين بعض الزروع وتحديد مساحتها :

لما احتكر محمد على بعض الحاصلات فى سنة ١٨١٦ عزم الفلاحون على عدم زراعتها فيما بعد وأرادوا زراعة غيرها حتى لا يحرمون من ثمرة كدهم ولو تمكنوا من تنفيذ رغبتهم هذه لفشل الاحتكار وفقدت الحكومة مكسبها تبعاً لذلك ولهذا ألزمهم محمد على زراعة تلك الحاصلات وإليك ما قاله الجبرتى فى ذلك : « فلما وقع عليهم التحجير وحرموا من المكاسب التى كانوا يتوسعون بها فى معايشهم باقتناء المواشى والحلى للنساء قالوا ما عدنا نزرع هذه الأشياء وظنوا

---

(١) دفتر مجموع أوامر جنائية س ٦٣ (قانون منتخبات فى غرة المحرم سنة ١٢٦١).

(٢) Merruau: L'Egypte Contemporaine, pp. 60-61, 73.

(٣) ذكر منجان فى ميزانية سنة ١٨٢١ أن من موارد الحكومة الربع الناتج من الحاصلات المشتراة من الفلاحين وهى القطن وشمع العسل والسكر والكتان والنيلة والعسل والحناء وماء الورد وبذر الكتان والسمسم والقرطم وبذر الخس وبذر السلجم ويبلغ ذلك الربع ٢١٠٠٠ كيس فضلا عن ١٧١١٥ كيسا وهو ربح الحكومة فى القمح والفول والذرة والحمص والترمس مع العلم بأن دخل الحكومة فى تلك السنة كان ٢٣٩٩٤٠ كيسا و٣٠١ قرشا. الوقائع المصرية عدد ١٣ شعبان سنة ١٢٤٦ وعدد ١٧ رمضان سنة ١٢٤٤ . الجبرتى ج ٤ س ٢٧٢ (حوادث سنة ١٢٣١).
Mengin: Op. cit., T. II, pp. 384, 388.
Mengin: Histoire Sommaire, p. 150. Bowring: Op. cit., p. 44.

أن يتركوا على هواهم ونسوا مكر أوليائهم فنزل عليهم الأمر والإلزام بزرع الضعف فضجوا وترجوا واستشفعوا ورضوا بمقدار العام الماضى فمنهم من سومح ومنهم من لم يسامح وهو ذو المقدرة »[١].

وكذلك ألزم محمد على الفلاحين زراعة الحاصلات التى احتكرها بعد ذلك فصاروا يزرعون حاصلات الاحتكار تبعاً لإرادته لا لرغبتهم الشخصية إذ لو تركوا وشأنهم ما زرعوها لأن معظم ربحها عائد على الحكومة دونهم ولأنهم محرومون فى تلك الحالة من حرية التصرف فى ثمرة عملهم وكدهم .

وتبعاً لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الأسعار أو انخفاضها كان محمد على يحدد سنوياً مساحة حاصلات الاحتكار ويلزم الفلاحين زراعتها[٢] أما الأطيان الباقية فيترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الأخرى[٣].

وبناء على تحديد مساحة الحاصلات المحتكرة كان محمد على يرسل سنوياً إلى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الزروع وعندئذ يعقد المأمور جمعية من نظار الأقسام وحكام الأخطاط وكبار المشايخ للمداولة معهم فيما يجب توزيعه من تلك الزروع على كل بلدة على حسب عدد أشخاصها وأطيانها ومقدار ما بها من سواقى وتوابيت وشواديف وبذلك يتقرر على البلدة مقدار الأفدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات وعلى قائممقام البلد والمشايخ والخولى حجز تلك الأطيان كل منها وما يناسبه من الزروع المفروضة وبعد ذلك يحرر القائممقام والمشايخ قائمة بمقدار زراعة كل صنف من الزروع المقررة على البلدة يثبتون فيها مقدار زراعة كل فلاح ويختمها

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ص ٢٧١و٢٧٢ (حوادث سنة ١٢٣١) .

(٢) كان محمد على يعين أيضاً أنواع الزروع فى الجفالك ويحدد مساحتها
(Hamont: Op. cit., T. I, p. 69)
لم تكن الحكومة تحدد مساحة الحبوب والبقول من قمح وذرة وشعير وفول غير أنها كانت تعمل على تكثير زراعتها إذا ارتفعت أسعارها حيث أنها كانت تشترى بعض محصولها (دفتر ٧٧٣ ديوان خديوى (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٦)
Merruau: Op. cit., p. 51.

(٣) Bowring: Op. cit., p. 11.

القائمقام بختمه ويرسلها إلى ديوان المأمورية أو إلى ناظر القسم(١).

وقد تدخلت الحكومة فى ترتيب الزراعات كلها بالأقاليم الوسطى حين قررت فى إبريل سنة ١٨٤١ أن يعقد ناظر القسم جمعية من قائمقامى البلاد وحكام الأخطاط وعمد المشايخ للمداولة معهم فى ترتيب الزراعات على البلاد سواء أكانت شتوية أو صيفية كل بلدة على حسب ما يوجد من أراضيها صالحاً لكل من الزروع على أن يجتمع قائمقام البلدة والمشايخ والصراف وعمد الفلاحين فى أوان كل زراعة لتقسيم الأطيان الواجب زراعتها على حسب الترتيب السابق كل أرض وما يناسبها من الحاصلات الزراعية ويحررون بالتقسيم دفتراً يرسل إلى ناظر القسم وبهذا يعين لكل زارع نوع الزرع ويحدد له مقدار الأطيان التى يزرعها به(٢).

وقد منع محمد على زراعة بعض الحاصلات فى جهات معينة نظرا لقلة محصولها فحرم زراعة الحناء فى بعض قرى الشرقية والأرز فى بعض قرى الغربية والنيلة البلدية والهندية فى دمياط(٣).

(١) لائحة الفلاح ص ص ٥و٣٥ — ٣٧و٤٧و٥٨.
دفتر بلا نمرة رقم ٣٨٤ (أمر فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٠).
Bowring: Op. cit., pp. 11, 21.

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ١٠و٢١و٧٦و٧٧ (لائحة للأقاليم الوسطى فى ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧).
جاء بتلك اللائحة ما نصه : «وفى زمن التخضير يجمع (ناظر القسم) قيمقامات البلاد وحكام الأخطاط وعمد المشايخ ويرتب الزراعة بطرفه الشتوى فى أوانه والصيفى فى وقته كل بلد بحسبما يوجد من أراضيها ما يصلح لزراعة الشتوى والصيفى ... إن فى أوان موسم زراعة النبارى يصير اجتماع المشايخ والصراف وعمد الفلاحين بطرف القيمقام ويصير تقسيم أطيان النبارى المقتضى زراعتها على مقتضى التقسيم يتحرر دفتر ويرسل لطرف ناظر القسم لأجل يكون معلوم بطرفه مقدار المرتب زراعته من النبارى وهكذا زراعة البياض يصير تقسيمها ويتحرر بها دفتر كما ذكر لأجل أن يكون معلوم عند كل مزارع مقدار الأطيان المحدد زراعتها إليه ويكون على الدفتر المذكور ختم قيمقام ومشايخ وعمد الناحية وهكذا النواحى الذى يكون بها زراعة صيفى يتحرر دفاتر بختمهم كما ذكر . ويكون التقسيم بطريق العدالة حوض حوض ببيان أجناس الزراعة كل أرض وما يناسبها بمعرفة المشايخ وعمد الناحية ومن واقع الدفاتر المذكورة يتحرر دفتر واحد من طرف ناظر القسم بلد بلد صنف صنف ويرسل لديوان المديرية ليكون معلوماً بها».

(٣) دفتر ٦ معية تركى رقم ٢٠٦ (مكاتبة إلى إبراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦). دفتر ٦ =

أما الحشيش فقد حرم محمد على زراعته منذ سنة ١٨٣٨ لضرره بالصحة العامة فامتنعت زراعته مدة يسيرة ثم عادت خفية مما جعل الحكومة فى عهد إبراهيم باشا تأمر فى يونية سنة ١٨٤٨ بمنعها منعاً باتاً وتشديد الرقابة عليها وقلع كل ما يوجد من الحشيش مزروعاً وفرض غرامة على زارعه مقدارها خمسمائة قرش تعطى للمخبر عنه[١] .

ولما كان نظام تعيين بعض الزروع وتحديد مساحتها مرتبطاً باحتكار حاصلاتها فهل ياترى استمر ذلك النظام بعد إلغاء الاحتكار فى سنتى ١٨٤١ و ١٨٤٢ أم انهار تبعاً لذلك ؟

حقيقة أن محمد على أعلن إلغاء الاحتكار ومنح الأهلين الحرية فى تصريف حاصلاتهم ولكن تلك الحرية كانت مقيدة بشرط هام هو دفع الضرائب عن الأطيان وكانت الحكومة تحصلها نقداً وعيناً من نفس المحصول حتى أول عهد سعيد باشا[٢].

ورغبة فى الحصول على ضرائب الأطيان وضمانا لها تدخلت الحكومة فى زراعة القطن إذ قررت فى يناير سنة ١٨٤٦ أن معاون الخط « يسأل من المشايخ عن الأطيان المحجوزة لزراعة القطن كم فدان ويتوجه إلى معاينة تلك الأطيان برفق أحد مشايخ الناحية والخولى ويمر عليها غيط غيط ويجرى مساحة الأطيان بالقصبة غيط غيط ويقيد ملحوظات كل غيط عنده »[٢] .

وفى عهد عباس الأول كان المتعهدون يرتبون زراعات البلاد التى فى عهدتهم على حسب ما يوافق سداد الأموال الأميرية وكذلك كان مفتش الإقليم بالاتحاد

= معية تركى رقم ٢٢٠ (مكاتبة إلى إبراهيم باشا فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٦) . دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٥٧٠ (أمر فى غاية رمضان سنة ١٢٤٤).

(١) الحشيش نوع من التيل يستخرج منه مخدر يعرف بالحشيش .

دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٤ (إرادة فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٥٣ وقرار المجلس العمومى فى ٥ رجب سنة ١٢٦٤) . دفتر ٤٥٢ ج ٤ معية تركى رقم ٦٦ (أمر فى ٢٢ رجب سنة ١٢٦٤).

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٣ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

مع المدير يرتب زراعات بلاد المديرية ضماناً لسداد ضرائب الأطيان وإليك ما جاء فى لائحة مفتشى الأقاليم عن ذلك: « حيث معلوم أن البلاد الذى فى عهدة متعهديهم جارى ترتيب مزروعاتهم شتوى وصيفى بمعرفتهم حسبما يوافق سداد الأموال المطلوبة منهم والنواحى التابعين المديرية منحال تقسيطهم لحضرات المديرون فلأجل سداد أموال هؤلاء النواحى والالتفات بالدقة لترتيب مزروعاتهم الذى يتحصل منها سداد الأموال يقتضى أن سعادة المفتش بحال حلوله فى أى مديرية يطلب منها كشفاً بأصول الأموال المطلوبة من بلاد المديرية وكشفاً ببيان ترتيب أصناف مزروعاتهم من شتوى وصيفى وإذا ظهر له أن ترتيب مزروعات شتوى أو صيفى قليلة بالنسبة إلى أصول زمام أطيانهم وقدرتهم على المواشى والمهمات وغيره ولسداد أموالهم المطلوبة منهم وكان ذلك فى وقت ترتيب أى زراعة فيجرى ترتيب ما يقتضى زراعته إليهم باتحاده مع مدير تلك الجهة لأجل سداد أموالهم وثروتهم ورفاهيتهم من محصول الزراعة »[1].

وكذلك فرض عباس الأول بعد توليته الحكم زراعة القصب على بعض الأهالى وأمرهم بتوريده بعد نضجه إلى مصنع السكر بالمنيا وإليك نص الأمر بذلك إلى مدير الأقاليم الوسطى : « من حيث بلاد عهد المنيا الذى كان على عهدة سعادة ولدنا إلهامى باشا قد تحرر لكم من طرفنا بإحالتهم على المديرية من ابتداء سنة ٢٦٥ وفرز الأطيان المقتضية لزراعة القصب لوابور السكر ، وبلاد العهد المذكورة بها زراعة قصب سنة ٢٦٤ الذى قرب أوان عصيره ٦١٥ فدان ونصف وثلث على ذمة العهدة ٢٩٣ فدان وثمن وإلى الأهالى ٣٢٢ فدان ونصف فهذا الصنف يلزم محافظته بمعرفتكم فتعينوا من يحافظ عليه لحين توريده إلى وابور السكر بالمنيا على داير العود الواحد كذا القصب الذى صار ترتيبه لزراعة سنة ٢٦٥ على البلاد المذكورة فتطلبوا بيانه من طرف مفتش العهدة »[2] . وفى أمر آخر إلى المدير نفسه يقول عباس الأول: « عرض لنا محمد

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ١٠١ — ١٠٢ (لائحة مفتش الأقاليم فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٦٦) .

(٢) دفتر أوامر بلا نمرة رقم٢ (أمر إلى مدير الأقاليم الوسطى فى ٢٩ المحرم سنة١٢٦٦).

أغا ناظر وابور المنيا أن القصب اللازم زراعته هذه السنة صيفى سنة ٢٦٥ شتوى سنة ٢٦٦ ألف ومائتين وخمسين فدان من أجل إدارة الوابور وأن المرتب من ذلك على وابور المياه فى طهشا وسوادة ٣٢٠ فدن وصدر لكم أمرنا بأن يصير التنبيه على الأهالى بزراعة القدر المرقوم على ذمتهم لأجل توريد قصبهم إلى الوابور وحيث الباقى بعد ذلك اللازم زراعته لكمالة ١٢٥٠ فدن ٥٥٨ فدن فيتقضى بوصول أمرنا هذا إليكم أجروا توزيع القدر المرقوم على بلاد العهد بمديرية المنيا على ذمة الأهالى ويجروا توريد محصول القصب إلى الوابور بالمنيا بالثمن لأجل إدارة الوابور وعدم تعطيله فى العام القابل »(١) .

ولم ينته تدخل الحكومة فى ترتيب بعض الزراعات إلا فى عهد سعيد باشا عندما ألغى الضريبة العينية وقرر حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات(٢).

هكذا كانتِ الحكومة تعين بعض الزروع وتحدد مساحتها وقد أدى هذا النظام إلى تقييد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات وإلى إرغامه على زراعة ما تفرضه الحكومة عليه من حاصلات الاحتكار التى اهتمت بتوسيع زراعتها ولا سيما الصيفية منها التى تطلبت جهوداً كبيرة ومياهاً وافرة حتى أن العمل شغل كل وقت الفلاح فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام بل هو فى عمل مستمر لا يكاد ينتهى من عمل الحقل حتى يدعى للعمل فى منشآت الرى من حفر الترع وتطهيرها إلى إقامة الجسور وتشييد القناطر .

وكذلك أدى ذلك النظام وما تبعه من الأساليب الزراعية والعمل فى منشآت الرى إلى زيادة سيطرة الحكام على الفلاحين حتى أن الحكومة تدخلت فى سنة ١٨٤١ لمنع ظلم مشايخ البلاد فى الأقاليم الوسطى فقررت انعقاد جمعية برياسة ناظر القسم وعضوية حاكم الخط والقائممقام ومشايخ البلاد الموجودين إذ ذاك وكبار الفلاحين وفى تلك الجمعية ينتخب كبار الفلاحين برضاهم مشايخ البلاد سواء أكانوا من المشايخ القدماء أم من كبار الفلاحين وعندئذ

---

(١) دفتر أوامر بلا نمرة ص٦ رقم٥ (أمر إلى مدير الأقاليم الوسطى فى ٢ صفر سنة ١٢٦٦) .

(٢) Merruau: Op. cit., pp. 52, 73.

بعين ناظر القسم المشايخ المنتخبين فى مناصبهم وذلك منعاً لشكوى الأهلين وهروبهم من ظلم مشايخ البلاد [١] وإليك ما جاء فى لائحة الأقاليم الوسطى فى سنة ١٨٤١ عن ظلم مشايخ البلاد إذ ذاك : « أن أغلب المشايخ الموجودين الآن غير سالكين مسالك الإنسانية ومتمسكين باتباع ما فيه إضرار الرعية وعدم تأدية الحقوق الميرية ومن زيادة خيانتهم واستجلاب منفعتهم يكلفون الأطيان المرغوبة على أسمائهم وأسماء أقاربهم وأتباعهم ويبقوا للفلاحين الأطيان العيانة ويتجاسروا بتكليف الأطيان على الأنفار الغير موجودة لأجل المداراة وعدم دفع الأموال ويستخدمون الفلاحين فى أشغالهم ويعطلوهم عن أشغال أنفسهم ولا قدرة للفلاح عن المدافعة عن نفسه حيث إذا لم يمتثل لشيخه يتعلل عليه بوسائل المطاليب بغير وجه حقانى ويحمله ما لا يطيق سيما عدم استعمال طريقة المساواة والعدالة فى المطاليب الميرية ومن ذلك يحصل الغيرة من عمد الفلاحين ويدخلوا فى الشياخة لأجل حماية أنفسهم وأقاربهم وبكثرة المشايخ بالبلاد زيادة عن حد اللزوم ينشأ من ذلك حصول الفساد والعناد »[٢] .

وقد زرع الفلاحون حاصلات الاحتكار مرغمين ليس لهم فيها رغبة حقيقية لشعورهم بأن معظم ربحها عائد على الحكومة دونهم وأنهم محرومون من حرية التصرف فى ثمرة كدهم واجتهادهم ولذا فقد اعتنوا بغيرها من الحاصلات ولولا مراقبة الحكومة لهم وعقابها للمهمل منهم لأهملوها وقد لمس محمد على تلك الحقيقة بنفسه فى أثناء تفتيشه على الزراعة إذ رأى ذات مرة الفلاحين وقد وضعوا السماد البلدى من روث البهائم فى أطراف المزارع لتسميد الذرة دون القطن كأن محصول القطن ليس لهم فأمرهم بعدم التعصب للحاصلات غير المحتكرة وأجبرهم على وضع السماد بالقطن أيضاً[٣]. وكذلك عندما اقتضى الأمر التقليل من زراعة

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢١و٢٢ (لائحة للأقاليم الوسطى فى ١٣ صفر سنة ١٢٥٧) .

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢١ (لائحة للأقاليم الوسطى فى ١٣ صفر سنة ١٢٥٧) .

(٣) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر فى ١٦ المحرم سنة ١٢٥٢) .

النيلة لعدم رواج تصريفها فى الخارج كتب محمد على يقول : « لا داعى إلى مضايقة الفلاحين الذين يجب أن يترك لهم الخيار فى زراعة هذا الصنف (النيلة) وأن لا يذكر أمر الإكثار من زراعة الأصناف لأن طوائف الفلاحين أعداء زراعة الأصناف وإذا لزم الأمر إجبارهم على ذلك فإننا لن نجد بين الأهالى من يحسن خدمة هذه الأصناف »(١).

وعلى الرغم من كل هذا فقد أدى إجبار الفلاحين على زراعة بعض الحاصلات إلى إدخال حاصلات جديدة فى الزراعة المصرية وإلى توسيع زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القطن والخشخاش والنيلة والأرز ولو تركت الحكومة للفلاحين الحرية فى اختيار ما يشاءون ما زرعوا غالباً إلا الحاصلات اللازمة لاستهلاكهم والتى تحتاج إلى مجهود قليل ونفقة بسيطة ولا تدخل فى الاحتكار .

وكانت الحكومة تعين بعض الزروع وتحدد مساحتها تبعاً للحالة التجارية فإن ارتفع ثمن المحصول زادت فى مساحته وإن انخفض أنقصت زراعته حتى لا تصاب البلاد بكساد فى حاصلاتها ونقص فى ثروتها وهذا هو المبدأ الصحيح حيث لا يجوز زراعة محصول ما إلا إذا كان من المستطاع تصريفه بالاستهلاك الداخلى أو بالتصريف الخارجى .

وكانت الحكومة تقدم لغير المقتدرين من الزارعين سلفاً من الآلات الزراعية والسواقى والتوابيت والحيوانات والبذور والنقود حتى لا تتعطل الزراعة وتعجز حاصلات الاحتكار التى تعتمد عليها كمورد من مواردها .

وكذلك اهتمت الحكومة بالرى فوفرت المياه اللازمة لحاصلات الاحتكار — ومعظمها صيفية — بإدخال نظام الرى الدائم فى الوجه البحرى وإنشاء السواقى والتوابيت مما أدى إلى الاتساع فى الحاصلات الصيفية وزيادة الإنتاج .

ولا شك فى أن العناية بحاصلات الاحتكار كانت سبباً هاماً فى إدخال الأساليب الصحيحة فى الزراعة المصرية عامة .

---

(١) الأصناف هى الزراعات الصيفية وقد احتكر محمد على معظمها .
دفتر ٤٤ معية تركى رقم ١٨٥ (إرادة فى ٢٩ صفر سنة ١٢٤٨) .

الفصل الثانى

الأساليب الزراعية

إدخال الأساليب الصحيحة :

كان المصريون فى أول القرن التاسع عشر يتبعون فى الزراعة أساليب ورثوها عن الأباء والأجداد فلما بدأ محمد على الإصلاح الزراعى أراد تعليمهم الأساليب الصحيحة للزروع القديمة والجديدة ولكن ماذا يفعل « والفلاحون متمسكون بالأساليب الزراعية التى ورثوها عن آبائهم وأجدادهم »[١] حتى أنهم « يرفضون لأول وهلة ما لا يعرفونه فإذا أجبرتهم على الزراعة بطريقة مضادة لأسلوبهم أو ألزمتهم اتخاذ نبات غير معروف لهم إلى ذلك الوقت فإنهم لا يتقنون عملهم والمصريون يتمسكون بعاداتهم وعندهم أن (ما يمارسونه أفضل من كل ما يستطيع أحد أن يفعله فهم وحدهم فلاحون وطرقهم أفضل من طرق الأجانب) ولا يعدلون عن ذلك إلا بصعوبة كبيرة »[٢] .

ولكن تلك الحالة لم تمنع محمد على من تنفيذ رغبته فإنه متى تحقق من فائدة عمل فرضه فرضاً على الأهلين وما عليهم إلا الطاعة وتلك سياسته فى إدارة البلاد شرحها لبورنج قائلا « لا بد أن تكون فى بلادكم أياد كثيرة لإدارة حركة الدولة أما أنا فأديرها بيدى ولست دائماً اتحقق بالضبط ما هو الأفضل عمله ولكن متى استقر رأيى أفرض طاعة عمياء لرغباتى فيعمل الأحسن على حسب ما ظهر لى »[٣].

وتبعاً لتلك السياسة جلب محمد على المعلمين الماهرين لتعليم الفلاحين

(١) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٤٢١ .

(٢) Hamont: L'Egypte sous Mehamet Ali, Paris, 1843, T. II, p. 290.

(٣) Bowring: Report on Egypt and Candia, 1840, p. 148.

أصول الزراعة العملية وأساليبها الصحيحة وفرض عليهم اتباع تلك الأساليب فى زراعتهم[١] وجعل عمال الحكومة يراقبونهم فى تنفيذها حتى إذا حاد أحدهم عنها أو أهمل زراعته نزل به العقاب وقد شرحت تلك الأساليب شرحاً وافياً فى « لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح » التى نصت على زراعة الأراضى بما يناسب التربة وعلى كيفيه تجهيزها للزراعة وتسميدها كما أبانت الدورة الزراعية وحددت مقدار التقاوى وشرحت كيفية البذر وعينت ميعاده وأوجبت رى الزرع وملاحظته وحددت ميعاد الحصاد وشرحت ما يتبع فى الحصاد وتجهيز المحصول للاستهلاك الداخلى أو للتوريد إلى الشون الحكومية إن كان من حاصلات الاحتكار[٢] وقد جاء فى مقدمة تلك اللائحة أن محمد على « نظر لرعيته بعين الرحمة والإحسان فصفت أفكاره وذكت أنواره بمزيد الشفقة والرضوان فبرزت إرادته السنية ومقاصد أخلاقه الحسنة المرضية من لدن مراحمه العلية ورضوانه على الأهالى والرعية بتدبير تنظيم ترتيب لايحه بعبير المسك فايحه تتضمن علوم أصول الزراعات ورسوم أحكام السياسات ليهتدى بها الجاهل المتكاسل ويرغب فيها كل عارف وعاقل فجاءت بعون الله على هذا المنوال لصيرورة الاقتداء بها فى كل حالة من الأحوال »

الرقابة على الأساليب الزراعية :

كان الزارع المصرى فى أول القرن التاسع عشر حراً فى عمله الزراعى ولكن محمد على فرض عليه الرقابة الحكومية فى أى الظروف نشأت تلك الرقابة وما الغرض منها ؟ شرع محمد على فى سنة ١٨١٦ فى احتكار بعض الحاصلات الزراعية فعزم الفلاحون على عدم زراعتها تخلصاً من استيلاء الحكومة على تلك الحاصلات وهى ثمرة كدهم ولكن محمد على ألزمهم زراعتها فأطاعوا عن رهبة لا عن رغبة وما دامت تلك حالهم — وقد رسخ فى ذهنهم أنهم حرموا من

(١) بعد أن شرحت لائحة الفلاح الأساليب الزراعية نصت على ما يأتى : «وقد تمت عملية الزراعة الشتوى والصيفى المترتبة على الفلاح المزارع على الوجه المشروح» (لائحة الفلاح ص١٩).

(٢) لائحة الفلاح ص ص ١ — ٥٢.

مكاسبهم من تلك الحاصلات – فلا شك أن عنايتهم بزراعتها تقل فيؤثر ذلك تأثيراً سيئاً فى الإنتاج الكلى وتنقص أرباح الحكومة تبعاً لذلك . لهذا أراد محمد على أن يراقب الفلاح حتى لا يهمل تلك الزروع وحتى يكون عمله بمقتضى الأساليب الزراعية الصحيحة فأنشأ فى سنة ١٨١٦ ديواناً بالقاهرة للنظر فى شؤون تلك الحاصلات وتكثيرها ومراقبة زراعتها على حسب القوانين الزراعية ولما لاحظ أنها فى أقاليم متعددة وأنه من الصعب مباشرة مصالحها على الوجه الأكمل من مركز الديوان بالقاهرة أحال شؤونها على مأمورى الأقاليم لقدرتهم على مراقبتها وإدارتها فى مكانها وإليك ما ذكرته الواقع المصرية فى هذا الصدد : « وإذ لاح فى خاطر ذى الإرادة السنية أن يكون ديوان ما لتكثير الزرع وانتظام مصالحه انفتح ديوان بهذا الخصوص فى بيت بارودى فى الأزبكية وذلك فى سنة إحدى وثلاثين فى مدة مهردارية حضرة شريف بك . . . وفى السنة الثالثة والثلاثين تميز الأمير المشار إليه مأموراً على مصالح الخزينة العامرة فى حياة المرحوم إبراهيم أغا خزينة دار الخديوى إذ كان محافظاً للقلعة وبعد ذلك انعزل إبراهيم أغا المتوفى عن محافظة القلعة وأحيلت نظارة الأصناف عليه ليكون مهتماً بنظارته فى زرعها وجمعها بما يناسب ويقتضى لقوانين الزرع ورفع الديوان المذكور من المحل المرقوم إلى القلعة . . . . . ولما لوحظ بأن تخصيص مصالح زرع الأصناف فى أقاليم متعددة وجمعها منها يضاد سهولة تدبيرها أحيلت على حضرة مأمورى الأقاليم مصالحها المذكورة وبيعها ومشتراها وربحها وتخصص بأن يباع فى الديوان المذكور الأصناف التى ترد من الأقاليم بسعرها المعلوم »[١] .

وقد قسم محمد على القطر المصرى فى فبراير سنة ١٨٢٦ إلى ٢٤ مأمورية منها ١٤ فى الوجه البحرى و ١٠ فى الوجه القبلى على كل منها مأمور واجبه الأول الاعتناء بالزراعة سواء أكانت حاصلاتها محتكرة أم لا وكذلك مراقبة الفلاحين

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٤.
الأصناف هى الحاصلات الصيفية وقد احتكر محمد على معظمها .

فى عملهم[١] «حيث أنهم لم يزرعوا أراضيهم كما هو واجب عليهم بل تركوها مهملة ولهذا السبب قسم حضرة أفندينا ولى النعم الأقاليم المصرية إلى أربعة وعشرين قسما وانتخب من دايرته البهية ذات الإكرام أربعة وعشرين رجلا. . . ثم جعل كلا منهم مأموراً على قسم من الأقسام المذكورة ولقنهم ما يلزم لعمار الأقاليم والبلدان»[٢].

ولما كانت الزراعة أساس نظام محمد على الاقتصادى وكان الزارعون «يعدون من خزينة أفندينا ولى النعم»[٣]، وكانت مراقبة الزراعة هى الواجب الرئيسى على المأمورين اهتم محمد على بانتخابهم ممن لهم دراية بالزراعة فإن قصروا فى واجبهم عزلهم[٤].

بذلك صار المأمور المسئول الأول عن الزراعة فى مأموريته أمام محمد على ولكى يقوم بمهمته الخطيرة على أحسن وجه كان لا بد له من أعوان يراقبون الزراعة فى مناطق أضيق حتى تصل الرقابة إلى حقل كل فلاح. لذلك كانت المأمورية مقسمة إلى أقسام والقسم إلى أخطاط والخط إلى قرى والقرية إلى حصص وكان المسئول عن الزراعة فى القسم ناظر القسم وفى الخط حاكم الخط وفى القرية القائممقام وفى الحصة شيخ الحصة وبهذا أصبح الفلاح والزراعة فى كل قرية تحت الرقابة المباشرة من القائممقام ومشايخ الحصص القاطنين بالقرية يساعدهم فى ذلك خولى الزراعة الذى يراقب خدمة الأراضى ومبلغ صلاحيتها لنوع الزروع ويلاحظ الزروع من حيث الرى والنظافة من الحشائش وميعاد الحصاد ويخبر القائممقام والمشايخ بكل ما يرى من مخالفات فى ذلك[٥].

هكذا نشات الرقابة على الفلاح والزراعة ضماناً لسير الزراعة على حسب

---

(١) الوقائع المصرية عدد سلخ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤.
(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤.
(٣) الوقائع المصرية عدد ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٤٦.
(٤) الوقائع المصرية عدد سلخ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ وعدد ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤. أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ٣٢٢ (أمر إلى كتخدا بك فى غرة ذى القعدة سنة ١٢٤١).
(٥) لائحة الفلاح ص ص ٣٤ — ٤٥، ٤٧ — ٤٨، ٥٥ — ٦٠.

الأساليب التى فرضتها الحكومة ومنعاً لإهمال الفلاح وإليك ما جاء فى كتاب من محمد على إلى الكتخدا : « لو كان المزارعون من الأهالى ملمين بالزراعة جيداً ويجتهدون فى خدمة الأرض ويسعون للحصول على محصول وافر لما كانت هناك حاجة لتعيين مأمورين ونظار لهذه المسألة »[١] .

بذلك فقد الفلاح حريته فى عمله فأصبح مسيراً يخضع لأوامر القائممقام والشيخ وصار التفتيش عليه مستمراً فى كل خطوة من خطوات عمله الزراعى فإن أهمل أرغم على إتمام خدمة زراعته على حسب الأصول المتبعة فضلا عما يناله من عقاب وإليك ما جاء فى لائحة الفلاح عن زراعة حاصلات الاحتكار : « كل شيخ حصة يأخذ بيده قائمة بأسماء مزارعين حصته لأجل دائم الأوقات يناظر زراعة حصته وصورة القائمة التى تتوجه لديوان المأمورية تكون تحت يد قائممقام الناحية لأجل أيضاً يكون دائم الأوقات مع مشايخ الناحية يباشرون الغيطان فإذا وجد غيط من أحد الغيطان المتزرعة تلك الصنوف ما هو مستوف حقوقه فى الخدمة والسقية فيحضرون صاحب الغيط ويؤدبونه الأدب اللايق لحاله ولم يبرحوا من هذا الغيط حتى يدعوه يتم خدمته بما يوافق »[٢].

ولم تقتصر الرقابة على حاصلات الاحتكار بل شملت الزروع الأخرى[٣] حتى لا تكون عند الفلاح فرصة للتهاون فى زراعته « وبما أن الفلاح عادته التكاسل فيما يخص براح نفسه فيحتاج يكون دائم الأوقات صائراً عليه التنبيه والتدقيق الكلى فى تمام خدمة زراعته »[٤] .

وإن أهمل الفلاح عمله ووجد القائممقام والمشايخ عند مرورهم على الغيطان أن أطيانه لم تستوف الخدمة سألوه عن السبب فإن لم يكن له عذر مقبول

---

(١) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٣٤٦ (من الجناب العالى إلى البك الكتخدا فى ١٧ شعبان سنة ١٢٤٣) .

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٣٥ — ٣٦ .

(٣) قانون السياسة الملكية فى ربيع الآخرة سنة ١٢٥٣ ص ١٣.

(٤) لائحة الفلاح ص ٣٧.

ضرب ٢٥ سوطاً فإن لم يهتم بخدمتها بعد ذلك يضرب خمسين سوطاً فى اليوم الثانى فإن استمر على ذلك الإهمال فى اليوم الثالث يضرب مائة سوط وينبه على شريكه بمساعدته فإن لم يكن له شريك وليست له مقدرة على خدمة هذه الأطيان اشترك مع شخص مقتدر(١). وإذا لم يهتم الفلاح ببذر أطيانه كما يجب أو بعزقها لتنظيفها من الحشائش أو إذا أهمل ريها أو حصد المحصول فى غير وقته ينبه عليه أولا ، وفى المرة الثانية يضرب خمسين سوطاً وفى المرة الثالثة يضرب خمسين سوطاً كذلك(٢).

هذا عقاب الفلاح إن أهمل الزراعة أما إذا تجاسر وقلع الزروع فعقابه عسير فقد أرسل شخص إلى اللبمان مؤبداً لقلعه القطن(٣) وضرب أخر خمسمائة سوط لقلع النيلة من تلقاء نفسه(٤) وضرب شخصان كل منهما مائتين وخمسين سوطاً لقطعهما أشجار التوت وهددا بالصلب أن عادا إلى ذلك(٥).

هكذا اتبعت الحكومة طريقة التحذير والعقاب لحمل الفلاح على بذل أقصى جهوده فى الزراعة وترك الإهمال فى عمله الزراعى ولكنها مع ذلك لم تغفل طريقة الترغيب والتشجيع فأخذ عمالها يوحون إلى الفلاحين بالاجتهاد فى زراعتهم وتحسينها حتى تعود عليهم بالمحصول الوافر وفى ذلك نفع لهم عظيم(٦) « وبمقتضى ما جرت به العادة منذ زمن طويل ينبغى للمأمور أن يجول فى مأموريته

---

(١) كان على القائمقام والمشايخ أن يمروا معاً على جميع حقول الناحية كل يومين لرؤية خدمة الأطيان (لائحة الفلاح ص ٤٠).

(٢) لائحة الفلاح ص ٦٢ . دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٩٢ (قانون سنة ١٢٦١) .

(٣) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ص ص ٤٤٩ ، ٤٥٨ (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٥١ ، أمر إلى مدير البحيرة فى ٢٢ رمضان سنة ١٢٥١) .

(٤) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٤٦٢ (من المعية إلى كتخدا بك فى ١٣ شعبان سنة ١٢٤١).

(٥) دفتر ٧٨٤ معية تركى رقم ١٣٨ (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧) .

(٦) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٩٥ (من المعية إلى بعض نظار الأقسام فى ١١ شوال سنة ١٢٤٠) . دفتر ٣٣ معية تركى رقم ١٦٩ (أمر إلى رستم افندى مأمور مليج وأبيار فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٤٣) .

أكثر الأوقات ويرغب أهل الأرض فى الحراثة والزراعة»[١] . وقد لجأت الحكومة أيضاً إلى تشجيع من يحسن العمل من الزارعين بالقول[٢] والفعل فقد أنعمت على شخص امتاز فى زراعته بخمس وعشرين قرشاً عن كل قنطار مما انتجه من القطن زيادة عن الثمن المحدد[٣] .

كان الفلاح والزراعة تحت الرقابة المباشرة من القائممقام والمشايخ يساعدهم فى ذلك الخولى وفضلا عن تلك الرقابة كان حكام الأخطاط ومشايخها يمرون على بلاد الخط ويراقبون الزراعة ويرون مقدار اجتهاد الفلاحين فى عملهم[٤]. وكذلك كان ناظر القسم يفتش قسمه لمراقبة الزراعة والتأكد من حسن سير العمل[٥] . أما المأمور فكان « دائما المذكور يلاحظ الزراعات وخدمتها لئلا يصير إهمال من المزارعين . . . وأيضاً يدور على النواحى يلاحظ أشغالهم »[٦] .

ورغبة فى التفات الحكام إلى مراقبة الفلاح والزراعة ومنعاً لاهمالهم ذلك الواجب قرر محمد على عقاب المهمل منهم فكان القائممقام والمشايخ المهملون فى القيام بواجبهم يعاتبون ويوبخون بين أقرانهم فى أول مرة فإن عادوا إلى ذلك الإهمال مرة ثانية ضرب كل منهم مائة سوط أما فى المرة الثالثة فيضرب مائتى سوط فإن أهملوا للمرة الرابعة عزلوا من وظائفهم[٧] وكان حكام الأخطاط ومشايخها المهملون يوبخون بين أقرانهم فى المرة الأولى أما فى المرة الثانية فيضرب

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٤٦.

(٢) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٣٤٤ (من المعية إلى طوسون بك مفتش المنتجات الزراعية فى ١٥ جادى الثانية سنة ١٢٤١) .

(٣) دفتر ١١ معيـة تركى رقم ٦٩٠ (تذكرة إلى الخزينـة دار فى ٢٢ شوال سنة ١٢٣٨) .

(٤) لائحة الفلاح ص ٤٣ .

شيخ الخط هو كبير المشايخ أو الشيخ الـكبير .

(٥) لائحة الفلاح ص ص ٥٥ — ٥٧ .

(٦) لائحة الفلاح ص ٥٨ .

(٧) لائحة الفلاح ص ٣٧ .

حاكم الخط خمسين عصا وشيخ الخط مائة سوط وفى المرة الثالثة يعزلون من وظائفهم[١] .

وقد أمر محمد على بضرب ناظر القسم عشرة « نبابيت » وكل من الشيخ وصاحب الحقل مائتى « نبوت » إن وجدت حشائش بمساقى القطن[٢] وكذلك وبخ مديرى القليوبية والشرقية لوجود بعض الذرة والبامية والحشيش فى زراعة القطن[٣] .

وكان محمد على يلجأ إلى تحذير الحكام من إهمال الزراعة وتهديدهم بأشد العقاب فقد كتب ذات مرة إليهم ينبئهم عن عزمه على تفتيش الأطيان والزروع بنفسه فى جميع أنحاء القطر فلو وجد أدنى تقصير من المأمورين أو النظار أو حكام الأخطاط أو القائمىمقام والمشايخ والخولاء فإنه سيجمعهم فى وسط الحقل المهمل ويدفنهم فيه أحياء على رءوس الأشهاد[٤] ، وكذلك كتب إلى بعض المأمورين يهددهم بالتأديب السريع إذا سمع بوجود خلل بالزراعة فى منطقتهم[٥] . وقد أرسل مرة إلى نظار الأقسام بالوجه البحرى يحثهم على العناية بالقطن ويحذرهم العقاب إن أهملوه[٦] .

ما كان هذا العقاب والتهديد والتحذير إلا ليطمئن محمد على على حسن سير العمل فى الزراعة ولكنه مع ذلك كله كان ينتدب بعض الأشخاص ممن يثق بهم لتفتيش الزراعة وكتابة تقارير عنها ليطلع عليها بنفسه ويقف بذلك على حالة الزراعة كما هى فيتدارك ما قد يحدث من إهمال ويعاقب المسئول عن

---

(١) لائحة الفلاح ص ٤٥ .

(٢) الأوامر العليـة بدار المحفوظات العمومية (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ١٦ المحرم سنة ١٢٥٢).

(٣) دفتر ١٣٩ تركى مجلس ملـكية رقم ٢٣٤ (أمر إلى مديرى الوجه البحـرى فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٥١).

(٤) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر إلى جميع الجهـات فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٤١).

(٥) دفتربلا نمرة ص٢٦٢رقم ٢٨٢(أمر إلى أحد عشر مأمورا فى ٢٧المحرم سنة١٢٤٨).

(٦) دفـتر ١٣٩ تركى مجلس ملـكية رقم ٢٣٤ (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٥١).

ذلك عقاباً عسيراً مجازاة له وعبرة لغيره (١) . وإليك مثلا من ذلك : انتدب محمد على أحد الموظفين فى ديوان معاونته لتفتيش الزراعة بمديرية المنوفية فقام الأخير بمهمته وكتب تقريراً إلى محمد على بما شاهده فى بعض القرى من عدم رى بعض الزروع ووجود الحشائش بها ذاكراً أنها لأقارب نظار الأقسام فكتب محمد على إلى مدير المنوفية يأمره بالذهاب بنفسه إلى تلك الزروع وتأديب أصحابها على رأس الحقل عبرة لغيرهم وأجاز له القسوة فى العقاب حتى لو أدى ذلك إلى صلب شخص أو شخصين ثم كتب إلى مديرى الوجه البحرى بالسير على مقتضى ذلك العقاب إن حدث عندهم ما يماثل ذلك(٢) .

وقد انتخب محمد على ذات مرة بعض المشايخ المعتمدين الملمين بأحوال الزراعة لمشاهدة الزروع بمديريات الوجه البحرى وتقديم تقارير عنها إليه(٣).

ولما كانت الحاصلات الزراعية التى احتكرها محمد على ذات أهمية خاصة عنده لأنها أساس تجارته التى هى إحدى موارده المالية ولما كان محمد على يشعر بأن الأهالى لا يميلون من تلقاء أنفسهم إلى الاعتناء بها العناية الواجبة والاجتهاد فى زراعتها بل يخصون غيرها من الزروع بجل عنايتهم عمل على تشديد الرقابة على الفلاحين فى زراعتها وملاحظتها ملاحظة خاصة وذلك بأن عين معاونين بالأخطاط من بين اختصاصاتهم مراقبة الحاصلات المحتكرة فى جميع خطوات زراعتها من الابتداء حتى الانتهاء وتبعاً لذلك « عند حلول حرث وبرش وزراعة وخدمة

---

(١) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٥٢ (أمر إلى محمد أغا الأبرقدار وأحمد أفندى الكاتب فى ١٣ رجب سنة ١٢٤٠) . دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣٣١ ورقم ٣٨٢ (أمر إلى الكتخدا فى أول ذى القعدة سنة ١٢٤١ وأمر إلى مأمور نظام منوف وأشمون جريس فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٤١) . الوقائع المصرية عدد ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٤ .

(٢) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ٢ ربيع الأول سنة ١٢٥٢).

(٣) دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٥٠٩ ورقم ٥٦١ (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ٢٠ شوال سنة ١٢٤٩ وأمر إلى مدير الغربية فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٩).

وسقية أراضى الأصناف المرتبة بنواحى الخط فالمعاون يكون بيده بيان الترتيب بلد بلد اسم اسم حوض حوض صنف صنف ووقت إدارة الحرث والبرش يدور بلاد الخط بلد بلد غيط غيط وصحبته خولى كل بلد وبمروره ومعاينة ذلك فالذى يوجده ليس منهم من برش وحرث المرتب عليه إن كان شيخ أو فلاح أو يجد الذى صار فيه الحرث والبرش ناقص عن المرتب عليه أو يوجد ذلك بأراضى غير لايقة فالمعاون ينظر الموجب لذلك ويقيده فى جرنال وبوقته يفيد ناظر القسم وأيضاً يفيد حضرة المدير عن هؤلاء بالتفصيل لاجل ما يرى فى إفادته يجرى مقتضاه وهكذا من ابتداء الزراعة لغاية جنى القطن وحليجه وتوريده بالأشوان .... فى كل خمسة عشر يوم يتقدم جرنال من المعاون إلى طرف المدير مبين به ثمانية أبواب لأجل إجراء ما يقتضى بهم وبيانهم .... الخامس ترتيب زراعة الكتان بلد بلد وعن المتزرع بموجب المساحة والسادس ترتيب الأصناف صنف صنف بلد بلد حوض حوض ... »[1] .

وكذلك اختار محمد على بعض الضباط من القوات البرية والبحرية وأرسلهم إلى القرى للاحظة الأصناف والعناية بها وذلك بأن يطوف كل منهم بالقرى التى عهد بها إليه فإذا ما وصل إلى قرية مر على الغيطان غيطاً غيطاً بصحبة الخولى فإن وجد نقصاً عمل على إتمامه وإن كان بعض السواقى معطلا اجتهد فى إصلاحها وإن رأى بعض الأطيان خالية من الزرع مع صلاحيتها للزراعة بواسطة الرى بالشادوف والنطالة بذل جهده لزرعها وكان لهؤلاء الضباط رؤساء يشرفون على أعمالهم فيعاينون الغيطان ويعرضون على محمد على ما قد يجدونه من إهمال ويخبرون المدير ومأمور تنظيم الزراعة وناظر القسم بملاحظاتهم

---

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ١٥ ، ٢٣ (لائحة عمومية صدرت فى ٢٨ شوال سنة ١٢٥١ بترتيب معاونين بالأخطاط).

البرش هو حرث الأرض التى سبق حرثها وريها.

الأصناف هى الحاصلات الصيفية .

(Bellefonds: Mémoires sur les Principaux Travaux d'Utilité Publique Exécutés En Egypte ..., p. 449)

الجرنال هو التقرير .

ليعمل هؤلاء على إتمام النقص وترقية الزراعة [١] .

وقد عين محمد على مفتشاً على الأقاليم البحرية من أهم واجباته العناية بالأصناف ومراقبتها فيطلع على التقارير التى يقدمها إليه الضباط المندوبون لرؤية تلك الزراعات ويكتب إلى المديرين بالملاحظات اللازمة لتقدم أشغال الأصناف ثم يثبت التقارير المذكورة وما يقوم به من أعمال فى تقرير إلى ديوان المعاونة لعرضه على محمد على وكذلك يؤكد على المديرين بإتمام زراعة كل صنف فى ميعاده على ألا تقل مساحته عن المقرر على البلد وأخيراً يعاين تلك الزروع ويعمل على تقدمها واستيفاء ما تحتاج إليه من الخدمة والرى [٢] .

وفضلا عن تلك الرقابة كان محمد على يرسل فى بعض الأحيان أشخاصاً للتفتيش عن محصول بالذات من الحاصلات المحتكرة وملاحظة زراعته فقد أرسل ذات مرة ٩٦ شخصاً من رجال الحرس إلى الوجه البحرى ليقوم كل منهم بالكشف عن القطن حقلا حقلا فى خط من الأخطاط [٣] . كما أرسل بعض المعاونين لمراقبة النيل وكتابة تقرير له كل أسبوع عن زراعته [٤] .

وللوقوف على حالة الزراعة بنفسه كان محمد على يقوم بزيارة تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين فى السنة فيعاين الأطيان والزروع ويلاحظ الأعمال الزراعية ويأمر بتنفيذ ما يتراءى له من الإصلاح ويحث الفلاحين والحكام على الاجتهاد فى الزراعة والعمل على تقدمها وإذا رأى إهمالا أوقع العقاب بمن

---

(١) دفتر ٦٥ معيـة تركى رقم ١٠ (القانون المعطى من البك الباشمعاون إلى القول أغاسية فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١) . دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٥٦ (لوائح صادرة من المعية السنية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٥١).

Cattaui: Le Règne de Mohamed Ali ..., T. II, p. 21 (Lavison à Bouteneff, Alexandrie, le 24 avril 1836)

(٢) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ص ١٣٢ ، ٢٤١ (لائحة صدرت فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥١).

(٣) دفتر ٧٣٧ تركى ص ٣٦ رقم ١٦٢ (أمر إلى مأمور نظام القليوبية فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣).

(٤) دفتر ٢ أوامر رقم ٢٨٥ (أوامر إلى بعض المأمورين فى ٤ ذى الحجة سـنة ١٢٤٧).

يستحقه مجازاة له وعبرة لغيره [١] . وقد حدث مرة أن رأى محمد على قطن أحد مشايخ البلد فى أثناء سقيه فوجد المساقى مملوءة بالحشائش فعاقبه بالضرب مائتى عصا[٢] وكذلك رأى فى أثناء تفتيشه مزارع القطن فى قسم نبروه الأقطان وقد سقطت من أشجارها فأحضر ناظر القسم وأدبه [٣] . وقد وصفه قنصل الروسيا بمصر — وكان مرافقاً له فى إحدى زياراته هذه — فقال : « كان يدخل فى أدق تفصيلات الاقتصاد الزراعى فى كل مكان فى طريقه وكانت له هيئة مزارع يجول فى أملاكه أكثر من أمير يزور ولايته » [٤]

ولا شك أن تلك الزيارات التفتيشية كان لها أثر فى تنشيط الزراعة وشحذ همة الحكام للعناية بالزراعة والعمل على تقدمها خوفاً من العقاب وطمعاً فى الثواب وهاك ما جاء بالوقائع المصرية عن إحدى الزيارات : « لما كان مقصوده أن يعمر القرى ويهب الراحة للفقراء وأن يسير ويجول فى البلدان ويجيل النظر بأصناف الزراعة فيها فيصير المأمورين بهذا أصحاب خبرة وانتباه بدقائق الأمور وأن ينشر أوامره العلية فيسبب بهذه الإرادة الحسنة شوقاً وشغفاً إلى المأمورين بالاجتهاد فى المصالح أمر بنصب الخيم فى بندر الجعفرية الكائنة فى وسط الأقاليم البحرية وتوجه إليها بالسطوة والإجلال » [٥] .

هكذا كانت رقابة الحكومة على الفلاح والزراعة وقد اقترنت باحتكار محمد على لبعض الحاصلات الزراعية فهل يا ترى استمرت تلك الرقابة بعد إلغاء الاحتكار فى سنتى ١٨٤١ و ١٨٤٢ أم انتهت بإلغائه ؟

---

(١) Colin: Lettres sur l'Egypte (Revue de deux Mondes, T. XIII, p. 665) · Hamont: Op. cit., T. I, pp. 131-134 . Cattaui: Op. cit., T. II (2 ème partie) p. 96 (Duhamel à Nesselrode, Alexandrie, le 27 juin 1836). Mouriez: Histoire de Méhémet Ali, Paris, 1855, T. III, pp. 50-52 .

(٢) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر إلى مديرى الوجه البحرى فى ١٦ المحرم سنة ١٢٥٢).

(٣) دفتر ٣٨ معية تركى رقم ٤٧٨ (أمر إلى مأمور المحله فى ٢٩ رجب سنة ١٢٤٥) .

(٤) Cattaui: Op. cit., T. II (1ère partie) p. 266 (Duhamel à Nesselrode, Esneh, le 30 Mars 1835).

(٥) الوقائع المصرية عدد سلخ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ .

حقيقة لم يكن إلغاء الاحتكار بمحض إرادة محمد على بل اضطر إلى ذلك لتدخل إنجلترا ثم النمسا ومطالبتهما محمد على بإلغاء الاحتكار تبعاً للمعاهدة التجارية التى عقدتها إنجلترا مع تركيا فى سنة ١٨٣٨ والتى عقدت النمسا مثلها مع تركيا بعد ذلك .

أما رقابة الحكومة على الفلاح والزراعة فلم تتدخل تركيا لإلغائها كما لم تطالب دولة أخرى بذلك كما حدث فى الاحتكار إذ ليس لاية دولة أجنبية الحق فى التدخل فى شؤون مصر الداخلية وبناء على ذلك لم يضطر محمد على إلى إلغاء تلك الرقابة بل أبقاها وقد عين فى سنة ١٨٤٦ — أعنى بعد إلغاء الاحتكار — عشرة معاونين لكل مديرية من بين واجباتهم التفتيش عن الزراعة وملاحظة الأساليب الزراعية من خدمة وبذر وعزق وحصاد إلى غير ذلك من مقدار التقاوى والسماد وميعاد البذر والحصاد[١] .

وتبعاً لبقاء الرقابة على الفلاح والزراعة بعد إلغاء الاحتكار استمر حق الحكومة فى معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته فقد جاء بقانون منتخبات فى غرة المحرم سنة ١٢٦١ هـ (يناير ١٨٤٥ م) ما يأتى : «الذين لم يهتموا فى تخضير الأصناف والشتوى ويهملون فى حرثها أو عزقها إن كان بالعزيق أو قطع ما فيها من الأعشاب أو يهملون فى رى أطيانهم أو فى شىء من جميع خدماتها ولم يخدموها كما ينبغى وحصل بسبب ذلك تلف إلى الزراعة فمن يفعل ذلك يحصل له التنبيه فى أول مرة فإن لم ينتبه وعاد لذلك فيضرب فى الثانية خمسين كرباجاً ويضرب فى الثالثة كذلك وأما من يقصر فى زراعة الكتان عن الوجه اللايق به ولم يعطه حقه فى التسبيخ والتعطين والتنفيض فليجازى بالجزاء المقرر للأصناف فى هذا البند ... إن لم يأخذ محراثه فى وقت التخضير ويذهب إلى غيطه أو يتكاسل فى تخضير أرضه يضرب خمسين كرباجاً ويجبر على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه»[٢] .

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٦ (لائحة فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢).

(٢) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٩٢.

ولا شك فى أن الرقابة على الفلاح والزراعة أدت إلى تقدم الزراعة فصارت الأطيان تزرع بما يوافق تربتها من الزروع وأصبحت التقاوى منتقاة وخدمة الأرض والزروع مستوفاة [١] .

زرع الأراضى بما يناسب التربة :

ليست جميع الأطيان متساوية فى صلاحيتها لزراعة أنواع الحاصلات ولذا كان من الضرورى زراعة كل أرض بما يناسبها وإلا أثر ذلك فى مقدار إنتاجها ومن ثم حتمت الحكومة زراعة كل نوع من الحاصلات فى الأطيان الموافقة له[٢] فكانت أراضى الحاصلات المحتكرة يعينها القائممقام والمشايخ بمشورة الخولى كل أرض وما يناسبها من الزروع المفروضة على البلدة على أن يكون الماء فى متناولها باستمرار [٣] . والخولى هو الخبير فى معرفة صلاحية الأطيان للزروع ولذا كان من واجبه أن « يلاحظ الأطيان هل هى مستخدمة كما يجب وهل هى فى الأراضى التى تصلح لتلك الأصناف ودائماً يخبر قائممقام ومشايخ الناحية عما يصير بخصوص ذلك »[٤] .

والأراضى الباقية بعد تحديد مساحة الحاصلات المحتكرة يزرعها أصحابها بما يريدون بشرط أن تزرع كل قطعة بما يناسبها فإذا زرعت بما لا يوافقها وجب على شيخ الحصة إعطاء الزارع الفرق بين محصولها وبين ما تنتجه لو زرعت بما تصلح له وذلك مجازاة للشيخ على إهماله الذى أدى إلى زراعة الأطيان بما لا يوافقها[٥] .

---

(١) ذكر جرجوار — عن لسان الأهالى المسنين — أن الأعمال الزراعية الخاصة بالقطن فى عهد محمد على كانت تنجز باعتناء دقيق Grégoire: De la culture du coton En Egypte (Mémoires de l'Intstiut Egyptien I, 1862, p. 449)

Bowring: Op. cit., p. 193.

(٢) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ١٨ (لائحة فى شوال سنة ١٢٤٣) .

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٣٥و٤٧ .

(٤) لائحة الفلاح ص٣٥.

(٥) خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى سنة ١٢٥٦ (دفتر به الخلاصة بدار المحفوظات العمومية).

الدورة الزراعية :

وللحصول على أعظم فائدة من الأرض مع فقد أقل مقدار ممكن من خصوبتها يجب اتباع دورة زراعية مناسبة وذلك باستبدال نوع الزرع بغيره فى نفس الأرض فى أدوار منتظمة ولم يفت محمد على ذلك بل كان على علم بفوائد الدورة الزراعية المنتظمة فقد قال للبارون بوالكومت : « لقد عرفت أن الأرض التى تنتج نفس المحصول عدة سنين بالتتابع تضعف وتقل جودتها وهذه الفكرة أقنعتنى بتغيير أسلوب الزراعة » ثم شرح له الدورة الزراعية التى بدأ بتنفيذها فى مديرية الغربية وهى كما يأتى :

	١	٢	٣
السنة الأولى	قمح	ذرة	نباتات العلف أو خضر
السنة الثانية	ذرة	نباتات العلف	قمح
السنة الثالثة	نباتات العلف	قمح	ذرة

وتستأنف الدورة نفسها فى السنة الرابعة[١] .

ورغبة فى عدم إجهاد الأرض وإضعافها ومنعاً لقلة الإنتاج حظر محمد على زراعة القطن مكان قطن وخفض سنى القطن «العقر» إلى سنة واحدة حتى لا يبقى القطن فى الأرض أكثر من سنتين فى السنة الأولى يكون «عروسا» وفى السنة الثانية «عقراً» بعد أن كان القطن يستمر فى الأرض أربع سنوات أو خمساً[٢] وكذلك جعل بقاء النيلة فى الأرض سنتين تكون فى الأولى «عروسا» وفى الثانية «عقراً» ثم تزرع فى أرض غيرها لم تكن قد زرعت بالنيلة من قبل منذ عشر سنوات أو ثمان[٣]

(١) Douin: La M'ssion du Baron de Boislecomte, p. 89.

(٢) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٢٤٣و١٨٧و١٩٩ (أمر إلى تيمور أغا مأمور نظام نصف الشرقية فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٤٣ وأمر إلى محمود بك مأمور نظام القليوبية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣ وأمر إلى السلحدار أغا مأمور نصف المنصورة فى ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣) . لائحة الفلاح ص ١٢.

Mengin: Op. cit. ,T. II, p. 363. Wilkinson: Modern Egypt and Thebes, vol. I, p. 461.

(٣) لائحة الفلاح ص ١٤ .

وأيضاً القصب إذا كان محصوله جيداً فى السنة الأولى يبقى فى الأرض سنة أخرى فقط(١) .

ويقرر هامون أن « المصريين عندهم دورة زراعية موطدة توطيداً جيداً فهم يفهمون الدورات الزراعية فيأتون بعد الزرع الذى يضعف الأرض بنبات يقويها » (٢) فكانوا يزرعون بعد القطن برسيما أو شعيراً وبعد الأرز برسيما يرعى مرة واحدة ثم يزرع الأرز مرة ثانية وبعد السمسم برسيما أو شعيراً وبعد القصب ذرة وبعد الذرة قمحاً أو شعيراً أو فولا أو برسيما فى الوجه البحرى وقرطما أو شعيراً أو جلباناً أو بازلاء فى الوجه القبلى (٣) .

وكذلك كانوا يزرعون الحاصلات التى تجهد الأرض كالقطن والنيلة والقصب والسمسم والكتان فى أطيان بكر فإن لم يكن ذلك مستطاعاً لضيق أطيان الفلاح تزرع بعد محصول يقوى التربة أوعلى الأقل لا يضعفها وتبعاً لهذا كان القطن يزرع بعد البرسيم الذى يرعى مرة واحدة أو بعد الذرة النيلية على ألا تكون الأرض قد زرعت بغيرها وتزرع النيلة بعد البرسيم أو الذرة النيلية والقصب بعد البرسيم أوالذرة النيلية فى الوجه البحرى وبعد الجلبان أو البرسيم فى الوجه القبلى ويزرع السمسم بعد أى محصول يناسبه أما الكتان فلا يكون إلا فى أرض بكر (٤) .

وأيضاً كانت الأرض التى تزرع قمحاً فى سنة ما تزرع فى السنة التالية شعيراً أو فولا أو ذرة أو عدساً (٥) .

---

(١) لائحه الفلاح ص ٢٨.

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, p. 291.

(٣) Marmont: Voyage de Maréchal duc Da Raguse, T. III, pp. 346, 348.
Hamont: Op. cit. ,T. II, pp. 292.293. Mengin: Op. cit., T. II, p. 371.
لائحة الفلاح ص ص ٥و٢٠و٢١.

(٤) الأرض البكر هى التى خلت من الزراعة بعض الوقت فاستراحت .
لائحة الفلاح ص ص ١٠ — ١٢ و ١٦ — ١٧ و ٢٦ و ٣٥.
Hamont: Op. cit., T. I, p. 158.

(٥) Mengin: Op. cit., T. II, p. 371.

الأسمدة :

ولما كانت الزروع تستمد غذاءها من الأرض فتقلل بذلك خصوبتها كان من الضرورى استخدام الأسمدة لتعويض النقص حتى لا تنفد خصوبة الأرض وتحتوى الأسمدة على كميات من المواد الغذائية الصالحة للنبات وبإضافتها إلى الأرض تسد النقص الناتج عن طبيعة الأرض أو عن امتصاص الزروع لمواد الخصوبة وبذلك تتوافر المواد الغذائية اللازمة لنمو الحاصلات الزراعية .

ويعتبر الطمى من المواد المهمة فى خصوبة الأراضى المصرية فإن النيل عند ما يفيض يغمر ماؤه أراضى الحياض فترسب منه طبقة من الطين بها تحصل الأرض على سماد يمكنها من إنتاج بعض الحاصلات الزراعية إذ أن الطمى سماد كاف لزراعة الخضر والبقول والحبوب ومع ذلك فإن الطمى غير كاف لبعض الزروع الأخرى مثل القطن(١) ولذلك فإنه عند ما اتسعت زراعة القطن فى عهد محمد على احتاج الأمر إلى أسمدة أخرى غير الطمى كما أن تغيير نظام الرى فى الوجه البحرى إلى الرى الدائم حرم الأراضى إلى درجة ما طبقة الطمى التى كانت تكتسبها من قبل كل سنة من مياه الفيضان فضلا عن اجهادها بزراعة أكثر من محصول فى السنة حتى أصبح من المحتم تسميدها .

ويقرر هامون أن «المصريين يعرفون ما للأسمدة من تأثير مفيد ويستعملونها كثيراً وبخاصة فى الأراضى البعيدة عن النيل أو عن ترع الرى الكبيرة »(٢) .

أما عن أنواع الأسمدة التى استعملوها فقد اتخذوا الأتربة من بقايا المدن والقرى القديمة والأمكنة الخربة سماداً للذرة والقمح والشعير والكتان والقطن كما استخدموا السماد البلدى من روث البهائم للذرة والقطن والقصب وكذلك زرق الحمام للبطيخ والقصب(٣) وكانت طريقتهم فى التسميد هى وضع الأسمدة فى أكوام

(١) Gastinel: Sur l'emploi des torteaux des graines de coton (Bulletin de l'Institut égyptien, no. 14, année 1877, p. 106)

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 291-292.

(٣) St. John (Bayle): Two years Residence in a Levantine Family, p. 7. = Hamont : Op. cit., T. I, pp. 106, 173-174, T. II, p. 292.

متفرقة على الأرض قبل ريها فإن كانت الأطيان ضعيفة أكثروا لها السماد وإن كانت قوية سمدوها على حسب قوتها غير أنهم كانوا يتحيزون للزروع غير المحتكرة فيسمدونها أكثر من حاصلات الاحتكار وقد شاهد محمد على ذلك بنفسه إذ رآهم يضعون السماد البلدى فى مزارع الذرة ولا يضعونه فى القطن فنعهم من تعصبهم هذا وأرغمهم على تسميد القطن أيضاً (١) .

تجهيز الأرض :

وبعد تسميد الأرض وريها يبدأ الفلاحون فى تجهيزها للبذر وذلك بحرثها مرة أو أكثر تبعا لما يتطلبه الزرع من الخدمة ثم تزحيفها وتخطيطها أو تقسيمها على حسب المتبع فى كل من الزروع والخولى هو الخبير فى تجهيز الأرض ومعرفة ما إذا كانت قد استوفت حقها من الخدمة أم لا ولذا كان عليه أن يعاينها ويخبر القائممقام والمشايخ بملاحظاته عنها (٢) .

البذر :

أما عن البذر فكان الفلاحون يزرعون القمح والشعير والفول والعدس والترمس والحمص والبازلاء والحلبة والجلبان والقرطم إما لوقا وإما حرثاً والكتان والجزر لوقاً

= لائحة الفلاح ص ٢٦ .
كان الفلاحون يصنعون الجلة من روث البهائم ويتخذونها وقوداً وقد أثر ذلك فى مقدار السماد البلدى .

(١) Hamont: Op. cit., T. II, p. 292.
دفتر ٧٠ معية تركى رقم ٣٨٥ (أمر إلى مديرى الأقاليم البحرية فى ١٦ المحرم سنة ١٢٥٢) لائحة الفلاح ص ٥.

(٢) راجع كيفية تجهيز الأرض للزروع .
لائحة الفلاح ص ص ٥و١٠–١٣و١٦–١٧و٢٦و٢٩و٣٠و٤٧ . خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى الخديوى سنة ١٢٥٦ (دفتر به الخلاصة بدار المحفوظات العمومية).
دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ — ٢٤ (لائحة فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢)
Hamont: Op. cit., T. I, p. 158.

والذرة الصيفية والذرة الشامية والنيل والسمسم حرثاً والقطن الهندى والقطن البلدى والذرة الشامية والذرة العويجة والذرة الصيفية والقرطم والخشخاش والدخان والترمس والبطيخ والعجور والقرع بالنقرة [١] .

وللبذر ميعاد إذا تأخر الفلاحون عنه أضر ذلك التأخير بالمحصول ولذا كانت الحكومة تعمل على إتمام البذر فى ميعاده بكل ما لديها من قوة فإن تأخر بعض الفلاحين أرغمتهم على إتمام البذر ولو باستعمال الضرب فقد كتب محمد على مرة إلى مفتش الأقاليم البحرية يقول : «سمعت تأخير تخضير أراضى قسمى نبروه وكفر الشيخ ... فيلزم القيام بنفسك والتوجه إليهما وتوزيع المعاونين بسائر جهاتهما واستعمال النبوت حتى يتم تخضير جميع الأراضى» [٢] .

التقاوى :

وقد اهتم محمد على بالتقاوى لما لها من أثر فعال فى مقدار المحصول وقيمته فاستورد التقاوى من البلاد الأجنبية لتحسين نوع الحاصلات الزراعية [٣] كما وجه عنايته إلى انتقاء تقاوى بعض الحاصلات وبخاصة القطن إذ كانت تقاويه تؤخذ من القطن «العروس» لا من «العقر» حتى لا يكون محصولها ضعيفاً بشرط أن تكون من اللوزات الأولى فى الشجيرات القوية وإلا تكون قد حمصت فى الأفران [٤] .

---

(١) راجع طريقة البذر لكل زرع من الحاصلات .
لائحة الفلاح ص ص ٥ — ٣٣ . خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى الخديوى سنة ١٢٥٦ (دفتر به الخلاصة بدار المحفوظات العمومية).
زراعة اللوق هى بذر التقاوى فى الأرض التى لا يزال بها قليل من الماء .

(٢) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ص ٤٥٧ (أمر إلى مفتش الأقاليم البحرية فى ٧ رمضان سنة ١٢٥١) .

(٣) راجع التعليم الزراعى .

(٤) كان انتقاء التقاوى تحت رقابة الحكومة .
لائحة الفلاح ص ١٢ . دفتر ٤٢ معية تركى رقم ١٥٩ (أمر إلى مأموريات الأقاليم البحرية فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٦) .
Ninet: La culture du coton en Egypte et les Filateurs Anglais (Revue de deux Mondes T. XII, 1875, p, 582),

وكذلك عين محمد على مقدار تقاوى كل من الحاصلات حتى لا تكون قلة التقاوى سبباً فى خفة الزرع وبالتالى عاملا من عوامل نقص المحصول وفرض على الفلاحين اتباع ذلك فى زراعاتهم فإن اتضح أن مقدار التقاوى ناقص عن المقرر يضرب الفلاح خمسة أسواط عن كل فدان والشيخ سوطاً عن كل فدان [1] .

رى الزروع ورعايتها :

وبعد أن تنبت الزروع يتعهدها الفلاح بالرى فى المواعيد المقررة ويواظب على تنظيفها من الحشائش[2] تحت رقابة الحكومة إذ أن الخولى « يلاحظ أطيان الزراعة بالرى والسقية .... ودائماً يمر على الغيطان المتزرعة أصناف فإذا وجد قطناً أو نيلة أو شيئاً من الأصناف عطشان أو فيه حشيش ينبه عنه قائممقام والمشايخ » [3] لوضع الأمر فى نصابه وتوقيع العقاب على الزارع المهمل فى عمله . ولما كان رى الذرة بكثرة فى الوجه البحرى يحدث رشحاً فى أراضى القطن المجاورة حتمت الحكومة على أصحاب الذرة ريها باحتراس واعتناء حتى لا يؤثر الرشح فى جذور القطن[4] .

وكذلك كان الفلاح يقاوم الآفات الزراعية ويعمل على حفظ الزروع من التلف حتى الحصاد[5] .

---

(١) دفتر ٢ أوامر ص ٦ رقم ٢٢ (أمر إلى أحد المأمورين فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٧) . خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى الخديوى سنة ١٢٥٦ (دفتر به الخلاصة بدار المحفوظات العمومية) .

(٢) راجع عدد مرات الري وأوقاته لكل من الزروع .
لائحة الفلاح ص ص ٤—٣٣. دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ — ٢٤ و ٥٦.

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٤٧ — ٤٨.
الأصناف هى الحاصلات الصيفية .

(٤) دفتر بلا نمرة ص ٤٢ رقم ٢٨ (أوامر إلى نظار الأقاليم البحرية فى آخر ربيع الأول سنة ١٢٥٠) Bowring: Op. cit., p. 21.

(٥) راجع الآفات الزراعية ومقاومتها .

الحصاد :

وإذا استوت الزروع وآن وقت حصادها وجب على الزارع حصدها فى الميعاد المقرر بحيث لا يحصدها قبل أوانها ولا يؤخرها عن وقتها حتى لا يحدث لها تلف حيث أن القطن مثلا يتساقط على الأرض إذا تأخر جنيه والكتان تضره حرارة الشمس إذا تأخر عن ميعاد قلعه فإن أهمل الفلاح طريقة الحصاد أو تأخر عن الميعاد عاقبته الحكومة على ذلك [١] وكان الخولى « فى أيام جنى القطن دائماً يمر على الصنف المذكور فإذا وجد منه قطناً وقع على الأرض ولم يكن جمعه صاحبه بوقته يخبر عنه قائممقام والمشايخ وأيضاً صنف الكتان إذا وجد الزرع آن أوان قلاعه وصاحبه لم يكن قلعه بوقته يبلغ عليه قائممقام والمشايخ وكذلك باقى زراعة الأصناف »[٢] .

تجهيز الحاصلات للتصريف :

ولكل محصول طريقة فى تجهيزه بعد الحصاد للاستهلاك الداخلى أو التصريف الخارجى فالحاصلات من القمح والشعير والفول والعدس والحمص والحلبة تدرس بالنورج ثم تذرى وتغربل والأرز يدرس ويذرى ويغربل ثم يبيض فى الدوائر والكتان والتيل تنفض بذورهما ثم توضع العيدان فى المعاطن لاستخراج أليافها والقرطم تستخرج من عصفره مادة ملونة ثم تنفض بذوره والقصب يستخرج منه السكر فى المعاصر والقطن يحلج والذرة الشامية تقشر والنيلة تستخرج منها مادة ملونة على شكل أقراص وهكذا تحتاج الحاصلات إلى أعمال متممة للحصاد حتى تصبح صالحة للتصريف[٣] .

---

(١) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٤٧٢ (أمر إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٢ المحرم سنة ١٢٤٠) . دفتر ٥١ معية تركى رقم ٤٩٠ (أمر إلى أحمد باشا ومحرم أغا وحسين أغا فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٨) . لائحة الفلاح ص ص ٥ و ١١.

راجع طريقة الحصاد لكل زرع من الحاصلات.

(٢) لائحة الفلاح ص ٤٨.

(٣) راجع طريقة تجهيز كل زرع للتصريف . لائحة الفلاح ص ص ٤ — ٣٢

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 344-370.

الآلات الزراعية :

وقد استعمل الفلاحون فى الأعمال الزراعية آلات بسيطة عرفوها من قبل فتمسكوا بها وفضلوها على غيرها حتى أن الآلات الزراعية الحديثة لم تجد سبيلا إلى الدخول فى الزراعة المصرية إلا فى بعض الحالات حيث استعملت أفضل الآلات الزراعية فى المزارع النموذجية التى أنشأتها الحكومة (١) كما أدخل إبراهيم باشا فى چفالكه كثيراً من آلات الفلاحة التى كان الأهلون يجهلونها حتى ذلك الوقت (٢) .

وعلى الرغم من فائدة الآلات الزراعية الحديثة لم ترغم الحكومة الفلاحين على استعمالها كما أرغمتهم على اتباع الأساليب الزراعية وذلك لتمسك الفلاحين بآلاتهم القديمة التى ورثوها عن آبائهم وأجدادهم وعدم مقدرتهم المالية على أن يستبدلوا بها غيرها من الآلات الحديثة فكان لا بد للحكومة والحالة هذه أن تمدهم بالآلات الحديثة إذا أرادت إدخالها فى الزراعة المصرية ولا شك أن ذلك عبء ثقيل على الخزانة المصرية فى ذلك الوقت الذى كانت تتحمل فيه كثيراً من المصروفات لشتى نواحى الإصلاح .

والآلات التى كان الفلاحون يستخدمونها هى :

المحراث : ويستخدم لحرث الأراضى مرة أو أكثر من مرة قبل البذر فى حالة بعض الزروع أو لحرث الأرض بالتقاوى فى حالة الحاصلات التى تزرع حرثاً (٣) .

الزحّافة : وتستعمل لتمهيد الأرض بعد حرثها وتنعيمها وهى قطعة من الخشب تكون فى الغالب جزءاً من جزع نخلة يقف عليها الفلاح ويجرها ثوران (٤) .

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 27.

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, p. 305.

(٣) راجع الحاصلات التى يجب حرث الأرض قبل بذرها والتى تزرع حرثا .

(٤) لائحة الفلاح ص ص ٥و١١و١٣و١٧—١٨ .Hamont: Op. cit., T. I, p. 163

المجر : ويعرف فى الوجه البحرى باسم القصّابية وفى الوجه القبلى باسم الجرّافة ويستعمل لتسوية الأرض وأغلب استعماله فى أراضى زراعة القصب(١) .

المسحاة (اللواطة) : وهى غالباً جزء من جزع النخيل لتسوية الأرض المغمورة بالمياه قبل بذر تقاوى الأرز أو لتغطية تقاوى الشعير والفول بعد بذرها حتى لا تلتقطها الطيور(٢) .

القزمة : لحفر النقر فى الأرض حتى توضع بها التقاوى فى حالة بعض الزروع كالقرطم أو لتنظيف مزارع النيلة من الحشائش(٣) .

الفأس : تستخدم فى عزق الأرض لتنظيفها من الحشائش وغيرها من النباتات الطفيلية التى تنبت بمزارع الذرة والقطن والقصب(٤) .

الشقرف الحديد : لتنظيف مزارع النيلة والبصل من الحشائش وغيرها من النباتات الطفيلية التى تنبت بها(٥) .

المنجل : لحش البرسيم وحصد الفول والأرز والذرة والمنجل فى الدلتا أكبر من المنجل فى الأماكن الأخرى(٦) .

النورج : لدرس القمح والشعير والفول والعدس والأرز والحمص والحلبة والنيلة (٧) .

المذراة : لتذرية القمح والشعير والفول والعدس والأرز والحمص والحلبة والنيلة والكتان والقرطم (٨) .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ١٦و٢٦

(٢) لائحة الفلاح ص ١٤ .Mengin: Op. cit., T. II, pp. 347-355

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٢٤ — ٢٥

(٤) لائحة الفلاح ص ص ٤ و ١٢ و ١٦ و ١٩ و ٢٦

(٥) لائحة الفلاح ص ص ١٣ و ٢٩

(٦) لائحة الفلاح ص ٢٠

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 347, 350, 355 . Hamont: Op. cit., T. I, pp. 161—162.

(٧) لائحة الفلاح ص ص ٧ و ١٤ — ١٥ و ٢٣

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 346-348, 353-354 . Hamont: Op. cit., T. I.p. 163.

(٨) لائحة الفلاح ص ص ٦ — ٨ و ١٠ و ١٤ و ٢٣

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 346-348, 354, 355, 366.

الغربال : لتنظيف القمح والشعير والفول والعدس والأرز والحمص والحلبة والنيلةوالكتان والقرطم والسمسم [١] .

دائرة الأرز : لنزع الأرز من قشره وتبييضه وكانت دوائر الأرز بدمياط ورشيد وفوة وهى تابعة للحكومة وتدار بالمواشى ما عدا دائرة برشيد وأخرى بدمياط كانتا تداران بالبخار وتبيض الدائرة التى تدار بالمواشى أردباً ونصف أردب من الأرز فى اليوم أما العود وهو أصغر من الدائرة فإنه يبيض نصف ذلك [٢] .

الدولاب : لحلج القطن وهو عبارة عن اسطوانتين من الخشب يحركه الشخص بقدميه ويخرج الدولاب قنطاراً (١٢٥ رطلا) من القطن الشعر كل ستة أيام أو ثمانية [٣] .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٦ و ١٤ و ١٨

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 346-348, 353, 356.

(٢) فى سنة ١٨١٦ ابتكر حسين جلبي عجوة دائرة للأرز أسهل فى الدوران من الدائرة المعتادة إذ ذاك بحيث ان الآلة المعتادة إذا كانت تدور بأربعة ثيران فان هذه يديرها ثوران فأنعم عليه محمد على وأمره بإنشاء دائرتين للحكومة على ذلك المثال واحدة بدمياط وأخرى برشيد ففعل ذلك ونجح ابتكاره (الجبرتى : ج ٤ ص ٢٧٢ حوادث سنة ١٢٣١) .

الوقائع المصرية عدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣ وعدد ٤ جادى الأولى سنة ١٢٦٣.

Cattaui: Op. cit., T. II 2ème partie, pp. 358, 381 (Duhamel à Nesselrode, Alexandrie, le 6 juillet 1837) . Marmont: Op. cit., T. III, pp. 227-228 . Mengin: Op. cit.,T. II, pp. 356-357.

(٣) لائحة الفلاح ص ١٢

Bowring: Op. cit., p. 20 . Charles-Roux: Op. cit., p. 34.

الفصل الثالث

التعليم الزراعى

الخبراء الزراعيون :

لما كان للأساليب الزراعية أثر فى جودة المحصول أراد محمد على أن يتبع الفلاحون الأساليب الصحيحة فى زراعة الحاصلات الجديدة التى أدخلها والحاصلات القديمة التى ورث الزارعون أساليبها عن أجدادهم ولا سبيل إلى ذلك إلا بتعليمهم تلك الأساليب الصحيحة على يد معلمين ماهرين فى أصول الزراعة وقد ذكرت الوقائع المصرية فى صدد ذلك ما يأتى : «أنه لما زرع فى الأقاليم المصرية بعض مزروعات وهى السكر والقطن والنيلة والكندر والكتان والقرطم والسمسم والسلجم والخس والأفيون والدخان والحنا وغير ذلك وكان الزارعون غير ماهرين بعلم الزراعة وعمليتها لأنهم زرعوا هذه الأصناف على بركة الله وحصدوها بخلاف أصول عمليتها وجب أن يبين لهم النفع والضرر الصادر من هذه العملية وذلك باستجلاب المعلمين الماهرين فى أصوله ليظهروا لهم معرفة طريق الزرع والحصاد المتوقف على أسباب ظاهرة ويرغبونهم به »[1] .

وقد أحضر محمد على عدداً من الخبراء الزراعيين لتعليم الفلاحين الأساليب الزراعية الصحيحة فأتى من آسيا الصغرى بأشخاص متمرنين على زراعة القطن وعين لكل منهم عدداً من القرى وفرض على الأهالى إطاعة أوامر هؤلاء الموظفين فكان الواحد منهم يأتى إلى القرية فيختار قطعة من الأرض صالحة لزراعة القطن الجديد مساحتها من ١ ٪ إلى ٢ ٪ من مقدار أطيان القرية ثم يأمر بحرثها والقيام بالأعمال التجهيزية الأخرى فيتم ذلك بغاية الإتقان حيث

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٤.
الكندر هو التيل

كان له الحق فى توقيع العقاب الجسدى وبعد تجهيز الأرض يأمر بوضع التقاوى والقيام بما يتطلبه الزرع من رى وقلع حشائش إلى غير ذلك من الأعمال بنفس الإتقان (١) .

وأيضاً جلب محمد على أشخاصاً من سوريا وأمريكا لتعليم الفلاحين زراعة القطن الجديد والعناية به(٢) . واستعان محمد على ببعض الفلاحين الذين تعلموا طريقة زراعة القطن فى تعليم غيرهم من الفلاحين فى القرى الأخرى(٣) .

أما عن القصب فقد قدم من إنجلترا خبير فى زراعته وفى تقطير الروم لتعليم الأهالى أحسن الطرق المتبعة(٤) . كما جاء خبير إنجليزى آخر فى زراعته يسمى روبرت سن فشاهد مزارعه فى مصر الوسطى وقدم تقريراً شرح فيه الطريقة المثلى لزراعته فكلفه محمد على زراعة ٦ أفدنة قصباً بجوار شبرا على سبيل التجربة(٥) . وكذلك قدم من أوربا خبير يسمى آلار لتعليم المصريين طريقته فى صناعة السكر(٦) .

وقد أحضر محمد على بعض الأرمن من البنغال بالهند ممن لهم دراية بزراعة

---

(١) Grégoire: De la culture ue coton dn Egypte (M. Ins. Egypt. 1862, pp. 439-440)

(٢) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٩٠ (أمر إلى أحمد أغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠) Driault: L'Expédition de Crète ... p. 28 (Drovetti au Ministre, Alexandrie, 24, 7, 1824) .Charles-Roux: La Production du Coton en Egypte, pp. 152, 156.

(٣) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٤٤٤ (أمر إلى رشيد افندى ناظر القسم الأول بالقليوبية فى ٩ شعبان سنة ١٢٤١) . دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٧٢ (أمر إلى الكتخدا فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٤١). دفتر ٣٢ معية تركى رقم ٦٥٤ (أمر إلى سليم أغا فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٤٥).

(٤) دفتر ٢١ معية تركى رقم ٢٠ (أمر إلى بوغوص فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٠).

(٥) دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢١٥ (من الجناب العالى إلى مدير الوسطانية فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠) . دفتر ٥٧ معية تركى رقم ٥٠٨ و ٤٩٠ (أمر إلى حبيب افندى فى ٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ ، من المعية السنية إلى حبيب افندى فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٠)

(٦) دفتر ٧٤ معية تركى رقم ٧١٤ (أمر إلى مختار بك فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٥٢). دفتر ٧٠ معية تركى رقم ٨٤٤ (أمر إلى مدير أسيوط فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٢).

النيلة وتجهيزها للتصريف لتعليم المصريين أحسن الطرق فأدخلوا بذلك فى مصر الأساليب الراقية لزراعة النيلة وتجهيزها مما كان له أثر فى صلاحية نيلة مصر لأسواق أوربا بعد أن كانت نيلة الهند قد أبعدتها عن تلك الأسواق منذ أجيال مضت وتبعاً لذلك أنشأ محمد على معامل النيلة وكانت ملكاً للحكومة [١] . وكان محمد على ينتدب بعض من تعلم زراعة النيلة وأتقنها لتعليم فلاحى الجهات التى لم تزرع النيلة فيها من قبل [٢] .

وعند ما أدخل محمد على زراعة الفوة فى مصر فى سنة ١٨٢٥ قام رجل يونانى من قبرص بتعليم الفلاحين طريقة زراعتها [٣] ، وفى السنة التالية جلب محمد على اثنى عشر زارعاً من قبرص الموطن الأصلى للفوة لزراعتها بمصر وتعليم الفلاحين طريقتهم فى ذلك [٤] .

وقد أحضر محمد على من آسيا الصغرى بعض الأرمن الماهرين فى زراعة الخشخاش لزرعه بمصر فقاموا بعدة تجارب ثم أشاروا بما يجب اتباعه فى زراعته فسار الأهلون على حسب نصيحتهم واتبعوا أسلوبهم [٥] واستعان محمد على ببعض الحولاء الذين أتقنوا زراعة الخشخاش فى تعليم الفلاحين طريقة زراعته [٦] .

وفى سنة ١٨٢٧ كلف محمد على فرنسياً من جرينوبل يسمى والون تعليم

---

(١) دفتر ٣٠ معية تركى رقم ٨٣ (إلى محمد أغا ناظر قسم المنصورة فى ٦ شوال ١٢٤٣)
Bowring: Report on Egypt and Candia, pp. 23, 65. Paton: A history of the Egyptian Revolution, vol. II. p. 74. Douin: Une Mission Militaire, pp. 10, 11. (Boyer à Belliard, 30 Novembre 1824)

(٢) دفتر ٧٤٣ تركى رقم ١١ (أمر إلى رستم افندى مأمور نصف البحيرة ومحمود بك مأمور القليوبية فى ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٤٣) . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٠٥ (أمر إلى ناظر الشرقية والقليوبية فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠).

(٣) Marcel et Autres: L'Univers Pittoresque, p. 149. Bowring: Op. cit., p. 25. Guémard: Les Réformes en Egypte, p. 347.

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١٨ (من المعية إلى الكتخدا فى ١٨ شعبان سنة ١٢٤١).

(٥) Bowring: Op. cit., p. 23. Paton: Op. cit., vol. II, pp. 74, 75. Gali : Essai sur l'Agriculture de l'Egypte, p. 261.

(٦) الوقائع المصرية عدد ٢٤ شوال سنة ١٢٤٧.

الفلاحين طريقة زراعة النيل [١] وفعلا تعلم زراعته بعض مشايخ البلاد الذين اختارتهم الحكومة لذلك[٢] . وقام الخولاء الملمون بزراعته بتعليمه للفلاحين فإن لم يكن بالمأمورية خولى خبير بزراعته انتدب أحد الخولاء العارفين لتعليم فلاحى تلك المأمورية[٣] .

أما عن الكتان فكانت الحكومة تستعين بالفلاحين الملمين بزراعته فى تعليم غيرهم فى المناطق الأخرى ممن يجهلونه حتى إذا ما تعلم عدد من هؤلاء الفلاحين كانوا نواة لتنشئة العدد الكافى لزراعته فى منطقتهم[٤]

وقد جلب محمد على بعض الأشخاص الملمين بزراعة الدخان فقاموا بتعليم عدد من الأشخاص زراعته[٥] .

وعند ما أرسل إبراهيم باشا بعض اليونانيين إلى مصر فى أثناء حرب المورة أسكنتهم الحكومة فى الشرقية فقاموا بزراعة الذرة على طريقتهم مما كان له أثر فى نمو الذرة التى زرعوها نمواً عظيما[٦] .

وقد أحضر محمد على شخصاً من أوربا لزراعة الزيتون فقام بتعليم بعض الأشخاص بالفيوم تقليم الزيتون وكل ما يختص بزراعته من أسرار وكذلك

---

(١) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ١٣٦ (أمر إلى السلحدار أغا مأمور نصف المنصورة فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٣)

Marcel: Op. cit., p. 154. Mouriez: Histoire de Méhémet Ali, T. II, p. 47.

(٢) دفتر ٣٠ معية تركى رقم ٢٣٣ (أمر إلى السلحدار أغا مأمور نصف المنصورة فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٣) . دفتر ٣٧ تركى رقم ٢ (أمر إلى حسين بك وكيل مأمور الجيزة فى ٢ المحرم سنة ١٢٤٤) .

(٣) دفتر ٣ رقم ٤٢٠ و ٤٢١ (أمر إلى مأمور الصافية فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٤٧ وأمر إلى مأمور الشباسات فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٤٧).

(٤) دفتر ٥ معية تركى رقم ٢٤ (أمر إلى حسين بك حاكم البحيرة فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٣٥).

(٥) دفتر ٧٣٢ تركى رقم ٤٥٧ (من الديوان الخديوى إلى محمد بك مأمور القليوبية فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٢) . قام ثلاثة من هؤلاء الملمين بتعليم ٢٥ شخصا زراعة الدخان فى اقليم القليوبية وكان باقليم الجيزة أربعة من هؤلاء الملمين لنفس الغرض.

(٦) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ص ص ٣٥٦ و ٥٧٤ (أمر إلى مأمور ثلث الشرقية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٥) .

إخراج الزيت منه (١) وأيضا كلف محمد على المعلم غرغورى زراعة الزيتون بالفيوم فقام بذلك وعلم بعض الأشخاص تمليح الزيتون (٢) .

وقد جلب محمد على خبيراً إنجليزياً قام بتعليم الفلاحين زراعة الدوم واستخراج العسل منه(٣) .

وأتى ببعض البستانيين لزراعة أشجار البن فقاموا بذلك فى أراضى إسنا وقنا وفرشوط وعلموا بعض الفلاحين البستانيين كيفية زراعة أشجار البن وتنميتها(٤) .

وكانت الحكومة تنتدب الخولاء الخبيرين بزراعة السنط لتعليم الفلاحين فى المناطق الأخرى(٥) وقد استدعت أشخاصاً من الوجه القبلى لتعليم فلاحى مديرية المنوفية عمل الفحم من أغصان أشجار السنط حتى يكونوا نواة لتعليم ذلك لفلاحى الوجه البحرى(٦) .

وقد أرسلت الحكومة إلى بعض الجهات أشخاصاً ملمين بزراعة اللوبياء والقلقاس الإفرنجى لتعليمهما للأهلين(٧).

البعوث :

وفضلا عن جلب الخبراء الزراعيين من البلاد الأجنبية والاستعانة بالماهرين فى الزراعة من الخولاء والفلاحين أرسل محمد على فريقاً من الشبان إلى أوربا

---

(١) ديوان خديوى تركى محفظة ١ رقم ٦ (أمر إلى حبيب افندى فى ١٥ صفر سنة ١٢٤٢) . دفتر ٧٣٤ تركى رقم ١٢٠ (أمر إلى حسن أغا مأمور الفيوم فى ٢٨ رجب ١٢٤٢).

(٢) ديوان خديوى تركى محفظة ٢ رقم ١١٨ (أمر إلى حبيب افندى فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٤٨) .

(٣) أمين سامى ج ٢ ص ٣٢٣ (أمر إلى مأمور قسم منفلوط فى ١٧ ذى الحجة ١٢٤١) .

(٤) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢١٢ (من الجناب العالى إلى متصرف جرجا فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩).

(٥) دفتر ٣ رقم ١٠٠٢ و ١٠٠٤ (أمر إلى مأمور كفر الشيخ فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ وأمر إلى على رضا افندى مأمور الجيزة فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٧).

(٦) أمين سامى ج ٢ ص ٤٤٩ (أمر إلى مدير نصف أول قبلى فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥١).

(٧) دفتر ٢٥ رقم ٧١ (أمر إلى خليل افندى مدير الدقهلية ودمياط وشربين فى ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩) .

للوقوف على ما وصل إليه علم الزراعة من التقدم وبذلك تلقى بعض المصريين الزراعة بمدرسة روفيل بفرنسا وتمرنوا على فروع الاقتصاد الزراعى بحقول تجاربها المعروفة بنتائجها الباهرة فى أوربا فى ذلك الوقت[١] .

وفى سنة ١٨٣٢ رجع إلى مصر ثلاثة منهم بعد إتمام دراستهم وهم سليمان البحيرى ويوسف الأرمنى وخليل محمود فأنتفعت بهم الزراعة المصرية[٢] كما رجع من كمبردج بانجلترا فى السنة نفسها عمر افندى عضو بعثة صناعة السكر فذهب إلى مصنع السكر بملوى وعاين آلاته وأدواته وترجم طريقة صناعة السكر من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية وقد أرسله إبراهيم باشا إلى جزيرة جميكا فأحضر منها نوعاً من القصب الأحمر وجاء منها بمعلومات حديثة عن صناعة « الروم »[٣] .

مدرسة الزراعة :

أنشأ محمد على فى أكتوبر سنة ١٨٢٩ مدرسة الدرسخانة الملكية وعين محمد افندى الأدرنهلى ناظراً لها لإلمامه باللغات العربية والفارسية والتركية وأختار طلبتها ممن لهم دراية بالقراءة والكتابة فأخذوا يتعلمون اللغة العربية واللغة الفارسية والإنشاء والخط كما كان « يستخدم من له اقتدار على كتابة التركى ببعض المصالح المهمة فيما يختص بأمور الزراعة وعمار المملكة وسائر المصالح

---

(١) روفيل Roville . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٤٢٢ . عمر طوسون : البعثات العلمية فى عهد محمد على ص ٢٥ .

(٢) عمر طوسون ص ص ٤١ و ٤٤ و ٤٥ .

لا يعرف بالتحديد عدد الأشخاص الذين أرسلوا إلى أوربا لدراسة الزراعة وكل ما يمكننا قوله ان عددهم أكثر من ثلاثة فقد جاء فى إرادة إلى الدفتردار ما نصه : « لقد عاد أخيرا من أوربا أحد المسلمين واثنان من الأقباط من ضمن التلاميذ الذين كانوا قد أوفدوا إلى هناك ليتعلموا فن الزراعة » (إرادة إلى الدفتردار فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٤٨ بدفتر ٥١ معية تركى رقم ٤٦٤).

(٣) محفظة ٧٧٩ ديوان خديوى تركى (من الديوان الخديوى إلى سامى بك فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٨) . تقرير كامبل فى يوليو ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ص ٧٧٦) Bowing: Op. cit., p. 23. Mazuel: Le sucre en Egypte, p. 33.

المختلفة ويقرأون الجرنالات التى تشتمل عليها ثم يكتبونها ويشتغلون بمطالعة بعض صور المذاكرة التى وقعت فى مجلس المشورة وينظر الناظر المومى إليه لما كتبوه فإن وجد فيه سهواً أو غلطاً صححه وبين لهم ذلك ويأخذون فى ترجمة العربى إلى التركى وبالعكس ومن كان ذا استعداد يقرأ بعد العصر بابا فى علم الحساب ويجتهد فى تحصيل الفن الدفترى(١) .

وبعد حوالى سبعة أشهر من افتتاح المدرسة تخرج فيها ٣٩ شخصاً عينوا موظفين فى المصالح الحكومية بالأقاليم وقد أستمرت المدرسة قائمة بمهمتها فى تخريج موظفين للأعمال الكتابية فى المصالح المختلفة ومن بينها ما يتصل بالزراعة وشؤونها حتى ألغيت فى سنة ١٨٣٧(٢) .

هكذا كانت مدرسة الدرسخانة الملكية من حيث تكوينها ومنهج دراستها ووظائف خريجيها مما يدل على أنها لم تكن مدرسة للزراعة بمعنى الكلمة يتخرج فيها إخصائيون فى الزراعة

أما مدرسة الزراعة الحقيقية فقد أنشأها محمد على فى شبرا بعد عودة ثلاثة من أعضاء البعثة الزراعية إذ أراد الإفادة مما تعلموه وتطبيقه على الزراعة المصرية بقدر الإمكان حتى يكون ذلك سبباً فى تقدم أساليبها فأهداه التفكير فى سنة ١٨٣٣ إلى تخصيص مائة فدان بالقرب من حديقة شبرا يقوم هؤلاء الإخصائيون بزراعتها بأنواع الحاصلات على الطرق الأوربية وذلك لتعليم الزراعة بعض أبناء مشايخ البلاد الأثرياء وفقاً للأصول الأوربية حتى إذا ما مكثوا مدة من الزمن وتعلموا ما يجب أن يتعلموه من الزراعة خصصت لكل منهم من زمام بلدته مائة فدان "رزقة" إذا لم يكن ثمة "أبعادية" فى البلدة ليتولى فيها تعليم طائفة من الصبيان وقد اختار محمد على ثلاثين من مشايخ البلاد المعروفين

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ . الجرنالات هي التقارير

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥ .

جاء فى قانون السياسة الملكية فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ص ٨ ما نصه : « وأما لزوم إحالة الدرسخانة الملكية على ديوان المدارس ولو أنه شيء من المعلوم لكن بمناسبة وجود المدارس اليوم قد صار عدم لزومها من المفهوم فينبغى ابطالها وتوزيع تلامذها الصغار على المدارس واعطاء تلامذها الكبار إلى سائر المصالح » .

بالثراء والوجاهة ليرسل كل منهم ولداً من أولاده يصلح لهذه المهمة(١) كما جاء من مدرسة قصر العينى ثمانية تلاميذ لدراسة الزراعة على القواعد الأوربية فى مدرسة شبرا هذه (٢) .

وقد أظهر محمد على رغبة أكيدة فى إنشاء مدرسة الزراعة فى شبرا من غير ما إبطاء أو إضاعة وقت حتى أنه لم يوافق على إرجاء استدعاء التلاميذ من أبناء المشايخ إلى أن يتم إنشاء الغرف والسواقى وإلى أن يؤتى بالآلات المطلوبة بل عين بعض الأبنية بجوار شبرا للإقامة بها مؤقتاً كما خصص عشرة أفدنة من الأراضى التى بها السواقى والأدوات للقيام بالأعمال الزراعية على الطرق الأوربية ريثما يتم إنشاء الغرف والسواقى وتعد الآلات فى المائة فدان المخصصة للمدرسة . وقد كلف محمد على الإخصائين تعليم التلاميذ ما يختص بالأشجار الموجودة بحديقة شبرا فضلا عن تعليمهم المسائل الزراعية فى العشرة أفدنة السابقة الذكر(٣) .

هكذا أنشأ محمد على مدرسة الزراعة بشبرا فى سنة ١٨٣٣ وأخذ على عاتقه القيام بتكاليفها كما صرف للتلاميذ المرتبات وأعطاهم الكساوى(٤) .

ثم رأى محمد على أن يجعل مدرسة الزراعة فى چفلك نبروه بالدلتا ولعل ذلك راجع إلى اتساع أطيان الجفلك وسهولة إجراء التجارب فى منطقة واسعة مما يتناسب مع رغبته فى الإفادة من المدرسة على قدر المستطاع وتوسيعها بحيث

---

(١) دفتر ٥٠ معية تركى رقم ٤٠٩ (أمر إلى حبيب افندى فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤٨) . دفتر ٥١ معية تركى رقم ٤٦٤ (إرادة إلى الدفتردار فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨ : ١٢) .

(٢) دفتر ٧٨٧ خديوى تركى رقم ٢٢٢ (من شورى الجهادية إلى ناظر الجهادية فى ١٦ ربيع الأولى سنة ١٢٤٩) .
أمر محمد على بإرسال تلميذين من مدرسة قصر العينى إلى مدرسة الزراعة بشبرا ليختصا فى تطعيم الأشجار فإذا أتما الدراسة وظفا فى تطعيم أشجار حديقة محمد على بالإسكندرية (أمر إلى حبيب افندى فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ بدفتر ٤٧ معية تركى ص ٢٦٦) .

(٣) دفتر ٥٠ معية تركى رقم ٤٨٠ (إرادة إلى حبيب افندى فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٨) .

(٤) دفتر ٧٨٧ خديوى تركى رقم ٢٢٢ (من شورى الجهادية إلى ناظر الجهادية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٤٩) . دفتر ٤٩ معية تركى رقم ٦٠٤ (من المعية السنية إلى الأغا أمين المفاتيح فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩) .

تستوعب عدداً كبيراً من التلاميذ وتبعاً لذلك بنيت المدرسة فى نبروه من دورين يتسع الدور الثانى لمائتى تلميذ[١] .

وقد طلب محمد على من فرنسا بعض الأشخاص والآلات للمدرسة فأرسلت إليه فرنسا ستة من الفرنسيين والآلات اللازمة[٢] .

وعين محمد على الإخصائيين الوطنيين الذين تعلموا فى روفيل بفرنسا أساتذة للزراعة ومن بينهم يوسف افندى الأرمنى الذى عين فى سبتمبر سنة ١٨٣٦ ناظراً لمدرسة الزراعة وحقل التجارب بنبروه وقد أخذ على عاتقه تدريس المنهج الرئيسى[٣] وكانت المدرسة تحت رعاية مدير نبروه والإشراف الأعلى عليها لديوان المدارس بعد إنشائه فى سنة ١٨٣٧[٤] .

أما تلاميذ المدرسة فقد تقرر اختيارهم من بين تلاميذ مدارس الأقاليم الذين يلتحقون بالمدرسة التجهيزية ليعم بذلك نشر فوائد الزراعة فى جميع الأقاليم المصرية[٥] . وتبعاً لذلك طلب محمد علىٍ من ناظر شورى المدارس إرسال ٣٠ تلميذاً من تلاميذ مدرسة قصر العينى ممن يلمون بعلم الزراعة وفن الآلات إلى مدرسة الزراعة بنبروه[٦] وقد التحق بتلك المدرسة فى أول سنة

---

(١) دفتر ٦٦ معية تركى رقم ٦٠٤ و ٣٥٠ (أمر إلى شرمى افندى فى ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥١ وأمر إلى خورشيد باشا فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥١) . دفتر ٧٠ معية تركى رقم ٢٦١ (أمر إلى عباس باشا فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٥١) .

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 275-277.

(٣) أصبح چفلك نبروه حقلا للتجارب ولذلك نقل ناظره إلى چفلك آخر وحل محله يوسف افندى الأرمنى ولوجود المدرسة وحقل التجارب فى الأرياف كانت حساباتها تقدم شهريا إلى ديوان الچفالك .

دفتر ٧٠ معية تركى رقم ٧٥٧ (أمر إلى مدير نبروه فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢) . دفتر ٧٨ معية تركى رقم ٥٩٣ (إرادة إلى مختار بك ناظر شورى المدارس فى ٦ جمادى الثانية سنة ١٢٥٢) Hamont: Op. cit., T. II, p. 280.

(٤) Hamont: Op. cit., T. II, p. 279.

(٥) دفتر ٧٨ معية تركى رقم ٥٩٣ (إرادة إلى مختار بك ناظر شورى المدارس فى ٦ جمادى الثانية سنة ١٢٥٢).

(٦) دفتر ٧٩ معية تركى رقم ٨٢ (أمر إلى ناظر شورى المدارس فى ١٨ جمادى الثانية سنة ١٢٥٢).

٤٠ تلميذاً من أبناء المصريين فكونوا النواة الأولى لها(١).

هكذا نشأت مدرسة الزراعة وحقل التجارب بنبروه فى سنة ١٨٣٦ ولكن لم يكتب لها النجاح المنتظر فقد فقدت هيبتها وقضت مدة فى أعمال زهيدة ولم يبق بها من الفرنسيين إلا ثلاثة ويرجع عدم نجاحها إلى أسباب منها عيوب أراضى التجارب وبعد المدرسة عن السلطة التى تحميها وتشد أزرها وعدم ملاءمة البناء مما سبب ارتباكاً فى العمل الداخلى وأخيراً الاهمال وعدم النظام(٢).

ولما رأى محمد على ذلك نقل المدرسة إلى شبرا فى سنة ١٨٣٩(٣) وجعل هامون ناظراً لها لما آنسه فيه من غيرة على رفع شأن مدرسة الطب البيطرى ولما قام به من إصلاحات فى اصطبل شبرا ولما شاهده من نجاح زراعاته فى الأراضى الملحقة بذلك الاصطبل حيث زرع عدداً كبيراً من النباتات الأجنبية من كلئية وليفية وزيتية وبذلك أصبحت مدرسة الزراعة ومدرسة الطب البيطرى واصطبل شبرا فى مكان واحد وتحت إدارة واحدة(٤).

وقد بدت مظاهر النشاط فى مدرسة الزراعة فى عهدها الجديد بشبرا فأخذ التلاميذ يحضرون الدروس ويتعلمون فى الحقول فيستعملون الآلات الزراعية الحديثة الواردة من أوربا ويستخدمون الخيول فى الحرث وإدارة السواقى وجر

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, p. 280.

(٢) حدث مرة أن البرسيم فى حقل التجارب جف من الإهمال فقدم الناظر الأعذار عن ذلك ولكن محمد على رفضها قائلا: «إن الإهمال الذى لوحظ عليه هنا قد سبقه ما عاثله فإما أن يشدد على هذا الناظر بلزوم الاعتناء بزراعته وأما أن يعزل ويحل مكانه من هو أصلح منه» (أمر إلى مختار بك فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ بدفتر ١٤٥ مجلس ملكية رقم ٧٦).
Hamont: Op. cit., T. II, pp. 281-284.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عهد محمد على ص ٣٥٥.

(٤) صار يوسف افندى الأرمنى ناظر المدرسة السابق أستاذا للزراعة بها بعد نقلها إلى شبرا. Hamont: Op. cit., T. II, pp. 219, 284-289

هامون طبيب بيطرى فرنسى جاء إلى مصر فى سنة ١٨٢٨ ومكث بها ١٤ سنة وكان ناظرا لمدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة ومديرا لاصطبل شبرا ومفتشاً لزرائب الأغنام ومصلحة الطب البيطرى فى الجيش والجفالك ولصلة أعماله بالزراعة المصرية تمكن من ذكر معلومات وافية عنها فى كتابه "L'Egypte sous Méhémet Ali" غير أنه متحيز فى آرائه ضد محمد على.

العربات بعد أن كانت تستخدم من قبل للركوب فقط ويقومون بعمل التجارب الزراعية وقد وردت البذور والنباتات من أوربا لهذا الغرض . وقبيل انتهاء السنة الثالثة تخرجت فى المدرسة الدفعة الأولى بأفكار جديدة(١) .

وفى سنة ١٨٤١ تكونت لجنة للنظر فى أمر المدارس فأوصت بإلغاء مدرسة الزراعة ولكن محمد على لم يوافق على ذلك وأشار بضرورة بقائها فلما جاءت اللجنة الثانية لتنظيم المدارس تنظيما نهائياً خالفت اللجنة الأولى فى أمر إلغاء مدرسة الزراعة ونظراً « لما كان من تعلق الإرادة العالية بإعادة فتحها فقد رتبت بحيث يكون نصابها ٢٥ تلميذاً » (٢) .

وفى سنة ١٨٤٤ أمر محمد على بنقل مدرسة الزراعة إلى المنصورة وعين لها الأطيان اللازمة لحقول التجارب ولكنها ألغيت بعد انتقالها بأشهر وأرسل تلاميذها إلى الجفالك . وفى سنة ١٨٤٦ أنشأ محمد على الإدارة الزراعية وجعلها قسما من أقسام مدرسة الألسن يتعلم فيها التلاميذ الإدارة الزراعية الخصوصية (٣) .

وفى عهد عباس الأول ألغيت مدرسة الألسن بأقسامها فى نوفمبر سنة ١٨٤٩ (٤)

وقد أفادت مصر من مدرسة الزراعة إذ تخرج فيها إخصائيون خدموا الزراعة المصرية كما أجريت فيها تجارب لأقلمة النباتات الأجنبية .

التجارب الزراعية :

كانت بالأرض الملحقة بمستشفى أبى زعبل حديقة نباتات مقسمة إلى جزأين بكل منهما نفس النباتات التى بالآخر حتى أنه يمكن القول بأنها حديقة مزدوجة والاختلاف الوحيد بين قسميها هو ترتيب النباتات فيهما (٥) وكانت تلك الحديقة تحتوى على عدد كبير من النباتات الأهلية والأجنبية ثمينة القيمة

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 293-304.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ص ص ٣٥٧ و ٧٤٦.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم ص ٣٥٨.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ج ١ ص ٥٨ .

(٥) Marmont: Voyage de Maréchal duc de Raguse, T. III, p. 305.

فلما انتقلت مدرسة الطب البشرى إلى قصر العينى فى أوائل سنة ١٨٣٧ صارت الحديقة تحت إشراف بستانى يونانى للاعتناء بنباتاتها[١] .

ولما تولى هامون نظارة مدرسة الزراعة وعزم على إنشاء حديقة نباتات فى الأرض الملحقة باصطبل شبرا نقل إلى تلك البقعة نسخة من نباتات حديقة أبى زعبل هذه وبذلك أنشأ حديقة نباتات فى مدرسة الزراعة بشبرا وجرب فيها زراعة بعض النباتات الأجنبية[٢] .

وبإشراف هامون قامت مدرسة الزراعة بتجربة زراعة بعض النباتات غير المألوفة فى مصر مثل الشوفان والشيلم وتوت الثعلب والجزر الأصفر من الفلاندر والبنجر والحنطة السوداء ولفت السويد والخردل الأبيض والأسود وحشيشة الدينار وأم ألف ورقة ودخن الحبشة وقطن نانكين والصبار وتيل الصين والبرسيم الحجازى وبرسيم هولندة والبرسيم القرمزى والهندباء وعدس سواسون والبطاطس[٣] .

وفضلا عن التجارب الزراعية التى أجريت فى حقول التجارب التابعة لمدرسة الزراعة منذ نشأتها وحديقة النباتات بشبرا وفضلا عن النباتات الأجنبية التى زرعت فى الأراضى الملحقة باصطبل شبرا وفى حديقة النباتات بأبى زعبل عمل محمد على على تقدم علم النبات ليكون وسيلة لترقية الزراعة المصرية فجعل حدائقه المتسعة تحت إشراف إخصائيين فى النبات أذكياء مهرة وأرسل بستانيين إلى الهند الشرقية وبلاد أخرى لجمع نماذج من النباتات التى تناسب تربة مصر[٤] .

وجلب محمد على إلى حديقته بشبرا مجموعة حسنة من النباتات الأجنبية من الهند والأناضول وأوربا وغيرها[٥] فصارت بذلك مكاناً للتجارب الزراعية

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 306-307.

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 300, 306-308.

(٣) توت الثعلب هو كلأ الأغنام. Hamont: Op. cit., T. II, pp. 298-301.

(٤) دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ص ٦٦ و ٩٥ .
راجع النباتات الأجنبية فى حقول اصطبل شبرا .
Bowring: Op. cit., p. 26. Delchevalerie: Le Parc Public de l'Ezbekieh, p. 8.

(٥) دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ص ٣١ و ٣٢ و ٩٥ . دفتر ٧٥٥ =

أو بالأحرى حديقة لأقلمة النباتات الأجنبية[١] وفى ذلك فائدة عظيمة للزراعة المصرية .

وقد ساهم إبراهيم باشا مساهمة قيمة فى أقلمة النباتات الأجنبية إذ أنشأ بجزيرة الروضة حديقة من قسمين أحدهما على النسق الإنجليزى والآخر على النمط الفرنسى ووكل أمرهما إلى اثنين من مهرة البستانيين وجمع فيهما أغلب النباتات الأوربية والأمريكية والهندية[٢] وبذلك أصبحت الحديقة بقعة مهمة لأقلمة النباتات وإجراء التجارب الزراعية وإليك ما قاله هامون فى صدد ذلك : « أشار بعض المؤلفين إلى النباتات الأجنبية التى جلبها ابن محمد على إلى أرضه بجزيرة الروضة فهذه النباتات عددها كبير جداً وحديقة الأقلمة يمكن ذكرها كواحدة من أحسن الحدائق الموجودة .... وقد جلب إبراهيم باشا إلى مصر النباتات الثمينة فى العالم المعروف وفى الهند خاصة »[٣] ويقرر بورنج أن « حديقة إبراهيم باشا بجزيرة الروضة إحدى الحدائق المغرية .. وقد أجريت فى هذه الحديقة تجارب كثيرة ممتعة جداً ومهمة »[٤]

وكان إبراهيم باشا قد طلب من حديقة النباتات بباريس أن ترسل إليه إخصائياً فى فلاحة البساتين فأرسلت إليه نقولا بوفيه البلجيكى فى سنة ١٨٢٥ فعينه مديراً لحدائقه ومزارعه وقد أنشأ هذا الإخصائى لإبراهيم باشا حديقة عظيمة لأقلمة النباتات الأجنبية فى جزيرة الروضة وأدخل فيها عدداً كبيراً من الأشجار النافعة من الهند وبلاد العرب ، وقد سافر فى ديسمبر سنة ١٨٣٠ إلى بلاد العرب لجلب نباتى الكاد (الشاى) والبن ورجع من رحلته هذه فى

= ديوان خديوى رقم ٩٢ (من الديوان الخديوى إلى بكر بك زاده عمدة روم قلعة فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥) .

Delchevalerie : Apercu Général Sur les Vegetaux Exotiques Naturalisés En Egypte, p. 2.

(١) Delchevalerie: Le Parc Public de l'Ezbekieh, p. 7.,

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٤٣ .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 186.

(٤) Bowring: Op. cit., p. 26.

يونية سنة ١٨٣١ ثم سافر ثانية فى أبريل من السنة نفسها إلى بلاد العرب والشام للبحث عن نباتات جديدة لإدخالها فى حدائق إبراهيم باشا ورجع إلى القاهرة فى سنة ١٨٣٢(١) .

وكذلك التحق بخدمة إبراهيم باشا حوالى سنة ١٨٣١ الإنجليزيان تريل وماكلوه وهما إخصائيان فى فلاحة البساتين فعهد إليهما بالإشراف على حديقته بجزيرة الروضة وأرسل ثانيهما إلى بمباى وكلكتا للحصول على نباتات من الهند ولهذا كان هناك تبادل مستمر فى أنواع النبات بين حديقة الروضة وحدائق النباتات فى الهند(٢) وقد زرع معظم النباتات التى أحضرها بستانى إبراهيم باشا من الهند فى حدائق إبراهيم باشا بالمنيل وجزيرة الروضة ومصر القديمة وبحديقة شبرا وحديقة القبة وحديقة سليمان باشا وحدائق أخرى كثيرة بالإسكندرية والقاهرة(٣) .

وأيضاً أرسل ابراهيم باشا إلى جزيرة جميكا عمر افندى الإخصائى فى صناعة السكر فأحضر منها نوعاً من القصب الأحمر(٤) .

ومن أهم النباتات الأجنبية العظيمة القيمة التى أدخلها إبراهيم باشا فى حدائقه الجوافة والبن وشجرة التيكا والپپاز والقشطة وشجرة الصمغ المرن وشجرة كف مريم وأم ألف ورقة والزنجبيل والصنوبر الهندى وشجرة كاپوت والخيزران

---

(١) نقولا بوفيه Nicolas Bové . دلشيڤالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ص ٥٥ ، ٥٨ — ٦٠ و ٦٦ و ٩٥ .Delchevalerie: Calendrier Egyptien, p. 33

(٢) تريل Traill . ماكلوه Mc Cullogh .

تقرير كامبل فى يوليو سنة ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ص ٧٧٦)

Bowring: Op. cit., p. 26.

(٣) Delchevalerie: Flore Exotique du Jardin d'acclimatation de Ghézireh et des Domaines de S.A. le Khedive, pp. 14—15.

(٤) محفظة ٧٧٩ ديوان خديوى تركى (من الديوان الخديوى إلى سامى بك فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٨) .Mazuel: Le sucre en Egypte, p. 33

والمانجو وجوز الهند والفلفل الأسود والقرفة والشاى[١] وشجرة الأبنوس وشجر البَقَّم الهندى[٢]

وقد ذكر دلشيڤالرى النباتات الأجنبية التى أدخلها إبراهيم باشا فى حديقته بجزيرة الروضة فنجحت زراعتها واستمرت نامية حتى رآها بنفسه عند ما كان فى خدمة الخديو إسماعيل فيما بين سنتى ١٨٦٨ و ١٨٧٨ وهانحن نلخصها فيما يلى :

١ — أشجار الأخشاب : أبنوس الحبش وأبنوس الهند والسرسوع من الهند والمهجنو من سان دمنج والصندل الأبيض من الهند الشرقية والخشب الأملس من جزيرة موريس وبليساندر من الهند والخشب الوردى من أمريكا الجنوبية والتونة من الينپول بالهند وسندروس من أمريكا الجنوبية والكابلى من أمريكا الجنوبية وموريا ايكزوتيكا من الصين والأمايريس جويانسيس من الجويانة وخشب الزيتون من جزيرة موريس والصندل من جزيرة بوربون والبقم من الهند الشرقية وشجرة تين الوثنيين المعروفة بين العامة بالجميز الأفرنكى من الهند وشجرة التيك الهندية من الهند .

٢ — أشجار الفاكهة : المانجو من الهند واللوز الهندى من الهند الشرقية والبكّان من أمريكا والتمر الهندى من الهند والكوكا من السنغال والتبلدى من السودان والكاكى من اليابان والجوافة والقشطة والجمبوزا .

٣ — أشجار الزينة : (ا) من الهند : شجرة تفاح الفيل والازادرخت ميليا سمپرفيرنس واليسار وشجرة الجناجل وخف الجمل وشجرة المرجان الهندية (ب) من أمريكا الجنوبية : بيجنونيا سپيسيوزا والجهنمية وودن الفيل ودورانتا بلوميراى وبنت القنصل الحمراء والبيضاء وفلفل أبو ورق رفيع (ج) من اليابان والصين : الباسقة والغاب الافرنجى والرابص (د) من بلاد أخرى :

---

(١) أدخلت تلك النباتات الأجنبية فى حدائق إبراهيم باشا منذ نشأتها فى سنة ١٨٣٠ إلى أوائل سنة ١٨٣٨

Bowring: Op. cit., pp. 26, 27. Delchevalerie: Calendrier Egyptien, p. 33.

(٢) فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ج ٢ ص ص ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٣ .

نخل الرخام الهاڤانى من جزيرة كوبا واللاتانيا العادية من جزيرة بوربون والكادى من مدغشقر .

٤ ــ أشجار أخرى : الكاد (الشاى) والبن من بلاد العرب ونخلة الدقيق من جزيرة سيلان وشجرة الدهن اليابانية والبوسيانوس من مدغشقر وشجرة الفيكوس تسيلا من الهند الشرقية وجزائر الفلپين وشجرة الصمغ المرن والفيكوس أبو لسان من جزيرة جاوه والفيكوس پوپوليفوليوم من الحبشة والفيكوس لوريفوليوم من أمريكا الجنوبية(١) .

هذا ويبين فيجرى فضل إبراهيم باشا ووالده فى أقلمة أشجار الأخشاب الأجنبية فى مصر حيث يقول : « إن إقليم وادى النيل والدلتا مناسبان لتعود عدة أشجار أجنبية يتحصل منها الخشب والذى يثبت ذلك ويحققه التجارب التى فعلت فى شأن ذلك جملة سنوات ببستان شبرا والمنيل ومصر العتيقة وأثر النبي وأكناف الإسكندرية أيام جنتمكان الحاج محمد على باشا ونجله جنتمكان إبراهيم باشا وإلى الآن يوجد بالبساتين المذكورة عدة أشجار منها نجحت وتكاثرت بالبزور أو العقل المتحصلة منها وهذا يؤيد أنها تعودت على أهوية هذا القطر »(٢)

ومن سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٤٨ غرس إبراهيم باشا فى الحدائق والحقول كثيراً من الأشجار الأجنبية من توت وزيتون وبرتقال وأنواع أخرى فنجحت زراعتها وتأقلمت ومن بين تلك الأشجار التوت الأبيض المجلوب من الصين والتوت المنسوب إلى الفلپين وكذلك البرتقال الدموى وهو نادر إذ ذاك ولون لحمه فى حمرة الدم وكان فى حدائق إبراهيم باشا مثل نظيره فى مالطة والبرتغال(٣) .

وقد أدخل إبراهيم باشا ووالده فى مصر زراعة أنواع العنب المعروفة فى أوربا وبلاد اليونان فنجحت بأجمعها تقريباً نجاحاً باهراً واستخرج منها

(١) دلشيڤالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ص ٥٣ — ٦٩ .
(٢) فيجرى ج ٢ ص ٩٦ . ألف فيجرى كتابه هذا فى أوائل عهد إسماعيل .
(٣) فيجرى ج ٢ ص ص ١٦ و ١٧ و ١٤٤ . كلوت ج ١ ص ٢٧٠ .
Delchevalerie: Apercu Général Sur les Vegetaux Exotiques Naturalisés En Egypte pp. 2, 13, 14, 53.

الأوربيون نبيذاً جيد النوع فالنبيذ الأبيض كان مشابهاً لنبيذ مرسالاجزيرة صقلية والنبيذ الأحمر كان مماثلا لنبيذ إسبانيا(١) وقد زرع إبراهيم باشا أصنافاً كثيرة أجنبية من العنب فى بساتين المطرية والقبة فتحصل منها عنب جيد استخرج منه نبيذ كالذى يستخرج من هذه الأصناف فى بلادها الأصلية(٢) .

وكذلك أدخل إبراهيم باشا زراعة الخضر الأجنبية مثل الهليون والشليك والبطاطا والبطاطس(٣) .

وبالاختصار أدخل إبراهيم باشا فى الزراعة المصرية النباتات الأجنبية التى اعتقد أنه من المستطاع نجاحها فى مصر من فواكه وخضر وأشجار نافعة وأشجار للزينة(٤) .

هكذا كانت جهود إبراهيم باشا فى أقلمة النباتات الأجنبية وقد ساهم بعض الأشخاص أيضاً فى أقلمة النباتات فى مصر إذ أدخل برجز المانجو والموز من الهند ونجح فى أقلمتهما فى قنا حوالى سنة ١٨٢٠ كما أقلم الجوافة والبپاز(٥) .

وفضلا عن تلك الجهود التى بذلها محمد على وابنه إبراهيم باشا وغيرهما لأقلمة النباتات الأجنبية فى مصر قامت التجارب الزراعية فى الجفالك فقد كان محمد على يعتبر الجفالك مراكز للتجارب الزراعية ويأمل من وراء ذلك فوائد جمة(٦)

ورغبة فى أقلمة النباتات الأجنبية أو تحسين النباتات الأهلية قام بعض العلماء بالتجارب الزراعية ومن هؤلاء فيجرى أستاذ علم النبات بمدرسة الطب إذ قام « بأبحاث مهمة وتجارب خطيرة فى الزراعة »(٧) . وقد أرسل إليه دوليل الأستاذ فى مونپلييه التيل السيامى لأدخاله فى زراعة مصر فنجح فى ذلك كما

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٧٢ . Bowring: Op. cit., p. 25.

(٢) فيجرى ج ٢ ص ١٢٢ .

(٣) كرتوا جيرار : الروضة البهية فى زراعة الخضراوات المصرية (ترجمة) ص ٥ .

(٤) دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ٦٧ .

(٥) كان برجز Briggs قنصلا سابقا لإنجلترا فى مصر .

Guémard: Les Reformes En Egypte, p. 350.

(٦) Hamont: Op. cit., T. I, P. 65.

(٧) كلوت ج ١ ص ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

أرسل إليه النيلة الصينية للغرض نفسه(١) .

أما جرجى هاوس الأمريكى الخبير بزراعة القطن الذى استدعاه محمد على إلى مصر للانتفاع بخبرته فقد شاهدمزارع القطن فى مصر ثم شرح طريقته فى زراعة القطن كما يأتى : « أن الأطيان التى ستخصص لزراعة القطن يجب أولا تطهيرها جيداً ثم يجرى فتح مصارف فيها كمجارى المياه بعيدة عن بعض بستة أشبار وتزرع التقاوى فيها ببعد ستة أشبار عن بعضها ولما يبدأ فى التخضير والنمو يجرى فحص الأشتال بدقة إذا كانت الأغراس يزيد عدد فروعها عن ثلاثة تقطع الزيادة منها باليد وبدون مسها بسكين ويترك الفرع الأصلى وفرعين معه وبعد عمل ذلك على هذا الوجه وتطويقها بالتراب من جميع نواحيها الأربعة يجرى ريها حسب القاعدة يعنى حسب قابلية الأطيان ولما تكبر الفروع ويبلغ طولها شبرين يبقى الفرع الأساسى فقط وتقطع سائر الفروع جميعاً باليد وإذا وجد فى أسفل الفرع فسائل صغيرة وأوراق فيجرى تنظيفها لغاية علو شبر عن سطح الأرض ولما تبلغ عمر هذه الفروع سنة يطلق عليها اسم عروس وفى حالة بلوغها ثلاث سنوات توصف باسم جدل وحينئذ يجب قلعها وتطهير أرضها جيداً كما هو مذكور أعلاه وأن الفروع التى عمرها سنة تبقى على حالها ولما يحل موسم التنظيف يجرى تنظيفها بالوجه المذكور أعلاه وتقطع الفسائل باليد والأوراق التى عليها لغاية علو شبر من سطح الأرض وأن تبقى ثلاثة فروع فقط على النوع الأصلى من الفروع التى تنبت ما فوق الشبر المذكور وتقطع الفروع الأخرى وقبل حرث المزرعة يلزم ريها ثمانية أيام بالتتالى وعدم الإهمال بخصوص ترتيبها وبعده يجرى قياس الفرع والفروع التى أبقيت عليه لغاية علو أربعة أشبار ونصف ويقطع الباقى باليد وأن يجرى الاهتمام

---

(١) كلوت ج ١ ص ص ٢٨٨ — ٢٩٢ .

مونبلييه Montpellier مدينة فى فرنسا .

الأستاذ دوليل Délile .

برى الفروع مرة فى كل سبعة أو ثمانية أيام بدون إهمال »[١] .

ورغبة فى تجربة طريقة جرجى هاوس هذه أمر محمد على بزراعة بضعة أفدنة قطناً على حسب تلك الطريقة ويقول فى أمره إلى ناظر القليوبية : « وحيث أن الخواجة المذكور شرح معلوماته بهذا الوجه فأصبح لزاماً علينا أن نزرع بضعة أفدنة حسب تعريفه للتجربة بناء عليه يلزم أن تبادر إلى تطهير فدانين أو ثلاثة أفدنة بمعرفة أحد المتمرنين على زراعة القطن وتزرعها قطناً وأن تعتنى بتربيته كما هو مذكور أعلاه وقد أرجعنا إلى طرفكم الخواجة المذكور ثانية فإذا تعسر عليكم حل بعض الأمور فاستشيروه واعتنوا بتربية هذه الأفدنة حسب إرشاده فمن المأمول أن هذا الطريق يؤدى إلى جنى محصول حسب المرغوب أما إذا لم يؤد إلى ذلك فبالأقل نكون قمنا بواجبنا حيث أن أحضرنا هذا الرجل من تلك البلاد البعيدة »[٢] .

وفعلا زرعت بضعة أفدنة حسب تعليمات جرجى هاوس وبإشرافه وتعلم منه بعض فلاحى قرية بسوس بالقليوبية زراعة القطن على حسب طريقته ثم أخذوا فى تعليم غيرهم[٣] .

وقام والون الإخصائى الفرنسى فى زراعة القنب بتجربة زراعته فى مصر[٤] .

أما روبرت سن الخبير الإنجليزى فى زراعة القصب فقد قدم تقريراً بسط فيه كيفية زراعة ذلك الصنف فكلفه محمد على بزراعة القصب فى ستة أفدنة بجوار شبرا على سبيل التجربة[٥] .

---

(١) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٢٥ (أمر إلى أحمد أغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠).

(٢) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٢٥ (أمر إلى أحمد أغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠) .

(٣) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٤٤٤ (من المعية إلى رشيد افندى ناظر القسم الأول من القليوبية فى ٩ شعبان سنة ١٢٤١).

(٤) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ١٣٦ (من الجناب العالى إلى السلحدار أغا مأمور نصف المنصورة فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٣) .

(٥) دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢١٥ (من الجناب العالى إلى مدير الوسطانية فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠). دفتر ٥٧ معية تركى رقم ٥٠٨ و ٤٩٠ (أمر إلى حبيب افندى فى ٧=

وقام بعض الخبراء الأرمن بتجارب عدة فى زراعة الخشخاش وبعدها أدلوا بالطريقة المثلى فى زراعته فأتبعها الفلاحون .

وقد أعطى محمد على الخواجة بوجانتى مائة فدان بقرية قاريون بمديرية البحيرة للقيام فيها بالتجارب الزراعية وعند ما زرع ٥٠ فداناً منها فى السنة الأولى أعفاه محمد على من مال الأطيان التى زرعها تشجيعاً له على الاستمرار فى تجاربه[١] .

هذه هى الجهود التى بذلت فى التجارب الزراعية فى مصر وقد جلب محمد على من الخارج تقاوى نباتات مختلفة لاستخدامها فى تلك التجارب فجلب الفوة من قبرص[٢] وشجيرات البن من اليمن[٣] . وشجر جوز الهند من الهند[٤] والفول السنارى من أوربا[٥] وشجر التيكا من الهند[٦] والقطن من أمريكا والهند ومالطة وسوريا وآسيا الصغرى والسودان[٧] والتيل من الشام وميلانو[٨]

ذى القعدة سنة ١٢٥٠ ، من المعية السنية إلى حبيب افندى فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٠).

(١) دفتر ٦ معية تركى رقم ١٩ (إلى حسين بك حاكم البحيرة فى ٨ المحرم سنة ١٢٣٦). دفتر ٦ معية تركى رقم ٥٥٩ (إلى حاكم البحيرة فى ١٤ شوال سنة ١٢٣٦) .

(٢) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١٨ (من المعية إلى الكتخدا فى ١٨ شعبان سنة ١٢٤١).

(٣) دفتر ١٤ معية تركى رقم ١٨٠ (أمر إلى أمين جرك جدة فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٨) . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢١٢ (أمر إلى متصرف جرجا فى ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩).

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٥٢٥ (أمر إلى بعض مأمورى الوجه البحرى فى غرة شعبان سنة ١٢٤٦) .

(٥) أمين سامى ج ٢ ص ٥٢٦ (أمر إلى وكيل الجهادية فى ٢٨ شوال سنة ١٢٤٩) . الفول السنارى هو الفول السودانى .

(٦) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ٤٤٤ (أمر إلى إبراهيم أغا مأمور طنطا فى ٣ شوال سنة ١٢٤٦) .

(٧) ديوان خديوى تركى محفظة ٨ رقم ٩٠ (أمر إلى باقى بك وكيل الديوان الخديوى فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦١) Charles-Roux: Op. cit., p. 32.

(٨) دفتر بدون نمرة معية تركى رقم ١٩٧ (أمر إلى حبيب افندى مأمور الديوان الخديوى فى ٢٦ شوال سنة ١٢٤٢) . دفتر ٣٣ معية تركى رقم ١٣٦ (أمر إلى السلحدار أغا مأمور نصف المنصورة فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٤٣).

والأرز من أمريكا وأوربا[١] والقمح من الروسيا[٢] والذرة من أوربا[٣] والعدس من ليفورنه بايطاليا[٤] والحمص من أوربا ومن أزمير[٥] واللوبياء والفاصولية من أوربا[٦] والتوت من الصين والفلپين .

وكان من نتائج التجارب الزراعية المختلفة التى أجريت فى مصر أن تحسنت النباتات الأهلية كما تأقلم كثير من النباتات الأجنبية التى جلبت إلى القطر المصرى إذ أن « فى ولاية جنتمكان الحاج محمد على باشا أدخل فيه أصناف شجر البرتقال والليمون الحلو والأضالى والشعيرى وشجر الجوز وشجر البن العربى والتمر هندى الآتى من بلاد السودان والقشطة والجوافا والتيكا والكازوارينا الهندى وشجر التوت الذى يصنع منه الورق وفلفل مالطة ولسان العصفور والروبينيا والصنوبر والايلانتوس والبوص الهندى والبلوط وعدة أشجار أخرى نجحت زراعتها بالقطر المصرى »[٧] .

وقد نجحت أيضاً زراعة أشجار الأبنوس والدهن والبَقَّم الهندى[٨] والصندل الأبيض والأثل والقرفة والكافور والحور والسرو والبان وكذلك الپپاز والفستق والمانجو الهندى والموز الهندى والعنب الأوربى والشليك[٩] . وكذلك نجحت

(١) الأوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر إلى محافظ رشيد فى ١١ شوال سنة ١٢٤٣) . دفتر ٤٦٦ وارد معية تركى رقم ٣٧٦ (من مدير بلاد الأرز إلى المعية فى ٢٤ صفر ١٢٦٤).

(٢) دفتر ٢٢ معية تركى رقم ٢٨١ (من المعية إلى وكيل التجارة فى ٣ رجب ١٢٤١) .

(٣) أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٤ (أمر إلى مأمور قسم طنطا فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٤) .

(٤) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٣٣ (أمر إلى ناظر الأقاليم الوسطى فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٠) .

(٥) أمين سامى ج٢ ص ٥٧٤ (أمر إلى مأمور منوف وأشمون فى ٩ رجب سنة ١٢٤٤) . دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٥١٦ (أمر إلى مدير البحيرة فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٠)

(٦) أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٤ (أمر إلى مأمور قسم الجعفرية فى ١٧ شوال ١٢٤٤) .

(٧) فيجرى ج ٢ ص ص ٩٣ — ٩٤ و ٩٦ و ١٥١.

(٨) فيجرى ج ٢ ص ص ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٢ و ١٥٣ .

(٩) دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ٦٣ . كلوت ج ١ ص ص ٢٤٩ — ٢٥٢ و ٢٥٧ — ٢٦٠ و ٢٧٢ — ٢٧٥ .Guémard: Op. cit., p. 350

زراعة شجرة الصمغ المرن وشجرة كف مريم وأم ألف ورقة والزنجبيل(١) وبعض نباتات الزينة(٢) .

وأدخلت فى حدائق القاهرة نباتات طبية أجنبية جىء بها من حديقة مونپلييه فنجحت زراعتها كما أدخلت إلى مصر بعض أصناف الخضراوات من أوربا فلم تلبث أن انتشرت فيها(٣)

وكذلك نجحت زراعة الفوة والفول السنارى والنيل السيامى والقصب الحلو والبرسيم الحجازى وبرسيم هولندة والبرسيم القرمزى والشوفان والشيلم والجزر الأصفر من فلاندر والحنطة السوداء ولفت السويد والخردل الأبيض وحشيشة الدينار والصبار ونيل الصين والهندباء وعدس سواسون والبطاطا أما البطاطس فكان محصولها قليلا ونوعها صغير الحجم(٤) .

العزب النموذجية :

وفضلا عن جلب الخبراء الزراعيين وإرسال البعوث إلى أوربا وإنشاء مدرسة الزراعة وإجراء التجارب الزراعية أنشأ محمد على بالقرب من شبرا عزبة على المثال الحديث لتكون نموذجاً لما ينشأ من العزب فجاءت ببعض الفوائد(٥) .

وكانت الجفالك بمثابة مزارع نموذجية وقد قال محمد على عنها أنه « سيظهر للفلاحين ما تستطيع أرض مصر أن تغله إذا ما كانت الأساليب الزراعية حسنة ومتى عرف الإنسان إدخال الاقتصاد الضرورى »(٦) .

---

(١) Bowring: Op. cit., pp. 26, 27.

(٢) راجع نباتات الزينة فى كتاب كلوت ج ١ .

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨٧ .

(٤) دفتر بدون نمرة رقم ١٨٣ (أمر إلى عثمان بك ناظر شبرا فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٥٠) . كلوت ج ١ ص ص ٢٧٢ و ٢٨٨ و ٢٩٢ و ٢٩٤ و ٢٩٦ . كرتواجيرار ص ٥ .Hamont: Op. cit., T. II, pp. 298-301

(٥) كلوت ج ٢ ص ٤٢٢ .

(٦) Hamont: Op. cit., T. I, p. 64.

الدعاية الزراعية :

وقد رأى إبراهيم باشا فى مدة حكمه أن ينشىء صحيفة أسبوعية باللغة العربية تشتمل على أخبار التجارة والزراعة والإعلانات الملكية تنشر على جميع البلاد والقرى زيادة على الوقائع المصرية ليعلم أرباب التجارة والزراعة منها رواجهما ومحسناتهما وقد عملت لائحة ببيان الإفادات والكشوف والإعلانات الواجب إرسالها فى كل أسبوع إلى ديوان المدارس بالأخبار المذكورة وحررت أول نسخة من هذه الصحيفة وطبعت ونشرت على المديريات فى الأسبوع الأول من ذى الحجة سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م) . ولا نعلم من أمر تلك الصحيفة شيئاً بعد ذلك ولعلها ألغيت بعد وفاة منشئها فى الأسبوع التالى لصدورها[١] ولا شك أن تلك الصحيفة لو قيض لها الاستمرار لقامت بخدمات جليلة للتجارة والزراعة .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ وعدد ٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ . توفى إبراهيم باشا فى ١٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ هـ (١٠ نوفبر سنة ١٨٤٨ م) .

الفصل الرابع

الآفات الزراعية

للزروع آفات إذا تعرضت لها تلفت وضاعت جهود الفلاحين سدى ولذا كان من أهم الواجبات مكافحتها فى بادئ الأمر والقضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها حتى لا يكون ضررها عظيما وأثرها عميقاً

ومن الآفات الزراعية فى مصر فى عهد محمد على ما يأتى :

الدود :

كان الدود يصيب الزرع فيتلفه حتى أن الحكومة كانت تعفى الأطيان التالفة زراعتها بسبب ذلك من المال(١) .

وكان القمح يتعرض لأذى الدود عند ما يبتدئ فى الإنبات إذ يحدث أحياناً فى بعض الجهات أن الدود يأكل نبات القمح فتتلف بذلك بعض أفدنة منه وفى تلك الحالة تحرث الأرض وتزرع قمحاً من جديد فإذا أصابها الدود ثانية تركت لزراعة الذرة(٢) .

وكان الدود فى بعض الأحيان يصيب البرسيم فيأكله ويقضى عليه وهو صغير(٣) وقد حدث فى سنة ١٨١١ أن أكل الدود البرسيم فزرعت الأرض برسيما من جديد فأكله الدود أيضاً(٤) .

---

(١) دفتر ٢٣ معية تركى رقم ٢٣ (أمر إلى مأمور الفيوم فى ٢٥ المحرم سنة ١٢٤٢) . دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢).

(٢) Mengin: Op. cit., T. II, p. 345.

(٣) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٣٦٥ (إلى أحمد باشا مأمور نصف البحيرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٢) .

(٤) على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ص ٢٨٥ .

وكذلك القطن أصابه الدود مرة فقلل من محصوله(١) .

أما القصب "الخلفة" فإنه معرض لأكل الدود ولذلك كان الفلاحون يشعلون النار فى "الزعازيع" المتخلفة بالحقل بعد قطع القصب الأصلى لدفع أذى الدود فلا يأكل القصب الجديد عند ابتداء ظهوره من الأرض(٢) .

الجراد :

كان الجراد فى بعض الأحيان يغير بجحافله على الأراضى الزراعية فيهلك ما يصادفه من الزروع ويقول بورنج فى ذلك : « لقد رأيت كتلا كثيفة من ذلك الوباء المخرب كل التخريب تتبعها جموع من الصقور وطيور أخرى تملأ الجو لمسافة عظيمة ثم تهبط على حقول القمح فتدمرها تدميراً كاملا ثم تطير إلى بقعة أخرى لتُتَخرَّب بدورها »(٣) .

ومن أمثلة تلك الغارات ما حدث فى سنة ١٨٤٣ حيث غطى الجراد جميع القطر من الشلال إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى أن الحكومة أعطت الفلاحين مبلغاً من المال عن كل أقة من الجراد تشجيعاً لهم على إبادته وعلى الرغم من جهود الحكومة والأفراد أكل الجراد سنابل القمح فى أماكن كثيرة(٤)

وقد أغار الجراد على بعض بلاد مديرية القليوبية فى سنة ١٨٤٦ فصدر الأمر إلى المدير بالمبادرة فى إهلاكه حتى لا يأكل الزرع فيحدث الضرر والشدة العظيمة للأهلين ، وقد بذل المدير أقصى جهوده فى إعدامه حيث توجه بسرعة إلى القبة فوجد بعضاً من الجراد فى أحد أركان حديقة القبة فعمل على إحراقه بالنار ثم توجه إلى المرج والقلج فوجد الجراد فى أجمة السنط وساحل الترعة وبعض الغياض فهجم عليه أناس كثيرون فدخل تحت البرسيم

(١) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٢٤٤ (إلى محمد أغا ناظر قسم المنصورة فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٤٣).

(٢) لائحة الفلاح ص ٢٨.

(٣) جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨
Bowring : Op. cit., p. 12.

(٤) Paton: Op. cit., T. II, pp. 226, 227.

وفى شقوق الأرض فحش البرسيم وغطيت الأرض بالمياه فغرق بعضه وخرج البعض الآخر فهجم عليه الفلاحون وضربوا بعضه بالجريد وأحرقوا البعض الآخر والقوا التراب على ما دخل فى الشقوق فى الأماكن التى ليس بها ماء لإغراقه أو حشيش لحرقه . أما ما خرج منه من الشقوق وشرع فى الانتقال إلى محل آخر فى وقت الهجير فقد تابعه الفلاحون إلى مكان وضع فيه ساس الكتان وقش الأرز فلما وصل إلى تلك البقعة اكتنفه الفلاحون ثم أشعلوا النار فى الساس والقش فهلك الجراد ، وكذلك أحرقوا ما كان من الجراد فى غابة السنط بواسطة ساس الكتان وقش الأرز ، وقد ظهر الجراد ببلاد أخرى من مديرية القليوبية فاتبعت نفس الأساليب فى إبادته ، ورأت الحكومة تشجيع الأهلين على مكافحته فأعطت قرشاً لكل من أحضر أقة من الجراد فصار الناس يحضرونه بالزنابيل حتى لم يبق منه شيء(١)

وفى سنة ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول أغار الجراد بكثرة على مصر فاهتمت الحكومة بمقاومته وعينت وهبى افندى مأموراً لإبادته وأعطت الأنفار القائمين بإبادته ٢٠ بارة عن كل أقة منه(٢).

الفيران :

كانت الفيران تصيب بعض الزروع بالتلف فتأكلها وكانت الحكومة تعفى أراضيها من المال(٣) .

ولدفع أذى الفيران عن القصب "الخلفة" كان الفلاحون يشعلون النار فى "الزعازيع" المتخلفة بالحقل بعد قطع القصب الأصلى لدفع أذى ما قد يكون هناك من فيران(٤) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢.

(٢) دفتر ٤٦٤ ودفتر ٤٦٥ وارد المعية تركى رقم ٣٦١ ورقم ١٩ ررقم ١٤٣٠ (من مدير الشرقية إلى المعية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٦٥ ومن مدير الجيزة إلى المعية فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦٥ ومن مجلس الأحكام المصرية إلى المعية فى ٢ رجب سنة ١٢٦٥).

(٣) دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢) .

(٤) لائحة الفلاح ص ٢٨.

ولما علم محمد على بتسلط الفيران على الحاصلات وأكلها أصناف الحبوب عمل على إبادتها فكلف الأهلين قتلها وشجعهم على ذلك فى بادئ الأمر بإعطاء كل من يقتل فأراً بارتين مكافأة[١] له . وفى السنة التالية ألزم الحكام العمل على إبادة الفيران بدون صرف مكافآت مالية[٢] .

الطيور :

كان فى بعض السنين يوجد بكثرة نوع من الطيور يقال له العصفور يأكل الأرز فى أوان نضجه ولدفع أذاه كان الصبيان يطردونه من حقول الأرز برميه بالأحجار من المقاليع[٣] .

وكذلك كانت الذرة تتعرض لخطر الطيور عند ما تقترب من النضوج فكان الفلاحون يبعدون عنها أفواج الحمام والطيور الأخرى التى تتلف محصولها وذلك بضربات المقاليع[٤] .

وأيضاً فى وقت نضوج الفول كانت جموع الحمام والزرازير تهجم على الحقول لتلتقط حبوب الفول فكان الناس يصيدونها بضربات المقاليع[٥] .

الخنازير البرية :

كان الخنزير البرى يكثر فى جهات الوجهين البحرى والقبلى ويرجع انتشاره إلى عدم مطاردة الصيادين له لدنسه ومن عادته الانسياب فى حقول الذرة والفتك بها وكان يرى غالباً أسراباً يتألف كل منها من خمسين إلى ستين خنزيراً[٦] .

---

(١) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ١٩٩ (إلى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦) . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٦ (أمر إلى مأمورى الأقاليم فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦) .

(٢) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ٧٠٤ (إلى الكتخدا فى ٢٢ صفر سنة ١٢٤٧).

(٣) لائحة الفلاح ص ص ١٥ و ١٦ .

(٤) Mengin: Op. cit., T. II, p. 325. Girard: Op. cit., p. 56.

(٥) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢٤٦ (إلى كاشف منفلوط فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩). الزرزور نوع من الطيور. Mengin: Op. cit., T. II, p. 347.

(٦) كلوت ج ١ ص ص ٣٣٢ — ٣٣٣ Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 366 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837). Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

الغزلان :

كانت الغزلان تكثر على حدود الصحارى المصرية وتتغذى بأعشاب الصحراء وأحياناً تأتى فى الليل إلى الأراضى المزروعة لتأكل مما بها من نبات ويصطادها الأعراب(١) .

رياح الخماسين :

هى رياح حارة تأتى من الصحراء محملة بالأتربة والرمل فتضر الزرع وتحدث شدتها ومدة مكوثها قلقا للفلاحين حيث كانت فى بعض المواسم تجفف أقساماً من الأراضى بأكملها حتى ولو بعد الرى(٢) . وقد يكون ضرر رياح الخماسين بالزرع بالغاً حتى لا ينتج محصولا بالمرة أو يأتى بمحصول ضئيل وفى تلك الحالة كانت الحكومة أحياناً تعفى الأراضى من المال بحيث : « إذا كان محصول أى صنف ينبت وينمو ويقرب من طرح حبوب وفى هذه الأثناء تعصف به السموم ويصبح هائفاً من طرف الله فبعد التثبت من صحة إصابته وبعد تحقيق مساحة أطيانه يلزم عدم أخذ مالها »(٣) .

البرد :

كان البرد فى بعض الأوقات سبباً فى تلف الزروع حتى أن الحكومة كانت أحياناً تعفى أطيان مثل تلك الزروع التالفة من المال(٤) .

---

(١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 561.

(٢) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١٠٥ (إلى مأمور أسيوط فى ٧ رمضان سنة ١٢٤١) .
Bowring: Op. cit., p. 12.

(٣) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢٤٦ (إلى كاشف منفلوط فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٣٩).
أبطل هذا الإعفاء فيما بعد .

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١٠٥ (إلى مأمور أسيوط فى ٧ رمضان سنة ١٢٤١) .
دفتر ٧٣٤ خديوى تركى رقم ٣٤٣ (إرادة إلى الكتخدا فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢).

الفصل الخامس

مقدار الإنتاج

السنة الزراعية :

كانت السنة الزراعية تنقسم إلى ثلاثة أدوار :

أولا : الزراعة الشتوية : عند ما يفيض النيل تغمر مياهه أراضى الحياض فتمكث عليها مدة ثم تنصرف عنها ويشرع الفلاحون فى زراعة الغلات التى لا تحتاج للرى حتى الحصاد ويطلق عليها اسم البياض أما الزراعات التى تزرع فى نفس الدور فى الأراضى التى لم تغمرها مياه الفيضان أو لم تمكث عليها مدة كافية فإنها تحتاج إلى الرى بالوسائل الصناعية وتعرف باسم الشتوى . ومن الزراعة الشتوية بنوعيها القمح والشعير والفول والعدس والحمص والبرسيم والبازلاء والحلبة والقرطم والخس والترمس والكتان .

ثانياً : الزراعة الصيفية : تأتى بعد الزراعة الشتوية بنوعيها وتعرف باسم القيضى أو الصيفى أى زراعات الصيف وتحتاج إلى الرى الصناعى لأن النيل يكون إذ ذاك فى التحاريق . ومن الزراعة الصيفيةالقطن والنيلة والأرز والقصب والذرة الصيفية .

ثالثا : الزراعة الخريفية : تأتى بعد الزراعة الصيفية عند ما يبدأ ماء النيل فى الارتفاع فإن كانت فى أرض واطئة أطلق عليها اسم الدميرى وإن كانت فى أراض عالية تحتاج إلى رفع الماء إليها بالوسائل الصناعية عرفت باسم النبارى ومن الزراعة الخريفية الذرة والبطيخ(١) .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٤ — ٣٣. فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ص ص ٣١ — ٣٦ . كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٣ — ٤٢٤ .

Girard : Mémoire sur L'Agriculture... (Description de l'Egypte, T. 17, pp. 16-18, 133-148)

وليس معنى ذلك أن هذه الأدوار الثلاثة كانت تتعاقب على جميع الأراضى فتنتج ثلاثة محاصيل فى السنة إذ أن من الغلات الزراعية ما يمكث فى الأرض سنة زراعية مثل القطن والنيلة والقصب فلا يمكن بذلك زراعة نوع آخر فى الأرض فى نفس السنة . وكذلك تحتاج بعض الزروع إلى الرى بالوسائل الصناعية فى أثناء انخفاض النيل ولذا اقتصرت تلك الزروع على الأراضى القريبة من النيل أو الترع الصيفية أو الآبار .

ومع هذا فإن الأراضى ذات المياه الدائمة كان فى استطاعتها إنتاج محصولين أو ثلاثة محاصيل فى السنة الواحدة(١) . وتبعاً لذلك كانت مساحة الحاصلات أزيد من مساحة الأراضى الزراعية .

مساحة الحاصلات :

كان محمد على يحدد سنوياً مساحة كل من الحاصلات التى احتكرها على حسب مقتضيات الحالة التجارية فكان التوسع فى زراعة بعض الغلات يؤثر فى مساحة غيرها .

وقد زادت مساحة بعض الحاصلات مثل القطن والقصب والنيلة والأرز والسمسم والخشخاش والكتان عما كانت عليه فى أول القرن التاسع عشر لأن محمد على عمل على تكثيرها وتوسيع زراعتها نظراً لأنها أكثر ربحاً من غيرها وفى الاستطاعة بيعها إلى التجار الأجانب فتأتى بربح وفير للحكومة التى احتكرت شراءها من الأهالى(٢) .

وكان توزيع الغلات الزراعية فى أول القرن التاسع عشر كالآتى :

منطقة أدفو :

كل ١٠٠٠٠ فدان تزرع على الوجه الآتى :

٨٠ — ١٠٠ فدان لزراعة الصيفى تخصص للذرة

٦٠٠ فدان لزراعة النبارى تخصص للذرة

---

(١) Marmont: Voyage du Maréchal Duc De Raguse, T. 3. pp. 346-347.

(٢) Bowring: Op. cit.. 46.

٩٣٠٠ فدان لزراعة البياض والشتوى من قمح وشعير وعدس وحمص وترمس وخس وجلبان وبازلاء

وغالباً كل ٣٠ فدانا من زراعة البياض تزرع على هذ االوجه : عشرة أفدنة قمحاً وعشرة أفدنة شعيراً وعشرة أفدنة عدساً وجلباناً وحبوبا أخرى

منطقة الأقصر :

كل ٤٠٠٠ فدان تزرع على هذا الوجه :

٢٠٠٠ فدان لزراعة البياض

١٠٠٠ فدان لزراعة الصيفى

٧٠٠ فدان لزراعة النبارى

٣٠٠ فدان لزراعة الشتوى

نواحى قنا :

كل ١٠٠ فدان من زراعة البياض تزرع على هذا الوجه :

٤٧ فداناً قمحاً و ٢٠ فداناً فولا و ١٥ فداناً عدساً و ٦ أفدنة شعيراً و ٩ أفدنة جلباناً و ٣ أفدنة برسيما .

زراعة النبارى والصيفى عشر زراعة البياض أى عشرة أفدنة تزرع على الوجه الآتى :

٤ أفدنة ذرة و ٦ أفدنة قصباً .

منطقة جرجا (بين فرشوط وطهطا) :

زراعة النبارى فى الخريف من الذرة والبطيخ وبعض الخضر .

زراعة الشتوى فى الشتاء بواسطة الرى الصناعى : بعض حقول من الشعير والقمح .

زراعة البياض من قمح وشعير وفول وعدس وحمص وبرسيم وجلبان وحلبة وقرطم ونسبة هذه الزراعة فى ٧٣ فداناً هى : ٣٠ فداناً قمحاً و ١٥ فداناً فولا

و ١٠ أفدنة عدساً و ١٠ أفدنة برسيما و ٥ أفدنة شعيراً وفدانان ونصف جلباناً ونصف فدان حلبة .

مديرية أسيوط : المثل الأول :

١١٤ فداناً تزرع على هذا الوجه :

٥٠ فداناً قمحاً و ٢٤ فداناً فولا و ٢٢ فداناً عدساً و ١٠ أفدنة برسيما و ٦ أفدنة حمصاً وفدانان شعيراً .

المثل الثانى :

٥٨٢ فداناً تزرع على هذا الوجه :

٤٠٠ فدان فولا و ١٢٠ فداناً قمحاً و ٢٠ فداناً عدساً و ١٢ فداناً شعيراً و ١٠ أفدنة جلباناً و ١٠ أفدنة كتاناً و ١٠ أفدنة حمصاً .

منطقة الفيوم :

كل ٦٢ فداناً من زراعة البياض تزرع غالباً على هذا الوجه :

٢٠ فداناً قمحاً و ٢٠ فداناً فولا و ٥ أفدنة شعيراً و ١٠ أفدنة برسيما و ٤ أفدنة حلبة و ٣ أفدنة كتاناً .

وكذلك بها زراعة النبارى وبخاصة الذرة وبها أيضا زراعة النيلة والقصب والورد .

الدلتا :

كل ١٠٠ فدان تزرع زراعة الشتوى على هذا الوجه :

٢٥ فداناً برسيما و ٣٠ فداناً قمحاً و ١٠ أفدنة شعيراً و ٣٥ فداناً بغيتة من القمح والشعير (١) .

من المائة فدان ٢٥ فداناً فقط تزرع زراعة صيفية على هذا الوجه :

١٣ فداناً ذرة شامية و ٦ أفدنة سمسما و ٦ أفدنة قطنا .

---

(١) البغيتة هى خليط من نوعين من الزروع .

منطقة دمياط ورشيد :

زراعة صيفية من الأرز وقليل من الذرة

بعد الأرز تزرع نفس الأرض برسيما أو قمحاً أو شعيراً (١) .

هكذا كان توزيع الزراعات فى مناطق القطر المختلفة ومن ذلك يتضح أن مساحة الزراعة الصيفية كانت قليلة فلما اهتم محمد على بالزراعة الصيفية وأخذ فى تكثيرها وتوفير المياه لها ازدادت مساحتها حتى أن الزراعة الصيفية التى نتجت عن حفر ترعة المحمودية وحدها بلغت فى أول الأمر ١٠٠٠ فدان ثم أخذت فى الزيادة حتى وصلت إلى ١١٥٠٠ فدان فى سنة ١٨٤٩(٢) .

ولم يقتصر الأمر على ترعة المحمودية بل كان « من جملة الترع الصيفية الجسيمة ترعة مويس التى حفرت لأجل سقى أطيان الشرقية وهى ترعة عظيمة كأنها شعبة من النيل إذ هى لا تنقطع صيفاً ولا شتاء ... وقد حصل منها منافع كثيرة فى زراعة الأصناف .... ومنها الترعة التى تسمى بحر شبين إذ هى أيضاً عبارة عن شعبة من النيل حيث أنشئ فيها سدود جسيمة بقناطر عظيمة لأجل سقى أطيان الغربية بالراحة .... ومنها ترعة الخطاطبة التى حفرت لسقى أطيان البحيرة وكانت فى السابق ترعة نيلية ... ومنها ترع صيفية جسيمة غير هذه الترع كالشرقاوية والباجورية والسرساوية إذ كل منها له منافع عظيمة فى زراعة الصيفى » (٣) .

وفضلا عن الترع الصيفية كان الإكثار من السواقى والتوابيت والشواديف له أثر فى زيادة مساحة الزراعة الصيفية إذ كان فى الوجه البحرى وحده ٥٠٠٠٠ ساقية وتابوت فى سنة ١٨٣٨ بينما كان فى القطر كله ما يربو على ٥٠٠٠٠ ساقية أدخل محمد على منها ما لا يقل عن ٣٨٠٠٠ ساقية حتى سنة ١٨٣٨ . أما الشواديف فكانت منتشرة فى مصر وبخاصة فى الوجه القبلى .

---

(١) Girard: Op. cit., T. 17, pp. 133-148.

(٢) Chelu: Le Nil, p. 437.

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦١ .
الأصناف هى الحاصلات الصيفية.

وقد شجعت الحكومة الأهلين على إنشاء آلات الرى هذه وعملت على إصلاحها دائماً رغبة منها فى الإكثار من الزراعة الصيفية حتى أنها كانت إذا رأت أطيان ساقية أقل من المقرر لها فى الرى وبجوارها أطيان بدون ساقية شاركت الرجلين مع بعضهما فإن لم يتيسر ذلك ضمت الأطيان إلى صاحب الساقية وأعطت صاحبها بدلا عنها إن أمكن .

وكما عمل محمد على على زيادة الزراعة الصيفية شجع الأهلين على تكثير بعض الزروع الأخرى مثل الزيتون والتوت بإعفاء أراضيها من الضرائب فى السنين الأولى من غرسها .

وكان من نتيجة الاتساع فى زراعة بعض الحاصلات أن تغير توزيع الغلات الزراعية عما كان عليه فى أول القرن التاسع عشر ففى الوجه البحرى « حل مقدار عظيم من القطن محل الحبوب »[١] ويقرر بورنج فى أثناء الكلام عن قلة القمح فى مصر فى سنة ١٨٣٧ أن : « من الأسباب الرئيسية فى نقص زراعة القمح إنتاج القطن بكثرة ذلك الإنتاج الذى ضحيت من أجله أصناف كثيرة أخرى »[٢] إذ أن مساحة أراضى القطن وصلت إلى ٣٥ ٪ من أراضى النواحى التى كان الرى فيها سهلا[٣] . وليس معنى هذا أن الحبوب قلت عما كانت عليه من قبل إذ الحقيقة عكس ذلك فقد إزدادت فيما بين سنتى ١٨٢١ و ١٨٣٢ [٤] وذلك أن « محصول الحبوب زاد كثيراً فى عهد محمد على بازدياد الأراضى الزراعية ولكن الزيادة لم تكن بنسبة السكان ولذا كان هناك نقص فى الحبوب فى السنين التى انخفض فيها الفيضان »[٤] .

وكذلك اتسعت عن ذى قبل زراعة كل من القصب والنيلة والأرز والسمسم والخشخاش والكتان والتيل والقرطم والفول والشعير والبرسيم كما زاد محصول القمح والذرة فيما بين سنتى ١٨٢١ و ١٨٣٢ زيادة كبيرة نتيجة للعناية بهما وأتساع مساحتهما

---

(١) Marmont: Op. cit., T. III, p. 231.

(٢) Bowring: Op. cit., p. 19.

(٣) Grégoire: De la culture du Coton (Mémoires de l'Institut Egyptien, I, 1862, p. 440)

(٤) Crouchley: The Economic Development of Modern Egypt, p. 64.

زيادة الإنتاج :

زاد الإنتاج الزراعى فى عهد محمد على نظراً لزيادة الأراضى الزراعية وتحسين طرق الرى والعناية بالأساليب الزراعية ومساعدة الحكومة للمزارعين غير المقتدرين بالآلات الزراعية وآلات الرى والحيوانات والتقاوى والسلف المالية وكذلك حث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم فى العمل الزراعى ويقرر بورنج فى أثناء الكلام عن زيادة إنتاج القطن والخشخاش والقصب والنيلة أن « الحقيقة التى لا يتطرق إليها الشك هى أن رأس المال والتسهيلات الأخرى التى قدمتها الحكومة كانت السبب الأصلى فى زيادة هذه المحصولات »(١) . ويقرر قنصل الروسيا العام فى مصر فى سنة ١٨٣٤ أنه « بموازنة إنتاج مصر الآن بما كان عليه فى حكم المماليك يرى أنه زاد زيادات عظيمة جداً »(٢) أما دوق راجوزا الذى جاء إلى مصر فى سنة ١٨٣٥ وكان قد زارها قبل عهد محمد على فيقول إن « إنتاج البلاد أصبح على العموم عظيما جداً فبدلا من الغلات القديمة العادية والمحصول القليل إلى حد ما تحصل الآن غلات ذات قيمة عظيمة وقد تغير كل شىء تماماً بهذا الخصوص فمن أين أتى هذا ؟ من إدارة الباشا للزراعة وسيطرته عليها »(٣) وكذلك يقرر البارون بوالكومت فى سنة ١٨٣٣ فى أثناء الكلام عن محصول القطن أن « محمد على قد زاد بهذا المحصول وحده أكثر من سدس قيمة الإنتاج السنوى لمصر »(٤) .

وقد زاد مجموع إنتاج الحبوب والبقول فيما بين سنتى ١٨٢١ و ١٨٣٢ وإليك مقدار محصولها فى كل من السنتين المذكورتين :

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 46.

(٢) Cattaui: Le Règne de Mohamed Ali, T. II 1er partie, p. 70 (Duhamel à Cancrin, 30 Avril 1834)

(٣) Marmont: Op. cit., T. III, pp. 339-340.

(٤) Douin: La Mission duBaron de Boislecomte, pp. 83-84.

نوع المحصول	مقداره فى سنة ١٨٢١		مقداره فى سنة ١٨٣٢	
	بالهكتولتر	بالأردب	بالهكتولتر	بالأردب
القمح	٢٢٠٢٠٠٠	١١٩٦٧٣٩	٤٠٠٢٠٠٠	٢١٧٥٠٠٠
الفول	٢٢٠٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٩٣٢٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠
الذرة	١٤٧٢٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٨٦٩٥٦
الشعير	١١٠٤٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٧٩٤٠٠٠	٩٧٥٠٠٠
الأرز	٣٣٠٠٠٠	١٧٩٣٤٨	٢٢٠٠٠٠	١١٩٥٦٥
الذرة الشامية	٢٧٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٤١٦٠٠	٢٤٠٠٠٠
الحلبة	٣٣٩٠٠٠	١٨٤٢٣٩	١٦٥٦٠٠	٩٠٠٠٠
الحمص	١٤٧٠٠٠	٧٩٨٩١	٦٩٠٠٠	٣٧٥٠٠
العدس	٢٠٨٠٠٠	١١٣٠٤٣	١٩٣٠٠٠	١٠٤٨٩١
الترمس	٧٤٠٠٠	٤٠٢١٧	٥٥٢٠٠	٣٠٠٠٠ (١)

وفى سنة ١٨٣٣ كان إنتاج الحاصلات الآتية كما يلى :

نوع المحصول	مقداره بالأردب
بذر الكتان	٢٢٠٠٠
بذر الخس	٨٠٠٠
بذر السمسم	١٨٠٠٠
بذر القرطم	١٥٠٠
	مقداره بالقنطار
القطن	١١٤٥٠٠
الزعفران (العصفر)	٥٨٣
الحناء	٣٥٠٠٠
الكتان	١٨٠٠٠
	مقداره بالأقة
النيلة	٧٧٣٠٠
الأفيون	١٤٥٠٠ (٢)

(١) كان الإردب إذ ذاك يساوى ١٨٤ لترا والهكتولتر = ١٠٠ لتر (كلوت ج ٢ س ٨٣٧) Douin: La Mission du Baron de Boislecomte, p. 86.

(٢) Mengin: Histoire Sommaire..., pp. 162-163

هكذا كان إنتاج حاصلات الحقل أما عن الأشجار فقد اهتم محمد على بغرسها سواء أكانت من أشجار الغابات أم أشجار الفاكهة حتى زاد عددها زيادة كبيرة عما كانت عليه من قبل وإليك مايقوله كلوت بك فى كتابه فى سنة ١٨٤٠ : « وفى الواقع فإن مصر إذا شوهدت الآن وقد بسقت فيها الأشجار فى كل مكان وبدا من منظرها بضواحى القاهرة والوجه البحرى ما يشبه الغابات فإنما يرجع هذا الفضل إلى ذلك الرجل العبقرى الواضع يده على زمام أمورها والآخذ بها إلى أسمى المنازل ومعالى الرتب فلقد غرس هذا الوالى حفظه الله فى سنوات قليلة بالوجه البحرى وحده ستة عشر مليوناً من الأشجار »(١)

وكذلك أهتم إبراهيم باشا بغرس الأشجار وأنفق الأموال الكثيرة على إنشاء المزارع والمغارس فى أرجاء البلاد المصرية فغرس حتى سنة ١٨٣٥ لحسابه الخاص ٥٠٠١٥٣٤ شجرة من ٢٥ نوعاً من أنواع أشجار الغابات و ٥٨٦٢١٤ شجرة من ٤١ نوعاً من أنواع الفاكهة تنقسم إلى ٧٣٤ صنفاً مختلفاً (٢) .

وكان عدد أنواع الأشجار الخاصة بالقطر المصرى قبل ذلك لا يتجاوز ١٢ نوعاً كما لم يكن موجوداً من الشجيرات التى لا يتجاوز ارتفاعها القدمين سوى ١٨ نوعاً وكانت هذه الأشجار والشجيرات بأنواعها المذكورة متفردة على ضفاف النيل أو مبعثرة هنا وهناك حول السواقى(٣) .

وكانت الخضر والزهور فى مصر لا تزال فى المهد حتى نهاية القرن الثامن عشر ولكنها انتشرت منذ تولى محمد على الحكم(٤) .

وقد تقدمت فلاحة البساتين فى مصر فى عهد محمد على ودخلت فى الحدائق المصرية أشجار ونباتات أجنبية كثيرة من جهات مختلفة ويقرر بورنج أنه « قد عمل الشىء الكثير فى مصر للنهوض بفلاحة البساتين وكثير

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) Marmont: Voyage du Maréchal duc de Raguse, T. 3, p. 349.

(٣) كلوت ج ١ ص ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

(٤) Delchevalerie: Le Parc Public de l'Ezbekieh, p. 8

من الحدائق جميل فى منظره غنى فى محتوياته والحدائق المدهشة يباشرها أوربيون »[١] ويقرر بورنج أيضاً أن « فلاحة البساتين فى مصر مدينة كثيراً للباشا فإن حدائقه الواسعة يلاحظها إخصائيون فى النبات أذكياء مهرة وليس هذا فحسب بل إنه أرسل بستانيين رحالة إلى الهند الشرقية وأجزاء أخرى لجمع نماذج من الحاصلات النباتية التى تناسب التربة المصرية »[٢] .

ومن بين الحدائق المصرية المهمة التى أدخلت فيها النباتات الأجنبية زيادة على النباتات والأشجار الأهلية حديقة الوالى بشبرا وبها كثير من أشجار الفاكهة والأشجار المجلوبة من الخارج والنباتات العطرية[٣] وحديقة إبراهيم باشا بجزيرة الروضة وقد ذكرنا من قبل ما بها من أشجار قيمة وحديقة القبة وحديقة سليمان باشا وحدائق أخرى كثيرة فى القاهرة والإسكندرية[٤]

وكان أغنياء الأتراك فى مصر يميلون إلى إنشاء الحدائق فأحياناً تكون بداخل المدن وفى وسطها بيوتهم ولكنها تنشأ غالباً فى الضواحى والأرياف وأجمل الحدائق الريفية ما كان منها بالدلتا والفيوم[٥] .

ورغبة فى زيادة الحدائق والإكثار من غرس الأشجار أعطى محمد على بعض الأشخاص أطياناً من الأبعادية والمعمور "رزقة بلا مال" بشرط زراعتها أشجاراً بحيث لا يستخرج تقسيطها إلا بعد زراعة الأشجار فيها وإذا أخل صاحبها بهذا الشرط لم يعط له التقسيط الذى يثبت ملكيته لها[٦] . وكانت

---

(١) Bowring: Op. cit. p. 26

(٢) Bowring: Op cit p 26

(٣) كلوت ج ١ ص ص ٢٤٢ — ٢٤٣ .

(٤) Delchevalerie: Flore Exotique de Jardin D'acclimatation de Ghézireh, p. 15

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٤٦.

(٦) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ٢٤٥ (فرمان إلى روزنامجه جى مصر فى ٥ المحرم سنة ١٢٥٨) . دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٢٩٢ (أمر إلى مدير الجيزة فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٨٤ (أمر المالية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧١ وأمر إليها فى ٢١ رجب سنة ١٢٧١).
أعطى محمد على ٥٠٠ فدان لأحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى لزرعها أشجارا فلما أراد أحمد باشا التخلص من هذا الشرط كتب إليه محمد على يقول بأن تلك الأطيان إنما أعطيت له ليزرعها أشجارا لا ليخصصها للزرع فإما أن يجعل منها حديقة وإما أن يردها (دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٦٢٣ من الجناب العالى إلى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٤٩) .

الأصول المتبعة أن تغرس الأشجار فى ثلثى الأطيان إن كانت فى الوجه البحرى أما الثلث الباقى فيزرع بحاصلات أخرى كالحبوب أو نباتات العلف (١) .

وكذلك قرر محمد على فى سنة ١٨٤٥ بأن كل من يصلح أرضاً بوراً بغرس أشجار بها تعطى له "رزقة بلا مال" ويحرر له تقسيطها (٢) .

وقد بذل محمد على جهوداً كبيرة لتكثير أشجار الأخشاب ففى سنة ١٨٢٧ قرر وجوب زرع الأشجار فى الأراضى البور فى الأقاليم البحرية والقبلية بدون أن يؤخذ عنها مال وألزم جميع المأمورين تنفيذ ذلك متوعداً المهمل منهم بأشد العقاب حيث يقول فى أمر إليهم : « إذا كنتم قد عمدتم إلى زرع الأشجار فكم من الأفدنة زرعتم وإذا كنتم قد أغفلتم زرعها فى السنة الماضية فإن عليكم أن تبادروا فى هذه السنة إلى زرع الأشجار دون ما إضاعة للوقت وتأكدوا أنكم إذا ما أهملتم أمر زراعة الأشجار فى هذه السنة أيضاً ستلاقون منا أشد العقاب »(٣) .

وكذلك تقرر إدماج مادة عن الإكثار من غرس الأشجار فى لائحة الفلاح بعد صدورها بسنتين رغبة فى حض المزارعين على غرس أشجار التوت والسنط والأثل واللبخ والجميز وما إليها(٤) كما كان من اختصاصات المأمور أن : « ينبه عليهم بزرع الأشجار على مجارى الماء المعدة لزراعة الأصناف على الجسور القريبة للماء لأن ذلك فيه نفع للمزارعين »(٥) أما عن أشجار التوت فقد كثرت زراعتها لاستخدام أوراقها فى تربية دود القز .

وعند ما عين محمد على معاونين فى المديريات فى يناير سنة ١٨٤٦

---

(١) دفتر ٥٦ معية تركى رقم ٣٩ (من المعية السنية إلى مدير المحمودية خليل افندى فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٤٩) . دفتر رزق سنة ١٢٥٦ ص ١٨ بدار المحفوظات العمومية .

(٢) أمين سامي ج ٢ ص ٥٣٥ (أمر إلى مديرى الأقاليم في ٢٥ شوال سنة ١٢٦١) .

(٣) دفتر ٣٧ معية تركى رقم ١٨١ ورقم ١٨٢ (إلى مديرى الأقاليم فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٤٤) .

(٤) دفتر ٧٨٤ ديوان خديوى رقم ٢٣٢ . (من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى فى ٩ شعبان سنه ١٢٤٧).

(٥) لائحة الفلاح ص ٥٨.

جعل من سلطتهم ترتيب غرس الأشجار وملاحظتها رغبة فى تكثيرها « حيث مرغوب الإرادة السنية زراعة الأشجار من صنط وأثل وصفصاف وجميز وخلافه وبما أن الأشجار المذكورة تزرع على الجسور وفى قنى السواقى والتوابيت وهذا فيه منافع عظيمة إلى لزوم العمارات وعدد السواقى ونشو المراكب المستجدة وغيره فيلزم بوصول الافندى أولا يعد السواقى والتوابيت الدايرين بالناحية ويرتب على كل ساقية أو تابوت مقدار كلى ليصير زراعته من الأشجار ويقيد مقدار ما يترتب زراعته على السواقى والتوابيت اسم اسم صنف صنف ويدرجه بجرناله وفى كل أكم يوم يمر على الأشجار المذكورة وإذا وجد أن بعض الأشجار لم صار زراعتها بالكامل حكم الترتيب أو لم جارى سقيتها فى كل كم يوم فيدرج كلما يوجده بجرناله »[١] .

وكانت الحكومة فى أول الأمر تأخذ ما تحتاج إليه من الأخشاب البلدية من أشجار الأهلين وذلك بقطعها وتقدير أثمانها كما تشاء فلما رأى محمد على أن تلك الطريقة موجبة لنفور الأهلين وعدم رغبتهم فى زراعة الأشجار بدلا عما قطع منها أبطلها وجعل الأهالى أحراراً فى بيع أشجارهم إلى التجار أما الحكومة فتشترى ما تحتاج إليه من الأخشاب من التجار وذلك رغبة منه فى تكثير زراعة الأشجار وترغيب الأهلين فيها حيث أن « الأهالى لا يبيعون إلى المذكورين إلا برضاهم ويقبضون الثمن نقدية بحال البيع ويرغبون تكثير زراعة الأشجار بدل الذى قطع أضعاف ما داموا يبيعون ويقبضون الثمن نقدية بوقته .... وتنبهوا على كافة الأهالى بالبلاد التابعين المديرية مع مخاطبة المتعهدين ووكلاهم بتكثير زراعة الأشجار بدل الذى قطع أضعاف ودائماً ترغبون الأهالى فى ذلك وهكذا كل محل متقارب إلى المياه مثل السواقى وكينارات الغيطان فيصير رغبة الأهالى بغرسه من لبخ وأثل وصنط وتوت لأجل حصول العمارية إلى البلاد ورفاهية أهاليها بانتفاعهم منها بمقتضى الإرادة العلية »[٢] .

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ و ٥٥ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٧ (إفادة عمومية من الشورى فى ١٥ المحرم سنة ١٢٥٨) .

وزيادة على ترغيب الأهلين فى زراعة أشجار الأخشاب قامت الحكومة بزراعة تلك الأشجار فى بعض الأطيان على حسابها فقد غرست ٥٣٩٧٣ شجرة من الصفصاف والسنط واللبخ والأثل فى عشرة أفدنة[١] كما أمر محمد على فى سنة ١٨٣١ بغرس أشجار السنط واللبخ وغيرها فى ٧٠٠ فدان بمديرية الغربية[٢] وكذلك غرست الحكومة كثيراً من الصفصاف وزرعت ١٠٠ فدان من السنط فى سنة ١٨٣٢ فى مأمورية كفر الشيخ كما أمر محمد على فى السنة السابقة بزراعة ٢٠٠٠ فدان من السنط فى الوجه القبلى[٣] .

الغلة ونفقات الإنتاج والمكسب :

تشمل نفقات الإنتاج الزراعى أجرة العمل وإيجار الأرض وفائدة رأس المال وللوقوف على المكسب من الزراعة تخصم تلك النفقات من قيمة المحصول[٤] .

وإليك أمثلة من بعض الحاصلات :

فى سنة ١٨١٣ — ١٨١٤ أجرت جمعية مكونة من ٢٦ فلاحاً قطعة أرض بالقرب من إسنا زرعت ١٤ فداناً منها ذرة والثلاثة الأفدنة الباقية بطيخاً واستخدمت الشواديف فى ريها فكان المحصول ونفقات الإنتاج والمكسب كما يأتى :

(١) دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٢٢٦ (من الجناب العالى إلى أحمد أغا مأمور منوف وأشمون جريس فى ٢٥ جادى الأولى سنة ١٢٤٣) .

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٧ (أمر إلى مأمور طنطا فى ١٥ رمضان سنة ١٢٤٦) .

(٣) دفتر ١ أوامر رقم ١٠٨ (أوامر إلى مأمور كفر الشيخ ومأمور الشباسات ومأمور نبروه فى ١٠ رجب سنة ١٢٤٥) . أمين سامى ج ٢ ص ٣٨٢ (أمر إلى كتخدا بك مدير الوجه القبلى فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦) : دفتر ٣ أوامر رقم ١٠٠٢ (أمر إلى مأمور كفر الشيخ فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٧) .

(٤) Carver: Principles of Rural Economics, p. 315.

المحصول :	قرش
ناتج البطيخ من الثلاثة الأفدنة بيع بسوق إسنا بسعر يتراوح بين بارتين وثلاث بارات للبطيخة فكانت الجملة	٢٨٠
ثمن ما أكله الشركاء من البطيخ فى الحقل	٤٠
ثمن أعشاب وحشائش من حقل البطيخ والذرة (١)	٣٩٠
١٠٤٠ كيلة من الذرة بسعر الكيلة ٣٢ بارة(٢)	٨٣٢
ثمن عيدان الذرة	١٠٤
تربية ٥٢ شاة على أوراق الذرة تباع بعدئذ بمكسب ٣ قروش للواحدة	١٥٦
	١٨٠٢

نفقات الإنتاج :	قرش
الرى من النهر بالشواديف لمدة ثلاثة شهور بواقع ٢٥ شخصاً أجر الواحد منهم ١٥ بارة يومياً يتكلف تقريباً	٨٥٠
حراسة الذرة والبطيخ فى الحقل من السرقة ومن الطيور لمدة شهرين بواسطة خمسة أشخاص أجر الواحد منهم ١٢ بارة يومياً	٩٠
تكاليف الشادوف	٤
ثلاث كيلات ونصف من الذرة للتقاوى(٣)	٢½
تقاوى البطيخ	١
بَذْر تقاوى الذرة	٣

(١) كان بعض هذه الأعشاب والحشائش يباع فى سوق إسنا لإطعام الخيل والجمال والحمير فى تلك المدينة وتأكل أغنامهم ومعزهم البعض الآخر .

(٢) كان المحصول رديئا لان بعض عيدان الذرة انثنى أو كسر لهبوب رياح شديدة وهطول مطر غزير فى نوفبر ولولا ذلك لكان محصول الذرة ١٠٠٠ قرش بدلا من ٨٣٢ قرشا .

(٣) كان ثمن الكيلة من الذرة ٣٢ بارة وعلى ذلك يكون ثمن ثلاث كيلات ونصف قرشين و ٣٢ بارة ولكنه حسب هنا قرشين ونصف تفاديا للكسور بعد النصف .

	قرش
زرع تقاوى البطيخ	٢
تكاليف الحصاد لمدة أربعة أيام بواقع اثنى عشر شخصا أجر الواحد منهم ١٥ بارة يومياً	١٨
تكاليف إخراج الحبوب بالدوس وتذريتها	٣
أجرة الأرض بواقع كيلة ونصف عن كل فدان يأخذها صاحب الأرض[١] .	٢٠
ضريبة ال ١٧ فداناً بواقع ٢٩ قرشاً للفدان من الذرة والبطيخ	٤٩٣
	١٤٨٦½

المحصول	١٨٠٢
نفقات الإنتاج	١٤٨٦½
المكسب	٣١٥½
مكسب الفدان[٢]	١٨½

وفى نفس السنة (١٨١٣ — ١٨١٤) كان محصول القمح بالقرب من إسنا ونفقات إنتاجه ومكسبه كما يأتى :

	قرش
محصول الفدان من القمح	٨٤
نفقات الإنتاج (٤٠½ قرشاً ضريبة الفدان من القمح و ١٥ قرشاً تكاليف الزراعة)	٥٥½
المكسب[٢]	٢٨½

وفى سنة ١٨٢٧ كان محصول الأراضى الجيدة كما يأتى :

(١) دفع المستأجرون ضريبة الأطيان زيادة عن أجرة الأرض وهى ٢٥½ كيلة ثمنها ٢٠ قرشا و ١٦ بارة فحذفت ال ١٦ بارة تفاديا للكسور .

(٢) Burckhardt: Arabic Proverbs, pp. 160-165

(٣) Burkhardt: Op. cit., p. 165.

القطن (١) :	قرش
محصول الفدان من القطن الجيد قنطاران ونصف فى السنة	
بسعر القنطار ١٢٠ قرشاً	٣٠٠
ضريبة الفدان	٩٠
الباقى للفلاح دون خصم باقى نفقات الإنتاج	٢١٠

الحبوب (٢) :	قرش
محصول الفدان من القمح فى ٤ شهور و ٢٠ يوماً ٨ أرادب	
بسعر الأردب ٣٨ قرشاً	٣٠٤
و ١٠ أحمال من التبن بسعر الحمل قرشين (٣)	٢٠
محصول الفدان من الذرة الصيفية فى ٣ شهور و ١٠ أيام ١٢ أردباً	
بسعر الأردب ١٦ قرشاً	١٩٢
و ١٥ حملا من العلف بسعر الحمل قرشين	٣٠
محصول الفدان من الذرة الشامية فى شهرين و ١٥ يوماً ٥ أرادب	
بسعر الأردب ١٦ قرشاً	٨٠
و ٥ أحمال من العلف بسعر الحمل قرشين	١٠
فيكون محصول الفدان من الحبوب فى السنة	٦٣٦

نفقات الإنتاج :	قرش	
½ أردب تقاوى	١٩	
ضريبة الفدان	٩٠	
حمل من التبن (٤)	٢	١١١
المكسب (٥)		٥٢٥

(١) استخدمت الساقية لرى القطن . زاد محصول الفدان من القطن فيما بعد .

(٢) استخدمت الساقية لرى تلك الزروع .

(٣) الحمل هنا حمل جمل .

(٤) كانت الحكومة قد فرضت حملا من التبن على كل فدان .

(٥) Wilkinson: Modern Egypt and Thebes, vol. I, p p.464-465.

وهاك محصول الأراضى قليلة الجودة فى سنة ١٨٢٧ كما فى حقل ببلدة البعيرات بالقرب من الاقصر زرع قمحاً دون الاحتياج إلى الرى بالساقية :

محصول الفدان من القمح :

	قرش
٢ ⁄ من الأرادب	٦٤½
و ٣ أحمال من التبن	٦
	٧٠½

نفقات الإنتاج :

	فضة	قرش
ضريبة الفدان	٢٠	٤٠
½ أردب للتقاوى	١٠	١١
حرث	٢٠	٤
حصاد	٠٠	٣
نقل المحصول	٢٠	١
دراس	٨	٢
تذرية	٤	١
	٠٠	٦٤
المكسب(١)	٢٠	٦

وإليك محصول قطعة من الأرض فى ١٨٢٧ ونفقات انتاجها ومكسبها فى بلدة قرنة (٢) مع العلم بأنها كانت تروى بواسطة الشادوف :

(١) Wilkinson: Op. cit., vol. I. pp. 466-467.

(٢) توجد بلدة قرنة بالقرب من الاقصر .

المحصول الأول :

اشترك تسعة أشخاص فى زراعة أربعة أفدنة بالشادوف زراعة شتوية النصف قمحاً والنصف شعيراً كما يأتى :

	قرشاً
محصول فدانين من القمح ١٦ أردباً بسعر الأردب ٢٢½ قرشاً	٣٦٠
و ٢٠ حملا من التبن بسعر الحمل قرشاً	٢٠
محصول فدانين من الشعير ٢٠ أردباً بسعر الأردب ١٦ قرشاً	٣٢٠
و ٢٠ حملا من التبن بسعر الحمل قرشاً (١)	٢٠
	٧٢٠

نفقات الإنتاج :

	قرش
أردب من القمح للتقاوى	٢٢½
أردب من الشعير للتقاوى	١٦
الشادوف : ٣ قروش خشب و ٩ قروش دلاء	١٢
آلات زراعية	١٠
ضريبة ٤ أفدنة بفية ٤٠½ قرشاً للفدان	١٦٢
مساح الأراضى	٥
خسارة السمن (٢)	٥
	٢٣٢½
الباقى للأشخاص التسعة	٤٨٧½

---

(١) يختلف ثمن التبن باختلاف البلاد .

(٢) كانت الحكومة تفرض على الزارع توريد بعض السمن لها بالثمن الذى تحدده .

المحصول الثانى :

اشترك بعد ذلك الأشخاص التسعة فى زراعة فدانين زراعة صيفية بواسطة الشادوف كما يأتى :

	قرش
محصول فدانين من الذرة الصيفية ٢٤ أردباً بسعر الأردب ١٦ قرشاً	٣٨٤
نفقات الإنتاج :	
تقاوى	١٤
دلاء	٩
ضريبة	٨١
أجرة المساح	٢
دهن للدلاء	٢
	١٠٨
الباقى للأشخاص التسعة	٢٧٦

المحصول الثالث :

اشترك بعد ذلك خمسة أشخاص فى زراعة ثلاثة أفدنة زراعة خريفية بواسطة الشادوف كما يأتى :

	قرش
محصول الثلاثة الأفدنة من الذرة الشامية ١٥ أردباً بسعر الأردب ١٦ قرشاً	٢٤٠
وعلف	١٠
تزرع أيضاً جراوة[1] قيمتها	٢٥
	٢٧٥

(١) تزرع الجراوة فى أواخر شهر مسرى وتقطع خضراء لأكل المواشى .

نفقات الإنتاج :

	قرش
تقاوى	٥
دلو	٣
ضريبة الأطيان	١٢١½
أجرة المساح	٤
	١٣٣½
الباقى للأشخاص الخمسة	١٤١½

وعلى هذا يكون مكسب الشخص من هذه المحاصيل الثلاثة هو :

	فضة	قرشاً
من المحصول الأول	٧	٥٤
من المحصول الثانى	٢٧	٣٠
من المحصول الثالث	١٢	٢٨
من المحاصيل الثلاثة فى السنة[١]	٦	١١٣

وهاك محصول الفدان من القصب ونفقات إنتاجه ومكسبه فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ — ١٨٣٦ م) :

	بارة	قرش
المحصول	٢	٥٤٢٩
نفقات الإنتاج :		
ضريبة الأطيان	٠٠	١٠٦
تكاليف زراعة القصب واستخراج السكر	٢٠	٢٠٩٦
	٢٠	٢٢٠٢
المكسب[٢]	٢٢	٣٢٢٦

(١) Wilkinson: Op. cit., vol. I, pp. 462, 467-468

(٢) Bowring: Op. cit., pp. 22-23

وها هو محصول الفدان من القمح ونفقات إنتاجه ومكسبه حوالى سنة سنة ١٨٣٨[١] :

المحصول :

	فضة	قرش
٤ أرادب من القمح فى المتوسط بسعر الأردب ٥٠ قرشاً	٠٠	٢٠٠
نفقات الإنتاج :		
ضريبة الأطيان	٠٠	٦٣
البذر وكلفة العمل	٠٠	٢٠
الحصاد	٢٠	١٢
نقل المحصول من الحقل إلى القرية	٠٠	١٠
الدراس	٠٠	٥٦
أجرة الحارس وقت الدراس	٠٠	٨
تكاليف طفيفة	٠٠	٤
	٢٠	١٧٣
المكسب[٢]	٢٠	٢٦

وفى سنة ١٨٣٨ تقريباً كان محصول الفدان من الورد ونفقات إنتاجه ومكسبه على الوجه الآتى :

		قرش
المحصول	: ٦ قناطير من الورد بسعر القنطار ٢٥ قرشاً	١٥٠
نفقات الإنتاج	: الزراعة والضريبة	٦٠
المكسب[٣]		٩٠

(١) قدمت هذه البيانات إلى بورنج فى أثناء إقامته فى مصر وقد جاء إليها فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٨ .

(٢) Bowring: Op. cit., p. 18.

(٣) Bowring: Op. cit., p. 24.

الفصل السادس

الغلات الزراعية

القطن

أصبح القطن أهم الحاصلات الزراعية وأساس نظام محمد على المالى[١] ونال اهتماماً عظيما من والى مصر فسما نوعه وزادت مساحته وعظمت تجارته .

وكانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس أقل مرتبة من قطن البنغال بالهند ويعرف باسم القطن البلدى[٢] واستمرت زراعته فى عهد محمد على ولكنها أخذت فى القلة لظهور قطن محو حتى إن محصوله انخفض إلى ٦٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٣٣ بعد أن كان ٥٠٠٠٠ قنطاراً فى سنة ١٨٢٣[٣]

أما عن قطن محو فقد اكتشفه رجل فرنسى هو چوميل مدير مصانع محمد على ببولاق وأصل ذلك القطن من الهند زرع للزينة فى حديقة محو بك بالقاهرة فلما رأى چوميل تفوقه على القطن البلدى رفع الأمر إلى محمد على وأوقفه على مزاياه وفوائد زراعته[٤] فأمر محمد على بزراعته فى بضعة أفدنة بالقرب من القاهرة فى سنة ١٨٢١ فجاء بمحصول وافر أرسل إلى تريست حيث عرفت

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 18. Cattaui: Op. cit., T. II 2ème partie, pp. 96, 272. (Duhamel à Nesselrode, 27 Juin 1836 et 2 mars 1837)

(٢) Leon: The Khedive's Egypt, p. 206. Charles-Roux: Op. cit., p. 21.

(٣) Charles-Roux: Op. cit., pp. 31-32. Bowring: Op. cit., p. 17.

(٤) كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٧ — ٤٢٨ .

چوميل Jumel

Driault: L'Expédition de Crète ..., p. 26 (Drovetti au Ministre, 24 Juillet 1824).

Leon: Op. cit., pp. 206-207.

مزاياه فبيع بسعر القنطار ١٦ ريالا[١] كما أن صمويل برجز التاجر الإنجليزى بالإسكندرية أخذ معه إلى إنجلترا فى سنة ١٨٢١ رسالة من قطن محو قدمها إلى غزالى لانكشير فلاقت قبولا حسناً [٢] .

ولما كانت بذور قطن محو هندية الأصل أرسل محمد على چوميل إلى الهند لجلب بذ ور القطن منها فعاد من سياحته فى نهاية سنة ١٨٢١ ومعه مقدار مناسب من بذ ور القطن الهندى فزرعت فى بلاد مختلفة بالقطر المصرى[٣] .

وقد أكثر محمد على من زراعة قطن محو فزادت صادراته من ٩٤٤ قنطاراً فى سنة ١٨٢١ إلى ٣٥١٠٨ قناطير فى سنة ١٨٢٢ و ١٥٩٤٢٦ قنطاراً فى سنة ١٨٢٣ و ٢٢٨٠٧٨ قنطاراً فى سنة ١٨٢٤[٤] .

هكذا ظهر قطن محو وانتشرت زراعته وقد أطلق عليه أيضا اسم قطن چوميل نسبة إلى مكتشفه كما عرف باسم القطن الهندى نسبة إلى أصله[٥] ويمتاز نوعه بنعومة الملمس وطول التيلة[٦] .

وعلى الرغم من محاولات محمد على إدخال أنواع جيدة أخرى من القطن فإن قطن محو احتفظ بمكانته واستمرت زراعته منتشرة بل سائدة لمميزاته العالية التى اعترف بها الغزالون فى أوربا عند ظهوره فقد وضعوه فى المرتبة التالية تواً لقطن سى ايلند ذى التيلة الطويلة الناعمة وقدروا له ثمناً مرتفعاً [٧] .

وقد جلبت فى سنة ١٨٢٢ بذور قطن نانكين من مالطة وزرعت بمصر فأنتجت ٢٠٠ بالة من القطن فى السنة الأولى وحوالى ٢٥٠ بالة فى السنة الثانية وقدر ثمن القنطار من ذلك القطن بمبلغ ١٥ ريالا ولكن زراعته لم تنجح نجاحاً

---

(١) Régny: Notice sur l'introduction de la culture du Coton (Bulletin de l'Institut Egyptien, 1876, pp. 80-81)

(٢) صمويل برجز Samuel Briggs .
Crouchley: The Economic Development ..., p. 62.

(٣) فيجرى ج ٢ ص ٦٥ .

(٤) Régny: Statistique ... 1870, p. 59

(٥) Régny: Notice ... pp 81-84

(٦) Mengin: Op. cit., T. II, p. 363

(٧) Grégoire: De la culture du Coton ... (Mémoires de l'Institut Egyptien, 1862 pp. 437, 440)

حسناً فتركت(١) .

وفى سنة ١٨٢٣ عاد من السودان إلى مصر أحد الغلمان الآبقين وكان معه مقدار من بذر القطن أتى به من بلدة ماكو فزرع بعضه فى بستان ببولاق ووزع البعض الآخر على الزارعين بشبرا وأكنافها فنتج من ذلك قطن جيد ناعم الملمس طويل التيلة عرف باسم القطن الماكاوى نسبة إلى البلدة التى جلب منها وعلى الرغم من جودته لم يتمكن من منافسة قطن محو نظراً لأن محصوله قليل ومع ذلك فقد استمرت زراعته إلى عصر إسماعيل(٢) .

وجلبت أصناف أخرى من القطن من أمريكا وسوريا وآسيا الصغرى لزراعتها فى مصر ولكن قطن محو أثبت تفوقه عليها إذ كانت كلها ما عدا قطن سى ايلند أقل جودة منه(٣) .

ومع أن قطن سى أيلند أعلى رتبة من قطن محو وأن محصوله فى مصر فى السنتين الأولى والثانية كان مساوياً لأحسن نوع له فى بلاده الأصلية إلا أنه فى السنة الثالثة أنتج قطناً أقل جودة من قطن محو ولذا كان من الضرورى تجديد بذوره كل سنتين للمحافظة على جودته ومميزاته وتبعاً لذلك فضلت عليه زراعة قطن محو وعلى الرغم من ذلك استمرت زراعته إلى عهد إسماعيل(٤) .

وجلبت بذور قطن سى ايلند من أمريكا فى سنة ١٨٢٥ وقد عرف فى مصر باسم قطن سيلان أو سيلانت لا نسبة إلى جزيرة سيلان بل تحريفاً لاسم سى ايلند وإليك ما جاء فى أمر من محمد على إلى مديرية المنوفية : « المراد بوصول أمرنا هذا إليكم حالا تنقوا أقة بذر قطن سيلان الذى هو أمريقه جديد وأقة

---

(١) البالة = ٢١٩ رطلا إنجليزيا تقريبا والقنطار = ٤٣ $\frac{٣}{٤}$ أقة = ١٢٢ $\frac{١}{٤}$ رطلا إنجليزيا = ١٢٣ رطلا مصريا. وفى ديسمبر سنة ١٨٣٤ صار القنطار = ٣٦ أقة = ١٠٠ رطل مصرى = ٩٩ رطلا إنجليزيا . Gliddon: A memoir on the coton of Egypt, p.p. 53, 54. Charles-Roux: Op. cit., p p. 25, 32.

(٢) فيجرى ج ٢ ص ص ٦٦ — ٦٧ و ٧١ .
ماكو بلدة بين تكا وحدود الحبشة الغربية .

(٣) Charles-Roux: Op. cit., p. 32

(٤) فيجرى ج ٢ ص ٦٧ .Leon: Op. cit., p. 207

بذر قطن هندى »[١]

وكان القطن يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى إلا أن زراعته فى الوجه البحرى كانت أكثر انتشاراً لوفرة المياه[٢]. وقد اتسعت زراعته حتى بلغت ٣٥٪ من أراضى النواحى سهلة الرى ويقول قنصل الروسيا بمصر فى سنة ١٨٣٦ إن « الباشا أخبرنى بأنه زرع ٣٢٠٠٠٠ فدان من الأراضى بقطن محو وقطن سيلان وذلك فى أثناء إقامته الأخيرة بالوجه البحرى »[٣].

وقد بلغ إنتاج مصر من القطن ١١٤٥٠٠ قنطار فى سنة ١٨٣٣ وكانت مصر تستهلك فى صناعة المنسوجات ٣٠٠٠٠ قنطاراً سنوياً فيما بين سنتى ١٨٢٩ و ١٨٣٨ ثم نقص المقدار إلى ١٠٠٠٠ قنطاراً فى السنة بعد ذلك[٤]

وكانت معامل الغزل والنسج التى أنشأها محمد على خصيصاً للقطن تحتوى على ١٤٥٩ نولا للغزل وأكثر من ١٢٠٠ نول للنسج مما جعل ناتج مصر من الأقمشة القطنية فى الحد المتوسط مليونى قطعة فى السنة[٥].

أما ما صدر من قطن محو إلى الخارج فى السنوات المختلفة فكما يلى[٦]:

السنة	قنطار	ثمن القنطار بالريال	السنة	قنطار	ثمن القنطار بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦	١٨٢٨	٥٩٢٥٥	١٣
١٨٢٢	٣٥١٠٨	١٥½	١٨٢٩	١٠٤٩٢٠	١٢
١٨٢٣	١٥٩٤٢٦	١٥½	١٨٣٠	٢١٣٥٨٥	١٢
١٨٢٤	٢٢٨٠٧٨	١٧	١٨٣١	١٨٦٦٧٥	١٠½
١٨٢٥	٢١٢٣١٨	١٣	١٨٣٢	١٣٦١٢٧	١٥
١٨٢٦	٢١٦١٨١	١٣	١٨٣٣	٥٦٠٦٧	٢٨
١٨٢٧	١٥٩٦٤٢	١٣	١٨٣٤	١٤٣٨٩٢	٣٠¾

(١) دفتر بلا نمرة رقم ٢٤٩ (أمر إلى مدير المنوفية فى ٢٦ المحرم سنة ١٢٥١).

(٢) كان التوسع فى الزراعة الصيفية وبخاصة القطن سباق إدخال الرى الدائم فى الوجه البحرى.

(٣) Cattaui: Op. cit., T. II 2ème partie p. 47 (Lavison à Bouteneff, 26, 5, 1836).

(٤) Gliddon: Op., cit., p. 58.

(٥) كلوت ج ٢ ص ٤٤٣.

(٦) ثمن القنطار فى هذا البيان هو متوسط السعر المحلى للقطن المصرى. الريال = ٥ فرنكات. رينى: الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى ج ٢ ص ص ١٧٤ — ١٧٥.

Régny: Statistique de l'Egypte 1870, p. 59

السنة	قنطار	ثمن القنطار بالريال	السنة	قنطار	ثمن القنطار بالريال
١٨٣٥	٢١٣٦٠٤	٢٥¼	١٨٤٣	٢٦١٠٦٤	٧¾
١٨٣٦	٢٤٣٢٣٠	١٨½	١٨٤٤	١٥٣٣٦٣	١٨
١٨٣٧	٣١٥٤٧٠	١٣	١٨٤٥	٣٤٤٩٥٥	٦
١٨٣٨	٢٣٨٨٣٣	١٥	١٨٤٦	٢٠٢٠٤٠	١٠¼
١٨٣٩	١٣٤٠٩٧	١٨¼	١٨٤٧	٢٥٧٤٩٢	١٠
١٨٤٠	١٥٩٣٠١	١٣	١٨٤٨	١١٩٩٦٥	٧¼
١٨٤١	١٩٣٥٠٧	١٣¼	١٨٤٩	٢٥٧٥١٠	١٠
١٨٤٢	٢١١٠٣٠	١٠	١٨٥٠	٣٦٤٨١٦	١١¾

وكانت زراعة القطن الهندى تبدأ فى أول برمهات وتستمر إلى ١٠ برمودة فإذا تأخرت عن ذلك كان المحصول ضعيفاً ويزرع القطن الهندى بعد الذرة النيلية أو البرسيم أو فى أرض بكر وتحرث أراضيه أربع مرات فإن كانت ضعيفة فخمس مرات على أن يكون بين المرة والأخرى نحو خمسة عشر يوماً وبعد الحرث تزحف الأرض ثم تفصل خطوطاً متوازية على مسافة ستة أشبار بعضها من بعض ثم تحفر فى جانب واحد من الخط نقر عمق الواحدة منها مقدار شبر وقبضة ولا تزرع على المصاطب خضر[1] . ويحتاج الفدان إلى كيلة من بذور القطن للتقاوى[2] وتوضع فى كل نقرة ثلاث حبات أو أربعة من بذور القطن التى تكون قد نقعت فى الماء قبل ذلك بنحو ٢٤ ساعة لتعجيل إنباتها وتكون المسافات بين سوق شجيرات القطن نحو المتر تقريباً وبعد وضع التقاوى فى النقر تروى الأرض حتى تغطى النقر بالمياه وبعد ذلك بخمسة أيام أو بستة تسقى مرة ثانية بشرط ألا تغمر بالمياه كالمرة الأولى ثم تسقى مرة ثالثة بعد خمسة عشر يوماً ويشترط ألا يكون فى النقرة أكثر من ثلاثة عيدان من القطن وأن تنظف الأراضى من الحشائش التى توجد فى الخطوط وبعد السقية الثالثة يروى القطن

(١) تستثنى من ذلك المزارع القريبة من المدن فقد كانت تزرع بها الخضر مع القطن .

(٢) دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية) .

مرة كل عشرة أيام أو اثنى عشر يوماً حتى شهر بؤونة فيروى فيه كل ثمانية أيام مرة إلى غاية أبيب وعندما تأتى مياه الفيضان يسقى منها بشرط أن تغمر المياه المصاطب ثم تصرف عن الأرض بسرعة وبعد ذلك بثمانية أيام تنظف المصاطب من الحشائش بواسطة الفأس(١) ثم يبدأ المحصول فى الظهور فلا تسقى الأرض من ماء الفيضان بعد ذلك إلا مرة أو مرتين أما عن جنى المحصول فيبدأ فى مسرى وينتهى فى ٥ أمشير ويجب ألا يسقط القطن من شجره على الأرض منعاً لوساخته ومحصول الشجرة رطل وربع من القطن الخام فى السنة الأولى ومن رطل وربع إلى رطلين فى السنة الثانية ويتحصل من الفدان الواحد فى الحد المتوسط ما يقرب من ثلاثة قناطير ونصف وتارة يتحصل منه اكثر من ذلك فيصل إلى ٨ قناطير وتارة أخرى ينزل إلى قنطار واحد(٢) . وما يجمع من القطن يحلج فى منزل صاحبه بواسطة دولاب الحليج ويخرج الدولاب قنطاراً يحتوى ١٢٥ رطلا فى ستة أيام أو ثمانية وأجرة الحلاج خمسة قروش أو ستة عن كل قنطار فضلا عن طعامه اليومى وما يخرج من الدولاب يورد إلى شون الحكومة أما البذرة فيحجز بعضها للتقاوى والبعض الآخر يستعمل مئونة للمواشى أو للحريق أما ما يحجز للتقاوى فيجب أن يكون من بذرة القطن "العروس" لأن تقاوى القطن "العقر" تكون سبباً فى ضعف المحصول كما يجب ألا تكون التقاوى محمصة(٣) . وكان المتبع فى تعبئة القطن

(١) تستخدم الفأس فى تنظيف الأرض من الحشائش فى المزارع الصغيرة أما فى المزارع الكبيرة فيستعمل المحراث فى ذلك .

(٢) متوسط محصول الفدان من قطن سيلان ٣ قناطير و ٩٠ رطلا وهو أكثر من متوسط محصول قطن محو (دفتر ٧٣٤ تركى رقم ٢٠٤ من الديوان الخديوى إلى محافظ دمياط ومأمور القليوبية وخمسة آخرين من المأمورين فى ٣ رمضان سنة ١٢٤٢ ، دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٢١٦ إلى تيمور أغا مأمور نصف الشرقية فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣).

(٣) كانت التقاوى تنتخب من لوزات القطن الأولى التى نضجت بأشعة الشمس لا بحرارة الأفران أى أنها لم تكن محمصة . وقد أمر محمد على حكام الأقاليم البحرية فى سنة ١٨٣٠ باتباع الطريقة التى سار عليها ناظر قسم طنطا فى انتخاب تقاوى القطن اللازمة للزراعة فى العام التالى وذلك بانتقائها من أشجار القطن الجيدة وأوصاهم ببذل أقصى جهودهم فى اختيار أجود التقاوى وكذلك كانت تقاوى كل صنف لا تخلط بتقاوى الصنف الآخر حتى يستمر كل نوع محافظا على صفاته ومميزاته (دفتر ٤٢ معية تركى رقم ١٩٥ إلى الأقاليم البحرية فى ١٠ ربيع الآخر . دفتر =

كبسه بالأقدام فى الأكياس غير أن محمد على جلب أخيراً من إنجلترا مكابس من النوع المستعمل فى أمريكا وأمر بصنع آلات أخرى على مثالها وكانت منها ستة مكابس فى بولاق حوالى سنة ١٨٣٨ تحتاج كل منها إلى ثلاثة عمال يكبسون فى اليوم مايتراوح بين ١٨ بالة و ٢٠ بالة كل منها ١٠٠ كيلوجرام . وبعد انتهاء جنى القطن كانت أشجار القطن تقطع فى أوائل برمهات فلا يبقى منها إلا شبر واحد ينمو فى السنة الثانية حيث أن القطن يقيم فى الأرض سنتين سنة "عروساً" وسنة "عقراً"(١) ثم يقلع وتستعمل أرضه بعد ذلك للزراعة الشتوية وكانت أشجار القطن تقلم فى السنة الثانية بشكل أوسع منه فى السنة الأولى وهذه العملية كانت تعطيها قوة من جديد(٢) .

أما القطن البلدى فكانت زراعته تبدأ فى ١٥ برمهات وتمتد إلى برمودة فى أرض حرثت مرتين أو ثلاث مرات وزحفت وقسمت أحواضاً وبعد وضع التقاوى من بذور القطن التى نقعت فى الماء وذلك بالنقرة أو بالمحراث تروى الأرض وبعد ذلك بخمسة أيام تسقى مرة ثانية وبعد مضى عشرين يوماً تسقى مرة ثالثة ثم تروى بعد ذلك كل اثنى عشر يوماً أو عشرة أيام وتنظف من الحشائش بالفأس ويبدأ جنى المحصول فى شهر توت وذلك بقطع اللوز عند ما يتفتح ونشره فى الشمس مدة عشرة أيام ثم هزه فى قفص من جريد لتنزل ما به من وساخة ثم ينزع القطن من اللوز ويحلج ويورد إلى الشون الحكومية ويتحصل

= ٣٣ معية تركى رقم ٢١٦ إلى تيمور أغا مأمور نصف الشرقية فى ١٦ جمادى الأولى)

Ninet: La culture du coton ... (Revue des deux mondes T. XII, 1875, p. 582).

Charles-Roux: Op. cit., p. 157.

(١) كان القطن فى أول الأمر يبقى فى الأرض أكثر من سنتين ولما كان ذلك سبباً فى نقص محصوله أمر محمد على فى سنة ١٨٢٧ بإبقاء القطن فى الأرض سنتين فقط سنة عروسا وسنة عقرا (دفتر ٣٣ معية تركى رقم ٢٦٢ منشور إلى مأمورى الأقاليم البحرية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣) .

القنطار إذ ذاك = ١٠٠ رطل = ٣٦ أقة = ٤٤,٤٧ كيلوجراما من كيلوجرامات مرسيليا (كلوت ج ٢ ص ٨٣٥) .

(٢) لامحة الفلاح ص ص ١٠ — ١٢ . كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٧ — ٤٣٢.

Bowring: Op. cit., pp. 19-21.

من الفدان ثلاثة قناطير إلى ثلاثة ونصف فى الحد المتوسط . ويقيم القطن فى الأرض سنتين وتقلم أشجاره للتخلص من الفروع غير المفيدة(١) .

هكذا كانت طريقة زراعة كل من القطن الهندى والقطن البلدى وعلى الرغم من احتياج القطن إلى الرى مراراً فإن بقاء الماء بجوار الشجيرات يميتها ولذلك كان الفلاحون يقيمون جسوراً قوية من الطين حول مزارع القطن فى الجهات المعرضة للفيضان فى أثناء ارتفاع مياه النيل(٢) ولما كانت كثرة المياه فى حقول الذرة المجاورة للقطن تسبب رشحاً فتتعطن جذور القطن منعت الحكومة إنزال المياه بكثرة فى حقول الذرة محافظة على القطن من التلف(٣) .

القصب

أصبح للقصب فى عهد محمد على شأن كبير بين الحاصلات الزراعية(٤) واتسعت زراعته عما كانت عليه من قبل لأن « محمد على منح زراعة القصب أراض واسعة »(٥) وعمل على تكثير زراعته فى الأقاليم البحرية مع أنها أقل صلاحية لذلك من الوجه القبلى والقصب فيها لا يستعمل غالباً إلا للمص(٦) وقد جاء بالوقائع المصرية أنه « من حيث أن تكثير زراعة قصب السكر فى الأقاليم البحرية يوجب نفعاً عظيما للميرى وللمزارعين أيضاً صدرت إرادة حضرة أفندينا ولى النعم بتكثيره فى جميع الأطراف والأكناف »(٧) فإذا كانت هذه

---

(١) لائحة الفلاح ص ١٩ . Mengin: Op. cit, T. II pp. 362-363

(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٨ — ٤٢٩ .

(٣) دفتر بلا نمرة رقم ٢٨ (أوامر إلى نظار الأقسام بالأقاليم البحرية فى آخر ربيع الأول سنة ١٢٥٠).

(٤) Bowring: Report on Egypt and Candia, p. 21.

(٥) Hamont: L'Egypte Sous Méhémet Ali, T. I, p. 177.

(٦) Marmont: Op. cit., T. 4, p. 48.

(٧) الوقائع المصرية عدد ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ .

هى سياسة محمد على إزاء زراعة القصب فى الوجه البحرى فما بالك بسياسته إزاء توسيع زراعته فى مناطقه الأصلية فى الصعيد حيث يستخرج منه السكر الذى كان احتكاراً للحكومة.

ورغبة فى تكثير زراعة القصب حثت الحكومة الأهالى على الإكثار من زراعته وشجعتهم على ذلك بزيادة ثمن السكر كما فرضت فى سنة ١٨٢٦ زراعة القصب فى الوجه القبلى فى مساحات كبيرة وفى سنة ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩—١٨٣٠) بلغت مساحة ما زرع من القصب فى الوجه البحرى ١٨٧٤ فداناً وفى السنة التالية قررت الحكومة زراعة القصب فى ٧٥٤٠ فداناً فى الوجه البحرى وفى ٩٥٠٠٠٠ فداناً فى الوجه القبلى وفى سنة ١٨٣٣ قررت التوسع فى زراعة القصب فى الوجه القبلى بحيث تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى السنة السابقة أو ضعف ونصف على الأقل[١].

ولما كانت زراعة القصب تتطلب نفقات كثيرة لم يقم بها فى أول القرن التاسع عشر إلا عدد قليل من الأهلين وقد تركزت فى مناطق جرجا وفرشوط وأخميم أما ما كان يزرع منها فى بقية القطر فكان للمص لا لاستخراج السكر[٢].

ولكن محمد على قدم المساعدات لغير المقتدرين من الفلاحين فأعطاهم ما احتاجوا إليه من الآلات الزراعية والسواقى والتوابيت والحيوانات والتقاوى واعتبرها سلفة لهم من الحكومة فنتجت عن ذلك زيادة فى إنتاج القصب.

وبذلك لم تعد نفقات إنتاج القصب سبباً فى قلة زراعته كما كان الحال من قبل. ولم تقصر الحكومة مساعدتها على زارعى القصب فى الصعيد حيث احتكرته بل ساعدت أيضا زارعى القصب فى الوجه البحرى فقد جاء بالوقائع المصرية عن تقاوى القصب أن الديوان الخديوى قرر أن « قيراط التقاوى

---

(١) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٣٢٦ (من الجناب العالى إلى ناظر الوسطى فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٤١). دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٤٠٨ (من الجناب العالى إلى إبراهيم أغا مأمور نظام قنا فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٤١). دفتر ٥١ معية تركى رقم ٤٨٤ (من الجناب العالى إلى أحمد باشا فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨). الوقائع المصرية عدد ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ وعدد ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦.

(٢) Girard: Op. cit., pp. 113-114.

العال بخمسة وعشرين ريالا والوسط بعشرين والدون بخمسة عشر فينبغى أن يشرى وتعطى رجعة إضافة بثمنه والتقاوى المرتبة لمأمورى الأقاليم البحرية كما هو مشروح وتعطى لهم فى وقتها »[١] .

وقد أولى إبراهيم باشا زراعة القصب كثيراً من رعايته فكانت له مزارع من القصب فى الصعيد وبخاصة فى بلدة الروضة بلغ إنتاج الفدان منها سبعا وعشرين قنطاراً ونصف قنطار من السكر فضلا عن العسل كما بلغ المكسب الصافى من الفدان ٣٢ جنيهاً استرلينياً[٢] .

وبلغ من رغبة إبراهيم باشا فى توسيع مزارعه من القصب أن طلب من والده أن يمنحه ألف فدان من أطيان الأبعادية فى مديرية النصف الأول من الوجه القبلى (جرجا وأسيوط) لزراعتها قصباً لحسابه الخاص فوافق والده على ذلك وأمر باعطائه ذلك المقدار من الأطيان من أحسن أطيان الأبعادية بالبلاد التى عينها فى طلبه[٣] .

وكذلك أرسل إبراهيم باشا بعض الأشخاص إلى الوجه القبلى للبحث له — بدلالة أناس من أصحاب الخبرة — عن أطيان تصلح لزراعة القصب[٤] .

وقد أرسل إبراهيم باشا حوالى سنة ١٨٣٨ الأمين على أسراره عمر أفندى الاخصائى فى صناعة السكر إلى چميكا فأحضر منها نوعاً من القصب الأحمر واثنين من الإنجليز لإنشاء مزارع القصب الكبيرة والإشراف عليها والعمل فى منشآت واسعة للسكر بالصعيد[٥] .

وكان القصب يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ولكنه أكثر انتشاراً فى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ .

(٢) الروضة على شاطىء النيل الغربى شمال الريرمون

Bowring: Op. cit., pp. 21, 23 . Taylor: Journey To Central Africa... p., 104.

(٣) دفتر أوامر عربى رقم ٨٣ (أمر إلى مدير نصف أول قبلى حسين أغا فى ١٩ شوال سنة ١٢٥٠) .

(٤) دفتر ٦٢ معية تركى رقم ٥٠٩ (من المعية السنية إلى باقى بك فى ٩ ذى الحجة ١٢٥٠)

(٥) تقرير كامبل عن مصر فى يوليه ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ص ص ٧٧٦ ، ٧٨١) .Mazuel: Le Sucre en Egypte, p. 33

الوجه القبلى وتبدأ زراعته بكثرة ابتداء من شمالى المنيا(١) وأوسع منطقة لزراعته فى ضواحى الريرمون بالقرب من ملوى(٢)

وكان القصب المصرى أرفع من قصب الأنتيل ومحصوله من السكر أقل ولكنه أسرع فى النضج(٣).

وكانت طريقة زراعة القصب تختلف بعض الاختلاف فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى ففى الأقاليم البحرية كان القصب يزرع فى أرض بكر لم يزرع بها شىء فى تلك السنة فان لم يتيسر ذلك لضيق أطيان الفلاح يزرع بعد الذرة النيلية أو البرسيم. وبعد اختيار الأرض تحرث خمس مرات أو ست مرات ثم تزحف وتقسم ترابيع مقدار التربيعة قيراطان وتسوى الأرض بالقصابية وتبدأ زراعة القصب من ١٥ برمهات إلى ١٠ برمودة(٤) فاذا تأخر عن ذلك يكون ضعيفاً. وكيفية زرعه هى أن تشق الأرض بالمحراث خطوطاً وتوضع عيدان القصب التقاوى فى قاع الخط ثم تغطى بالتراب بواسطة الفأس ومقدار التقاوى للفدان ثلاثة قراريط من القصب الجيد أو أربعة قراريط من القصب «الحلفة». وبعد الانتهاء من وضع التقاوى بهذه الكيفية تروى الأرض كل تربيعة بمفردها وبعد ذلك بثمانية أيام أو عشرة يروى القصب مرة ثانية وبعد ثلاثين يوماً يروى القصب مرة ثالثة وتنظف الأرض من الحشائش بالفأس وبعد المرة الثالثة يروى القصب كل عشرة أيام مرة(٥) وتنظف الأرض بعد كل مرة من الحشائش. وعند فيضان النيل فى أوائل مسرى تغمر أرضه بماء النيل يوماً وليلة ثم تصرف المياه عنها وبعد ذلك يروى كل خمسة عشر يوماً مرة إلى نصف

---

(١) Marmont: Op. cit., T., 4, P. 48.

(٢) بلدة الريرمون على شاطىء النيل الغربى شمال شرق ملوى.

كلوت ج ١ ص ٢٧٣.

(٣) بلاد الأنتيل فى جزائر الهند الغربية.

Guémard: Op. cit., p. 347. Marmont: Op. cit., T. 4, p. 49.

(٤) الأشهر القبطية هى المستعملة لتحديد مواعيد الحاصلات الزراعية نظرا لوقوعها فى أحوال جوية ثابتة بخلاف الأشهر العربية التى تتغير من سنة إلى أخرى. راجع الأشهر القبطية وما يقابلها من الأشهر الأفرنجية فى الملحق الثانى.

(٥) إن كانت الأرض طرية وتبقى بدون رى ١٥ يوما بدلا من ١٠ أيام فلا بأس.

بابة فتغمر أرضه بالماء يوماً وليلة وفى نصف كيهك يقلع للمبيع بالأسواق فان أراد صاحبه عصره يكون تقليعه فى ١٠ طوبة أما ما يبقى منه بدون قطع للتقاوى فيروى فى نصف طوبة حتى لا تكون تقاويه ضعيفة ويمكث القصب فى الأرض عشرة شهور وما يبقى منه للتقاوى يمكث سنة كاملة . وبعض الناس يبقون القصب فى الأرض سنة أخرى فيعرف فى السنة الثانية باسم القصب الخلفة ويمكث هذا القصب فى الأرض إلى طوبة ولكن محصوله يكون أقل من محصول القصب « العروس »[١] .

أما زراعة القصب فى الوجه القبلى فكانت على الوجه الآتى : يزرع فى أرض بكر أوبعد جلبان أو برسيم وتحرث أرضه خمس مرات أو سبع بحسب ما تتطلبه كل أرض ثم تقصب بالجرافة لتسويتها وتقسم حيضاناً مربعة كل منها قصبة وثلثا قصبة وفى نصف برمهات يزرع القصب وذلك بأن تشق الأرض بالمحراث وتوضع فى الخطوط عيدان القصب التقاوى وتردم بالتراب ومقدار تقاوى الفدان ثلاثة قراريط أو أربعة من القصب الجيد فان لم يكن جيداً فسبعة قراريط وبعد وضع التقاوى بالكيفية السالفة تروى الأرض وبعد ذلك يسقى القصب كل سبعة أيام مرة فإن بقى عشرة أيام بدون رى فانه لا يصلح لاستخراج السكر منه بل يليق للتقاوى أو المص أو العسل . وبعد كل سقية تنظف الأرض من الحشائش بالفأس وتستمر الخدمة على تلك الحالة حتى فيضان النيل فيروى من مائه بعد تسميده إما بزرق الحمام وإما بزبل الأغنام أو البقر فان سمد بزرق الحمام كان محصوله أكثر مما لو سمد بالنوعين الآخرين ، ويكون ريه من مياه الفيضان كل يومين أو ثلاثة أيام مرة بشرط أن يبقى به الماء من وقت العصر إلى طلوع الفجر ثم يصرف عنه ، وإذا حل شهر طوبة يسقى فيه مرتين فقط ثم يقطع ويورد إلى المعصرة لاستخراج السكر منه وإذا كان محصول القصب البكر جيداً تبقى جذور القصب بدون قطع وتطلق النار

(١) لائحة الفلاح ص ص ١٦ — ١٧ .
يعرف القصب فى السنة الأولى باسم القصب العروس أو القصب البكر .

فى الزعازيع المتخلفة بالحقل لدفع الهوام مثل الفيران والدود ثم تنظف الأرض وتسقى فينمو القصب فى السنة الثانية ويعرف باسم القصب الخلفة ويتبع فى خدمته واستخراج السكر منه نفس الطريقة المتبعة فى القصب البكر(١) .

وكانت الطريقة المتبعة فى استخراج السكر هى أن يعصر القصب بواسطة آلة تعرف باسم المنجلة تتركب من اسطوانتين من الخشب تحركهما عجلة يديرها ثور(٢) فتوضع عيدان القصب بعد تنظيفها بين الاسطوانتين فيسقط العصير فى زير من الفخار موضوع تحت المنجلة ، وبكل معصرة منجلتان يتحصل منهما ستة أزيار من عصير القصب فيما بين الفجر والعشاء وينقل العصير من الأزيار إلى قزان من النحاس حيث يغلى ثم يوضع فى الأزيار وبعد تهويته فيها ينقل إلى القزان ويغلى حتى يصير عسلا ثم يوضع فى الأزيار ثم يفرغ فى أقماع من الفخار ويجمع العسل الذى ينزل من الأقماع وبعد مدة توضع الأقماع فى الدهليز لتهويتها فإذا تجمد ما بها أخرج من الأقماع ونشر بالغرف حتى إذا ما نشف يورد إلى مطابخ السكر أو إلى الوكالة بالمحروسة وتكتب به «رجعة» باسم الإقليم الذى وردمنه لتخصم من المال المطلوب من صاحبه(٣) .

وكان محصول فدان القصب نحو ٢٦ قنطاراً من السكر و ٢٩ قنطاراً من العسل(٤) .

وكان السكر يكرر فى القاهرة فى مصانع خاصة ولكن محمد على أبطل هذه

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٢٦ — ٢٨ .

Marmont: Op. cit., T. 4, pp. 48-49 . Mengin: Op. cit., T. II. pp, 359-360.

إذا كانت زراعة القصب جيدة فان سقيته الأخيرة تكون قبل شهر طوبة بعشرة أيام وبعد ذلك يمكن قطعه .

(٢) فى سنة ١٨٢٥ أحضر محمد على من انجلترا آلة من الآلات الحديثة لعصر القصب (دفتر ٢١ معية تركى رقم ٢٠ إلى بوغوص فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٠) .

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٢٧ — ٢٨ . Marmont: Op. cit.. T. 4, pp. 50-51.

(٤) محصول فدان القصب فى مزارع إبراهيم باشا ٢٧½ قنطارا من السكر باعتبار القنطار ٣٦ أقة أو ١٠٠ رطل

Bowring: Op. cit., p. 22.

المصانع الأهلية واستعاض عنها بأخرى حكومية للتكرير أدواتها أرقى من الأولى وأحدث استطاعت أن تخرج من السكر ما هو أفضل وأرخص(١)

وقد أنشأت الحكومة فى سنة ١٨١٨ معملا لتكرير السكر فى بلدة الريرمون بالقرب من ملوى على نسق معامل بلاد الأنتيل ثم أنشأت معملين من هذا الطراز أحدهما فى ساقية موسى والآخر فى الروضة ، وعلى الرغم من مزاحمة السكر المكرر الوارد من أوربا للسكر المصرى فى الاستهلاك الداخلى فان نوع السكر المصرى تحسن كثيراً كما أن الإنتاج زاد ففى سنة ١٨٣١ أنتج معمل التكرير بالريرمون ١١٠٠٠ قنطاراً وفى سنة ١٨٣٣ كرر فيه ١٢٩٩٥ قنطاراً من السكر الخام وفى معمل ساقية موسى ٥٢٠٠ قنطار وفى معمل الروضة ٣٢٠٠ قنطار(٢) وفى سنة ١٨٣٥ قدر دوق راجوزا إنتاج معمل الريرمون بنحو ١٦٠٠٠ قنطار فى السنة(٣)

وكان تكرير السكر احتكاراً للحكومة فكان الفلاحون يوردون إليها السكر خاماً(٤) بسعر القنطار من الدرجة الأولى ٦٠ قرشاً ومن الدرجة الثانية ٥٨ قرشاً ومن الدرجة الثالثة من ٣٤ قرشاً إلى ٤٠ قرشاً فإذا ما كرر بيع القنطار من الدرجة الأولى المسمى مكرر بمبلغ ٣٠٠ قرش ومن الدرجة الثانية المسمى كسر بمبلغ ١٥٠ قرشاً(٥)

وكانت الحكومة تصنع كميات كبيرة من الروم فى معامل التكرير ففى سنة ١٨٣١ قطر ١٤٠٠٠ قنطار من العسل نتج من كل قنطار ١٠ أقات من الروم مع العلم بأن ثمن قنطار العسل ١٥ قرشاً وتكاليف تقطيره ١١ قرشاً وقد بيع القنطار (٣٦ أقة) من الروم بمبلغ ١٨٢ قرشاً يخصم منه ٢٠ ٪ لتكاليف

---

(١) إذا كرر السكر الخام يفقد ثلث وزنه (فيجرى ج ٢ ص ٧٨)
Hamont: Op. cit., T. I, pp. 177-178. Mazuel: Op. cit., pp. 30-31.

(٢) كلوت ج ٢ ص ٤٥٠ .
ساقية موسى بين الريرمون والروضة
Bowring: Op. cit., p. 22. Mazuel: Op. cit., pp. 30-31.

(٣) Marmont: Op. cit., T. 4, p. 51.

(٤) Màrmont : Op. cit., T. 4, p. 50

(٥) القنطار = ١٠٠ رطل . الرطل = ١٤٤ درهما . Bowring: Op. cit., p. 22.

الإدارة[١] ، وقد قدر دوق راجوزا فى سنة ١٨٣٥ إنتاج معمل الريرمون وحده بما يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٢٠٠٠ قنطار من الروم فى السنة[٢] .

وأدخلت صناعة الروم فى مناطق القصب التابعة لإبراهيم باشا ولكن نوع الروم كان متوسطاً فأرسل إبراهيم باشا إلى جزيرة جميكا عمر أفندى للوقوف على صناعة الروم هناك حتى يمكن إدخال أحسن أساليب إنتاجه فى مصر وقد رجع هذا المبعوث بمعلومات أدت إلى إقامة معمل لصناعة الروم يعمل على أحدث الأصول[٣] .

هكذا كان الاهتمام بزراعة القصب وصناعة السكر والروم ذلك الاهتمام الذى تمثل طول عهد محمد على فى توسيع مساحة القصب والعناية بأساليب زراعته وزيادة معامل السكر وتجديد آلاتها واكثار إنتاجها حتى أنه فيما بين سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤٥ أنشئت أربعة معامل اثنان فى مصر الوسطى فى نمريس والمنيا واثنان فى مصر العليا فى أرمنت وفرشوط[٤] .

وعلى الرغم من تلك الجهود فان السكر المصرى لم يف بحاجة الاستهلاك الداخلى كلها حتى أن مصر كانت تجلب سكراً مكرراً من أوربا . ومع هذا فان بعض السكر المصرى كان يصدر إلى الحجاز ومكة وبعض جهات بلاد العرب[٥] .

---

(١) مكسب الحكومة من تقطير قنطار العسل يبلغ نحو ١٤٫٥ قرشا .
Bowring: Op. cit., p. 23.

(٢) Marmont: Op. cit., T. 4, p. 51.

(٣) Bowring: Op. cit., p. 23. Mazuel: Op. cit., p. 33.

(٤) Chelu: Op. cit., p. 226. Mazuel: Op. cit., p. 32.

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٧٣ .Mazuel: Op. cit., pp. 32-33

الدخان

كان الدخان المصرى من نوع ردىء ولا يستعمل إلا فى الاستهلاك الداخلى للفقراء أما الأغنياء فكان معظم استهلاكهم من الدخان الوارد من الشام(١)

وكان الدخان المصرى نوعين : الدخان البلدى ولونه أخضر والدخان الأحمر ولونه أصفر ومحصول النوع الأول أكثر من محصول النوع الثانى لأن أوراقه عريضة ولكنه أقل منه جودة(٢) .

وكانت مصر إذذاك تزرع كثيراً من الدخان فى الوجهين البحرى والقبلى خصوصاً فى مصر الوسطى حيث كانت زراعته كبيرة الاتساع وكان الفلاح يحب زراعة الدخان لأنها تشبع إحدى حاجاته الضرورية ولأن محصولها ليس محتكراً بل يتصرف فيه كيفما شاء(٣) .

وكان الدخان يزرع فى شهر هاتور فى جروف النيل والترع عندما تنكشف من مياه الفيضان وذلك بأن تبذر التقاوى باليد ومقدارها قدح للفدان وفى أواخر كيهك تحرث الأرض التى سينقل إليها الشتل مرتين وفى شهر طوبة ينقل الشتل من الجروف إلى نقر بتلك الأرض المحروثة على أن يكون بعد الشجيرات بعضها عن بعض من ٥ أصابع إلى ٦ أصابع وتسمد الأرض بروث الأغنام وتنظف من الأعشاب الطفيلية وفى شهر برمودة عندما يبلغ الدخان رشده يجمع ورقه الذى نضج ويوضع بعضه فوق بعض ويربط حزماً وفى بعض الجهات يقطع نبات الدخان وينشر على المصاطب ويرش بقليل من الماء ثم يترك ليجف وبعد ذلك يعبأ ورق الدخان فى حصر ويوضع فى حفر فى الأرض ويغطى

(١) Bowring: Op. cit., p. 19. Mengin: Op. cit., T. II., p. 370.

(٢) فيجرى ج ٢ ص ص ٨٠ — ٨١ . كلوت ج ١ ص ص ٢٩٥ — ٢٩٦ .

(٣) Bowring: Op. cit., p. 19. Cattaui: Op. cit., T. II 2ème partie, pp. 361-362. (Duhamel à Nesselrode, 5 Juillet, 1837).

بعيدانه ويرمى التراب فوق العيدان وبعد بضعة أيام يستخرج من الحفر ويعبأ فى غرارات أو حصر ويباع لمن يرغب . أما الدخان الذى يترك فى الأرض بعد جمع أوراقه أول مرة فتشذب أعالى عيدانه وعندما تنضج أوراقه تجمع ولكن محصولها يكون أقل جودة من المحصول الأول وفى الاستطاعة جمع الأوراق مرة ثالثة إذا ترك الدخان فى الأرض ولم تغمره مياه الفيضان ولكن المحصول الثالث يكون أقل جودة من الأول والثانى وبعد ذلك يقطع الدخان وتجمع حبوبه لزراعتها فى السنة التالية ، ويتحصل من الفدان ١٠ قناطير من الدخان فى المرتين الأولى والثانية مع العلم بأن المحصول الأول أوفر دائماً من المحصول الثانى(١) .

السمار

كان السمار يكثر فى ضواحى رشيد ودمياط وأيضا فى أطراف بعض الواحات بالصحراء الغربية ويصنع منه أجود أنواع الحصر وأحسنها فى معظم قرى الوجه البحرى(٢) .

وكان السمار يزرع فى الوجه البحرى فى شهر بؤونة وذلك بأن تروى الأرض وتقسم حيضاناً وتملأ الحيضان بالماء مقدار شبر وتشتل التقاوى فى الأرض مثل شتل الأرز وتؤخذ تلك التقاوى من السمار العقر وبعد ذلك يروى السمار كل عشرة أيام مرة حتى شهر أبيب فينقل إلى أرض أخرى مثل نقل الأرز فيغرس سمار كل قيراط فى نصف فدان ودائماً تكون المياه باقية فيه لا تتحول عنه وفى آخر بابة يبدأ قطعه وبعد القطع تقطع نهاياته ويشق وينشر فى الحقل مقدار عشرة أيام ثم يربط حزماً ويورد إلى الشون الحكومية(٣) .

(١) لائحة الفلاح ص ٣٠ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية) Mengin: Op. cit., T. II, pp. 369-370.

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٩٥ .
Cattaui: Op. cit., T. II 2ème partie, p. 379 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٣) لائحة الفلاح ص ص ١٨ — ١٩ .

(١٤)

نباتات الألياف

الكتان :

الكتان من أوائل الحاصلات التى احتكرها محمد على وقد حافظ على شهرته السابقة[١] وازدادت مساحته[٢] وبلغ محصوله نحو ١٠٠٠٠٠ أردب من البذر حوالى سنة ١٨٢٩[٣]

وفى سنة ١٨٣٣ كان محصول الكتان ٢٢٠٠٠ أردب من البذر و ١٨٠٠٠ قنطار من الكتان ولذا أخذ محمد على يعمل على زيادة مساحة الكتان وتشجيع الأهلين على زراعته ففى سنة ١٨٣٥ وسع محمد على مساحته حتى اضطر إلى إبطال معاصر الزيت الحار مؤقتاً ما عدا الضرورى منها لمصالح الحكومة وذلك للاستيلاء على ما بها من بذور الكتان رغبة فى تدبير التقاوى اللازمة لزراعة الكتان فى تلك السنة[٤] وكذلك أمر محمد على المديرين بتزويد النظار والمشايخ بتفاصيل الطريقة المثلى التى يكثر بها المحصول ويجود النوع وبتحذيرهم من إهمال فدان واحد مما التزموا زراعته كتاناً كما أمر كل مدير بإحصاء الأشخاص الذين تتراوح أطيانهم بين مائة فدان وألف فدان وتعيين مقدار الأرض التى يستطيع كل منهم زراعتها كتاناً وفرض العقاب على من لا يزرع منهم المساحة المقررة عليه[٥]

وتبعاً لذلك أخذ إنتاج الكتان فى الزيادة مرة أخرى حتى تمكنت مصر

---

(١) Guémard: Op. cit., p. 347.

(٢) Crouchley: Op. cit., p. 66.

(٣) Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 381 (Mimaut à Polignac, 8 Septembre 1829).

(٤) دفتر بلا نمرة رقم ٥٠٥ (أوامر إلى مديرى الوجه البحرى فى ١٨ رجب ١٢٥١) .

(٥) دفتر ١٣٩ تركى مجلس ملكية رقم ٢٥٨ ورقم ٣٠٢ (إلى مطوش باشا فى ١٤ جمادي الثانية سنة ١٢٥١ وإلى مديرى الوجه البحرى فى ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٥١) .

من تصدير كمية من بذر الكتان فى سنة ١٨٣٧ بعد أن كانت صادراته قد وقفت تماماً(١)

وترجع أهمية الكتان إلى استخراج الزيت الحار من بذوره وصناعة المنسوجات الكتانية من ألیافه . وقد احتكر محمد على استخراج الزيت الحار فأصبحت المعاصر تنتج لحسابه ما تحتاج إليه المصالح الحكومية وما تتطلبه حاجة الأهلين من ذلك الزيت(٢) وكان بالوجه البحرى مائة وعشرون معصرة لاستخراج الزيت الحار(٣) وعند ما أزالت الحكومة بعض القيود فى استخراج الزيت الحار أخذ بعض الفلاحين فى عصر بذر الكتان مما زاد فى كمية الزيت الحار(٤) .

وكذلك احتكرت الحكومة صناعة المنسوجات الكتانية وأنشأت مصانع لها فى جملة مديريات ولا سيما مديريات الوجه البحرى حتى أصبح بمصر ثلاثون ألف نول لنسج الأقمشة الكتانية تنتج فى السنة ثلاثة ملايين قطعة يصدر قسم كبير منها إلى تريست وبلجهورن(٥)

وكان الكتان يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ففى الوجه البحرى كان يزرع فى أرض بكر يوضع فيها السماد قبل نزول المياه عليها وتحرث مرتين أو ثلاث مرات ثم تزحف وتقسم أحواضاً وتروى وتبذر التقاوى باليد ومقدارها يتراوح بين نصف أردب و ١٤ ربعاً للفدان الواحد وميعاد البذر من نصف بابة إلى آخر هاتور وبعد البذر بأربعين يوماً يروى الكتان مرة واحدة فان كانت أرضه حارة يروى مرة ثانية بعد ذلك بثلاثين يوماً أما إذا كانت أرضه رطبة فيروى المرة الأولى فقط ويبدأ قلع الكتان فى نصف برمهات وإذا

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 64.

(٢) دفتر بلا نمرة رقم ٥٠٥ (أوامر إلى مديرى الأقاليم البحرية فى ١٨ رجب ١٢٥١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 37. Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 406 (Mimaut au prince de Polignac, 1er Mars 1830).

(٣) كلوت ج ٢ ص ٤٥١ .

(٤) Bowring: Op. cit., p. 64.

(٥) كلوت ج ٢ ص ٤٤٦ .Hamont: Op. cit., T. I, p. 37

تأخر عن ميعاد قلعه يومين أو ثلاثة يحصل له ضرر من حرارة الشمس وبعد قلعه ينشر فى الحقل[١] ثمانية أيام ثم يقلب على الوجه الآخر فيمكث ثمانية أيام أخرى ثم يربط حزما وينقل إلى الجرن فينفض لتسقط بذوره وتجرش البذور بالطواحين أو الرحى أو تدوسها البهائم لإخراجها من غمدها ثم تذرى وتغربل وتورد إلى شون الحكومة وتؤخذ بثمنها «رجعة» تخصم مما على صاحبها. أما عيدان الكتان فبعد نشرها فى الجرن تربط حزماً صغيرة وتعرض للشمس والندى مدة ١٥ يوماً ثم تجعل حزماً كبيرة وتوضع فى المعاطن على أن يغطيها الماء وتثقل بالحجارة أو الطين حتى لا تطفو على وجه الماء وتداس بالأرجل صباحاً ومساء ثلاثة أيام لأجل أن تستقر إلى أسفل المعطنة وبعد مكثها عشرة أيام تستخرج إن كانت قد استوفت حقها من العطن وأقصى مدة تمكثها فى المعطنة ١٣ يوماً أو ١٤ يوماً وتستخرج منها من العصر إلى الغروب فإذا تبقى شيء منها يستخرج فى الصباح الباكر ثم تنشر عيدان الكتان مدة ١٥ يوماً على أن تنقل كل يوم من جهة إلى أخرى وتقلب حتى تجف فتدق بوضعها على حجر وضربها بالعصى ثم تنفض لنزع القشور ثم يورد الكتان إلى شون الحكومة وتؤخذ بثمنه «رجعة» تخصم مما على صاحبه ويتحصل من الفدان الواحد ثلاثة قناطير ونصف من الكتان وثلاثة أرادب من بذر الكتان[٢]

وفى الوجه القبلى ما عدا الفيوم كان الكتان يزرع لوقا فى شهر هاتور وتبذر التقاوى[٣] فى الأرض بعد صرف ماء الفيضان عنها وتقاوى الفدان ٢٠ ربعا وبعد أن ينبت الكتان يترك حتى ينضج أما فى إقليم الفيوم فالكتان مسقاوى يروى ثلاث مرات. وعند ما ينضج الكتان يقلع وينشر بالحقل حتى ينشف ثم يربط حزماً وينقل إلى الجرن يمكث به بضعة أيام ثم تستخرج منه البذور بنفضه على آنية من الفخار وتجرش البذور على الرحى وتغربل ثم تورد إلى شون الحكومة وتؤخذ بثمنها «رجعة» تخصم مما على صاحبها ويتحصل من الفدان المزروع بطريقة

(١) ينقل بعض الفلاحين الكتان بعد قطعه توا إلى الجرن فينشرونه فيه بدلا من الحقل.

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٥ — ٧ Mengin: Op. cit. T, II, pp. 364-366.

(٣) يبذر الفلاح التقاوى وهو راجع بظهره حتى لا يدوسها إذ أن الدوس يمنعها من الإنبات

اللوق قنطاران من الكتان وأربعة أرادب من بذر الكتان(١).

التيل :

كان التيل من قبل يزرع فى مصر بكمية قليلة جداً فى حواشى بعض الحقول لاستخراج مخدر منه يعرف بالحشيش(٢) فلما كون محمد على الأسطول المصرى أدخل نوعاً من التيل غير النوع البلدى المعروف لاستخدام أليافه فى صنع حبال السفن وقلاعها وعمم زراعته تعميما عظيما(٣) وعمل على تشويق الأهلين وترغيبهم فى زراعته(٤) وجلب بذوره من الشام وميلانو وكلف أحد الفرنسيين تعليم الفلاحين طريقة زراعته وتجهيزه . أما تيل سيام فقد نجحت تجربة زراعته فى مصر حوالى سنة ١٨٣٩(٥) .

وكان التيل البلدى المعروف باسم الحشيش يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى فى شهر كيهك وينضج فى مدى أربعة شهور ويستخرج منه الحشيش(٦) وذلك بسحق ثماره حتى تصير عجينة ثم تطبخ بالعسل والفلفل وجوز الطيب وخلاصات الروائح العطرية وبعد طبخها تصنع منها أقراص صغيرة وفى بعض الأحيان يجهز الحشيش سائلا كالشراب وفى الغالب يتخذ منه مسحوق يدخن ضمن ما يحرق فى الجوزة وهى نوع من الشيشة(٧)

وقد استمرت زراعة الحشيش فى عهد محمد على إلى أن حرمت فى أوائل سنة ١٨٣٨ تبعاً لمنع استعمال الحشيش لما له من آثار سيئة فى صحة الأهلين(٨). وعلى الرغم من ذلك ومن معاقبة من يتجاسر على زراعته فقد عاود الناس زراعته

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٢١ — ٢٢ .Mengin: Op. cit., T. II, pp. 364-366

(٢) Girard: Op. cit., p. 103.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨٨ .Hamont: Op. cit., T. I, p. 188

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٤٤ (إلى الكتخدا فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٤١) .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459.

(٧) كلوت ج ٢ ص ص ١٦ — ١٧ .

(٨) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٤ (إلى مديرى الوجهين البحرى والقبلى فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٥٣) .

خفية بعد مدة يسيرة وأخذوا يستعملون الحشيش من جديد حتى اضطرت الحكومة فى عهد إبراهيم باشا فى يونية سنة ١٨٤٨ إلى اتخاذ تدابير حاسمة لمنع زراعة الحشيش وبيعه منعاً باتاً فقررت تغريم من يزرعه ٥٠٠ قرش تعطى من يخبر عنه فضلا عن قلعه من الأرض (١) .

هذا هو الحشيش وهو نوع من التيل ، أما النوع الآخر من التيل الذى أدخله محمد على فهو التيل الأوربى (٢) الذى أطلق عليه فى مصر اسم الكندر وكان يزرع فى الوجه البحرى وميعاد بذره من أول برمهات إلى ١٠ برمودة وتحرث أرضه خمس مرات ثم تروى وبعد ريها بستة أيام تبذر فيها التقاوى ومقدارها ٣ أرباع للفدان الواحد ثم تحرث الأرض وتزحف وتفصل حيضاناً وبعد ذلك بأربعة أيام ينبت الزرع ويروى بعد ظهوره بخمسة عشر يوماً ثم يروى بعد ذلك كل ثمانية أيام مرة ويمكث بالأراضى من ثلاثة شهور إلى ثلاثة ونصف وعند ما يصفر شجره يقلع ويجعل حزماً وينقل إلى الجرن بجوار المعاطن وهناك يمكث ٢٠ يوماً حتى ينشف (٣) ثم ينفض لاستخراج البذور منه ، وبعد ذلك يوضع فى المعاطن مدة ١٥ يوماً فإذا أخذ استحقاقه من العطن أخرج ووضع فى الشمس مقدار ستة أيام حتى ينشف ثم يقشر ويورد مع بذوره إلى شون الحكومة وتؤخذ بالثمن رجعة تخصم مما على صاحبه وقد استمر توريد التيل إلى الشون الأميرية بعد إلغاء الاحتكار فى أواخر عهد محمد على (٤) .

ويتحصل من بذور التيل زيت يسمى زيت التيل (٥) .

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٤ (قرار المجلس العمومى فى ٥ رجب سنة ١٢٦٤). دفتر ٤٥٢ ج ٤ معية تركى رقم ٦٦ (إلى جميع الجهات فى ٢٢ رجب سنة ١٢٦٤) .

(٢) فيجرى ج ٢ ص ص ٥٧ — ٥٨ .

(٣) يترك بعض الفلاحين التيل فى الحقل مدة ٢٠ يوما لينشف بدلا من مكوثه تلك المدة فى الجرن .

(٤) كلوت ج ٢ ص ٤٣٦ . لائحة الفلاح ص ١٧ . دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٣ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٩٢ .

نباتات الصباغة

النيلة :

النيلة إحدى الحاصلات الزراعية التى تنتج ربحاً كبيراً على الرغم من كثرة نفقات إنتاجها(١) وكانت من أوائل الغلات التى احتكرها محمد على وقد نالت من عنايته ورعايته قسطاً كبيراً فتحسن نوعها واتسعت زراعتها وارتقت صبغتها .

وكانت مصر تزرع من قبل النيلة البلدية وقد استمرت زراعتها فى عهد محمد على وكانت بذورها تتغير بمرور الزمن عن أصلها فتحدث نقصاً فى محصول النيلة ورغبة فى تجديد البذور ومنعا لهذا النقص كان محمد على يستورد بذور النيلة من الشام(٢) .

وقد أدخل محمد على زراعة النيلة الهندية فى مصر لمميزاتها العالية وتفوقها على النيلة البلدية فى النوع فنجحت نجاحاً تاماً وقد أتت بذورها من الهند بلادها الأصلية(٣) .

وبذلك أصبحت مصر تزرع نوعين من أهم أنواع النيلة لجودتهما ووفرة مادة الصباغة فيهما وإليك ما جاء فى بيان قلم الزراعة فى سنة ١٨٨١ عن النيلة :
« إن أنواع النيلة عديدة ولكنا نخص بالذكر منها هنا نوعين لجودتهما ووفرة مادتهما أحدهما أنديجوفيرا تينكتوريا أى النيلة الهندية الجارى زرعها فى أرض البنجال أو أقاليم مدراس وقد زرعت منذ بضع سنين بمصر فنجحت فيها نجاحاً

(١) Mengin : Op. cit., T. II, p. 367.

(٢) Mengin : Op. cit., T. II, p. 367.

(٣) دخلت زراعة النيلة الهندية فى مصر قبل سنة ١٨٢٩ إذ أن فى تلك السنة منعت زراعة النيلة الهندية والنيلة البلدية فى إقلم دمياط (دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٥٧٠ إلى محافظ دمياط فى غاية رمضان سنة ١٢٤٤) .
Bowring: Op. cit., p. 16. Couvidou: Etude sur l'Egypte, p. 224.

تاماً والثانى أنديجو فيرا أرجانتيا أى النيلة البلدية الجارى زرعها بمصر وأصلها من إفريقية وهى تنمو نمواً زائداً فى الواحات وتقوى على احتمال الحر إلا أن حاصلاتها أقل من حاصلات النوع الأول »[١] .

وكذلك أدخلت زراعة النيلة الصينية فى مصر حوالى سنة ١٨٣٨ فنجحت حيث قطعت سبع مرات فى السنة وأنتج الهكتار منها ما بين ٢٠ و ٢٥ كيلوجراماً من الصبغة[٢] .

ولما كانت نفقات إنتاج النيلة مرتفعة لم يزرعها قبل محمد على إلا أصحاب الأرض الموسرون أو الفلاحون الذين يكونون فيما بينهم شركة لزراعة النيلة بأنفسهم وتجهيز الصبغة منها[٣] .

أما محمد على فقد قدم رأس المال للفلاحين غير المقتدرين كما عمل التسهيلات اللازمة لنشر زراعة النيلة فلم تعد نفقات الإنتاج سبباً فى قلة زراعة النيلة كما كان الحال من قبل بل إن زراعتها اتسعت وانتاجها إزداد[٤] . ويقرر قنصل فرنسا فى مصر عند الكلام عن صادرات الإسكندرية فى الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٨٣٠ أن « فى هذا الربع الأول من السنة بلغ — على العكس — الصادر من النيلة ٧١٨٤٢٠ فرنكاً وهو مبلغ عظيم جداً ومعظم هذه النيلة من نوع فاخر . إن أوامر الباشا بالإكثار من زراعة النيلة والنجاح المتزايد لمزارعه من هذا الصنف يفسح المجال للاعتقاد بأنها ستتخذ لها قبل قليل مركزاً ممتازاً

(١) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) كلوت ج ١ ص ص ٢٩١ — ٢٩٢ .Guémard: Op. cit., p. 348
الهكتار = ١٠٠ آر والفدان = ٤٠ ٨٣٣/٢٠٠٠ آرا
والقنطار = ٣٦ أقة = ٤٤,٤٧ كيلوجرام من كيلوجرامات مرسيليا (كلوت ج ٢ ص ص ٨٣٥ ، ٨٣٧) .

(٣) Girard: Op. cit., p. 108.

(٤) صرحت الحكومة فى سنة ١٨٢٩ للفلاحين الذين يزرعون المقرر عليهم من النيلة بزراعة باقى أطيانهم بما يريدون من الزروع الأخرى تشجيعاً لهم وذلك امتياز لا يستهان به فى تلك الأوقات التى كان الفلاح فيها ملزماً بزراعة كل ما تفرضه عليه الحكومة من حاصلات الاحتكار (دفتر ٣٢ معية تركى رقم ٩٥ أمر إلى حسن افندى مأمور نصف الشرقية فى ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٤) .

بين الحاصلات المصرية »[١]. وقد اعترف هامون بانتشار زراعة النيلة وزيادة مساحتها بقوله : « إنها فى عصرنا هذا أكثر اتساعاً منها فيما مضى »[٢] .

وليس معنى هذا أن النيلة كانت تزداد فى كل سنة عنها فى السنة السابقة بل إن مساحة أراضى النيلة كانت تزداد أو تنقص تبعاً للحالة التجارية وتلك هى القاعدة التى اتبعها محمد على من أول الأمر .

ولذلك نرى الحكومة تنبه على زراع النيلة فى سنة ١٨٢١ بالإقلال من زراعتها لأنه لم يصدر منها شىء إلى البلاد الأجنبية ولأن الموجود منها يزيد عن الاستهلاك المحلى بمقدار النصف[٣] وفى سنة ١٨٢٥ انعقد مجلس فى المنصورة وقرر زراعة ٢٧٠٠٠ فدان من النيلة فى الوجه البحرى فنقص محمد على ذلك إلى ١٤٠٠٠ فدان ولم يوافق على زراعة النيلة بكمية كبيرة[٤] بينما وافق على زراعة ٢٥٠٠٠ فدان من النيلة فى الأقاليم البحرية فى السنة السابقة[٥] .

أما فى سنة ١٨٣٠ فقد وسعت الحكومة مساحة النيلة نظراً لارتفاع ثمنها حتى أنها اشترت كل ما وجدته من التقاوى لدى الأهلين لإتمام زراعة الأراضى المخصصة لها فى تلك السنة كما أنها اجتهدت منذ ذلك الوقت فى جمع التقاوى اللازمة للعام التالى وعملت على جلب بعضها من أزمير[٦] وفعلا عممت الحكومة زراعة النيلة فى الأقاليم المصرية فى سنة ١٨٣١ ووزعت الحولاء و« الأسطوات » الملمين بأصول زراعتها على الأقسام ليستطيع كل قسم أن يزرع ما خصه من

(١) Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 433 (Mimaut au prince de Polignac, 6 Juillet 1830).

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p.184.

(٣) دفتر ٦ معية تركى رقم ٣٢٧ (مكاتبة إلى حاكم قليوب فى ٨ رجب سنة ١٢٣٦).

(٤) فى الشهر التالى وافق محمد على على زراعة النيلة فى نحو ستة آلاف فدان فى قسم المحلة والمنصورة . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٥٨٧ (إلى إبراهيم أغا ناظر المحلة والمنصورة فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٠) . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٠٣ (إلى ناظر المحلة والمنصورة فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠) .

(٥) دفتر ٦ معية تركى رقم ١٢ (إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٧ صفر سنة ١٢٣٩) .

(٦) دفتر ٧٦٦ ديوان خديوى تركى رقم ٢٦٣ (إلى الديوان الخديوى فى ٩ شوال سنة ١٢٤٥) . دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى رقم ١٣٦ (صورة مداولة المجلس فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦) .

أراضي النيلة التي ازدادت كثيراً في تلك السنة[١] .

ولكن أثمان النيلة انخفضت بعد ذلك فنقصت معها مساحة النيلة وإليك ما جاء عن ذلك فى أمر من محمد على فى يولية سنة ١٨٣٢ : « قد اتضح من الكشف المحفوظ بمصلحة الأصناف أن الأمر يقضى بالاستغناء عن زرع هذا الصنف وأن تزرع بدلا عنه أصناف أخرى فإذا ما أمكن تصريف النيلة التى ستنتج فى العام القادم يحدد مقدار النيلة التى ستزرع بحسب الحاجة وأنه يجب أن تشترى النيلة فى هذه السنة بأسعار السنة الماضية لئلا يتراكم على المزارعين بواق لأن المزارعين الاغنياء تأتى محصولاتهم وافرة بعكس الفقراء منهم فإذا ما نقص سعر محصولهم تضرروا من جراء ذلك وأصابهم غدر الأمر الذى حمل المجلس على إصدار قرار لمأمورى الوجه البحرى والأقاليم الوسطى بشأن صرف النظر عن تدبير أو توفير تقاوى هذا الصنف لزراعة سنة ٤٩ وعليه نخطركم بأنه فى حالة ما إذا اشتريت النيلة ثلاثة أسعار عاد ذلك بالضرر على المزارعين الفقراء حيث لا يستطيعون بعد ذلك أن يدبروا أمرهم فيجب شراء النيلة بأسعار السنة الماضية كما يجب أن يترك الأهالى وشأنهم وأن يعمد فى السنة القادمة إلى شراء النيلة بثلاثة أسعار ولا داعى إلى مضايقة الفلاحين الذين يجب أن يترك لهم الخيار فى زرع هذا الصنف »[٢] .

ولكن تلك الحالة لم تستمر كثيرا إذ اتسعت زراعة النيلة وزاد إنتاجها حوالى سنة ١٨٣٥ إلا أنها بعد سنة ١٨٣٨ أخذت مساحتها فى النقصان وقل إنتاجها نظراً لما لقيته من مزاحمة النيلة الرخيصة الناتجة من مزارع الهند[٣] .

وتبعاً لاختلاف مساحة النيلة من وقت إلى آخر كان إنتاج مصر منها

---

(١) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى رقم ١٣٦ (صورة مداولة المجلس فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦) .

(٢) دفتر ٤٤ معية تركى رقم ١٨٥ (إلى الحاج إبراهيم ناظر المجلس فى ٢٩ صفر سنة ١٢٤٨) .

(٣) Crouchley: Op. cit., p. 65.

غير ثابت فقد بلغ نحو ١٠١١٩٢ أقة فى سنة ١٨٣٠[١] و ٧٧٣٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٣[٢] ونحو ١٠٨٠٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٥[٣] ويقرر بورنج فى أثناء الكلام عن معامل النيلة الحكومية أن « الكمية الناتجة تتقلب كثيراً فالتقديرات تختلف بين ١٥٠٠٠ أقة و ٨٠٠٠٠ أقة »[٤] .

وكانت النيلة تزرع فى الوجهين البحرى والقبلى وطريقة زراعتها فى الأقاليم البحرية كما يلى : تزرع النيلة فى أرض بكر خالية من الزراعة الشتوية تحجز من وقت فيضان النيل فإن لم يتيسر ذلك لضيق الأرض زرعت النيلة بعد الذرة النيلية أو البرسيم وتحرث أرضها ثلاث مرات أو أربع إن كانت بكراً وخمس مرات إن لم تكن كذلك[٥] على أن يكون بين المرة والأخرى اثنا عشر يوماً وبعد حرثها تزحف حتى تنعم ثم تقسم إلى مربعات وميعاد الزراعة من ٢٠ برمهات إلى برمودة فتبل التقاوى عصراً وتنشل فى وقتها وتبيت طول الليل حتى تكون ثقيلة فى البذر وفى الصباح الباكر تبذر فى الأرض[٦] ، ومقدار تقاوى الفدان يتراوح بين ربعين وربع ونصف من البذرة البلدية وبين ٣ أرباع وربعين ونصف من البذرة الشامية وبعد البذر بأربعة أيام تسقى الأرض ثم تروى مرة ثانية بعد خمسة أيام ثم ثالثة بعد ١٥ يوماً وتنظف من الحشائش بالشقرف الحديد وبعد السقية الثالثة تروى النيلة كل ثمانية أيام مرة حتى إذا مضى ٨٠ يوماً أو ٩٠ يوماً على بذر التقاوى يبدأ محصولها فتقطع النيلة وتورد إلى «الكرخانة»[٧] فيكتب بها «رجعة» تخصم من المال المطلوب من صاحبها وبعد قطعها بخمسة عشر يوماً تروى

(١) بلغ الناتج من النيلة ١٢٥٠٠٠ كيلوجرام فى سنة ١٨٣٠ . القنطار = ٣٦ أقة = ٤٤,٤٧ كيلوجرام (كلوت ج ٢ ص ٨٣٥) Guémard: Op. cit., p. 384.

(٢) Marcel et autres: Op. cit., p. 149.

(٣) Marmont: Op. cit., T. 3. p. 349.

(٤) Bowring: Op. cit., p. 23.

(٥) إذا كانت الأرض بعد برسيم تروى قبل الحرث لأن ذلك يعطيها رطوبة حيث أن أراضى البرسيم تكون حامية .

(٦) فى أول الأمر كان الفلاح يضع التقاوى فى حفر ويردمها بيده .

(٧) أنشأ محمد على معامل للنيلة تابعة للحكومة لاستخراج النيلة على الطريقة الهندية وكان يطلق على كل منها اسم كرخانة النيلة .

وتنظف من الحشائش ثم تروى مرة أخرى بعد ١٠ أيام ثم ثالثة بعد ١٠ أيام أخرى ثم تترك بدون رى إلى أن تستحق القطع فتقطع وتورد إلى الكرخانة[١] وبعد قطعها فى المرة الثانية يقرر شيخ الحصة وخولى الزراعة بعد فحصها إن كانت صالحة للتقاوى أم لا فإن كانت صالحة تسقى مرتين فى كل ١٥ يوماً مرة وعند احمرار قرنها تقطع وتحمل إلى الجرن وتبقى به ١٥ يوماً ثم تدرس بالنورج وتذرى وتورد إلى شون الحكومة وإن كانت غير صالحة للتقاوى تسقى ثلاث مرات كل ١٥ يوماً مرة وبعد ذلك تقطع وتورد إلى «الكرخانة» وتقيم النيلة فى الأرض سنتين[٢] سنة «عروساً» وسنة «عقراً» ثم تستبدل أرضها بأخرى لم تزرع بالنيلة منذ ١٠ سنوات أو ٨ سنوات لأن النيلة تجهد الأرض كثيراً[٣] .

أما فى الوجه القبلى فطريقة زراعة النيلة كانت كما يأتى : تروى الأرض بالسواقى والشواديف ثم تحرث مرتين أو ثلاث مرات بحسب ما تتطلبه كل أرض وتقسم أحواضا مربعة ثم ترمى التقاوى فى شهر برمودة ومقدارها لكل فدان ٣ أرباع فى الأرض الناشفة الصفراء و ٤ أرباع فى الأرض السوداء . وبعد رمى التقاوى تروى الأرض وبعد ذلك بأربعة أيام أو خمسة تسقى ثم تنظف من الحشائش بالقزم الصغيرة ثم تروى النيلة كل سبعة أيام أو ثمانية مرة بحسب ما تحتاج إليه كل أرض حتى إذا مضى ٧٠ يوماً أو ٨٠ يوماً من وقت البذر تقطع النيلة ثم تروى على حسب احتياج الأرض للمياه وتقطع مرة ثانية فإن كانت الأرض قوية تقطع مرة ثالثة وفى كل مرة تجهز النيلة فى المضارب كالعادة القديمة وذلك فى الجهات التى لم يتم فيها بناء «الكرخانات» وبعد تجهيز النيلة تورد إلى الشون الحكومية وتؤخذ بثمنها «رجعة» تخصم من المال المطلوب من صاحبها[٤] .

---

(١) يكون قطع النيلة فى طلوع الفجر وتورد إلى الكرخانة حتى الساعة الثانية بعد الظهر حتى لا تضعف مادتها الملونة نتيجة للتأخر عن ذلك .

(٢) فى أول الأمر كانت النيلة تمكث فى الأرض ثلاث سنين .

(٣) لائحة الفلاح ص ص ١٢ — ١٤. Mengin: Op. cit., T. II, p. 366.

(٤) لائحة الفلاح ص ص ٢٥ — ٢٦. Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 461.

وكان محصول الفدان يتراوح بين ١٥ قنطاراً و ٢٠ قنطاراً من ورق النيلة(١) ويقرر بورنج أن دخل الفدان من النيلة يتراوح بين ١٥ و ٢٠ جنيهاً استرلينياً فى الفيوم وبين ٢٠ و ٢٥ جنيها استرلينياً فى أسيوط(٢) .

وكانت صبغة النيلة تستخرج بطريقتين الأولى ـ وقد اعتادت عليها البلاد من قبل ـ ظلت سائدة حتى أدخل محمد على طريقة أخرى على يد بعض الأرمن من البنغال وأنشأ لها معامل النيلة فى الوجه البحرى وبعض بلاد الوجه القبلى وعندئذ بطلت الطريقة الأولى فى تلك الجهات وحلت محلها الطريقة الثانية أما الجهات الأخرى التى لم يتم فيها إنشاء معامل النيلة هذه فقد استمرت فيها الطريقة الأولى وهى كما يلى : بعد قطع النيلة تنقل من الحقل إلى القرية حيث معمل النيلة ويعرف باسم مضرب النيلة فتخرط النيلة على المحشة ثم توضع فى القزان مع شىء من الماء حيث تغلى ثم تنقل إلى الأدنان(٣) حيث تضرب وتدق بالجريد ثم تنقل إلى الأزيار فإذا ما رسبت فتح الثقب الموجود بأعلى الزير ليخرج الماء حتى إذا صارت عجيناً تفرش على الحصر(٤) ثم تقطع أقراصاً مستديرة وتترك فى الشمس لتجف وبعد جفافها تورد إلى الشون الحكومية(٥) .

وكانت تلك الطريقة معيبة إذ أن المادة الملونة لا تستخرج جميعها كما أن أقراص النيلة ليست نقية لاختلاطها ببعض الأجسام الغريبة مثل التراب والرمل(٦) ولذلك عمل محمد على على إصلاح تلك الطريقة فأحضر بعض الأرمن من البنغال بالهند لتعليم الفلاحين أحسن الطرق لاستخراج صبغة النيلة وتبعاً لذلك أنشأ محمد على معامل النيلة فى الوجه البحرى وبعض بلاد الوجه القبلى وهى تابعة

---

(١) كان وزن كل قنطار من ورق النيلة ٥٠٠ رطل .
Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 360 (Duhamel à Nesselrode, juillet, 1837).

(٢) Bowring: Op. cit., pp. 15-16.

(٣) فى بعض البلاد توضع النيلة بعد خرطها فى أدنان بها ماء فاتر وفى تلك الحالة يستغنى عن القزان. والأدنان هى أزيار كبيرة موضوعة فى الأرض .

(٤) تعرف الحصر فى الصعيد باسم الأنخاخ (فيجرى ج ٢ ص ٥٠) .

(٥) لائحة الفلاح ص ص ٢٥ — ٢٦
Mengin: Op. cit., T. II, p. 367. Guémard: Op. cit., pp. 110-112.

(٦) Mengin: Op. cit., T. II, p. 367. Hamont: Op. cit., T. I, p. 185.

للحكومة يدير كل معمل منها ناظر يرسل انتاجه من النيلة إلى مستودع عام فى القاهرة حيث تباع النيلة للأسواق التركية والأوربية[١] .

وقد أنتجت تلك المعامل نيلة تضارع نيلة الهند فى الكيف[٢] ويقرر هامون أنه « حصلت مادة ملونة أكثر نظافة ونقاوة ذات مزايا أعظم »[٣] وبذلك صارت النيلة مناسبة للأسواق الأوربية[٤] .

والطريقة المتبعة فى تلك المعامل هى أن توضع النيلة فى حوض من البناء معرض للهواء مملوء نصفه بالماء والنصف الآخر بأوراق النيلة ويبقى هذا الخليط مدة معرضاً للشمس حتى يختمر وبعد ذلك يسيل الماء المشبع بالمادة الملونة فى حوض آخر أسفل من الأول ببضع أقدام وفى هذا الحوض تتم العملية الأساسية لأن المادة الملونة التى تكون خضراء حتى ذلك الوقت لا تكتسب لونها الأزرق إلا بالاتحاد مع اكسيجين الهواء وللحصول على تلك النتيجة ينزل بعض العمال فى الحوض ويحركون السائل باستمرار بواسطة مجارف ويرمونه فى الهواء حتى يؤثر فيه الهواء ويعمل مفعوله ثم يترك السائل بضع ساعات ليرسب وبعد ذلك يصرف الماء ثم ينشر الراسب على قماش ليجف ثم يعبأ فى حقائب صغيرة ويوضع تحت المكبس لتخرج منه الرطوبة الباقية[٥] .

القرطم :

كانت زراعة القرطم قبل محمد على منتشرة فيما بين إسنا والقاهرة ولكنها

---

(١) أنشئت معامل النيلة هذه فى شبرا والشهابية بمديرية القليوبية والعزازية بمديرية الغربية وفى ميت غمر والمنصورة ومنوف وإيبار والإشمونين وبركة السبع والمحلة الكبرى والجيزة وأبو تيج وطهطا وأسيوط وملوى ومنفلوط والفشن (كلوت ج ٢ ص ٤٥١) .
أحضر محمد على ٤٠ أسرة من المشتغلين باستخراج صبغة النيلة فى البنغال بالهند
(Douin: Une Mission Militaire (Boyer à Belliard, 30, 11, 1824).
Bowring: Op. cit., p 23.

(٢) Douin : Op. cit., p. II. (Boyer à Belliard, 30, 11, 1824).

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 185.

(٤) Bowring: Op. cit., p. 65.

(٥) Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème Partie, p. 385 (Duhamel à Nesselrode, 6,7,1837)

لا توجد فى الفيوم ولا فى الدلتا وكانت إحدى الزراعات المكسبة إذ يستخرج منها العصفر الذى يصدر إلى الخارج ولكن الفلاحين الفقراء لم يزرعوا القرطم إلا قليلا جدا نظراً لاحتياجه إلى مقدار من المصاريف مقدماً[١] .

والقرطم من أوائل الحاصلات التى احتكرها محمد على وقد وسع زراعته إذ أدخلها فى الوجه البحرى[٢] وبذلك استمر موضوع تجارة عظيمة[٣] .

وكان القرطم يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ولكن زراعته أكثر شيوعاً فى مديريات بنى سويف والجيزة والقليوبية منها فى غيرها[٤] .

وكان القرطم يزرع فى الوجه البحرى من ١٠ هاتور إلى كيهك وذلك إما بَذْراً باليد فى الأراضى التى انكشف عنها ماء الفيضان مع استعمال المسحاة لتغطية البذور وإما حرثاً بنشر البذور فى الخطوط التى يشقها المحراث إن كانت الأرض قد جفت وتتراوح تقاوى الفدان بين ربعين و ٣ أرباع وبعد البذر يترك القرطم حتى تظهر زهوره المعروفة باسم العصفر فتجمع من ابتداء برمودة إلى آخر بؤونة[٥] ثم يعمل الفلاحون العصفر أقراصاً وذلك بسحقه بالرحى ثم ضغطه باليد وتشكيله أقراصاً توضع فى حقائب بعد جفافها وتورد إلى شون الحكومة . وكان الفلاحون من قبل يخلطون العصفر بدقيق الحمص ليعطيه لوناً وثقلا ولكنهم لم يتجاسروا على ذلك العمل بعد أن احتكره محمد على . وبعد جمع العصفر يقلع القرطم ويجعل حزماً وينقل إلى الجرن حيث يوضع واقفاً وجذوره إلى أسفل مدة تتراوح بين ١٥ يوماً و ٢٠ يوماً حتى تجف البذور فينفض بعصا رفيعة فتسقط منه البذور ثم تذرى وتورد إلى الشون الحكومية

(١) كانت أسيوط المخزن العام للعصفر إذ يبيعه الفلاحون لتجار تلك المدينة ثم يباع بدوره إلى تجار القاهرة كما يصدر جزء منه إلى بلاد العرب عن طريق القصير .

Girard: Op. cit., pp. 94, 97.

(٢) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 398.

(٣) Guémard. Op. cit., p. 348.

(٤) Mengin. Op. cit., T. II, p. 369.

(٥) تبلغ أجرة من يجمع العصفر سواء أكان صبياً أو بنتاً خمس بارات يومياً عدا الغذاء من عند صاحب القرطم .

وتؤخذ بثمنها «رجعة» تخصم مما على صاحبها[١] .

وفى الوجه القبلى كان القرطم يزرع فى هاتور أو فى كيهك إذ توضع التقاوى فى نقر حفرت بالقزمة فى الأراضى الرطبة والقرطم نوعان ذكر وأنثى أما عن الأنثى فعند ما يتفتح زهرها وهو العصفر يجمع ويعمل أقراصاً ويورد إلى الشون الحكومية وبعد انتهاء العصفر يقلع القرطم فى شهر بشنس ويربط حزماً وينقل إلى الأجران حيث يوضع وجذوره إلى أسفل ثم ينفض فتسقط البذور ويحتاج الفدان من القرطم إلى ١٠ عمال لقلعه وأربعة عمال لتنفيضه أما القرطم الذكر فلكثرة شوكه لا يجمع منه العصفر ولكن بذوره كثيرة[٢] .

وكانت أقراص العصفر تستخدم فى الصباغة كما كان يستخرج من بذور القرطم زيت يسمى الزيت الحلو شائع الاستعمال بين عامة الأمة وكانت بالقاهرة أربعون معصرة لعصره وهو داخل فى احتكار الحكومة . أما سوق القرطم فكانت تتخذ بعد جفافها وقوداً[٣] وقد بلغ المحصول ١٥٠٠ أردب من بذر القرطم و ٥٨٣ قنطاراً من العصفر فى سنة ١٨٣٣ .

الحناء :

كانت الحناء موجودة فى مصر فى أول القرن التاسع عشر[٤] ولكن زراعتها كانت قليلة حتى أن جيرارد أحد علماء الحملة الفرنسية لم يذكرها بين الغلات الزراعية على الرغم من أنه بحث حالة الزراعة المصرية إذذاك بحثاً مستفيضاً .

وقد نالت زراعة الحناء عناية خاصة من محمد على[٥] رغبة منه فى جعلها مادة من مواد التجارة الخارجية تعود عليه بالربح المنشود ولذلك احتكرها

---

(١) لائحة الفلاح ص ١٠ .
(٢) لائحة الفلاح ص ص ٢٤ — ٢٥ .
(٣) كلوت ج ١ ص ٢٩٠ Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459.
(٤) Delile: Op. cit., p. 43.
(٥) Guémard: Op. cit., p. 348.

ووسع زراعتها حتى زاد محصولها عن ١٤٥٠٠ قنطار قبيل سنة ١٨٢١[١]
وكانت مساحة الحناء متوقفة على الحالة التجارية من حيث الرواج أو الكساد
وتبعاً لذلك قررت الحكومة فى سنة ١٨٢٨ منع زراعة الحناء فى مديرية الشرقية
زيادة عن المقدار المرتب سنوياً حيث أن رواجها إذذاك كان قليلا وأن مقدارا
عظيما منها كان لا يزال فى ديوان الأصناف بدون تصريف[٢] . وقد بلغ
محصول مصر من الحناء ٣٥٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٣٣ .

وكانت الحناء تزرع فى بعض بلاد مديريتى الشرقية والقليوبية[٣] فى
شهر برمهات وذلك بغرس العقل أو الشتل على بعد ثلاثة أقدام فى أرض حرثت
من قبل مرتين وعقب الزراعة تروى العقل لمنع جفافها وبعد ذلك تروى مراراً
بانتظام وبعد سنة تكبر شجيرات الحناء فتقطع الفروع وتؤخذ منها الأوراق
التى تسحق بعد جفافها فتكون مسحوق الحناء الذى تستعمله النساء فى تلوين
الأظافر والكفوف والأقدام . أما الفروع بعد جفافها فتصنع منها السلات[٤] .

البليحة :

نبات البليحة نوع من جنس التمرحنا تتحصل منه مادة ملونة صفراء
مائلة للخضرة أى فستقية تستعمل فى الصباغة بمصر[٥] .

الفُوَّة :

أدخل محمد على زراعة الفوة فى مصر فى سنة ١٨٢٥ وأحضر رجلا من قبرص —

(١) دفتر ٦ معية تركى رقم ٢٠٦ (إلى إبراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦) .
قدر محصول الحناء فى سنة ١٨٢١ بمقدار ١٤٥٠٠ قنطاراً وذلك بعد أن منعت زراعتها فى
١٨ بلدة بإقليم الشرقية لقلة محصول الحناء بها .
(٢) دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى (إلى مأمور نصف الشرقية فى ٢٧ شعبان ١٢٤٣) .
(٣) من تلك البلاد بلبيس وزربته وغيته وصوه وميت ربيع بالشرقية وميت كنانة والدير
بالقليوبية (دفتر ٦ معية تركى رقم ٢٠٦ إلى إبراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦) .
(٤) لائحة الفلاح ص ١٨ . كلوت ج ١ ص ٢٩١ .
Mengin: Op. cit., T. II, pp. 370-371.
(٥) كلوت ج ١ ص ٢٩١ . فيجرى ج ٢ ص ٥٦ .

موطنها الأصلى — لتعليم الفلاحين زراعتها وذلك لاحتياجه إليها فى الصباغة وخصوصاً فى صبغ الطرابيش[١]. ولذا كان محصولها لايصدر إلى الخارج ولا يباع للأهلين فى الداخل بل تستهلكه مصانع الحكومة بأجمعه وهكذا نشأ احتكارها منذ دخولها فى الزراعة المصرية[٢].

ولما كانت الفوة تمكث فى الأرض نحو خمس سنين أعفى محمد على أراضيها من الضريبة تسهيلا لأصحابها وتشجيعاً لهم[٣] وقد بلغت مساحة الفوة ٨٠٠ فدان فى سنة ١٨٣٣ منها ٥٠٠ فدان فى الوجه البحرى و ٣٠٠ فدان فى الوجه القبلى[٤].

وكانت الفوة تزرع فى الوجه البحرى والوجه القبلى وخصوصاً فى مصر الوسطى[٥] فيما بين الشموس وذلك بأن تحفر الأرض إلى وسط الرجل عمقاً ثم تقسم الأرض حيضاناً وتبذر فيها التقاوى وتروى وتتراوح تقاوى الفدان الواحد بين ربعين ونصف و٣٠ أرباع وبعد ذلك تسقى الأرض دائماً على قدر قانونها وتنظف من الحشائش وكلما كبرت أغصان الفوة وكثرت قطعت وأخذت ما بها من بذور ويتراوح محصول الفدان بين ٣٠ أقة و ٤٠ أقة من البذور تورد سنوياً إلى الشون الحكومية. وتستمر الفوة على تلك الحالة أربع سنين أو خمس سنين وإذذاك تبلغ أشدها فتحفر أرضها قدر طول الرجل فى العمق وتنقى جذورها ويحتاج ذلك العمل إلى عدد من الرجال يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ لكل قيراط وبعد ذلك تنشر الجذور على حصر لتجف وبعد جفافها توضع فى غرارات أو مقاطف وتوزن وتسلم إلى وكيل الحكومة وتؤخذ بثمنها «رجعة» تخصم مما على صاحبها ويتراوح محصول الفدان الواحد بين ٧٥ قنطاراً و ٨٠ قنطاراً من جذور الفوة[٦].

(١) Bowring: Op. cit., p. 25.

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٩١ Marcel et autres: Op. cit., p. 149.

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ شعبان سنة ١٢٤٦

(٤) Bowring: Op. cit., p. 25.

(٥) Bowring: Op. cit., p. 25.

(٦) لائحة الفلاح ص ص ٣٢ — ٣٣

النباتات الزيتية

السمسم :

كان السمسم من أوائل الحاصلات التى احتكرها محمد على وتبعاً لذلك صارت جميع معاصر السيرج تنتج لحسابه[١] وقد وسع زراعة السمسم حتى كان من بين الحاصلات التى من أجلها أدخل نظام الرى الدائم فى الوجه البحرى .

وكان السمسم يزرع فى الوجه البحرى فى شهر بشنس حتى ١٠ بؤونة[٢] فى أرض بكر أو فى أرض محل زراعة أخرى ما عدا الأراضى السباخ وتحرث الأرض مرة واحدة ثم تغمر بالماء وبعد ستة أيام تبذر فيها التقاوى ومقدارها ربع واحد للفدان ثم تحرث وتزحف وتقسم أحواضاً وبعد مدة تتراوح بين ٢٠ يوماً و ٢٥ يوماً يروى السمسم مرة وبعد ذلك يسقى كل ١٥ يوماً مرة ويمكث السمسم فى الأرض من ٨٠ يوماً إلى ثلاثة شهور وعند ما ينضج يقلع ويحمل إلى الجرن حيث ينشر مدة ١٠ أيام ثم يوضع واقفاً على جذوره مدة ١٠ أيام ثم ينفض بالعصا حتى تنزل البذور ثم يوضع واقفاً مدة ١٠ أيام أخرى ثم ينفض حتى تسقط منه بقية البذور وتغربل البذور وتورد إلى الشون الحكومية[٣] .

= قررت الحكومة فى أوائل سنة ١٨٣١ أن يؤخذ من الفلاحين القنطار من القوة بسعر ٥٤ قرشاً والأقة من بذور القوة بسعر ٢٠ بارة (الوقائع المصرية عدد ١٧ شعبان سنة ١٢٤٦). فيما بين الشموس أى فيما بين الشمس الصغيرة فى ١٢ أمشير والشمس الكبيرة فى ١٣ برمهات (٢١ مارس)

Marcel et autres: Op. cit., p. 149 . Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 360 (Duhamel à Nesselrode, 6,7, 1837).

(١) كلوت ج ٢ ص ٤٥١ .

Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 405 (Mimaut au prince de Polignac, 1, 3, 1830).

(٢) يزرع السمسم فى بعض القرى فى شهر برمودة

(٣) لائحة الفلاح ص ص ١٧ — ١٨ .

Cattaui : Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 358 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

وكان السمسم يزرع أيضا فى الوجه القبلى ولكن زراعته قليلة وتتبع فيها طريقة الوجه البحرى وتبدأ فى بعض القرى فى شهر بشنس حتى ١٠ بؤونة وفى البعض الآخر فى شهر أبيب(١) .

ويتحصل من الفدان الواحد ثلاثة أرادب من بذور السمسم يستخرج منها الزيت المعروف باسم السيرج وكذلك الكسبة أما عيدان السمسم فتتخذ وقوداً(٢) .

وقد بلغ محصول مصر من بذر السمسم ١٨٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٣ .

السلجم :

احتكر محمد على السلجم لاستخراج الزيت منه وكان السلجم يزرع فى الوجه القبلى فى شهر بابة فتبذر التقاوى فى الأماكن المنحدرة من شواطئ النيل والترع أو فى قلب الترع بعد انكشاف ماء الفيضان عنها ومقدار تقاوى الفدان نصف كيلة وبعد البذر يترك السلجم حتى ينضج بعد ١١٠ أيام ويستخرج من بذوره زيت يعرف باسم زيت السلجم(٣) .

خس الزيت :

احتكر محمد على بذر الخس لاستخراج الزيت منه وكان الخس يزرع فى الوجه القبلى داخل القمح والفول والعدس والحمص والبازلاء فى شهر بابة إلى ١٧ هاتور ومقدار تقاوى الفدان يتراوح بين ½ ربع و ¼ ربع وبعد البذر يترك الخس حتى ينضج وكذلك كان الخس يزرع فى الوجه القبلى داخل الذرة الشامية قبل قطعها فى ١٠ هاتور بسقية أو اثنتين(٤) وتبذر تقاويه مثل

---

(١) لائحة الفلاح ص ٢٨ .

(٢) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, pp. 358-359 (Duhamelà Nesselrode 6, 7, 1837). Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 301.

(٣) لائحة الفلاح ص ٣١. دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية) Wilkinson: Op. cit., vol. I., p. 459.

(٤) بين السقية والأخرى عشرة أيام .

البرسيم فى الحقل المروى حديثاً بشرط أن تخلط بكمية من الرمل حتى لا يكون مزدحماً ومقدار تقاوى الفدان فى تلك الحالة كيلة وبعد البذر يروى الخس مرتين أو ثلاث مرات وتعزق أرضه بالفأس لتنظيفها وينضج الخس بعد خمسة شهور من وقت البذر ويستخرج من بذوره زيت يعرف باسم زيت الخس(١) .

وقد بلغ محصول مصر من بذر الخس ٨٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٣٣ .

الفول السودانى :

يعرف الفول السودانى باسم الفول السنارى نسبة إلى سنار بالسودان وقد أدخلت زراعته فى مصر فنجحت على ما ينبغى وقد أستورد محمد على بذوره من أوربا ويستخرج منه زيت يسمى زيت فول سنار(٢) .

الزيتون :

كان الزيتون فى عهد محمد على يثمر فى مصر بعد أربع سنين من غرسه بينما يثمر فى اليونان موطنه الأصلى بعد خمس سنوات وكان يشتهر فى مصر بكبر الحجم وكثرة اللحم ولكنه فى الوقت نفسه قليل الزيت ولا يحسن إلا للتمليح(٣) .

وكانت زراعة الزيتون مهملة فى مصر قبل عهد محمد على ولكن ذلك الوالى بذل جهوداً عظيمة فى سبيل توسيعها والعناية بها رغبة منه فى الحصول على الزيت واتخاذ الزيتون غذاء وبخاصة فى البحرية وتبعاً لذلك أدخل زراعة الزيتون بكثرة فى الوجهين البحرى والقبلى وبخاصة فى الفيوم وضواحى القاهرة

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٢٠ — ٢٣ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية) Wilkinson: Op. cit., vol., I, p. 459.

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٩٢ . فيجرى ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) فيجرى ج ٢ ص ص ١٢٥ — ١٢٧ . دفتر ٧٨ معية تركى رقم ١٨٢ (إلى رستم بك مدير النصف الأول من المديريات الوسطى فى ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢) .
Guémard: Op. cit., p. 346 . Bowring : Op. cit., p. 24.

وأنشأ مزرعة زيتون كبيرة بجوار حديقة شبرا[١] وبلغ ما زرع من الزيتون فى الوجه البحرى ٨٩٣٩ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ[٢] .

وزيادة على إصدار الأوامر إلى الحكام بتكثير أشجار الزيتون فى الأراضى الصالحة لها شجع محمد على الأهالى على زراعتها والعناية بها وذلك بأن أعفى الأراضى التى تزرع فيها من المال ثلاث سنوات ثم زاد المدة إلى خمس سنوات ثم عدلها إلى أربع سنوات[٣] كما منح الأطيان لكل من يطلبها لغرس الزيتون فيها[٤] . واشترى الزيتون من الفلاحين بثمن مناسب[٥] .

ورغبة فى المحافظة على أشجار الزيتون من النقصان كان محمد على يلزم الأهالى غرس أشجار من الزيتون بدل ما ينقص أو يتلف[٦] .

وقد غرس إبراهيم باشا كثيراً من أشجار الزيتون فنجحت نجاحاً حسناً وأثمرت ثماراً جيدة[٧] ويقرر فيجرى أن « تكاثر شجر الزيتون بالقطر المصرى أحدث فى ولاية جنتمكان الحاج محمد على باشا ونجله جنتمكان إبراهيم باشا »[٨] .

---

(١) داشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ٣٧ . كلوت ج ١ ص ص ٢٥٥ — ٢٥٦ .
Bowring: Op. cit., pp. 24-25. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 362 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٦ (أمر إلى ناظر الأقاليم الوسطى فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٤١) . دفتر ٧٨ معية تركى رقم ١٨٢ (إلى رستم بك مدير النصف الأول من المديريات الوسطى فى ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢) .

(٤) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٣٣٩ (إلى مأمور الجيزة فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٢)

(٥) دفتر ٧٣٢ ديوان خديوى تركى رقم ٤١٩ (إلى الدفتردار بك مأمور الجيزة فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٤٢) . دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٢٠٤ (إلى حسين أغا مدير النصف القبلى فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٩) .

(٦) دفتر ١٤ أوامر رقم ٣١ — ٣٦ (أوامر إلى عربان بمديرية الفيوم فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٦١) .

(٧) Bowring: Op. cit., p. 24.

(٨) فيجرى ج ٢ ص ١٢٥ .

واستخرج محمد على زيت الزيتون بآلات استوردها من أوربا ولكنه لم يتمكن من استعمال تلك الآلات استعمالا واسعا يعود عليه بالربح نظراً لقلة المادة الدهنية فى زيتون مصر وعلى ذلك كان زيت الزيتون يعتصر فى مصر بمقادير قليلة(١) .

وقد تعلم بعض المصريين تقليم أشجار الزيتون واستخراج الزيت من ثمره على يد شخص جاءمن أوربا خصيصاً لذلك(٢)،كما تعلم البعض أيضاً طريقة كبس الزيتون وجعله صالحاً للأكل من شخص يدعى غرغورى كان مكلفاً من قبل الحكومة بتربية الزيتون فى الفيوم وأخذوا يقومون بذلك العمل(٣) .

الحبوب

القمح :

استمر القمح محتفظاً بأهميته فى الزراعة المصرية فى عهد محمد على(٤) وكان محصول مصر منه فى ذلك الوقت غير ثابت إذ يتراوح بين ١٠٠٠٠٠٠ من الأرادب و ٢٠٠٠٠٠٠ من الأرادب فى السنة وذلك لأنه يتوقف كثيراً على مقدار فيضان النيل وفى الأحوال العادية كانت تتبقى منه كميات كبيرة للتصدير بعد الاستهلاك الداخلى(٥) .

والقمح المصرى إذذاك جيد الصنف وأجوده ما كان من الوجه القبلى كما

---

(١) كلوت ج ٢ ص ٧ .Guémard: Op. cit., 346
محفظة ٤ ديوان خديوى رقم ١١٨ (إلى مأمور الديوان فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٥٣) .
(٢) دفتر ٧٣٤ ديوان خديوى تركى رقم ١٢٠ (من الديوان الخديوى إلى مأمور الفيوم فى ٢٨ رجب سنة ١٢٤٢) .
(٣) دفتر ٥٨ معية تركى رقم ٢٠٤ (إلى مدير النصف القبلى فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٩)
(٤) كلوت ج ١ ص ٢٧٦ .
(٥) Bowring: Op. cit., pp. 17-19.

أن سنابله وافرة الحبوب وأنواعه تختلف فى لون الحبة وشكلها وصلابتها[١] .

وكان القمح يزرع فى الوجه البحرى من ٢٠ بابة إلى ١٥ كيهك لوقاً وحرثاً ففى الحالة الأولى تبذر التقاوى فى الأرض عقب انحسار ماء الفيضان عنها ويتراوح مقدار تقاوى الفدان بين ١٠ أربع و ١٢ ربعاً وفى الحالة الثانية تحرث الأرض مرة بعد انكشاف ماء الفيضان عنها[٢] ثم تحرث مرة أخرى بالتقاوى وذلك ببذرها فى خط المحراث فيغطيها الخط الثانى ثم تبذر التقاوى فى الخط الثانى فيغطيها الخط الثالث وهكذا إلى أن تتم زراعة الحقل ويبلغ مقدار تقاوى الفدان فى تلك الحالة ثلث أردب وعند ما يبدأ القمح فى الإنبات يحدث أحياناً فى بعض الجهات أن الدود يأكل النبات وبذلك تتلف بعض أفدنة فتحرث الأرض وتزرع من جديد فإن أصابها الدود مرة أخرى تركت لزراعة الذرة . وفيما بين طوبة وآخر طوبة يسقى القمح متى كان قريباً من المياه لأن ريه يزيد فى محصوله فإن تعذر ريه لبعده عن المياه يكون ذلك سبباً فى نقص المحصول وفى أثناء نمو القمح تقلع ما به من الأعشاب الطفيلية ويمكث القمح فى الأرض من خمسة شهور ونصف إلى ستة ويبدأ الحصاد من ٢٠ برمودة إلى آخر بشنس ويحتاج حصد الفدان إلى ٨ عمال إن كان محصوله جيداً وإلى ٦ عمال إن كان محصوله ضعيفاً يأخذ كل منهم أجرته مقدارا من القمح قبل دراسه وبعد ذلك ينقل القمح على الجمال إلى الجرن وأجرة الجمل ثلاثة قروش يومياً فإن لم تكن مع الزارع نقود فأجرة الجمل ٤ أربع من القمح يوميا أما صاحبه الذى يسوقه فأجرته مثل أجرة الحاصد وبعد نقل القمح إلى الجرن يدرس بالنورج وأجرة النورج وما يحتاج إليه من بهائم قرشان ونصف يومياً أو نصف محصول التبن ثم يذرى القمح ويغربل وأجرة المذرى ربعان فى كل خمسة أرادب من محصول القمح فضلا عن طعامه مدة التذرية من الزارع وبعد ذلك يكال القمح ويورد منه إلى الشون الأميرية ما يرتب على الزارع من ديوان

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٧٦ .
توجد فى مصر ستة أنواع من القمح (Wilkinon: Op. cit. I. p. 458)
(٢) إذا كانت الأرض لم تكتسب طمياً من مياه الفيضان تحرث مرتين ثم فى المرة الثالثة تحرث بالتقاوى .

المديرية وتؤخذ بثمنه « رجعة » تخصم مما عليه(١) .

وكان القمح يزرع فى الوجه القبلى لوقاً فى شهر بابة فى الأراضى التى صرفت عنها مياه الفيضان ، ويبلغ مقدار تقاوى الفدان ١٦ ربعاً ويحصد هذا القمح فى ١٥ برمودة وكذلك كان القمح يزرع حرثاً من بابة إلى ١٧ هاتور وذلك بأن تحرث الأرض بعد صرف ماء الفيضان عنها وتبقى بضعة أيام لتهويتها ثم تبذر فيها التقاوى ومقدارها نصف أردب للفدان وتحرث الأرض لتغطية التقاوى وأجرة المحراث والحراث وثمن أكل المواشى ٣ قروش يومياً فإن كان الزارع يملك المحراث والبهائم فأجرة الحراث تتراوح بين ٢٠ فضة و٣٠ فضة يومياً ، ويمكث هذا القمح فى الأرض إلى آخر بشنس وإذذاك يحصد ويحتاج الفدان إلى ١٠ عمال أو ١٢ عاملا لحصده وأجرة كل منهم ربع من القمح فى اليوم أو ٢٠ فضة يومياً وبعد ذلك ينقل القمح على الجمال إلى الجرن وأجرة ذلك عن كل نقلة ½ ربع من القمح إن كان الجرن قريباً و ¾ ربع إن كانت المسافة بينه وبين الحقل متوسطة وربع إن كانت بعيدة ثم يدرس القمح ويستطيع النورج أن يدرس محصول ثلاثة أفدنة من القمح فى اليوم على شرط أن يعمل ليلا ونهاراً بأربعة عمال وأربع بهائم وأجرة الجميع ثلاثة أربع ونصف يومياً منها نصف ربع للنورج وحده ثم يذرى القمح ويغربل وأجرة المذرى ربعان من القمح فى كل خمسة أرادب وثلث ولا يقدم له الزارع طعاماً مدة التذرية(٢) .

وكان محصول الفدان الواحد يتراوح بين أربعة أرادب وسبعة وفى حالات كثيرة يصل إلى ثمانية أرادب كما فى أسيوط أو من عشرة أرادب إلى ١٢ أردباً كما فى الجزائر التى بالنيل(٣) ومن القمح كان يصنع النشا فى القاهرة(٤) .

---

(١) دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) . لائحة الفلاح ص ص ٧ — ٨ . كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٤ — ٤٢٥ .
Mengin: Op. cit, T. II, pp. 344-346.

(٢) دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ هـ (دار المحفوظات العمومية) . لائحة الفلاح ص ص ٢١ — ٢٣ . كلوت ج ٢ ص ص ٤٢٤ — ٤٢٥ .
Mengin: Op. cit. ,T. II, pp. 344-346

(٣) Bowring: Op. cit., p. 6 . Mengin: Op. cit., T. II, p. 345.

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٧٧ .

وكانت الطريقة المتبعة فى خزن القمح هى أن يخلط بشىء من الرماد ويوضع أكواماً سواء فى الهواء الطلق أو فى بناء خاص[١] وفى الشون الحكومية فى الصعيد كان القمح يوضع أكواماً كبيرة على الأرض فى الهواء الطلق ويختم أسفل كل كومة من جميع الجهات بخاتم كبير من الخشب وما دام الختم ظاهراً ومحافظاً على شكله فذاك دليل على أن القمح لم يسرق منه شىء[٢] ، وقد نتج عن تلك الطريقة فى حفظ القمح فى الشون الأميرية أن تلف أسفل الأكوام من الرطوبة كما تلف السطح الخارجي من تأثير الهواء الرطب والحار[٣] .

الذرة :

كانت الذرة بأنواعها ولا تزال أساس غذاء الفلاحين وهم أغلبية السكان ولذا فإن قلة محصولها تعتبر كارثة على البلاد ومن هنا نشأت أهميتها بين الحاصلات الزراعية حتى أن دوق راجوزا الذى زار مصر فى سنة ١٨٣٥ قدر مساحتها بربع الزراعة المصرية[٤] وقد بلغ محصولها ٩٥٠٠٠٠ أردب فى سنة ١٨٢١ وزاد إلى ١٣٢٦٩٥٦ أردباً ونصف أردب فى سنة ١٨٣٢ .

وكانت الذرة نوعين رئيسيين الذرة الشامية والذرة البلدية وتدخل تحت النوع الثانى الذرة الصيفية والذرة العويجة والذرة الحمراء[٥] .

وحبوب الذرة الشامية ضاربة إلى الصفرة وأكبر حجما من حبوب الذرة البلدية وكانت زراعتها شائعة فى الوجه البحرى أما فى الوجه القبلى فقليلة[٦] وطريقة زراعتها كما يلى : كانت الأرض فى الوجه البحرى تسمد ثم تسقى من ماء

(١) La conversation du blé en Egypte (Bulletin de l'Institut Egyptien, 1859, pp. 24-25).

(٢) Bowring: Op. cit., p. 19.

(٣) La conservation du blé en Egypte (Bulletin de l'Institut Egyptien, 1859, pp. 25-26).

(٤) Marmont: Op. cit., T. 3, p. 346. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, P. 357 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837)

(٥) فيجرى ج ٢ ص ص ٦٢ — ٦٣ . لائحة الفلاح ص ص ٤ و ٩ و ٢٤ . كان الدخن وهو نوع من الذرة يزرع قرب أسوان وفى الواحات
Wilkinson: Op. cit., vol. I, pp. 459-461.

(٦) Mengin: Op. cit., T. II, p. 351. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 357 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

الفيضان فإذا تم ريها صرفت عنها المياه وبعد ذلك تحرث بالتقاوى ومقدارها يتراوح بين ربعين ونصف وثلاثة أربع للفدان وذلك بأن تبذر التقاوى فى خط المحراث وتغطى بتراب الخط الثانى وهكذا وميعاد البذر شهر مسرى حتى نهايته وتروى الذرة الشامية أربع مرات حتى الحصاد وتعزق أرضها بالفأس بعد السقية الأولى لتنظيفها من الأعشاب الطفيلية وإن كان النبات ثقيلا يخفف وقت العزق بقلع ما يزيد عن قانون الزراعة وتقام حول مزارع الذرة الشامية سدود لحفظها من مياه الفيضان كما هو متبع فى أراضى القطن وتمكث تلك الذرة فى الأرض من ٨٠ يوماً إلى ٩٠ يوماً وعند نضوجها تقطع وتمكث فى الحقل يومين وفى اليوم الثالث تحمل إلى الجرن ثم تقشر الكيزان وتمكث ٣٠ يوماً لتهويتها فى الندى والشمس ، وما يبقى منها بعد مئونة صاحبها يورد إلى الشون الأميرية[1] .

أما فى الوجه القبلى فكانت الأرض تحرث وتروى من ماء الفيضان ثم تحفر فيها نقر يوضع فى كل منها بضع حبات ويبلغ مقدار تقاوى الفدان ثلاثة أربع وميعاد البذر من ٢٠ مسرى إلى آخر مسرى وبعد ظهور النبات تروى الذرة الشامية كل عشرة أيام مرة حتى الحصاد وتمكث فى الأرض حتى ١٠ هاتور وعند تمام نضج الذرة الشامية تقطع بالمناجل وتقطع الكيزان من العيدان وتنشر فى الأجران مدة ١٥ يوماً فتجف ثم تدق وتحفظ فى منازل أصحابها[2] .

وكان محصول الفدان الواحد من الذرة الشامية يتراوح بين أربعة أرادب وسبعة ويصل أحياناً إلى أربعة عشر إردباً ويتخذ من دقيق هذه الذرة خبزاً أجود من خبز الذرة البلدية[3] .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٤ — ٥ .
Mengin : Op. cit., T. II, pp. 351-352. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 357 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

(٢) لائحة الفلاح ص ٢٠ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ (دار المحفوظات العمومية). Mengin: Op. cit., T. II, pp. 351-352.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٧٨ و ج ٢ ص ٤٣٤ .
Mengin: Op. cit., T. II, p. 352. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 357 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

وكانت الذرة البلدية تزرع فى الوجه القبلى بكميات كبيرة ونجاح كبير وزراعتها هناك أكثر شيوعاً منها فى الوجه البحرى[١] وأهم أصنافها الذرة الصيفية وهى التى يكون كوزها منحنياً إلى أسفل وهو أبيض ذو حبوب كبيرة[٢].

وكانت زراعة الذرة الصيفية فى الأقاليم الصعيدية على ثلاث طرق: الأولى إذا كانت الأرض مستجدة أى أنها طرح بحر متصل بالجرف تبذر فيها التقاوى وراء المحراث كالمتبع فى الذرة الشامية فى الوجه البحرى أو تبذر التقاوى قبل المحراث ثم تحرث الأرض ومقدار تقاوى الفدان أربعة أربع وميعاد البذر شهر طوبة ولا تروى تلك الذرة حتى الحصاد وتعرف الزراعة بهذه الكيفية باسم بعلى والثانية : إذا كانت الأرض ليست بجوار جسر النيل بل فى الحياض ولكنها رطبة فإنها تحرث ثم تحفر بها نقر بالفأس خطا خطا وتوضع التقاوى فى النقر وتغطى بالتراب ومقدار تقاوى الفدان أربعة أربع وميعاد البذر شهر طوبة ولا تروى تلك الذرة حتى الحصاد وتعرف الزراعة بهذه الكيفية باسم بعلى أيضاً والثالثة : إذا كانت الأرض فى الحياض ولكنها ليست رطبة بل ناشفة فإنها تحرث وتحفر بها نقر بالفأس يوضع فى كل منها ثلاث حبات أو أربع من التقاوى وتغطى بالتراب ومقدار تقاوى الفدان ربع ونصف ربع ثم تقسم الأرض أحواضاً وتروى حوضاً حوضاً وبعد ذلك تروى بانتظام وتتراوح مرات الرى منذ وضع التقاوى حتى الحصاد بين ٩ و ١٠ وميعاد البذر شهر برمهات وبعد مضى عشرين يوماً من البذر تسمد الذرة لزيادة نموها ولما كانت تلك الذرة تعتمد على الرى عرفت زراعتها باسم مسقاوى وتمكث الذرة الصيفية سواء أكانت زراعتها « بعلى » أو « مسقاوى » ٧٠ يوماً إذا كانت تقاويها سبعينية فإن لم تكن كذلك تمكث فى الأرض ثلاثة شهور أو ١٠٠ يوم وعند ما تبدأ فى النضج تتعرض لخطر أفواج الحمام والطيور الأخرى التى تتلف محصولها فيمنع الفلاحون عنها ذلك الخطر بصد تلك الطيور بضربات المقاليع وعند تمام نضجها تقطع

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 19 . Cattaui. Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 357 (Duhamel à Nesselrode 6, 7, 1837)

(٢) فيجري ج ٢ ص ٦٢ .

بالمناجل وتفصل الكيزان وتوضع فى الشمس وتقلب مراراً حتى تجف ثم تدوسها الثيران حتى تنفرط حبوبها أو تدق بالعصى للغرض نفسه وبعد إخراج الحبوب تذرى وتغربل ويحتاج الفدان من الذرة إلى ثمانية عمال لحصده وأجرة كل منهم ٢٠ بارة يومياً أما الرجل الذى يدق الذرة ويفرزها بعضها عن بعض فأجرته عينية من نفس المحصول قدرها ربع من الذرة يوميا ، وتستخدم سوق الذرة الصيفية بعد جفافها وقوداً أو لتغطية طرقات الحدائق وإقامة الحواجز وبناء الأكواخ وتغطية سطوح المنازل[١] .

وكان محصول الفدان الواحد من الذرة الصيفية يختلف من أربعة أرادب إلى تسعة وعشرة وأحياناً يكون ١٢ أردباً كما فى أسيوط[٢] .

أما الذرة العويجة فحبوبها بيضاء مائلة للصفرة قليلا ومحصولها أقل من الذرة الصيفية[٣] وكانت تزرع فى الوجه القبلى فى الخريف ويبذر لها من أول مسرى إلى ١٠ مسرى فإذا زرعت بعد ذلك إلى ٢٠ مسرى يكون محصولها قليلا[٤] وفى الوجه البحرى كانت تزرع فى شهر برمهات فى الأراضى المنخفضة التى غمرتها مياه الفيضان ولم تصرف عنها إلا بعد مدة طويلة نظراً لانخفاضها وذلك بأن تحرث تلك الأطيان من ثلاث مرات إلى أربع مرات ثم تحفر فيها نقر يوضع فى كل منها أربع حبات من الذرة العويجة وتغطى بالتراب وتروى بالأبريق كل نقرة نصف رطل من الماء ومقدار تقاوى الفدان نصف ربع ولا تروى تلك الذرة فى الوجه البحرى حتى الحصاد[٥] .

والذرة الحمراء حبوبها بيضاء مائلة للحمرة وتارة تكون حمراء خالصة الحمرة ومحصولها أقل من الذرة الصيفية[٦] وكانت تزرع غالباً فى المديريات الجنوبية

(١) لائحة الفلاح ص ٢٤ . كلوت ج ٢ ص ٤٣٣

Mengin: Op. cit., T. II, pp. 348-352

(٢) Mengin: Op. cit., T. II, pp. 351. Bowring: Op. cit., p. 16.

(٣) فيجرى ج ٢ ص ٦٢.

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٧٧ . لائحة الفلاح ص ٢٠ .

(٥) لائحة الفلاح ص ص ٩ — ١٠ .

(٦) فيجرى ج ٢ ص ٦٢ .

ويبذر لها فى شهر مسرى وتمكث فى الأرض ١٢٠ يوماً [١] .

وكانت الذرة النيلية الصفراء تزرع فى الوجه القبلى فى شهر مسرى ومقدار تقاوى الفدان ربعان وتمكث فى الأرض ١٢٠ يوماً [٢] .

الأرز :

كان الأرز صنفاً مهماً فى الزراعة المصرية إذذاك وكانت زراعته من أعظم الزراعات فى الوجه البحرى وشائعة فى الأراضى السفلى من ذلك الإقليم ولا سيما ضواحى دمياط ورشيد [٣] والأرز أول محصول زراعى احتكره محمد على وذلك فى سنة ١٨١٢ فربح منه ربحاً وفيراً إذ بلغ مكسبه ٦٨٥٦٨٧٥ قرشاً حوالى سنة ١٨٢٣ [٤] ولذا عمل محمد على على الإكثار من زراعته وتوفير المياه له حتى كان من بين الحاصلات التى أدخل من أجلها نظام الرى الدائم فى الوجه البحرى .

وكذلك عمل محمد على على توفير الأيدى العاملة لزراعة الأرز فأعفى أهالى قرى الأرز بأقاليم المنصورة والغربية والبحيرة من الخدمة العسكرية مقابل قيامهم بالعمل الزراعى فى الأرز [٥] .

وزيادة على ذلك كان محمد على يجلب إلى قرى الأرز ما تحتاج إليه من الفلاحين بالأجرة من المأموريات الأخرى للمساعدة فى زراعة الأرز من بذر وشتل وحصد وتذرية مهما كان العدد المطلوب [٦] فقد احتاجت

---

(١) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 460.

(٢) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 460.

(٣) كلوت ج ٢ ص ٤٣٤ Bowring: Op. cit., p. 19.
كان الأرز يزرع بالواحات ولكن نوعه أقل مرتبة وغير جيد .
(Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 460)

(٤) Mengin: Op. cit., T. II, p. 358.

(٥) دفتر ١٤ معية تركى رقم ٥٠ (إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ١٣ شعبان سنة ١٢٣٨).

(٦) دفتر ٣ معية تركى رقم ٤٢٧ (إلى كاشف الغربية فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٣٤). دفتر ٥ معية تركى رقم ٣٥٢ (أمر إلى كاشف الغربية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٥). دفتر ٩ معية تركى رقم ٥١٥ (أمر إلى حاكم المنوفية فى ٨ شعبان سنة ١٢٣٧) .

مأمورية نصف البحيرة وحدها إلى ٣٧٨٢ عاملا علاوة على فلاحيها لزراعة ٤٥٠٠ فدان من الأرز فى سنة ١٨٢٩ والقيام بخدمتها من بذر وشتل وحصاد[١]

وكان الأشخاص المطلوبون للعمل فى زراعة الأرز يوزعون على القرى فيفرض على كل منها عدد معين منهم يرسل إلى جهة العمل فى الوقت المحدد بدون إهمال أو تأخير حيث أن محصول الأرز لا يقاس على المحصولات الأخرى كما يقول محمد على فى أمر منه إلى حاكم البحيرة هذا نصه : « قد قدم أحمد كاشف ناظر زراعة الأرز بفوة عريضة يقول فيها إن موسم حصاد محصول الأرز قد حان وأصبح من الواجب إحضار الضمامين والمداوين والطراسين من إقليم البحيرة ويطلب إحضارهم فى أول شهر محرم وحيث أن محصول الأرز لا يقاس على المحصولات الأخرى وأن الأشخاص الذين سيستخدمون فى حصاده يلزم حضورهم فى وقت الحصاد تماماً ليتمكنوا من أداء واجبهم بناء عليه عند وصول كتابى هذا يجب أن تبادر إلى ترتيب وتخصيص الأنفار المطلوب إحضارهم من الإقليم المذكور بمعرفة مشايخ قراهم مهما بلغ عددهم ومهما كانت مهنتهم بموجب الدفتر المرسل من طرف الناظر المذكور وأن ترسلهم قبل فوات أوانه وبدون إهمال »[٢] .

وقد وسع محمد على مساحة الأرز حتى أنه فرض على مأمورية نصف البحيرة وحدها زراعة ٤٥٠٠ فدان من الأرز فى سنة ١٨٢٩[٣] . وتبعاً لاتساع مساحة الأرز زاد محصول مصر منه فى السنة فبلغ نحو ١٢٢٠٠٠ أردب حوالى سنة ١٨٢٣[٤] ثم زاد إلى ١٥٠٠٠٠ أردب حوالى سنة ١٨٢٩[٥] وقد وصل إلى ٢٠٠٠٠٠ أردب فى بعض السنين[٦] كما أن إقليم رشيد

(١) دفتر ٧٥٢ ديوان خديوى تركى رقم ٢٦ (إلى وكيل مأمورية نصف الغربية فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤) .

(٢) دفتر ٩ معية تركى رقم ٨٢٩ (إلى حاكم البحيرة فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٣٧) .

(٣) دفتر ٧٥٢ ديوان خديوى تركى رقم ٢٦ (إلى وكيل مأمورية نصف الغربية فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤) .

الطراسون رجال ينقلون المحصول على حميرهم .

(٤) Mengin: Op. cit., T. II, p. 358.

(٥) Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 381 (Mimaut à Polignac, 8, 9, 1829)

(٦) Crouchley: Op. cit., p. 65.

وحده أنتج ما يزيد على ١١٠٠٠٠ أردب[١] .

وكانت طريقة زراعة الأرز كما يلى : فى نصف برمهات توضع التقاوى من الأرز الشعير فى زنابيل من الخوص وتغمر فى ماء النيل أو الترع ١٢ يوماً ثم توضع على حصر فى قاعة لا يدخلها هواء وتغطى بالبرسيم الأخضر ومن فوقه أثقال وتستمر التقاوى على تلك الحالة من ثلاثة أيام إلى خمسة حتى تنبت وعند ذلك تنقل إلى أرض حرثت ثلاث مرات وتكون مغمورة بالماء وقد سويت بالمسحاة وفصلت ترابيع فتبذر فيها ومقدار التقاوى أردب من الأرز لكل أربعة أفدنة ونصف[٢] وبعد رمى التقاوى فى شهر برمودة بتلك الكيفية تبقى المياه بالأرض ثلاثة أيام ثم تصفى وتبقى الأرض بدون ماء سبعة أيام حتى يمسك النبات بها ويظهر اخضراره وبعد ذلك يسقى الأرز كل خمسة أيام أو ثمانية مرة على أن يبقى به الماء فلا يصرف منه إلا لتغييره بماء جديد فإذا مضى على بذره ٢٠ يوماً يغير الماء عنه كل يوم وبعد مضى ٤٠ يوماً على بذره تنقى ما به من حشائش وإن كان غزيراً يخفف ابتداء من يوم ٢٠ بشنس إلى ١٢ بؤونة ويعرف ذلك باسم الشتل وما يخفف يربط حزماً توضع منكسة أى جذورها إلى أعلى حتى يغرس فى أرض جديدة محروثة ومفصلة حيضاناً ويروى وقت غرسه وبعد ذلك يجدد له الماء كل يوم وتنقى ما به من حشائش كما هو متبع فى حقل الأرز الأصلى . وفى أوائل مسرى تبطل إدارة السواقى المعدة لرى الأرز وتفتح المنايل وهى قنوات مخصوصة تمد أراضى الأرز بمياه الفيضان ويستمر رى الأرز بتلك الكيفية إلى أن ينضج وفى بعض السنين يوجد بكثرة جنس من الطيور يقال له العصفور يأكل الأرز فى أوان نضجه ومنعاً لأذاه يطرده الصبيان من حقول الأرز برميه بالأحجار من المقاليع وفى أوائل بابة يحصد الأرز بالمنجل ثم يجعل حزماً ويحمل إلى الجرن ويدرس بالنورج ويذرى ويغربل

---

(١) Bowring: Op. cit., p. 19.

(٢) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 358 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

ثم يوضع فى الجرن ويقلب صباحاً ومساء إلى أن ينشف فيوزن بالضريبة ومقدارها ١٦ حجراً والحجر وزنه ١١٥ رطلا مصرياً ويورد إلى دوائر الحكومة لتبييضه[١].

وكان محصول الفدان الواحد يتراوح بين أربعة أرادب وخمسة من الأرز الشعير أى الأرز قبل تبييضه[٢].

وكان الأرز قبل أن يعرض للتجارة أو الاستهلاك يبيض فى دوائر الأرز التابعة للحكومة فى رشيد ودمياط وفوة[٣]. وقد ابتكر حسين جلبي عجوة وهو من الأهلين دائرة للأرز تدور بسهولة بحيث أن الدائرة المعتادة إذا كانت تدور بأربعة ثيران فإن هذه يديرها ثوران وعمل لها مثالا من الصفيح قدمه إلى محمد على فأعجبه وأنعم على حسين هذا ببعض المال وأمره بإنشاء دائرة على ذلك المثال فى دمياط وأخرى فى رشيد على حساب الحكومة ففعل ذلك ونجحت فكرته[٤].

وكذلك جلب محمد على من الولايات المتحدة بأمريكا دائرة للأرز تدار بالبخار أنشئت فى رشيد وقام بإدارتها شخص جاء من تلك البلاد خصيصاً لذلك[٥] وقد أنشئت دائرة أخرى مثلها فى دمياط[٦].

وكانت الطريقة المتبعة فى تبييض الأرز هى أن يجرد من قشوره بضربه فى أهوان بمضارب من الحديد ثم يغربل ويعاد إلى المضارب ويخلط بكمية من الملح تساوى خمس مقداره تقريباً ، وكانت آلة تبييض الأرز تعرف باسم الدائرة إن كانت لها أربعة مضارب ويديرها ثوران وباسم العود إن

(١) إذا كان الفلاح غير مقتدر فان آخر ميعاد للشتل يكون غاية بؤونة .
Mengin: Op. cit., T. II, pp. 354-356.
لائحة الفلاح ص ص ١٤ — ١٦ .

(٢) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 358 (Duhamel à Nesselrode 6, 7, 1837).

(٣) Mengin: Op. cit., T. II, pp. 356-358. Marmont: Op. cit., T. 3, pp. 227-228.

(٤) الجبرتى ج ٤ ص ٢٧٢ (حوادث سنة ١٢٣١) .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣ .

(٦) الوقائع المصرية عدد ٢ المحرم سنة ١٢٦٣ .

كان لها مضربان ويديرها ثور واحد وكانت الدائرة تبيض إردباً ونصف فى اليوم بينما يبيض العود نصف ذلك المقدار[١] .

ومن الأرز كان يصنع النشا فى القاهرة[٢] .

الشعير :

الشعير فى عهد محمد على نوعان التبّانى والجنّارى والأرض الرملية كافية لزراعته حيث لا يحتاج إلى أرض خصبة وهو غذاء جيد للخيول ودقيقه يصلح أحياناً للخبز إذا خلط بدقيق القمح ومنه كان يصنع النشا فى القاهرة[٣] .

وقد اتسعت زراعة الشعير نظراً لتصدير كميات كبيرة منه بعد سنة ١٨١٥ إلى تريست ملجهورن وجنوة ومالطة وموانى إسبانيا والبحر الأبيض المتوسط[٤] وكذلك لازدياد الاستهلاك الداخلى منه تبعاً لزيادة عدد الخيول فى الجيش المصرى .

وبلغ محصول مصر من الشعير ٦٠٠٠٠٠ إردب فى سنة ١٨٢١ ثم زاد إلى ٩٧٥٠٠٠ إردب فى سنة ١٨٣٢ .

وكان الشعير يزرع فى الوجه البحرى فى شهر بابة لوقا أو حرثاً[٥] ويتراوح مقدار تقاوى الفدان بين ٦ أربع و ٨ أربع ويمكث الشعير فى الأرض أربعة شهور ونصف أو خمسة وعند ما ينضج يحصد ويحتاج ذلك العمل إلى سبعة عمال للفدان إذا كان الزرع ثقيلا وخمسة عمال إذا كان خفيفاً وأجرة كل منهم مثل حاصد القمح وبعد ذلك ينقل الشعير إلى

---

(١) تنتج الضربية من الارز الشعير بعد تبييضها ١ ٣/٤ إردبا من الأرز . يزن إردب الأرز فى دمياط ٢٢٥ أقة وفى رشيد ١٥٥ أقة Mengin: Op. cit., T. II, . pp. 356-358.

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣) الشعير التبانى تبنه كثير أما الشعير الجنارى بتخفيف الجيم (Gennaree) فهو الشعير العادى ويطلق عليه هذا الاسم فى مديرية الشرقية الآن Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 58.

(٤) Bowring: Op. cit., p. 64.

(٥) يتبع فى زراعة الشعير حرثاً طريقة القمح .

الجرن ويدرس ويذرى ويغربل كما ذكر فى القمح (١).

وفى الوجه القبلى كان الشعير يزرع إما لوقا فى شهر بابة ومقدار تقاوى الفدان ١٦ ربعاً ويحصد من ١٥ برمهات إلى ١٥ برمودة وإما حرثاً من بابة إلى ١٧ هاتور بنفس طريقة القمح ومقدار تقاوى الفدان ٨ أربع وعندما ينضج الشعير يحصد ويدرس ويذرى أما عدد الحصادين وأجرتهم والدراس ونفقاته والمذرى وأجرته فكما ذكر فى القمح بالوجه القبلى غير أن النورج يدرس فى اليوم محصول خمسة أفدنة من الشعير (٢).

وكان متوسط محصول الفدان الواحد من الشعير يختلف من ٥ أرادب إلى ١٢ إردباً (٣).

البقول

الفول :

الفول فى عهد محمد على أحد الحاصلات الوفيرة فى مصر يزرع فى حقول فسيحة وحبوبه أصغر حجما منها فى أوربا ولكنها أجود صنفاً يتخذ منها المصريون طعاماً يعتبر من أطعمتهم الأساسية كما يتخذونها غذاء للماشية والدواب كالبقر والجمال والحمير (٤).

وقد اتسعت مساحة الفول فى عهد محمد على ولا سيما بعد أن أصبح مادة من مواد التجارة مع أوربا ولذا كانت زراعته شائعة فى كل القطر (٥)،

(١) لائحة الفلاح ص ٨ . كلوت ج ٢ ص ٤٢٥ .
Mengin: Op. cit., T. II, pp. 346-347.

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٢٠ — ٢٣ . كلوت ج ٢ ص ٤٢٥ .
Mengin: Op. cit., T. II, pp. 346-347.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٧٧ .

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٨٠ .

(٥) Mengin: Op. cit., T. II, p. 347.

وقد كان محصول مصر من الفول ١٢٠٠٠٠٠ إردب فى سنة ١٨٢١ و ١٠٥٠٠٠٠ إردب فى سنة ١٨٣٢ .

وكان الفول يزرع فى الوجه البحرى فى شهر هاتور[١] إما لوقا وإما حرثاً ففى الحالة الأولى تبذر التقاوى فى الأراضى التى لا تزال رطبة عقب صرف مياه الفيضان عنها وتغطى التقاوى بالمسحاة ويتراوح مقدار تقاوى الفدان بين ١٦ ربعا و ١٨ ربعا وفى الحالة الثانية تحرث الأرض بعد انحسار ماء الفيضان عنها ثم تحرث مرة أخرى بالتقاوى كالمتبع فى الذرة الشامية بالوجه البحرى وتتراوح تقاوى الفدان بين ١٢ ربعا و ١٤ ربعا وفى أثناء نمو الفول تقلع ما به من أعشاب طفيلية ويمكث الفول فى الأرض من ٤ شهور إلى أربعة شهور ونصف وعندما يتم نضجه يحصد بالمنجل ويحتاج ذلك العمل إلى خمسة عمال إن كان الزرع ثقيلا وأربعة عمال إن كان ضعيفاً وأجرة كل منهم مثل حاصد القمح وبعد ذلك ينقل الفول إلى الجرن فيدرس بالنورج ويذرى ويغربل[٢] .

أما فى الوجه القبلى فكان الفول يزرع اما لوقا فى شهر بابة وتقاوى الفدان ٢٠ ربعاً ويحصد من ١٥ برمهات إلى ١٥ برمودة وإما حرثا كالقمح من بابة إلى ١٧ هاتور ومقدار تقاوى الفدان ٢٠ ربعاً وفى أثناء نمو الفول تقلع ما به من أعشاب طفيلية وفى أوان نضجه تهجم عليه جموع الحمام والزرازير لتلتقط الحب منه ولكن الفلاحين يصدونها عنه بضربات المقاليع وعندما ينضج يحصد ثم يدرس ويذرى أما عدد الحصادين وأجرتهم والدراس ونفقاته والمذرى وأجرته فكما ذكر فى القمح بالوجه القبلى غير أن النورج يدرس فى اليوم محصول خمسة أفدنة من الفول[٣] .

---

(١) كان الفول يزرع أيضاً لوقا فى الاراضى الواطئة التي لم تصرف عنها المياه إلا فى أوائل شهر طوبة .

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٨ — ٩ .Mengin: Op. cit., T. II, pp. 347-348

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٢١ — ٢٣ .Mengin: Op. cit., T. II, pp. 347-348

الحمص :

احتكر محمد على الحمص فى أول الأمر ولكنه بعد ذلك ترك للفلاحين حرية التصرف فيه وبذلك لم يستمر احتكار الحمص طويلا (١) .

وكان الحمص يزرع فى الوجه البحرى حرثاً من ١٥ هاتور إلى آخر كيهك وذلك بأن تبذر التقاوى فى الأرض التى انكشف عنها ماء الفيضان ثم تحرث لتغطية البذور ومقدار تقاوى الفدان ٧ أرباع أو ٨ أرباع وكان الحمص يزرع أيضاً لوقا فى أوائل شهر طوبة فى الأراضى الواطئة التى تأخر صرف المياه عنها لانخفاضها ويمكث الحمص فى الأرض من أربعة شهور ونصف إلى خمسة شهور وعند ما ينضج يقلع ويحتاج ذلك إلى أربعة عمال أو خمسة أجرة كل منهم مثل حاصد القمح وبعد ذلك ينقل الحمص إلى الجرن فيدرس وتعرض حبوبه للشمس لتجف ثم تغربل(٢) .

وكان الحمص يزرع فى الوجه القبلى إما حرثاً من شهر بابة إلى ١٧ هاتور وتقاوى الفدان من ٦ أربع إلى ٨ أربع وإما لوقا فى شهر بابة فى الأراضى التى لا تزال رطبة من ماء الفيضان وتقاوى الفدان ٨ أربع وعند ما ينضج الحمص يحصد وذلك من ١٥ برمهات إلى ١٥ برمودة وأجرة الحصاد ونفقات الدراس وأجرة المذرى مثل ما يتبع فى القمح بالوجه القبلى غير أن النورج يدرس فى اليوم محصول خمسة أفدنة من الحمص(٣) .

ومحصول الفدان الواحد يتراوح بين ثلاثة أرادب وسبعة أرادب(٤) وكانت حبوب الحمص تستخدم طعاماً بعد تحميصها على النار كما تؤكل وهى خضراء

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٨ ، ٢١ — ٢٣ . راجع ص ١١٠ من هذا الكتاب .

(٢) كلوت ج ٢ ص ٤٢٦ . لائحة الفلاح ص ص ٨ — ٩ .
Mengin: Op. cit., T. II, p. 353.

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٢١ — ٢٣ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .

(٤) Mengin: Op. cit., T. II, p. 353.

وتعرف عندئذ باسم « الملانة » أما سوق الحمص فتعطى غذاء للمواشى [١] .

وقد بلغ محصول مصر من الحمص ٧٩٨٩١ إردباً فى سنة ١٨٢١ ولكنه فى سنة ١٨٣٢ كان ٣٧٥٠٠ إردب .

العدس :

كان العدس يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ولكن زراعته ليست متسعة كثيراً [٢]. وكان محصوله ١١٣٠٤٣ إردباً ونصف إردب فى سنة ١٨٢١ و ١٠٤٨٩١ إردباً فى سنة ١٨٣٢ .

وكان العدس يزرع فى الوجه البحرى حرثاً ابتداء من شهر هاتور إلى ١٠ كيهك وتتراوح تقاوى الفدان بين ٦ أرباع و ٧ أرباع ويمكث العدس فى الأرض من ثلاثة شهور ونصف إلى أربعة شهور وعند تمام نضجه يحصد ويحتاج ذلك العمل إلى ٥ عمال أو ٦ عمال للفدان وبعد ذلك ينقل العدس إلى الجرن فيدرس ويذرى وأجرة الحصادين ونفقات الدراس وأجرة المذرى كالمتبع فى القمح [٣] .

أما فى الوجه القبلى فكان العدس يزرع إما لوقا فى شهر بابة وتقاوى الفدان من ١٤ ربعاً إلى ١٦ ربعاً ويحصد من ١٥ برمهات إلى ١٥ برمودة وإما حرثاً من بابة إلى ١٧ هاتور وتقاوى الفدان من ٨ أرباع إلى ١٢ ربعاً ويتبع فى حرثه وحصده ودراسه وتذريته ما سبق ذكره فى القمح غير أن النورج يدرس فى اليوم محصول خمسة أفدنة من العدس [٤] .

وكان محصول الفدان من ٤ أرادب إلى ٧ أرادب وكان تبن العدس يستخدم غذاء للمواشى [٥] .

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) Mengin: Op. cit., T. II, p. 348. Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458.

(٣) لائحة الفلاح ص ص ٨ — ٩ .Mengin: Op. cit., T. II, p. 348

(٤) لائحة الفلاح ص ص ٢١ — ٢٣ .Mengin: Op. cit., T. II, p. 348

(٥) تأكل الجاموس والإبل تبن العدس (فيجرى ج ٢ ص ص ٤٣ — ٤٤).
Mengin: Op. cit., T. II, p. 348.

الحلبة :

كانت الحلبة تزرع فى الأراضى الضعيفة ويتغذى بها الأهالى فيأكلون سوقها وأوراقها وهى خضراء أما حبوبها فيتخذون منها شراباً ويصنعون منها مستنبتة نوعاً من الطعام وكذلك تتغذى الحيوانات بالحلبة الخضراء مثل البرسيم كما تأكل الجمال تبنها إذا نضجت ودرست(١) .

وقد بلغ محصول الحلبة ١٨٤٢٣٩ إردباً فى سنة ١٨٢١ ولكنه فى سنة ١٨٣٢ كان ٩٠٠٠٠ أردب

وكانت الحلبة تزرع فى عهد محمد على فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت من قبل تزرع فى مصر الوسطى فقط(٢) ففى الوجه البحرى كانت تزرع إما لوقا من هاتور إلى ١٥ كيهك فى الأراضى التى صرفت عنها مياه الفيضان ومقدار تقاوى الفدان ٨ أربع وإما حرثاً ومقدار تقاوى الفدان ٦ أربع وبعد حوالى شهرين من البذر تحصد وهى لا تزال خضراء لتغذية الإنسان أو الحيوان أما إذا تركت فإنها تمكث فى الأرض أربعة شهور وتحصد فى أوائل برمودة ويحتاج ذلك العمل إلى ٤ عمال أو خمسة للفدان يأخذ كل منهم أجره إما نقداً وإما حبوباً من المحصول وبعد الحصد تدرس الحلبة بالنورج وتذرى(٣) .

وكانت الحلبة تزرع فى الوجه القبلى إما لوقا فى شهر بابة فى الأراضى التى انكشفت عنها مياه الفيضان وتتراوح تقاوى الفدان بين ٨ أربع و ١٠ أربع وإما حرثاً وتقاوى الفدان ٦ أربع وتحصد خضراء كما سبق أو تترك

(١) كلوت ج ١ ص ص ٢٧٩ ، ٢٩٤ و ج ٢ ص ٤٢٦ .
Mengin: Op. cit., T. II, p. 354.

(٢) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458. Girard: Op. cit., p. 58.

(٣) دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .
Mengin: Op. cit., T. II, p. 354. Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458.

حتى تنضج حبوبها فتحصد من ١٥ برمهات إلى ١٥ برمودة ثم تدرس وتذرى [١] .

ويتحصل من الفدان الواحد من ٦ أرادب إلى ٨ أرادب من الحبوب [٢] .

الترمس :

كانت زراعة الترمس قليلة [٣] وقد بلغ محصوله ٤٠٢١٧ إردبا فى سنة ١٨٢١ و ٣٠٠٠٠ إردب فى سنة ١٨٣٢ .

وكان الترمس يزرع فى الوجه البحرى فى الأراضى الضعيفة حرثاً من هاتور إلى ١٥ كيهك ومقدار تقاوى الفدان ٤ أربع ويمكث فى الأرض ٤ شهور ويحصد فى أوائل برمودة ويحتاج الحصاد إلى ٦ عمال أو ٧ عمال ثم يدق الترمس بالعصى لإخراج الحبوب ، وأجرة كل من الحاصد والدقاق تكون إما نقداً وإما عينا من المحصول [٤] .

وكان الترمس يزرع فى الوجه القبلى فى الأراضى الضعيفة فى هاتور إما لوقا ومقدار تقاوى الفدان ٩ أربع وإما بالنقرة ومقدار تقاوى الفدان من ٥ أربع إلى ٦ أربع ويحصد فى أوان حصاد القمح ويحتاج ذلك العمل إلى ١٢ عاملا للفدان ويدق الترمس بالعصى لإخراج الحبوب ويحتاج ذلك إلى أربعة عمال وأجرة كل من الحاصد والدقاق نصف ربع من الترمس يومياً [٥] .

ويتحصل من الفدان الواحد ٧ أرادب من الحبوب وهى تؤكل بعد

---

(١) لائحة الفلاح ص ٢١ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) . Mengin: Op. cit., T. II, p. 354

(٢) Mengin: Op. cit., T. II, p. 354.

(٣) Mengin: Op. cit., T. II, p. 354.

(٤) لائحة الفلاح ص ٩ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) Mengin: Op. cit., T. II, p. 353.

(٥) لائحة الفلاح ص ٢٩ .
Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458 . Mengin: Op. cit., T. II, p. 353.

نقعها فى الماء أما سوق الترمس فتتخذ وقوداً ويصنع منها فحم يدخل فى صناعة البارود(١) .

البازلاء :

كانت البازلاء تزرع فى الوجه القبلى فى شهر هاتور إما لوقا ومقدار تقاوى الفدان ٨ أربع وإما حرثاً ومقدار تقاوى الفدان ٦ أربع وبعد نموها تأكلها المواشى وهى خضراء مثل البرسيم ويترك بعضها فى الأرض فتنضج حبوبها بعد البذر بمدة تتراوح بين ٩٠ يوماً و ١٠٠ يوم وتعطى الحبوب الجاموس والجمال(٢) .

اللوبياء :

كانت اللوبياء تزرع فى الوجه البحرى وحبوبها بيضاء بيضية الشكل وفى الصعيد الأعلى يزرع نوع آخر من اللوبياء حبوبه مستديرة صغيرة الحجم(٣) وقد أدخل محمد على اللوبياء الإفرنكية(٤) أما لوبياء كردفان فقد أدخلها لاستخدام سوقها فى عمل فحم يدخل فى صناعة البارود(٥) وكانت اللوبياء تزرع فى أوان زراعة القمح وتنضج فى أربعة أشهر كما تزرع أيضا فى شهر مسرى وتروى بالشادوف وتنضج فى حوالى ثلاثة شهور(٦).

الفاصولية :

جلب محمد على إلى مصر نوعاً من الفاصولية من أوربا(٧) .

---

(١) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458 . Mengin: Op. cit., T. II, P. 353-354.

(٢) كلوت ج ١ ص ص ٢٨٠ ، ٢٩٣ . لائحة الفلاح ص ص ٢٠ — ٢٣ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .
Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨١ .

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٤ (أمر فى ١٧ شوال سنة ١٢٤٤) .

(٥) Wilkinson: Op. cit., vol. I, 458.

(٦) Wilkinson: Op. cit, vol. I, p. 458.

(٧) راجع ص ١٦٥ من هذا الكتاب .

نباتات العلف

البرسيم :

كان البرسيم ولا يزال من أعظم الغلات الزراعية أهمية واتساعاً فى مصر نظراً لانعدام المروج الطبيعية اللازمة لغذاء الحيوانات[١] وقد اتسعت مساحته فى عهد محمد على تبعا لازدياد عدد الحيوانات .

وقد أدخل محمد على فى مصر زراعة أنواع أجنبية من البرسيم أهمها البرسيم الحجازى ومحصوله أوفر من البرسيم المعتاد[٢]

وكان البرسيم يزرع فى الوجه البحرى بذراً فى الأراضى التى صرفت عنها مياه الفيضان وذلك فى أول توت فى أرض الأهلين وفى ١٠ بابة فى أرض الأوابى وتتراوح تقاوى الفدان بين ٦ أربع و ٨ أربع وبعد أن ينمو البرسيم ويصلح لغذاء الحيوانات يقطع أول مرة ثم يترك لينمو مرة أخرى فيقطع مرة ثانية وهكذا يقطع البرسيم أربع مرات فى موسمه الذى ينتهى فى برمودة وفى نهاية الموسم يجفف جزء من البرسيم المزهر وحينئذ يعرف بالدريس ويستخدم غذاء للحيوانات أما ما يحجز للتقاوى فيترك بعد رعيه مرتين أو ثلاث مرات ويكون ذلك من ابتداء برمهات فإذا نضج يحصد من نصف بشنس إلى آخر بشنس ويدرس ويذرى[٣] .

وكان البرسيم يزرع أيضا فى أراضى الوجه القبلى بذرا فى شهر بابة بعد صرف مياه الفيضان عنها وتبلغ تقاوى الفدان ٦ أرباع[٤] .

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٩٣ .Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٩٤ .Hamont: Op. cit., T. II. p. 220

(٣) لامحة الفلاح ص ٨ — كلوت ج ١ ص ص ٢٩٣ — ٢٩٤

Marmont: Op. cit., T. 3, pp. 345-347 . Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 362 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837)

(٤) لامحة الفلاح ص ٢١ .

وكان محصول ثلثى الفدان من البرسيم يكفى لتغذية الثور أو الجاموسة أو الجمل أما الحصان فيحتاج إلى محصول نصف الفدان(١) .

الحلبان :

كان الحلبان يزرع فى الوجه القبلى فقط إما لوقا بعد صرف مياه الفيضان ومقدار تقاوى الفدان ٨ أربع وإما حرثاً فى هاتور ومقدار تقاوى الفدان ٦ أربع وبعد ٦٠ يوماً من البذر يحصد وهو لا يزال أخضر فيتغذى به الإنسان كما تأكله الحيوانات المجترة مثل البرسيم أما إذا ترك فى الأراضى فإن حبوبه تنضج فى مدى ١١٠ أيام بعد البذر ويصنع منها خبز بعد خلطها بالقمح كما تعطى غذاء للجاموس والجمال(٢) .

الجراو :

كان الجراو يزرع فى الصعيد فى شهر مسرى ويسقى حتى إذا بلغ أشده فى الطول قطع وهو لا يزال أخضر غذاء للحيوانات(٣) .

النباتات الصحراوية :

كانت فى الصحارى المصرية نباتات مختلفة تكثر فى أثناء أشهر أمشير وبرمهات وبرمودة وبشنس وتتخذ مرعى للأغنام(٤) .

---

(١) Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347.

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٢٠ — ٢١ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) . كلوت ج ١ ص ٢٨٠ . Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 458.

(٣) لائحة الفلاح ص ٣١ . Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 462.

(٤) كلوت ج ١ ص ص ٣٠٢ — ٣٠٧ .

الخضر

البصل :

كان بصل مصر مشهوراً بالجودة وهو أصغر حجما من بصل أوربا ومحصوله كبير جداً ويستهلك بمقادير عظيمة فى الداخل(١) .

وكان البصل يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى وذلك بأن تحرث الأرض مرتين أو ثلاث مرات وتقسم حيضاناً وتبذر فيها التقاوى وتروى ومقدار تقاوى الفدان فى الوجه البحرى ٥ أربع(٢) ويكفى فدان الشتل لزراعة ١٢ فدانا أما فى الوجه القبلى فتقاوى الفدان ٣ أربع أو ٤ أربع وبعد البذر تنظف الأرض من الحشائش بواسطة الشقاريف الصغيرة وفى شهر هاتور يقلع البصل من الأرض ويغرس فى أرض أخرى إما بعلياً بالمحراث ويتحصل محصوله بدون رى وإما فى نقر ويسقى وفى أواخر برمودة يقلع البصل وينقل إلى الجرن ليجف(٣) . وكان محصول البصل فى الوجه القبلى أوفر منه فى الوجه البحرى(٤) .

البطيخ :

كان البطيخ منتشر الزراعة وكثير المحصول فى مصر(٥) ويزرع فى الوجه البحرى فى الأراضى المنخفضة التى انكشفت عنها مياه الفيضان بعد مدة وذلك بأن تحرث تلك الأرض من ثلاث مرات إلى أربع مرات ثم

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٨٣ Bowring: Op. cit., p. 26.

(٢) يخلط على التقاوى بعض من التراب أو الرمل حتى لا يكون زرعه ثقيلا .

(٣) لائحة الفلاح ص ص ١٠ ، ٢٩ — ٣٠ .

دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .

Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 462.

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٨٣ .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٨٧ .

يزرع البطيخ بعلياً فى شهر برمهات ويمكث فى الأرض ٨٠ يوماً وأحسن نوع منه ينتج فى البرلس[١] . أما فى الوجه القبلى فيزرع البطيخ فى شهر هاتور وذلك بأن تحفر نقر فى الأراضى التى انكشفت عنها مياه النيل وتوضع التقاوى فى النقر وتغطى ولا تروى[٢] .

العجور :

كان العجور يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى فى أوان زراعة البطيخ وبالطريقة نفسها ويمكث فى الأرض ٨٠ يوماً[٣] .

القاوون :

كانت فى مصر إذذاك أصناف كثيرة من القاوون وقاوون الوجه البحرى أحسنها أما ما يزرع منها فى ضواحى القاهرة فقليل الحلاوة[٤] ويزرع القاوون المتأخر فى الوجه القبلى فى شهر أبيب وذلك بأن تخطط الأرض وتوضع التقاوى فى الخطوط وتسقى وبعد ذلك ينمو القاوون ويثمر ويبدأ جمع محصوله فى ١٥ توت[٥] .

الخيار :

كان الأهالى يأكلون الخيار نيئاً كما يخللون الكبير الحجم منه فى الخل[٦] وكان الخيار يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ويمكث فى الأرض ٦٠ يوماً[٧] .

---

(١) لامحة الفلاح ص ٩ .Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 462

(٢) لامحة الفلاح ص ٢٩ .Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459

(٣) لامحة الفلاح ص ص ٩ ، ٢٩ .

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٨٧ .

(٥) لامحة الفلاح ص ٣١ .

(٦) كلوت ج ١ ص ٢٨٦ .

(٧) Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 495.

الشليك :

كانت مصر تزرع النوع البرى من الشليك وقد تكاثر حتى اصبح الباعة يبيعون ثمره فى الطرقات بعد أن كان مجهولا أو على الأقل نادراً جداً فى أول القرن التاسع عشر[١] .

القرع :

كانت مصر تزرع القرع الطويل والقرع الأسلامبولى والقرع المغربى وكانت تلك الأصناف شائعة الاستعمال فى طهى الأطعمة[٢] وكان القرع يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى فى أوان زراعة البطيخ وبنفس الطريقة[٣] .

الباذنجان :

كانت مصر تزرع نوعين من الباذنجان أحدهما أبيض ويسمى الباذنجان الأبيض والآخر بنفسجى ويسمى الباذنجان الأسود وكان المصريون يأكلونه نيئاً ومطبوخاً[٤] .

الجزر :

كان الجزر المصرى صغيراً شديد الحمرة كثير الأوراق حريف الطعم[٥] وكان يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ففى الوجه القبلى يزرع لوقا بعد نزول مياه الفيضان أما إذا كانت زراعته فى الشتاء فتبذر التقاوى حوضاً حوضاً ثم تروى وينضج الجزر من شهر طوبة إلى آخر أمشير[٦] .

(١) كلوت ج ١ ص ٢٧٤ .
(٢) كلوت ج ١ ص ٢٨٦ .
(٣) لائحة الفلاح ص ص ٩ ، ٢٩
(٤) كلوت ج ١ ص ٢٨٦ .
(٥) كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
(٦) لائحة الفلاح ص ص ١٠ ، ٣١ .

الثوم :

كانت زراعة الثوم غير منتشرة فى مصر[١] وكان يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى بكميات قليلة ففى الوجه القبلى كانت تحرث أرضه مرتين أو ثلاث مرات وتقسم حيضاناً وكل حوض يقسم خطوطاً ثم تغرس التقاوى فى الخطوط فى شهر مسرى وتغطى بالتراب بشرط أن يكون رأس الفص إلى أعلى وتسقى الأرض من ست مرات إلى سبع مرات ويقلع الثوم فى أواخر برمودة[٢] .

الخبازى :

كانت الخبازى تزرع فى الحدائق والحقول ويفضلها الأهلون على الإسفاناخ[٣] .

البامية :

كانت مصر تزرع من البامية نوعين البامية الطويلة والبامية البلدية وتتأثر البامية بالبرد ولذا كانت لا تنتج فى الشتاء وكانت البامية تستنفد بكثرة مدة ستة أشهر تقريباً من كل سنة وتبلغ تقاوى الفدان الواحد ثلث كيلة[٤] .

الملوخية :

يحب المصريون الملوخية مثل البامية وتطبخ أوراقها خضراء كما تجفف لطبخها فى الشتاء وتبلغ تقاوى الفدان الواحد كيلة[٥] .

(١) كلوت ج ١ ص ٢٨٣ .
(٢) لائحة الفلاح ص ص ١٠ ، ٣١ .
(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨٢ .
(٤) لائحة الفلاح ص ص ١٠ ، ٣٢ . كلوت ج ١ ص ٢٨٢ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .
Wilkinson: Op. cit., vol. I., p. 462.
(٥) لائحة الفلاح ص ص ١٠ ، ٣٢ . كلوت ج ١ ص ٢٨٢ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) .

الكراث :

كان الكراث ينمو فى مصر نمواً عظيما ويؤكل كما هو أما إذا كبر حجمه وغلظ طبخ واستعمل فى الطعام[١] .

الكرفس :

كان الكرفس لا يزرع إلا فى حدائق محمد على والمصريون يأكلون جذوره ولا يأكلون أوراقه[٢] .

البقدونس :

كان البقدونس نادراً جداً فى مصر[٣] .

الخس :

كان الخس ينمو نموا حسناً ويؤكل نيئاً ويوجد بالأسواق طول فصل الشتاء[٤] .

اللفت :

كان اللفت غير منتشر الزراعة ويؤكل بعد تخليله[٥] .

القلقاس :

يستعمل القلقاس فى الطعام بعد طبخه وقد أدخل محمد على إلى مصر القلقاس الرومى[٦] .

---

(١) لائحة الفلاح ص ١٠ . كلوت ج ١ ص ٢٨٣ .
(٢) كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
(٤) لائحة الفلاح ص ١٠ . كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
(٥) كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
(٦) لائحة الفلاح ص ١٠ — كلوت ج ١ ص ٢٨٤ .
Hamont: Op. cit., T. I. p. 185.

الفجل :

كان الفجل ولا يزال يستنفد فى مصر بمقادير عظيمة جداً(١) .

الكرنب :

لم تكن زراعة الكرنب ناجحة فى مصر نجاحها فى أوربا(٢) .

الخرشوف :

كان الخرشوف ينضج ويظهر فى الأسواق فى شهر أمشير(٣) .

الكزبرة :

كانت الكزبرة تزرع فى الوجهين البحرى والقبلى فى شهر كيهك وتنضج فى أربعة أشهر(٤) .

خُضَر أخرى :

وكانت مصر تزرع أنواعاً أخرى من الخضر مثل الرجلة والاسفاناخ والسلق والهندباء والقرنبيط والشبت والطماطم والفلفل الأحمر والهليون والبطاطس والبطاطا . وقد أدخلت فى مصر أصناف من الخضر من أوربا فلم تلبث أن انتشرت فيها وكانت الخضر كثيرة وشائعة فى حدائق القاهرة(٥) أما فى الحقول فقد صرحت الحكومة للفلاح أن يزرع الخضر كما يريد فى فدان واحد لكل تابوت ونصف فدان لكل ساقية وثمن فدان لكل شادوف(٦) .

---

(١) لائحة الفلاح ص ١٠ . كلوت ج ١ ص ٢٨٥ .Hamont: Op. cit., T. I, p. 185

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٨٥ .

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٨٥ .

(٤) لائحة الفلاح ص ١٠ .Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459

(٥) كلوت ج ١ ص ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ — ٢٨٧ . دفتر به خلاصة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦هـ (دار المحفوظات العمومية) . أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٤ (أمر فى ١٧ شوال سنة ١٢٤٤) . Hamont: Op. cit., T. I, pp. 185-186. Bowring : Op. cit., p. 26

(٦) لائحة الفلاح ص ص ١٩ — ٢٠ .

النباتات الطبية

الخشخاش :

كان الخشخاش موجوداً فى مصر قبل عهد محمد على[١] ولكن زراعته كانت قليلة جداً حتى أن جيرارد أحد علماء الحملة الفرنسية لم يذكره بين الحاصلات مع أنه بحث حالة الزراعة المصرية بحثاً مستفيضاً .

ولما تولى محمد على حكم مصر ونجح فى زراعة النيلة وقطن محو وتربية دود القز تشجع بذلك النجاح فأضاف الخشخاش إلى تلك الحاصلات الثمينة[٢] وذلك بأن أحضر بعض الأرمن الماهرين فى زراعته من آسيا الصغرى فقاموا بعدة تجارب وشرحوا الطريقة المثلى فى زراعته فسار الفلاحون على نمطها واتسعت زراعته ونال أهمية عظيمة[٣] وصار الأفيون المعروف باسم أفيون طيبة ذا شهرة كبيرة فى السوق الأوربية[٤] وبلغ محصول مصر من الأفيون ١٤٥٠٠ أقة فى سنة ١٨٣٣ ثم زاد عن ذلك المقدار حتى أن كامبل قرر فى سنة ١٨٤٠ أنه : « يتراوح مقدار ما تنتجه مصر الآن من الأفيون بين ١٥ و ٢٠ ألف أقة سنوياً »[٥] .

وأول ما اتجه محمد على إلى زراعة الخشخاش قرر فى أواخر سنة ١٨٢٣ زراعته بمنطقة جرجا فأرسلت إليها البذور اللازمة وبدأت زراعته فيها على

---

(١) Delile: Histoire des Plantes ..., (Description de l'Egypte, T. 19, p. 42).

(٢) Driault: L'Expédition de Crète..., p. 33
(Drovetti au Baron de Damas, 1, 9, 1824)

(٣) Mouriez: Histoire de Méhemet Ali ..., T. 3, p. 46.

(٤) Guémard: Op. cit., p. 348.

(٥) تقرير كامبل فى يوليه سنة ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ص ٧٨١)

حساب الحكومة[١] وفى السنة التالية أرسلت أيضاً كمية من بذور الخشخاش الواردة من الخارج إلى نفس المنطقة لزرعها[٢] كما خصص ٤٠ فداناً فى المطرية لزراعة الخشخاش[٣].

ولما نجحت زراعة الخشخاش أخذت الحكومة فى ترغيب الأهلين فيها[٤] ثم شرعت فى توسيعها فكلفت كل مأمورية زراعة كمية من الخشخاش بأراضيها[٥] وقدمت للفلاحين المساعدات ومنحتهم التسهيلات فانتشرت بذلك زراعة الخشخاش وأخذ إنتاج الأفيون فى الازدياد[٦].

وكان الخشخاش يزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ولكنه أكثر انتشارا فى الوجه القبلى وكان يزرع فى أرض قوية تحرث مرتين ثم تزحف وفى هاتور تبدأ زراعته فإما أن تبذر التقاوى بعد خلطها بشىء من الرمل لتكون ثقيلة وأما أن توضع فى نقر تحفر فى خطوط مجهزة من قبل وبعد البذر تروى الأرض وبعد ظهور النبات يسقى على حسب احتياجه حتى يتكامل رشد جوزه فيجمع منه الأفيون فى برمهات وذلك بأن تخدش الجوزة من الجوانب بسكاكين صغيرة خاصة فيسيل من الشقوق سائل يتجمد ويسود وفى اليوم التالى يفصل عن الجوز ويحال ما يتحصل فى اليوم إلى كرات تلف فى أوراق الخشخاش وعلى هذه الكيفية يباع الأفيون[٧].

---

(١) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٥٢ (مكاتبة إلى بوغوص فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٣٩). دفتر ١٧ معية تركى رقم ٢٦٨ (إلى متصرف جرجا فى ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٣٩). دفتر ١٨ معية تركى رقم ٣٩٩ (مكاتبة إلى الكتخدا فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٩).

(٢) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٣٩٩ (إلى الكتخدا فى ١٩ ذى القعدة سنه ١٢٣٩).

(٣) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٣٤٢ (إلى الكتخدا فى ١٢ شوال سنة ١٢٣٩).

(٤) دفتر ٣٧ معية تركى رقم ٣٨٧ (إلى الكتخدا فى ٧ رجب سنة ١٢٤٤).

(٥) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى رقم ١٣٦ (صورة مداولة المجلس فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦). دفتر بلا نمرة أوامر رقم ٣٨٤ ورقم ٣٨٥ (أوامر إلى نظار الأقسام البحرية فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٠، أمر إلى مدير الأقاليم الوسطى فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٠).

(٦) Bowring : Op. cit., P. 46.

(٧) كانت الحكومة تشترى من الفلاحين الرطل من الأفيون بسعر ٤٥ قرشاً وكانت مصر تنتج الأفيون لسوق الصين. (Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459).

وفى برمودة تحصد عيدان الخشخاش وتربط حزماً وتنقل إلى الجرن وتوضع الحزم واقفة حتى تجف فإذا جفت تنفض البذور التى فى الجوز ثم تذرى وتورد إلى الشون(١) .

وكان محصول الفدان من الأطيان الجيدة يصل إلى ٦ أقات من الأفيون ولكن المحصول فى الحد المتوسط أقل من ذلك(٢) وكانت بذور الخشخاش يستخرج منها زيت للمصابيح أما العيدان فتستعمل وقوداً(٣) .

الخردل :

يعرف الخردل باسم حب الرشاد وكان يزرع فى الوجه القبلى فى جروف النيل والترع أو فى قلب الترع بعد انكشاف ماء الفيضان عنها ويحصد مع سائر الحبوب(٤) وكانت بذوره يتخذ منها دقيق لونه أصفر ليمونى كما يستخرج منها زيت طعمه لذاع(٥) .

الكمون والأنيسون والحبة السوداء :

كانت هذه النباتات تزرع فى الصعيد فى شهر هاتور وذلك بأن تحرث الأرض مرتين وتزحف ثم تزرع بطريقتين الأولى هى أن تبذر التقاوى ومقدارها ربعان ونصف للفدان الواحد يخلط عليها شىء من الرمل ثم تزحف الأرض أو تخطط والطريقة الثانية هى أن تخطط الأرض وتبذر فيها التقاوى ومقدارها ربعان ونصف يخلط عليها شىء من الرمل(٦) .

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٣٠ — ٣١ .
Bowring: Op. cit., pp. 23-24. Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459.

(٢) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 361 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837)

(٣) Bowring: Op. cit., p. 24.

(٤) لائحة الفلاح ص ٣١ .

(٥) فيجرى ج ٢ ص ٥٤ .

(٦) لائحة الفلاح ص ٢٩ Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 459.

الخروع :

بنمو الخروع سريعاً وكان يزرع على الخصوص فى الوجه القبلى[١] .

خيارشنبر :

كانت شجرة الخيارشنبر تنمو نمواً حسناً فى مصر إذ يبلغ ارتفاعها أربعين قدماً وكانت توجد كثيراً فى حدائق القاهرة وتستعمل ثمارها فى الشؤون الطبية[٢] وقد اتسعت تجارة خيارشنبر اتساعاً عظيما فى عهد محمد على[٣] .

الأراك :

كان الأراك ينمو فى الوجه القبلى وتتخذ من فروعه أعواد لتنظيف الأسنان[٤] .

النباتات الطبية الأهلية الأخرى :

كانت بمصر نباتات طبية أخرى غير ما ذكر منها : الحلة والإهليلج والكراويا والسنامكى والحنظل والسكران وعرق السوس والشيح الخراسانى[٥] .

النباتات الطبية الأجنبية :

أدخلت فى حدائق القاهرة نباتات طبية أجنبية من حديقة مونپلييه بفرنسا منها الحزنبل ولسان الثور والشمر الحلو والترنجان والبابونج[٦] .

---

(١) كلوت ج ١ ص ٣١٤ .

(٢) كلوت ج ١ ص ٣٠٩ .

(٣) Guémard: Op. cit., p. 349.

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٩٥ .

(٥) كلوت ج ١ ص ص ٣٠٧ — ٣١٥ .
راجع أسماء النباتات الطبية الأخرى فى كتاب كلوت .

(٦) كلوت ج ١ ص ص ٣٠٧ — ٣١٥ .
راجع الأسماء الأخرى فى كتاب كلوت .

أشجار الفاكهة

النخل :

كان النخل من أعظم الزراعات إنتاجاً وأكثرها اتساعاً وأشجاره منتشرة فى بقاع الوجهين البحرى والقبلى والواحات وحدود الصحراء وكانت تلك الأشجار تجتمع غالباً على شكل غابات ولها ٨٤ صنفاً يميزها بعضها عن بعض اختلاف البلح فى اللون والشكل والحجم والنوع (١) .

وعلى الرغم من انتشار أشجار النخل فى مصر فى عهد محمد على فقد قل عددها عما كان عليه من قبل نتيجة لما فرضته الحكومة من ضريبة إذ أعفى محمد على فى سنة ١٨١٣ من المال كل قصبة مربعة من الأرض حول الأنثى من النخل مع أخذ عشر غلة النخلة ثم قسم النخل بعد ذلك إلى ثلاث درجات بالنسبة للمحصول وفرض على النخلة من الدرجة الأولى قرشاً ونصف قرش ومن الدرجة الثانية قرشاً ومن الدرجةالثالثة عشرين بارة ثم أعاد المال على القصبة المربعة التى سبق إعفاؤها فصارت أرض النخل تدفع المال مع أخذ فردة عن كل نخلة غير أن نخل مديرية المنوفية كان معفى من الفردة وكذلك النخل فى الأراضى المعفاة من المال(٢) .

ورغبة فى تشويق الأهلين إلى زراعة النخل والإكثار من غرسه قرر محمد على فى ديسمبر سنة ١٨٣٥ ألا تفرض فردة على النخل إلا بعد عشر

---

(١) كلوت ج ١ ص ص ٢٤٧ — ٢٤٨ ، ٢٦٠ — ٢٦١ .
كانت غابات النخل كثيرة العدد فى مديرية الشرقية وفى الطريق من العريش إلى الصالحية ومن العريش إلى بلبيس وفى ضواحى القاهرة Bowring: Op. cit., p. 25.

(٢) أرتين : ص ص ١١١ — ١١٢
Marmont: Op. cit., T. 3, p. 230. Mengin: Op. cit., T. II, p. 386. Olin: Op. cit., T. I. p. 318, Lane: Op. cit., p. 119.

سنين من غرسه(١) .

وقد قدر مانجان عدد النخل الذى جبيت عنه الضريبة فى سنة ١٨٢١ بخمسة ملايين(٢)

وكان النخل يزرع إما بنقل الفسيلة التى تنمو حول جذع النخلة أو بزراعة النوى فإذا نما لا يتطلب مجهوداً ما غير رى أرضه والعناية بتقليمه إذا ما أريد الحصول على ثمار جيدة وفيرة(٣) .

وكان البلح يبدأ فى النضج فى الوجه القبلى فى شهر مسرى وفى الجهات الأخرى بعد ذلك بشهر تقريباً وأصنافه كثيرة مختلفة(٤) أحلاها مذاقاً ما ينتج فى الصعيد والواحات وكان البلح يؤكل طازجاً وتصنع من بعضه العجوة كما يستخرج منه أيضاً ثلاثة أشربة هى العرق ونوع من الخل وربّ البلح(٥).

وفوائد النخل غير قاصرة على البلح إذ كانت تصنع من الخوص الحصر والقفف والمذبات ومن الليف الحبال ومن الجريد الأقفاص والأسرة والكراسى كما كانت تتخذ من العرجون مكانس ومن النوى وقود وغذاء للجمال . كل ذلك وشجرة النخيل نامية فإذا ما قطعت أكل الجمار واستعمل الجذع مكان العروق الخشبية(٦) .

الدوم :

شجر الدوم أقل من النخيل فى منافعه ولم يكن موجوداً فى الوجه

---

(١) دفتر ٦ أوامر رقم ٣ (أوامر إلى المديرين فى الوجهين البحرى والقبلى فى ٤ رمضان سنة ١٢٥١)

(٢) Mengin: Op. cit., T. II, p. 386.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٦١ Bowring: Op. cit., p. 25. Girard: Op. cit., p. 119.

(٤) من أصناف البلح المعتادة إذ ذاك السيوى والعامرى والأمهات والمنواتى وبنت عيشة والحيانى والسمانى والبرلسى وصباع الست وأوقباشى والأبريمى والسكوتى
(Wilkinson: Op. cit., vol. I. p, 463)

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٦٢ . فيجرى ج ٢ ص ١٠٣ .

(٦) كلوت ج ١ ص ص ٢٦٣ — ٢٦٤ .Bowring: Op. cit., pp. 25-26

البحرى ومصر الوسطى إذ كانت زراعته تبتدئ من حوالى طهطا نحو الجنوب وكان الدوم إذ ذاك يثمر مرتين فى السنة وتتخذ ثماره طعاماً كما كانت أخشابه تستخدم فى صنع السواقى نظراً لصلابتها[١] .

الجميز :

كانت شجرة الجميز فى ذلك الوقت أكبر الأشجار المصرية حجما وأغلظها جذعاً ينتفع الفلاح بظلها وثمارها وخشبها ويبتدئ نضج ثمارها فى زمن حصاد القمح بعد خدشها وكانت أخشابها تستعمل فى صنع السواقى كما تتخذ منها القواعد التى توضع عليها المدافع وقد بلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى ٥٠٩٧٠ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ[٢] .

اللوز :

كانت مصر تزرع من اللوز صنفين أحدهما يثمر اللوز الحلو والآخر يثمر اللوز المر وثمارهما متوسطة فى النوع وقد تكاثر اللوز فى عهد محمد على فى جميع بساتين أكناف القاهرة وبعض خلوات الدلتا وفى الإسكندرية ورشيد ودمياط وكانت فى الوجه البحرى حقول بأكملها من اللوز[٣] .

الموز :

كان الموز لا يزرع إلا فى الحدائق بالوجه البحرى ومصر الوسطى وثمره جيد إلا أنه نادر لا يرى إلا على موائد الأغنياء وقد زرعت شجرتان فقط من الموز فى الوجه البحرى فى سنة ١٢٤٥ هـ[٤] .

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٦٦ .Bowring: Op. cit., p. 25. Marmont: Op. cit., T. 4, p. 58

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . كلوت ج ١ ص ص ٢٦٦ — ٢٦٧ . فيجرى ج ٢ ص ١١٢ .Bowring: Op. cit., p. 25 راجع ص ص ١٨٥ — ١٨٦ من هذا الكتاب .
راجع أوائل السنين الهجرية وما يقابلها من التواريخ القبطية والأفرنجية فى الملحق الثالث .

(٣) فيجرى ج ٢ ص ١٤٣ . كلوت ج ١ ص ٢٦٠ .Hamont: Op. cit., T. I, p. 175

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . كلوت ج ١ ص ٢٦٠ .Bowring: Op. cit., p. 25

الخوخ :

كانت أشجار الخوخ فى مصر قليلة على الرغم من زراعة ١٥٥٣٤٠ شجرة منها فى الوجه البحرى فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[١] .

البرقوق :

كانت فى مصر أشجار كثيرة من البرقوق وفى الوجه البحرى حقول بأكملها منها وهى على أنواع مختلفة[٢] .

الكمثرى :

كانت ثمار الكمثرى فى مصر أقل جودة منها فى أوربا وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من الكمثرى ١٢٩ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[٣] .

التفاح :

كانت ثمار التفاح البلدى أقل جودة من ثمار تفاح أوربا وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من التفاح ٤٥٣٧٨ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[٤] .

السفرجل :

كانت ثمار السفرجل فى مصر أقل جودة منها فى أوربا وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من السفرجل ١٥ شجرة فى سنة ١٢٤٥ هـ[٥] .

التين :

كان التين يزرع بكميات كبيرة وهو ثلاثة أنواع التين البرشومى وتين

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . كلوت ج ١ ص ٢٦٨ .Bowring: Op. cit., p. 25

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٦٨ .

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٦٨ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٦٨ .Bowring: Op. cit., p. 25

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٦٨ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

بوليزان والتين البلدى وثمار النوع الأخير جيدة حلوة المذاق وقد بلغ ما زرع من التين فى الوجه البحرى ٤٨٦٩ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ(١).

التين الشوكى :

كانت شجرة التين الشوكى منتشرة فى مصر وتزرع لعمل السياج حول الحدائق(٢) .

العنّاب :

كانت أشجار العناب تنمو عادة بين الأشجار المغروسة حول السواقى وخشبها صلب جداً يصلح فى العمارات وصناعة الأثاث(٣) .

الخرنوب :

كانت شجرة الخرنوب نادرة الوجود فى مصر ولا ترى إلا فى بعض الحدائق وقد بلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى ٧٣ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ(٤)

النبق :

كانت أشجار النبق منتشرة فى كل مكان فى القطر المصرى وكانت أخشابها تستخدم فى أغراض شتّى أما ثمارها فكان المصريون مغرمين بأكلها وقد بلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى ٣٢٦٥٠ شجرة فى مدة ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ(٥) .

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٦٨ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . Bowring: Op. cit., p. 25.

(٢) كلوت ج ١ ص ص ٢٦٨ — ٢٦٩ . Bowring: Op. cit., p. 25.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٩٦ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٦٩ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . Bowring: Op. cit., p. 25.

الرمان :

كانت مصر تزرع صنفين من الرمان يعرف أحدهما بالرمان ويمتاز بحلاوة ثمره وحمرة قشرته ويسمى الآخر بالرمان الحجازى وثمره حامض الطعم فى حلاوة وقشرته حمراء قاتمة وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من أشجار الرمان ١٩٦٠٣ شجرات فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ(١) .

البرتقال :

كانت زراعة البرتقال شائعة فى الوجه البحرى ومصر الوسطى خصوصاً فى مديرية القليوبية وكانت أنواع للبرتقال كثيرة منها نوع نادر لون لحمه فى حمرة الدم يسمى البرتقال الأحمر أو البرتقال الدموى كان فى حدائق إبراهيم باشا مثل نظيره فى مالطة والبرتغال وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من البرتقال ٨٠٤٨ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ(٢) .

الليمون :

كانت أشجار الليمون البلدى شائعة فى مصر وثمرها كثير صغير الحجم أما الليمون الكبير فقد انتشرت شجيراته بالتطعيم بعكس الليمون الحلو فقد كان قليلا لا يستطيع الفقراء الحصول عليه وقد بلغ ما زرع من الليمون فى الوجه البحرى ٥٥٢٦٦ شجرة فى ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ(٣) .

النارنج :

بلغ ما زرع من النارنج فى الوجه البحرى ٢٠٤٠ شجرة فى

---

(١) كلوت ج ١ ص ص ٢٦٩ — ٢٧٠ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٢) كلوت ج ١ ص ٢٧٠ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

Bowring: Op. cit., p. 25. Guémard: Op. cit., p. 350.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٧٠ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . Bowring: Op. cit., p. 25

سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[١] .

النفاش :

بلغ ما زرع من النفاش فى الوجه البحرى ٤٧ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[٢] .

الكباد :

كانت أشجار الكباد قليلة وقد بلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى فى سنة ١٢٤٥ هـ ثلاث شجرات فقط[٣] .

الأترنج :

زرع من الأترنج فى الوجه البحرى ٣٧٠٥ شجرات فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[٤] .

المخيط :

كانت شجرة المخيط عالية ثمرها غير لذيذ الطعم أما شجرة المخيط الرومى فهى أصغر منها حجما وأقل ارتفاعاً ولكن ثمارها أجود وألذ طعما وقد بلغ ما زرع من المخيط فى الوجه البحرى ١٦٢ شجرة فى سنتى ١٢٤٤ هـ و ١٢٤٥ هـ[٥] .

العنب :

كانت مصر تزرع أصنافاً مختلفة من العنب منها العنب البلدى وهو

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 362.

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٣) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٥) كلوت ج ١ ص ص ٢٧٠ — ٢٧١ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

لذيذ الطعم بذوره صغيرة الحجم قليلة العدد لونه أبيض أو أسود والعنب الفيومى ولونه أبيض والعنب الشرقاوى ولونه أسود والعنب البناتى لا بذر فى حبوبه والعنب الرومى كبير الحجم أسود اللون وأصله من اليونان(١) .

وكان العنب من قبل يزرع بوجه الخصوص فى مدينة الفيوم ومنطقة البرلس أما فى الجهات الأخرى فكانت بضعة أشجار من العنب توجد فى الحدائق(٢) فلما تولى محمد على حكم مصر وأخذ فى ترقية شؤونها الزراعية اعتنى بالعنب ووسع زراعته وشجع الأهلين عليها فانتشرت وتقدمت حتى كانت أشجار العنب حوالى سنة ١٨٢٦ نحو مليونين فى بساتين أسرة الوالى وذلك خلاف ما كان مزروعاً فى حدائق الأهلين(٣) وبلغ ما زرع من العنب فى الوجه البحرى ٢٥٠٠٥٢شجرة فى مدة ثلاث سنين من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى سنة ١٢٤٦ هـ(٤) .

وكذلك أدخل محمد على وابنه إبراهيم زراعة أنواع العنب المعروفة فى أوربا وبلاد اليونان فنجحت بأجمعها تقريباً نجاحاً باهراً واستخرج منها الأوربيون نبيذا جيد النوع فالنبيذ الأبيض كان مشابها لنبيذ مرسالا بجزيرة صقلية والنبيذ الأحمر كان مماثلا لنبيذ إسبانيا(٥) ويقول هامون عند الكلام عن العنب : « إنه منتشر جداً فى مصر ويرجع الفضل إلى الباشا فى زراعة أصناف فاخرة من العنب »(٦)

وقد زرع إبراهيم باشا أصنافاً كثيرة أجنبية من العنب فى بساتين المطرية والقبة فتحصل منها عنب جيد استخرج منه نبيذ كالذى يستخرج من هذه

---

(١) كلوت ج ١ ص ٢٧١ Wilkinson: Op. cit., vol. I, p. 463.

(٢) Girard: Op. cit., p. 122.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٧٢ . فيجرى ج ٢ ص١١٩ . دفتر ٣٨ معية تركى رقم ٣٨٤ (الى حسن بك مأمور زفتى فى ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٤٥) .

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٧٢ Bowring: Op. cit., p. 25.

(٦) Hamont: Op. cit., T. I, p. 185.

الأصناف فى بلادها الأصلية(١) .

وكذلك كان العنب يستخرج منه الخل وقد أنشأ محمد على مصنعاً فى مديرية الشرقية لاستخراج الخل من عنب تلك المديرية(٢) .

وفضلا عن أكل العنب طازجاً واستخراج النبيذ والخل منه كان المصريون يتخذون أوراق العنب طعاماً وذلك بحشوها بالأرز واللحم(٣) .

القشطة :

كانت شجرة القشطة نادرة جداً فيما سبق أما فى عهد محمد على فقد أصبحت أكثر انتشاراً وتؤكل ثمارها وتتخذ من أوراقها بعد تجفيفها وسحقها لزقة توضع على العين إبان الإصابة بالرمد الصديدى أما خشبها فيتخذ الفحم منه(٤).

أشجار الفاكهة التى أدخلت زراعتها حديثاً (٥) :

الأناناس :

لم تفلح شجرة الأناناس فى مصر على الرغم من انتشار زراعتها لأن محصولها فى مصر قليل جداً .

الكرز :

أدخلت شجرة الكرز من أوربا الوسطى فنمت فى مصر نمواً حسناً ولكنها لم تأت بثمر .

الجوافة :

اشتهرت شجرة الجوافة فى مصر حتى أصبحت معروفة من الجميع وثمرها كثير .

---

(١) فيجرى ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) محفظة ٦ ديوان خديوى تركى رقم ٢٢٥ (إلى مأمور الديوان فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٥٣) .

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) كلوت ج ١ ص ٢٧٤ .

(٥) كلوت ج ١ ص ص ٢٧٢ — ٢٧٥ .

الجوز :

أدخلت شجرة الجوز فى مصر فنمت نمواً حسناً ولكن ثمرها قليل وبلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى ٤٥١٣١ شجرة فى ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ (١) .

البپاز :

كانت شجرة البپاز ترتفع كثيراً وتضخم وتأتى بثمر جيد وأصلها من أمريكا .

المانجو :

أدخلت زراعة أهم أصناف المانجو الهندية فى مصر خصوصاً فى حديقة إبراهيم باشا بجزيرة الروضة(٢) .

أشجار أخرى :

وقد سبق الكلام عن أشجار الفاكهة التى أدخلها إبراهيم باشا فى حديقته بجزيرة الروضة والتى منها اللوز الهندى والبكان والتمر الهندى والكوكا والتبلدى والكاكى والجمبوزا (٣).

أشجار الأخشاب

الأشجار الأهلية :

اللبخ :

كانت شجرة اللبخ أجمل أشجار مصر وأسرعها نمواً وكانت تزرع

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٢) دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص ٦٣ .

(٣) راجع ص ١٠٩ من هذا الكتاب .

بكثرة فى القطر المصرى وكان خشبها يستخدم فى صنع العجلات والسواقى والمحاريث وفى أعمال النجارة وهو خشب جيد وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من اللبخ ٥١٤٢٥ شجرة فى ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ وقد زرع إبراهيم باشا كثيراً من أشجار اللبخ فى مصر السفلى(١) .

السنط :

كانت شجرة السنط تنمو فى جميع أرجاء القطر المصرى وتبلغ قصارى نموها فى الوجه البحرى ومصر الوسطى وتنتج الصمغ غزيراً فى منطقة الأقصر حيث تكون قصيرة ملتوية الأغصان وكان ثمر السنط المسمى القرظ يستخدم فى دبغ الجلود أما أخشاب السنط فجيدة صلبة كانت تستعمل فى صنع القوارب والسواقى وفى عمل الفحم وكذلك كانت أشجار السنط تستخدم فى عمل السياجات(٢) .

وفى أول الأمر كانت صناعة الفحم من السنط مقتصرة على الوجه القبلى حيث كانت أغصان السنط تقطع وتعمل فحما فلما رأى محمد على ذلك أراد نشر تلك الصناعة فى الوجه البحرى فأمر بإرسال بعض الأشخاص الملمين بها من الوجه القبلى إلى مديرية المنوفية لتعليم أهلها حتى إذا ما تعلموا اتخذ منهم معلمين لسائر مديريات الوجه البحرى(٣) .

وقد عمل محمد على على تكثير أشجار السنط ونشر زراعتها لما لها من فوائد عظيمة فكلف الفلاحين زراعة أشجار السنط فى الأراضى البور(٤)

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . كلوت ج ١ ص ٢٥٢ .Bowring: Op. cit., p. 25
دلشيفالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص٩٣ . راجع ص ص ١٨٥، ١٨٧ من هذا الكتاب.

(٢) كلوت ج ١ ص ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .Bowring: Op. cit., p. 25

(٣) أمين سامى ج ٢ ص ٤٤٩ (أمر إلى مدير نصف أول قبلى فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥١) .

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ١١٦ (إلى رستم أغا السلحدار فى ٩ رمضان سنة ١٢٤١) .

ومنح الأراضى مجانا لكل من طلبها لزراعة السنط بها[١] وأعفى الأراضى المزروعة سنطاً من المال سواء أكانت من الأبعادية أو المعمور[٢] .

ولم يقتصر الأمر على الأهلين فى زراعة أشجار السنط بل قامت الحكومة بزراعتها على حسابها فى مساحات كبيرة بمديرية الغربية وبالوجه القبلى[٣] .

وقد بلغ ما زرع من أشجار السنط فى الوجه البحرى ١١٢٧٨٨٦ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦هـ[٤] .

الزنزلحت :

كانت شجرة الزنزلحت تنمو بكثرة وخشبها مرغوب فيه وقد بلغ ما زرع منها فى الوجه البحرى ٨٩٢٢ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤هـ إلى نهاية ١٢٤٦ هـ[٥] .

الحور :

كانت شجرة الحور تزرع فى الوجه القبلى ولكنها غير منتشرة ولا يتيسر العثور عليها إلا فى الحدائق[٦] .

البقس :

كانت شجرة البقس غير منتشرة ولا يتيسر العثور عليها إلا فى الحدائق

(١) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٣٩٥ (إلى محمد بك المندوب لنظام الجيزة فى ٢ شعبان سنة ١٢٤١) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٧ (خلاصة من مجلس ملكية فى ٨ صفر ١٢٤٣) .

(٣) دفتر ١ أوامر رقم ١٠٨ (أوامر إلى مأمور كفر الشيخ ومأمور الشباسات ومأمور نبروه فى ١٠ رجب سنة ١٢٤٥) . أمين سامى ج ٢ ص ٣٨٢ (أمر إلى الكتخدا مدير الوجه القبلى فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ . دفتر ٣ أوامر رقم ١٠٠٢ (إلى مأمور كفر الشيخ فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٧) . راجع ص ١٨٧ من هذا الكتاب .

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٥٣ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٦) كلوت ج ١ ص ٢٥٣ .

وكانت تزرع فى الوجه القبلى أما فى الوجه البحرى فنادرة حتى أنه لم يزرع منها فى الوجه البحرى فى سنة ١٢٤٥ هـ إلا ثلاث شجرات فقط[١] .

السرو :

تنمو شجرة السرو بسرعة وكانت كثيرة فى مصر تزرع على حافات المسالك وأعطاف الطرق[٢] وتصلح سوقها لصناعة صوارى سفن النيل[٣] .

الصنوبر :

بذل محمد على الهمة لتكثير شجر الصنوبر[٤] .

التوت :

بذل محمد على جهوداً كبيرة لتكثير أشجار التوت لاستعمال أوراقها فى تربية دود القز[٥] .

الصفصاف :

كانت مصر تزرع نوعين من الصفصاف يعرف أحدهما بالصفصاف والآخر باسم أم الشعور وأشجارهما كثيرة الانتشار ومن فروعها كانت الحكومة تتخذ الفحم الذى تستعمله فى صناعة البارود[٦] .

ولما كانت فروع الصفصاف الحديثة التى سنها سنتان تقطع وتزال قشورها وتجفف فيصنع منها الفحم المعد لصناعة البارود[٧] عمل محمد على على تكثير زراعة الصفصاف على ضفاف الترع والنيل كما زرع ٦٠ فداناً من الصفصاف فى الجيزة وكانت تلك الأشجار تقلم فتقطع فروعها وترسل

(١) كلوت ج ١ ص ٢٥٣ . أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .
(٢) كلوت ج ١ ص ٢٥٤ .
(٣) فيجرى ج ٢ ص ١٤١ . .
(٤) كلوت ج ١ ص ٢٥٤ .
(٥) راجع ص ص ٣٤٤ — ٣٤٧ من هذا الكتاب
(٦) كلوت ج ١ ص ٢٥٦ . دفتر ٦ معية تركى رقم ٦٣٣ (إلى الكتخدا فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٣٦) .
(٧) فيجرى ج ٢ ص ١١٧

إلى « البارودخانات » وهى مصانع البارود[١] .

وقد بلغ ما زرع من أشجار الصفصاف فى الوجه البحرى ٣١٤٦٢٠ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ[٢]

الأثل :

كانت شجرة الأثل تزرع خصيصاً لأجل ظلها وتوجد عادة حول السواقى ويتخذ من خشبها الفحم وتستخرج من نتوءاتها الصبغة السوداء وتستخدم هذه النتوءات أيضا فى دبغ الجلود[٣] وقد بلغ ما زرع فى الوجه البحرى من الأثل ٨٤٩٤٢٢ شجرة فى مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية سنة ١٢٤٦ هـ[٤] .

القرة أغاج :

كانت شجرة القرةاغاج تعرف باسم الغرغاج وخشبها جيد صلب يستعمل فى صناعة السفن والعمارات[٥] .

الأشجار الأجنبية :

أدخل محمد على وابنه ابراهيم بعض أشجار الأخشاب الأجنبية فى بساتين شبرا والمنيل ومصر العتيقة وأثر النبى وأكناف الإسكندرية فتأقلمت عدة أشجار منها ويقول فيجرى فى أوائل عصر إسماعيل : « وإلى الآن يوجد بالبساتين المذكورة عدة أشجار منها نجحت وتكاثرت بالبزور أو

---

(١) دفتر ٦ معية تركى رقم ٦٠٧ ورقم ٦٣٣ (إلى الأغا السلحدار فى ٣ ذى القعدة سنة ١٢٣٦ وإلى الكتخدا فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٣٦) . دفتر ١١ معية تركى رقم ٢٧٦ (إلى كاشف القسم الثانى والثالث بالشرقية فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٣٨) . دفتر ٢٥ أوامر رقم٦٢ (إلى رستم مدير المنوفية فى ٢٢ رجب سنة ١٢٤٩) . دفتر مجموع نظام زراعةس ١٦٧ (إلى مدير طنطا فى ٢٦ رجب سنة ١٢٥٢) . راجع ص ص١٨٦—١٨٧ من هذا الكتاب .

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

(٣) كلوت ج ١ ص ص ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(٤) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ . راجع ص ص ١٨٦ — ١٨٧ من هذا الكتاب .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٥٦ . فيجرى ج ٢ ص ١٥٠ .

العقل المتحصلة منها وهذا يؤيد أنها تعودت على أهوية هذا القطر»[١] .

وقد سبق الكلام عن أشجار الأخشاب الأجنبية التى أدخلها ابراهيم باشا فى حديقته بجزيرة الروضة والتى تأقلمت واستمرت نامية حتى رآها دلشيڤالرى فيما بين سنتى ١٨٦٨ و ١٨٧٨[٢] .

نباتات الزينة

الورد :

كان الورد قبل محمد على يزرع فى ضواحى مدينة الفيوم لتقطير ماء الورد وعطر الورد فى تلك المدينة وكان بكوات المماليك والشخصيات الأخرى ذات الاقتدار فى القاهرة يقطرون فى مدينة الفيوم ماء ورد أحسن من المتداول فى التجارة لاستعمالهم الخاص فى منازلهم وأما ماء الورد الآخر فكان بعضه يستهلك فى مصر والبعض الآخر يصدر إلى الشام[٣] .

وفى عهد محمد على استمرت الفيوم مختصة بزراعة الورد واستخراج ماء الورد اللازم لاستهلاك مصر الداخلى[٤] ولكن الحكومة احتكرت الورد وتقطيره فلم تسمح لأى فرد أن يقطر الورد لحسابه الخاص بل كان على الزارع أن يبيع الورد للحكومة التى تقوم بتقطيره فتنتج كمية قليلة من ماء الورد الجيد لاستعمالها وتخصص الباقى للبيع وهو قليل القيمة وقد نتج عن احتكار الورد أن نقصت أشجاره وقلت كمية ماء الورد حتى كان من النادر أن يزرع الشخص أكثر من فدان واحد ورداً نظراً لأن زراعته غير مكسبة وبذلك صارت مساحة الورد بضعة أفدنة فى جوار

(١) فيجرى ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) راجع ص ١٥٩ من هذا الكتاب .

(٣) Girard: Op. cit., pp. 117, 236-238. Jomard: Le Distillateur (Description de l'Egypte, T. 12, p. 442).

(٤) Marmont: Op. cit., T. 4, p. 26.

مدينة الفيوم بلغ محصولها ٨٠٠ قنطار من الورد فى سنة ١٨٣٢ نتج من تقطيرها ٤٠٠٠٠ رطل من ماء الورد(١) .

وكان الورد يزرع فى شهر بشنس وذلك بأن تحرث الأرض مرتين وتقسم حياضاً ثم يغرس الشتل فى حفر تبعد كل منها عن الأخرى قدمين ونصفا ويغطى الشتل بالتراب وتستمر الأرض رطبة على الدوام حتى تظهر شجيرات الورد فوق سطح الأرض وعندئذ يقل رى الأرض إلى أواخر شهر كيهك وإذ ذاك تقطع الأغصان ويستأنف الرى لمدة تتراوح بين ٣٠ يوماً و ٤٠ يوماً ثم يجمع الورد يومياً قبل طلوع الشمس ثم يوضع فى جهاز التقطير وتمكث العملية ٦ ساعات بعدها ينتج ماء الورد أبيض اللون فيمزج غالباً بماء منقوع الورد ليصير أصفر اللون وكان محصول الفدان الواحد يتراوح بين ٦ قناطير و ٧ قناطير من الورد ينتج منها بالتقطير ما يتراوح بين ٣٠٠ رطل و ٣٥٠ رطلا من ماء الورد(٢) .

الفتنة :

كانت شجرة الفتنة لا توجد إلا فى الحدائق وتتحصل منها أزهار ذات رائحة ذكية(٣) وتفضل السنط فى عمل السياجات ولكن خشبها أقل جودة من السنط(٤) .

المرسين :

كانت شجرة المرسين تزرع بالحدائق للزينة وتباع أغصانها لليهود أيام أعيادهم(٥) .

---

(١) Bowring: Op. cit., p.p. 24-25.

(٢) كانت الحكومة تبيع الزجاجة من ماء الورد التى تسع رطلا بسعر ٧ قروس للنوع الأول و ٥ قروش للنوع الثانى و ٣ قروش للنوع الثالث .

Bowring: Op. cit., p. 24. Cadalvène et Breuvery: L'Egypte..., T. I, p. 225.

(٣) كلوت ج ١ ص ٢٥٣ .

(٤) فيجرى ج ٢ ص ١٤٣ .

(٥) كلوت ج ١ ص ٢٥٦ . فيجرى ج ٢ ص ١٣٦ .

نباتات أخرى :

ومن نباتات الزينة الأخرى القراولة والريحان واللبلاب وكف مريم وعباد الشمس والياسمين والزنبق والنرجس والقرنفل والمنثور والحصا البان والسيسبان والبنفسج (١).

وقد سبق الكلام عن نباتات الزينة الأجنبية التى أدخلها إبراهيم باشا فى حديقته بجزيرة الروضة والتى تأقلمت واستمرت نامية حتى رآها دلشيڤالرى فيما بين سنتى ١٨٦٨ و ١٨٧٨ (١) .

(١) كلوت ج ١ ص ص ٢٩٦ — ٣٠١ .
راجع نباتات الزينة الأخرى فى كتاب كلوت .
(٢) راجع ص ص ١٥٩ و ١٦٠ من هذا الكتاب

الكتاب الثالث

الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية هى الفرع الثانى من الزراعة وقد شملها محمد على بعنايته فأكثر من الحيوانات وحسن نوع بعضها وعمل على وقايتها وعلاجها كما اهتم بتكثير الدواجن وجلب أنواعاً أجنبية منها إلى مصر وكذلك أدخل دود القز فى البلاد وتوسع فى تربيته واعتنى بتربية النحل وتكثيره .

الفصل الأول

الحيوانات

يقتصر البحث فى هذا الفصل على الحيوانات الكبيرة من ذوات الثدى التى ترتبط بالأرض وهى الخيل والحمير والبغال والإبل والبقر والجاموس والضأن والمعز والخنازير وهى على العموم مصدر مباشر لغذاء الإنسان وملابسه وإنتاج السماد الطبيعى والعمل .

تكثير الحيوانات :

لم تكن تربية تلك الحيوانات فى مصر فى أول القرن التاسع عشر متقدمة ولا منتشرة انتشاراً كبيراً بل كان المصريون يربون منها العدد الضرورى فقط نظراً لقلة المراعى الطبيعية والزراعية ولفقر الفلاحين الذى لم يكن يسمح لهم بتربية حيوانات أخرى غير الضرورية لزراعة الأراضى أو التى تمدهم بجزء من الغذاء والثياب لأسرهم[1] .

فلما تولى محمد على حكم مصر وقام بالإصلاحات الزراعية اتسعت مساحة الأراضى وأنتشرت زراعة الحاصلات التى تحتاج إلى جهد كبير فى تجهيزها للبذر مثل القطن والقصب والأرز وزادت أعمال الرى لاتساع الزراعات الصيفية مما أدى إلى إدخال ٣٨٠٠٠ ساقية حتى سنة ١٨٣٨

(١) كانت فى شمال الدلتا مستنقعات تمتد من شواطئ ترعة التعبانية شمال بلدة بيلة إلى بحيرة البرلس بها أعشاب تستعمل لرعى قطعان من الجاموس نصف المتوحش التى تمكث فى تلك الأماكن طول السنة ويسكن رعاتها فى أكواخ ويقومون بحلب الجاموس واستخراج الزبد والجبن من الألبان .

Girard: Mémoire sur l'Agriculture ..., (Description de l'Egypte, T. 17, pp. 127, 128, 130-131, 399-400

يحتاج كل منها إلى ثلاثة أثوار لإدارتها[١] وقد نتج عن كل هذا ازدياد العمل الزراعى على الحيوانات .

وكذلك أنشأ محمد على مصانع مختلفة منذ سنة ١٨١٦ واستخدم الأثوار والبغال فى إدارتها حتى أن عدد الأثوار المستخدمة لهذا الغرض بلغ ٣٠٠٠ ثور فى أول سنة ١٨٣٨[٢] .

وأيضاً أنشأ محمد على جيشاً وأسطولا واستخدم الخيل فى فرق الفرسان والبغال فى جر المدافع والجمال فى حمل الأمتعة وأدوات الحرب وصوف الأغنام فى صنع الملابس والأغطية لرجال الجيش والأسطول ولحوم الحيوانات فى تغذية الجنود[٣] .

هكذا زادت الأعمال على الحيوانات وزاد طلب الصوف واللحوم مما أدى إلى ضرورة تكثير الحيوانات وتحسين نوع بعضها لمواجهة الموقف الجديد .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلها محمد على فى تكثير الحيوانات فإن تربية الحيوان فى مصر كانت أقل شأناً من إنتاج النباتات وذلك لقلة المراعى الطبيعية والزراعية[٤] ولسياسة محمد على التى لم تتجه مطلقاً إلى تحويل مصر إلى قطر لتربية الحيوان بل إلى تكثير الحيوانات بدرجة تتناسب مع ازدياد حاجات البلاد إليها .

ورغبة فى تكثير الحيوانات لسد حاجة البلاد منها جلبت مصر الخيل من نجد والشام ودنقلة ومن داخل آسيا وأوربا[٥] وجلبت البغال من

---

(١) Bowring : Op. cit., p. 13.

(٢) Bowring: Op. cit., p. 186.

(٣) كان مقدار اللحم ٧٥ درهما فى اليوم للجندى ابتداء من نفر إلى باشجاويش باعتبار الرطل ١٤٠ درهما وضعف هذا المقدار للجندى ابتداء من صول قول أغاسى إلى يوزباشى .
(Marcel et autres: Univers Pitoresque, pp. 135-136)

(٤) كانت برية البرلس من المراعى الطبيعية فى عهد محمد على (على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ص ١٦٣) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, pp. 363-364 (Duhamel à Nesselrode, 6, 7, 1837).

(٥) كلوت ج ١ ص ٣١٩ .
Hamont: L'Egypte Sous Méhémet Ali, T. I, pp. 529-536.

جزيرة قبرص(١) والجمال من السودان من سنار وكردفان وبربر ودنقلة والجاعليين(٢) والبقر من بلاد الروم ومن السودان من سنار وكردفان ودنقلة(٣) والضأن من سنار وكردفان واليمن وأغنام المرينوس من أوربا من بيدمنت وأودسا وأسبانيا(٤) واستوردت المعز من سنار(٥) .

وتشجيعاً لاستيراد الحيوانات من السودان أعفى محمد على الحيوانات التى يجلبها التجار من الأقاليم السودانية من الضرائب الجمركية(٦) كما عرض على التجار الأغنياء فى أسيوط جلب البقر والجمال من كردفان ورغبهم فى ذلك باستعداد الحكام لتقديم المساعدات اللازمة لهم(٧) وكذلك طلب من بعض مشايخ الوجه القبلى استيراد الحيوانات من سنار وبيعها فى مصر لمن يشاءون للذبح أو لأعمال الفلاحة ورغبهم فى ذلك باستعداد الحكومة لتقديم النقود اللازمة لهم لشراء الحيوانات وذلك سلفة يردونها فيما بعد فضلا عن إعطائهم الحيوانات التى تأخذها الحكومة من أهالى تلك الجهات نظير

---

(١) Hamont: Op. cit., p. 541.

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ص ١٢٤ — ١٢٧ (لائحة فى رجب سنة ١٢٥١) . ديوان خديوى تركى محفظة ٤ رقم ٣٧ (من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ١٦ صفر سنة ١٢٥٣) . ديوان خديوى تركى محفظة ٧ رقم ٢٨٦ (من الجناب العالى إلى على بك معاون أول الديوان فى ١٤ المحرم سنة ١٢٥٩) .Hamont: Op. cit., pp. 542-546

(٣) ديوان خديوى تركى محفظة ٣ رقم ١٨١ (من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى غرة شعبان سنة ١٢٥٢) ومحفظة ٤ رقم ٣٨ (من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ١٦ صفر سنة ١٢٥٣) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢٤ — ٢٢٥ (خلاصة من جمعية الحقانية فى ٩ المحرم سنة ١٢٦١) .Hamont: Op. cit., pp. 146-152

(٤) دفتر ٧ معية تركى رقم ٧٤٦ (مكاتبة إلى بوغوص فى ٩ رجب سنة ١٢٤٠) . دفتر بلا نمرة أوامر رقم ٣١١ ص ٢٧٠ (أمر إلى مأمور دمنهور فى ١٧ صفر سنة ١٢٤٨) . كلوت ج ١ ص ٣٢٦ . Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 365 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

Hamont: Op. cit., T. I, p. 556 T. II, p. 246.

(٥) كلوت ج ١ ص ٣٢٧ .

(٦) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ص ١٢٨ (أمر إلى الشورى فى ٢٩ رجب ١٢٥٩).

(٧) دفتر ٢٤ معية تركى رقم ٣٣٣ (من الجناب العالى إلى الأغا السلحدار المأمور على نظام أسيوط وأبو تيج فى غرة ذى القعدة سنة ١٢٤١) .

العشر بثمن أقل مما تبيعها به هناك[١] .

وفضلا عن ذلك التشجيع كانت الحكومة تجلب حيوانات من السودان إلى مصر سنوياً فتبيع بعضها للأهلين وتوزع البعض الآخر على الجفالك والعهد الأميرية[٢] .

وفى أول الأمر كانت بعض الأبقار التى تجلبها الحكومة من السودان تموت فى الطريق فى أثناء مجيئها ورغبة فى تفادى تلك الخسارة استشار محمد على هامون ناظر مدرسة الطب البيطرى فى الموضوع فأرجع هامون موت تلك الحيوانات إلى الأسباب الآتية : (١) مراحل السير بين المحطة والأخرى غير مناسبة . (٢) قلة العلف ورداءة نوعه . (٣) نقص النظام فى المحطات المخصصة لاستراحة الحيوانات وأكلها . (٤) عدم الالتفات إلى الحيوانات وعدم العناية بها . (٥) كثرة الحصى بالأراضى التى تسير عليها الحيوانات .

وتفادياً لتلك العيوب اقترح هامون اتخاذ إجراءات منها : (١) عدم زيادة كل قطيع من البقر عن ٢٥٠ رأساً على أن تكون أفراده من عمر واحد وجنس واحد وقوة متساوية . (٢) سير تلك الحيوانات ست ساعات فقط فى كل ٢٤ ساعة . (٣) إعطاء مكافآت لقائد الحيوانات الذى تحدث فى قطيعه أقل نسبة فى الوفيات . (٤) إرسال طبيب بيطرى إلى سنار لملاحظة ترحيل الحيوانات ولتفتيش الشون . وقد وافق محمد على على إرسال ذلك الطبيب[٣] كما وضعت لائحة تبين الإجراءات المؤدية

---

(١) دفتر مجموع إدارة وإجراءات ص ٢٧٠ (أمر إلى حسين أغا مدير نصف قبلى فى ٧ المحرم سنة ١٢٤٩) .

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ١٢٤ (لائحة سنة ١٢٥١) . دفتر ٧٤٥ ديوان خديوى تركى رقم ٤٩ (من الديوان الخديوى إلى تيمور كاشف مأمور نصف الشرقية) . ديوان خديوى تركى محفظة ٧ رقم ١٠٧ (من الجناب العالى إلى على بك معاون أول الديوان فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٥٨) .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 146-149.

إلى وصول الحيوانات المجلوبة من السودان سليمة من التلف[١] . وأهم تلك الإجراءات : (١) عدم إرسال الحيوانات من السودان إلى مصر إلا فى موسمين فقط فى السنة وهما ابتداء تزايد النيل وآخر تناقصه . (٢) أن تلك الحيوانات تأتى من كردفان وسنار بحراسة ومراقبة أشخاص من الجهادية وتقسم عند دنقلة إلى فرق كل منها مائة رأس ويعين لكل فرقة أربعة أو خمسة أشخاص من الجهادية وأمباشى لسوقها وتوجيهها . ولذا يجب على حاكم السودان أن يعين لكل فرقة أشخاصاً من الجهادية بقدر الكفاية وأمباشى وكذلك سواقين من الأهلين على حسب الحاجة حتى تصل إلى وادى حلفا . (٣) أن أكثر تلف الحيوانات يحدث فى المسافة من وادى حلفا إلى إسنا لعدم الالتفات إلى الحيوانات والتقصير فى تجهيز العلف والمئونة لها فى الوقت المناسب . ولذا يجب على مدير النصف الثانى قبلى أن يراعى الدقة فى تجهيز المأكولات الكافية لها على حسب مقدار ما يرد منها إلى المحطات المخصصة لها من وادى حلفا إلى فرشوط وهى آخر مديريته ويجب عليه كذلك الاهتمام بتقسيم تلك الحيوانات إلى فرق كل منها مائة رأس والعناية بسوقها وبإرسالها وبوقايتها من التلف وتسقيف المحلات المخصصة لاستراحتها بالمحطات بالبوص والجريد على قدر الإمكان كما هو متبع فى دنقلة وبربر وكذلك تقديم الأشخاص اللازمين من الأهلين بالأجرة لمساعدة القواصة وأفراد الجهادية المأمورين بسوق تلك الحيوانات والمحافظة عليها ويجب عليه بيع الحيوانات المريضة التى لا تتحمل مشقة الطريق أما ما يحتاج إليه أهالى مديريته من الجمال والبقر فيباع لهم بثمن يشمل الثمن الأصلى والمصاريف والمكسب[٢] . (٤) عدم سير الحيوانات فى الطريق أكثر

---

(١) استنبطت تلك اللائحة من ترتيب سابق ومن لائحة هامون (دفتر مصلحة الحرير ص ص ١٢٤ — ١٢٧ : لائحة رجب سنة ١٢٥١) .

(٢) فى سنة ١٨٣٥ بلغ ثمن أحد الأبقار مع المصاريف حتى آخر مديرية النصف الثانى قبلى (قنا وإسنا) ٧٠ قرشاً أما الجمال الواردة من كردفان فكان ثمن الواحد منها ١٣٥ قرشاً بينما ثمن الواحد من الجمال التى اشتريت من بربر والجاعليين بلغ ٢١٢½ قرشاً .

فرشوط بالقرب من نجع حمادى بمديرية قنا الآن . مديرية النصف الأول قبلى تشمل أسيوط وجرجا .

من ست ساعات فى كل ٢٤ ساعة على أن تكون تلك المدة فى الصباح والليل والغروب خشية تأثر الحيوانات بالحرارة وكذلك الحذر من إتلاف الحيوانات فإن تلف منها شيء اضطراراً بين محطة وأخرى ترسل داغاتها [1] مع إشهاداتها الشرعية إلى ناظر المبيع . (٥) المحافظة على الحيوانات ليلا بكل محطة بواسطة أهالى القرى . (٦) إعداد مأكولات الحيوانات فى المحطات من الذرة وعيدانه والشعير المبلول والتبن وتبن الفول . (٧) على المدير أن يأخذ ما تحتاج إليه مديريته من الحيوانات ويبيعها للأهالى بوساطة مندوبين من طرفه مع نظار الأقسام والمشايخ والقواصين الموكلين بسوقها أما ما يبقى من الحيوانات فيرسله إلى المديرية التالية مع تحرير رسالة بمقدار الحيوانات المرسلة ومئونتها حتى تجهز لها المأكولات اللازمة فى الوقت المناسب[2] .

ونتج عن تنفيذ تلك الإجراءات أن تحسنت الحالة عما كانت عليه من قبل حتى أن أول إرسالية من البقر بعد اتخاذ تلك التدابير كانت أسعد حظاً من سابقاتها إذ وصلت إلى القاهرة بالتتابع ستة آلاف من البقر الممتلىء صحة ومع هذا فقد كان بعض البقر الوارد من السودان يموت بعد مدة قليلة فى مصر لاختلاف الجو والمئونة ولاستخدامه فى الأعمال بعد أن كان متمتعاً بالحرية المطلقة فى وطنه الأصلى[3] .

وكذلك لم يكن استيراد الجمال من سنار ناجحاً نجاحاً تاماً إذ كان بعضها يموت فى مصر بعد مدة قصيرة[4] .

ولما كانت الحيوانات المجلوبة من السودان تستخدم فى الأشغال عند ورودها انتابتها الأمراض حتى تلف أكثرها فعملت الحكومة على المحافظة عليها من ذلك الضرر بإبقاء كل فرقة منها عند ورودها بالمحال المناسبة لها

---

(١) كانت تلك الحيوانات تختم بختام الحكومة على جلدها وبذلك تكون بها علامة دائمة هى الداغ .

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ص ١٢٤ — ١٢٧ (لائحة فى رجب سنة ١٢٥١) .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 149-150.

(٤) Hamont: Op. cit., T. I, p. 545.

فيما بين إسنا وأسوان بمعرفة أطباء بيطـــريين على ألا تجتمع الفرق فى مكان واحد وتزدحم فيه بل تربط كل فرقة متباعدة عن الأخرى على حسب ما تقتضيه أصول الحجر الصحى وعلى تلك الحالة تمكث الحيوانات مدة تستريح فيها وتراقب مأكولاتها ومشروباتها بالدقة اللازمة وفى تلك الأمكنة تترك الحيوانات التى ترد فى الشتاء حتى تساق صيفاً بالتدريج فرقة بعـــد أخرى وكذلك تغرس الأشجار فى المحال الخاصة بالحيوانات فى الجفالك والعهد الأميرية(١) .

وفضلا عن استيراد الحيوانات من السودان وغيره من البلاد السالفة الذكر عمل محمد على على تكثير الحيوانات عن طريق زيادة نتاجها وحمايته فمنع ذبح إناث البقر والجاموس ما عدا العقيم منها والعجوز التى لا نفع بها للتوالد وكذلك المريضة أو التى أصابها تلف فى أعضائها(٢) ثم وسع دائرة المنع فحرم ذبح إناث الحيوانات بلا عذر من الأعذار السابقة كما حرم ذبح الأغنام العقم لاستحالة معرفة كنهها لأن الجساس يجسها من الخارج أما العقيم من البقر والجاموس فقد أجاز ذبحها بعد جسها للتأكد من عقمها فإن اتضح بعد ذبحها أنها حبلى يدفع الجساس ضعف ثمنها غرامة للحكومة فضلا عن ضربه ٢٥٠ سوطاً فى المرة الأولى و ٥٠٠ سوط فى المرة الثانية(٣) .

وأيضا منع محمد على ذبح ذكور البقر والجاموس قبل أن يتم عمرها ثلاث سنوات إلا فى أيام المواسم كعيد الأضحى ومولد السيد أحمد البدوى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢ رمضان سنة ١٢٦٢ .

(٢) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٥٠٩ (أمر إلى يوسف أغا محافظ رشيد فى ١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٤٢) . دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٨٧ (أمر فى ١٧ رجب سنة ١٢٤٥). لائحة الفلاح ص ص ٧١ — ٧٢ .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٨٨ (خلاصة من مجلس ملكية إلى ناظر السلخانة والأفندى المحتسب فى ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥١) . قانون المنتخب فى غرة المحرم سنة ١٢٦١ ص ص ١٧ — ١٨ .

والسيد إبراهيم الدسوقى[١] كما منع ذبح الثيران ما عدا المريض منها[٢] .

وكذلك قام محمد على بتربية الحيوانات وتكثيرها فأنشأ إصطبلات لتربية الخيل فى شبرا ونبروه وشبين الكوم تعتبر أعظم إصطبلات الإنتاج فى مصر إذذاك فقد جاء بالوقائع المصرية فى أثناء الكلام عن إنشاء إصطبل شبين الكوم ما نصه : « إن هذا الإصطبل الجديد وإصطبل شبرى وإصطبل نبروه هى أعظم إصطبلات النتاج التى فى مصر بل أعظم جميع الإصطبلات الموجودة فى الشرق »[٣] .

ويرجع تفكير محمد على فى إنشاء إصطبلات للخيل إلى رغبته فى سد النقص المطرد فى الخيل اللازمة لفرسان جيشه بتربية ما يحتاج إليه منها وتبعاً لذلك جمع بعض الأفراس من القرى ووضعها مع بعض الفحول فى مكان قريب من القاهرة وضم إليه قطعة من الأرض لزراعة الشعير والبرسيم بها للخيل وجعل إدارة الإصطبل بيد رجل تركى اسمه عثمان أغا وبعد مضى بضع سنين تعرضت بعض الفحول والأفراس إلى أمراض نسبت إلى المكان فنقل محمد على الإصطبل إلى شبرا بالقرب من قصره فى بناء شيد حديثاً وجعل إدارته بيد ابراهيم أغا ابن المدير السابق[٤] وانتخب لهذا الاصطبل بعض الأفراس الصالحة للإنتاج بمعرفة أحد الأطباء البيطريين[٥] .

ومع ذلك لم تتحسن حالة الإصطبل عما كانت عليه من قبل إذ لم تكن إدارته قائمة على المبادئ الصحية بمعرفة رجال الطب البيطرى ولذا تفشت به أمراض كثيرة مما أدى إلى تكليف هامون ناظر مدرسة الطب البيطرى

---

(١) لائحة الفلاح ص ص ٧١ — ٧٢ . قانون المنتخب فى غرة المحرم سنة ١٢٦١ ص ص ١٧ — ١٨ .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص١٨٧ (أمر عال منشور عمومى فى ١٧ رجب سنة ١٢٤٥ وأوامر إلى مأمورى الوجهين البحرى والقبلى فى٢٣ شعبان سنة ١٢٤٦) .

Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, p. 405 (Mimaut au Polignac, 1, 3, 1830).

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ .

(٤) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 207-208.

(٥) دفتر بلا نمرة أوامر ص ١٧٥ رقم ٣٨٩ (أمر إلى أحمد باشا وكيل ديوان الجهادية فى ١٠ جمادى الثانية سنة ١٢٥١) .

البحث فى حالة الاصطبل لمعرفة أسباب تلك الأمراض التى فتكت بالخيل ولوضع الوسائل اللازمة لإزالتها ومنع عودتها(١) .

ولدى البحث اتضح وجوب تغيير نظام بناء الاصطبل وطريقة تربية الخيل فيه وذلك لأن البناء كان واطئاً غير مقسم أقساماً فأصيبت الأفراس والفحول بالضعف والهزال وقويت فيها العيوب الوراثية حتى أصبح النتاج ضئيلا كما أن الطريقة المتبعة فى التربية كانت معيبة إذ كانت الخيل تقف مقيدة القوائم الأربع فلا تستطيع حراكاً والنتاج يترك مطروحاً على الأرض تحت بطون أمهاته والأفراس المريضة تختلط بالسليمة والفحول والأفراس والنتاج لا تتاح لها الحركة فى حقول البرسيم بل تقيد مدة خمسة أشهر أمام مرابط خاصة بها حيث يقدم لها البرسيم وعندما تعود من المرعى يقدم لها الكلأ الجاف من التبن والشعير دون تمييز بين أعمارها وأحوالها ودون التدرج من البرسيم إلى الكلأ الجاف وكذلك لم يكن هناك سجل لتقييد أنساب الخيل وأصولها كما كان النزو يحصل بدون التوفيق بين الفحول والأفراس فى أشكالها وصفاتها ولذا كانت الأفراس عرضة للإجهاض خصوصاً وأن القيود كانت تحول دون نمو بطونها بتأثير الحمل وكان النتاج لا يعطى الكفاية من الغذاء لتكوينه وعندما يبلغ السنة الأولى يرسل إلى المستودعات القريبة من القاهرة حيث لا نظام ولا وسائل للعناية بالخيل ولذا كان أكبر عيوب النتاج قبح قامته وقلة اعتدالها(٢) .

هكذا كانت حالة إصطبل شبرا مما أدى إلى ضرورة بناء الاصطبل من جديد واتباع طريقة حديثة لتربية الخيل فيه وهذا ما حدث فعلا إذ أن هامون بحث الموضوع وقدم مشروعاً ببناء إصطبل فسيح فوافق عليه محمد على وعين هامون مديراً للإصطبل الجديد(٣) .

وتم بناء الاصطبل الجديد حوالى سنة ١٨٣٧(٤) فى قطعة أرض بشبرا

(١) كلوت ج ٢ ص ٦٦٣ . Hamont: Op. cit., T. II, pp. 208-209

(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٣ — ٦٦٥ و ٦٦٧ .

(٣) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 215-216.

(٤) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 344 (Duhamel à Nesselrode, Alexandrie, le 6 Juillet 1837).

تمتد من الشمال إلى الجنوب طولها ٢٨٠ متراً وعرضها ١٨٠ متراً قسمت على اتجاه الطول إلى قسمين منفصلين بأفنية فسيحة وبلغت الأسوار فى الارتفاع ١٨ قدماً وفتحت فيها نوافذ عريضة عالية ونظم البناء بحيث تتقابل الخيول فى وضعها يمنة ويسرة وجهاً لوجه وجعلت فى وسط الإصطبل ممشاة تقسمه قسمين متماثلين وألحقت بالإصطبل حقول فسيحة حوله لزرع نباتات العلف من مصرية وأجنبية وكان فى طاقة هذا الاصطبل أن يسع نحو الألف من رؤوس الخيل(١) .

واتبع هامون مدير هذا الاصطبل الطريقة الفنية فى تربية الخيل فبدأ باختيار الخيل اللازمة للاصطبل وذلك بانتخاب أحسن الأفراس فى المديريات وأجود الفحول فى اصطبلات العظماء بالقاهرة وإضافة تلك الأفراس والفحول إلى الصالح من خيل الإصطبل القديم(٢) ثم أدخل الإصلاحات اللازمة وذلك بفك الخيول من القيود وتخصيص سجل لتسجيل أوان النزو وتعيين جنس النتاج وتاريخ ولادته وحساب ميعاد النزو بحيث يحصل الوضع بالنسبة لثلث الأفراس الحوامل وكذلك ترك الأفراس ونتاجها صباحاً فى المراعى وإعادتها إلى الإصطبل فى المساء وإعطاء النتاج بعد فطامه عند بلوغ الشهر الثالث من أربعة أرطال إلى خمسة من الشعير المجروش فضلا عن العلف الأخضر يتناول منه ما يطيب له وبذا أطلق سراح النتاج فى الحقول بعد أن كان يحجز فى أماكن مسورة كما تنوع غذاؤه وصار أوفر من ذى قبل(٣) .

ورغبة فى إعداد الأغذية الصالحة للخيل زرع هامون فى الحقول الملحقة بالإصطبل نباتات العلف المصرية ونباتات العلف الأجنبية التى جلبت من أوربا وآسيا وإفريقيا وكان من بينها البرسيم الحجازى الذى يكثر محصوله فى الصيف عنه فى الشتاء كما أن مرات قطعه أكثر عدداً من البرسيم المعتاد(٤) .

---

(١) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٥ — ٦٦٦ و ٦٦٨ .

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 218-219.

(٣) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٦ — ٦٦٧ .

(٤) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 219-220.

وفضلا عن اتخاذ خيل الإصطبل للتناسل فقد استخدمها هامون فى الأعمال الزراعية وفى إدارة السواقى فنشط العمل قابليتها للأكل وحفظ صحتها[١] .

ونتج عن إدخال الإصلاحات المذكورة فى إصطبل شبرا أن تحسن نوع الخيل إذ أن الأمراض قل تفشيها بينها كما أن النتاج كثر وحسن شكله حتى أصبح النتاج الذى لا يتجاوز من العمر عامين أكثر ارتفاعاً من الخيل البالغة أربع سنوات من العمر فى عهد الإصطبل القديم[٢] وكذلك أصبح الإصطبل الجديد مركزاً للتجارب ومدرسة عملية لفن تربية الخيل[٣] .

وكان إصطبل شبرا فى سنة ١٨٣٨ يحتوى ٣٢ فحلا عربياً و ٤٥٠ فرساً مصرية و ٤٠ نتاجاً عمر كل منه سنتان و ١٥٠ نتاجاً عمر كل منه سنة و ١٠٠ من النتاج الحديث العهد بالولادة وفى سنة ١٨٤٢ كان بالاصطبل المذكور ٣٢ فحلا منها ٣٠ فحلا نجدياً وسورياً وعنيزياً ومصرياً وفحل واحد إنجليزى وآخر روسى[٤] .

هكذا كان إصطبل شبرا أما إصطبل نبروه فكانت إدارته بيد طبيب بيطرى مصرى[٥] .

وأما إصطبل شبين الكوم فقد أنشأه محمد على فى سنة ١٨٤٥ لتربية الخيل وإنتاج الأمهار بحيث يسع نحو ألف رأس من الخيل وعين الخدم اللازمين له وأمر بانتخاب الأفراس الأصيلة فى الجفالك وارسالها إلى ذلك الإصطبل[٦] .

وفضلا عن تلك الإصطبلات كانت الأفراس فى الجفالك والعهد الأميرية تتخذ للتناسل مع قيامها بالأشغال غير أنها كانت تعفى من الأعمال

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 220, 303.

(٢) كلوت ج ٢ ص ٦٦٧ .

(٣) Hamont: Op. cit., T. II, p. 220.

(٤) كلوت ج ٢ ص ٦٦٨ .

(٥) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 239-240.

(٦) الوقائع المصرية عدد ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ .

قبل ميعاد الولادة بشهرين وتعاد إلى العمل بالتدريج بعد الولادة بشهرين حتى لا يحدث ضرر لها ولنتاجها من جراء العمل فى تلك المدة أما الأفراس غير الحبالى فكانت تعرض على الطبيب البيطرى لإجراء النزو حتى لا تبقى واحدة منها بدون حمل وقد خصص لهذا العمل عدد معين من الفحول الصالحة لذلك(١) .

وكذلك عمل محمد على على تكثير البغال بتخصيص بعض الأفراس لانتاجها ففى اصطبل شبرا كانت المهر التى ولدت بالإصطبل تحل سنوياً محل بعض الأفراس الكبيرة التى تخصص بعد ذلك لإنتاج البغال وقد خصصت ١٢٠ فرساً أو ١٣٠ لإنتاج البغال فى إصطبل نبروه والأفراس المصرية حتى الاعتيادية منها كانت تنتج بغالا ممتازة(٢) .

وأيضاً اعتنى محمد على بإنتاج وتربية الأبقار والجاموس والحمير البلدية والسنارية فى الجفالك والعهد الأميرية وذلك بإعفاء تلك الحيوانات من العمل مدة قبل الولادة وأخرى بعدها حتى لا يؤثر العمل فيها وفى نتاجها وأيضاً بالاعتناء فى إجراء النزو لغير الحبالى فى الأوقات المعتادة وكذلك بإعداد الفحول اللازمة لذلك(٣)

ورغبة فى العناية بالحيوانات الحبالى وبنتاجها أنعم محمد على على رئيس الإصطبل وخدمه بشىء من المال عن كل رأس من النتاج بواقع ٣٠ فضة للرئيس عندما يدخل الرأس فى الأشغال و ٢٠ قرشاً للخدم منها عشرة قروش عند تدويغه وخمسة عند بلوغه سنة وخمسة عند بلوغه سنتين(٤) ولا شك فى أن

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ و ٢٢١ — ٢٢٢ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢ ، لائحة فى حق الحيوانات الإناث فى أواخر سنة ١٢٦٣) .

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 542, T. II, pp. 234, 239-240.

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ و ٢٢١ — ٢٢٢ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢ ، لائحة فى حق الحيوانات الإناث فى أواخر سنة ١٢٦٣) .

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢١ — ٢٢٢ (لائحة فى حق الحيوانات الإناث فى أواخر سنة ١٢٦٣) :

هذا العمل يغرى الرئيس والخدم بالالتفات إلى تلك الحيوانات ونتاجها وإلى صيانتها فى أثناء وجودها بالإصطبل ما دامت فى ذلك فائدة مادية لهم .

وكذلك اعتنى محمد على بتربية الضأن وتكثيرها لاستخدام صوفها فى صناعة المنسوجات الصوفية فى مصر ففى سنة ١٨١٧ أحصيت أغنام البلاد والقرى وفرضت على كل عشر شياه واحدة من أعظمها إما كبش أو نعجة بأولادها أرسلت إلى مجمع أغنام محمد على[١] وبذا نشأت مجموعة من الأغنام المنتقاة تقوم الحكومة بتربيتها لتوفير الصوف اللازم للاستهلاك الداخلى .

وفى سنة ١٨١٨ أمر محمد على بإنشاء أول مصنع لصناعة المنسوجات الصوفية[٢] فأخذت مصر تنتج الأجواخ من الصوف المصرى حتى بلغ إنتاجها منها فيما بعد تبعاً لما ذكره كلوت نحو ١٣٥٤٠ متراً فى الشهر فضلا عن الملابس الصوفية للنوتية المصريين وأغطية النوم[٣] .

ورغبة فى الاستغناء عن استيراد الطرابيش من تونس أنشأ محمد على فى سنة ١٨٢٤ مصنع الطرابيش فى فوه واستخدم فيه بعض التونسيين الملمين بتلك الصناعة فأخذت مصر تنتج طرابيش جيدة انتفعت ببعضها فى لباس رجال الجيش والأسطول وببعضها فى الاستهلاك الداخلى بل وفى التصدير إلى البلاد المجاورة غير أن مصر كانت تستورد من الخارج الصوف اللازم لعمل الطرابيش لعدم صلاحية الصوف المصرى لذلك[٤] .

ولما كان الصوف المصرى طويلا خشناً غليظاً لا يصلح لصناعة النسيج الدقيق والطرابيش وكانت مصر تستورد من الخارج الجوخ الجيد والصوف اللازم لعمل الطرابيش أراد محمد على تحسين الصوف المصرى رغبة فى الاستغناء عن تلك الواردات فجلب من أوربا أغنام المرينوس الشهيرة بأصوافها إذ أحضر ٣٦ رأساً منها فى سنة ١٨٢٥ من اسبانيا موطنها الأصلى[٥] ثم

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٢٩٢ (حوادث جمادى الأولى سنة ١٢٣٢) .

(٢) Crouchley: The Economic Development of Modern Egypt, p. 68.

(٣) كلوت ج ٢ ص ص ٤٤٨ — ٤٤٩ Bowring: op. cit., p. 34.

(٤) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 248-249 . Crouchley: Op. cit., p. 70.

(٥) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٧٤٦ (مكاتبة إلى بوغوص فى ٩ رجب سنة ١٢٤٠) .

جلب عدداً آخر من بيدمنت وأودسا(١) وتابع استيراد أغنام المرينوس من وقت لآخر من أوربا وبخاصة من بيدمنت(٢) .

وأغنام المرينوس الواردة حديثاً من أوربا أرسلت فى بادئ الأمر إلى دمنهور لتحسين الصوف المصرى بطريقة التدريج مع النعاج المصرية(٣) ورغبة فى توفير الأعشاب لها تقرر رى أراضى الأبعاديات بالقرى وعدم التصريح لغير أغنام الحكومة بالرعى فيها(٤) .

وفى سنة ١٨٣٦ كان عدد الأغنام المرينوس وأجيالها المختلفة المدرجة ٧٠٠٠ رأس مقسمة إلى قطعان تقيم فى مديرية البحيرة فى أكناف كل من دمنهور والنجيلة وترعة المحمودية ويقوم بتربيتها رعاة من الأعراب بنظارة رجل من الأتراك(٥) .

وفضلا عن قيام الحكومة بتربية أغنام المرينوس حاول محمد على تربيتها بالاشتراك مع الأعراب رغبة منه فى تكثيرها فى البلاد فاشترى من الأعراب الرعاة أربعة آلاف نعجة وأمر ناظر أغنام المرينوس بإرسال أربعين كبشاً أوربياً إلى رؤساء القبائل ليقوم الأعراب بتربية النعاج والكباش المذكورة نظير اقتسامهم نتاجها مع محمد على ولكن الأعراب بعد أن قبضوا ثمن النعاج وبعد أن ارتحل مندوب محمد على أبدلوا النعاج القوية بأخرى عجوزة ومريضة ثم أعلنوا عن تلف كثير منها فأمر محمد على باقتياد النعاج الباقية إلى مديرية الشرقية وبذا فشلت تلك المحاولة(٦) .

وقد أعطى محمد على بعض الأشخاص المعتمدين من نظار الأقسام

---

(١) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 365 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٢) دفتر بلا نمرة أوامر رقم ٣١١ (أمر إلى مأمور دمنهور فى ١٧ صفر سنة ١٢٤٨) Hamont: Op. cit., T. II, p. 246.

(٣) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 243, 247.

(٤) دفتر ٤٢ معية تركى رقم ٦٦٥ (أمر إلى رستم افندى مأمور دمنهور فى ٧ صفر سنة ١٢٤٧) .

(٥) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 243-244.

(٦) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 259-260.

ومشايخ الأخطاط وغيرهم نقوداً لشراء نعاج مصرية يقومون بتربيتها مع كباش أفرنجية من عنده فى برارى مديريتى الغربية والدقهلية على أن يكون له نصف نتاجها ولهم النصف الآخر نظير التربية[١] .

هذا وبعد مضى بضع سنين من تربية أغنام المرينوس فى مصر حصل محمد على على صوف أحسن من الصوف المصرى الأصلى من أغنام تحمل صوفاً دقيقاً ناعماً مرناً نتجت عن تدريج ذكور المرينوس مع النعاج المصرية غير أن تكاثر تلك الأغنام التى كانت الحكومة تقوم بتربيتها كان بطيئاً وتعرضها للأمراض كان متتابعاً حتى لقد مات منها ألفان فى شتاء سنة ١٨٣٥[٢] فلما رأى محمد على ذلك كلف هامون ناظر مدرسة الطب البيطرى بحث حالة تلك الأغنام واقتراح ما يلزم لإصلاحها فدرس هامون الموضوع وقرر أن أسباب سوء حالة الأغنام هى : (١) عدم مقدرة مدير واحد على إدارة أعمال مصلحة الأغنام لاتساعها مما أدى إلى إهمال الرعاة مهمتهم . (٢) سرقة الرعاة صوف الأغنام . (٣) إقامة قطعان الأغنام عشرين يوماً أو ثلاثين يوما فى مكان واحد حتى هزلت من قلة المئونة والرياضة الكافية. (٤) وجود القراد بالحملان والنعاج والكباش . (٥) إعطاء الرعاة حساباً غير صحيح عن مواليد الأغنام فإن ولدت النعجة حملين قالوا واحداً فضلا عن اتهامهم الذئاب بسرقة الأغنام . (٦) حدوث النزو فى وقت قليل الملاءمة . (٧) اختلاط الأجيال المختلفة من الأغنام المدرجة بعضها ببعض وعدم اتخاذ علامة تميزها بعضها عن بعض . (٨) مئونة الأغنام وقت فيضان النيل تتكون من قليل من الفول ومن الأعشاب المائية

(١) دفتر بلا نمرة أوامر رقم ٢٧٥ (أمر إلى مدير الغربية فى ٢ رجب سنة ١٢٥٠) . دفتر بلا نمرة أوامر رقم ٣٨٢ (أمر إلى مدير الدقهلية فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٠) .
خصص محمد على ٥٠٠ كيس لعلى أغا الدالى ناظر قسم نبروه وأحمد أغا يوسف ناظر قسم بيلة بمديرية الغربية ليشتريا بها نعاجا ويقوما بتربيتها مع كباش أفرنجية على أن يكون نتاجها مناصفة مع محمد على ولنفس الغرض أمر محمد على بصرف النقود اللازمة لشراء ستة آلاف نعجة إلى سيد أحمد أخى إبراهيم أغا ناظر قسم فارسكو وأحمد أبو العز شيخ خط ميت أبو غالب بمديرية الدقهلية .

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 243, 245,247.

على ضفاف الترع ولكن الرعاة كانوا يسرقون الفول كما كانت الأعشاب المائية تسبب أمراضاً للأغنام وبخاصة للحبالى وللأغنام الأوربية والحملان المدرجة. (٩) عدم وجود ظل سواء أكان من أشجار أو أماكن لوقاية الأغنام من الحرارة . (١٠) إيذاء الذباب للأغنام حيث يدخل مناخيرها فتتولد عن ذلك ديدان تودى بحياة تلك الأغنام . (١١) زيادة موت الأغنام فى الشتاء لكثرة المطر وزيادة البرد مع إقامة الأغنام فى الهواء الطلق ليلا ونهاراً وعدم وجود محل معين لها حتى لقد مات منها ألفان فى شتاء سنة ١٨٣٥ كما تقدم. (١٢) إقامة الأغنام بعض الوقت فى الصحراء القريبة من النجيلة ودمنهور لرعى ما بها من أعشاب وفى ذلك ضرر بالأغنام حيث يعلق الرمل بصوفها وجلدها فيشرب الدهن ويجفف الصوف ويسبب حكة لها فتدعك جسمها وبذا تفقد بعض صوفها. (١٣) تجفيف الحرارة الشديدة لأطراف صوف الأغنام حتى أصبح سطح الجزة خشناً. (١٤) ترجع الخسارة الكبيرة فى الأغنام وموت الكباش المرينوس الواردة من بيدمنت بسرعة إلى إهمال الأشخاص لا إلى جو مصر[1] .

وبعد أن بين هامون أسباب سوء حالة الأغنام وضع نظاماً جديداً وافق عليه محمد على وينحصر ذلك النظام فى إنشاء زرائب لأغنام المرينوس يتبع فيها ما يأتى : (١) تحتوى كل زريبة من ألف رأس إلى ألف وخمسمائة رأس . (٢) يكون مدير الزريبة طبيباً بيطريا فإن لم يتيسر ذلك يكون المدير أوربياً يعرف اللغة العربية . (٣) يعين بكل زريبة كاتب عربى مكلف بمسك دفاترها تحت رئاسة المدير ليثبت فى تلك السجلات المواليد والوفيات ووقت النزو وعدد الذكور وعدد الإناث مع بيان أجيالها . (٤) لكل زريبة أربعة رعاة يكون أحدهم رئيساً . (٥) تتكون المئونة فى الشتاء من البرسيم والشعير والذرة الشامية وفى الصيف من الشعير الأخضر واللفت والجزر

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 244-247.

والبنجر وأعشاب الحقول وتزرع النباتات المذكورة فى الأراضى الملحقة بالزريبة . (٦) حدوث النزو فى جميع الزرائب فى وقت واحد فى مبدأ فصل الربيع . (٧) يحمل نتاج كل جيل علامة مميزة لملاحظة سير عملية التدريج ومعرفة كل جيل . (٨) تقطع أذناب الأغنام عندما يبلغ عمرها شهرين أو ثلاثة وتلك العملية تمنع الأغنام من تلويث صوفها وتسهل النزو . (٩) يبدأ قص صوف الأغنام عندما يبلغ عمرها سنة على أن يكون ذلك فى الصيف ويوضع صوف البطن والأفخاذ والرأس والأرجل على حدة لأنه أدنى من صوف بقية الجسم. (١٠) الزرائب مركز للتجارب فيجب أن يكون بها أحسن النتاج وأرقاه للوصول إلى أغنام ذات دم نقى تغذى المديريات. (١١) تعمل لائحة خاصة بالخدمة الداخلية فى الزريبة وذلك عن وقت الخروج منها والدخول إليها وعن المئونة وطريقة توزيعها اليومى صيفاً وشتاء وعن العناية بالمولود حديثا وبالمرضعات. (١٢) التفتيش كل ثلاثة أشهر على الزرائب للتأكد من تنفيذ تلك القواعد وللمفتشين إدخال أى تعديل فى نظام الزرائب يرونه ملائماً (١) .

هذا هو النظام الجديد الذى أخذت الحكومة فى تنفيذه فأمرت بإنشاء زرائب الأغنام المرينوس فى مديريات الشرقية والدقهلية والغربية على أن تسع كل منها ألف رأس (٢) ثم عينت مديرين لها من الأوربيين وجعلت عليهم مديراً عاماً يدعى لوتور وهو فرنسى ومدرس سابق بمدرسة الطب البيطرى بأبى زعبل للإشراف على أعمالهم لأنهم ليسوا من الأطباء البيطرين وكذلك عينت الحكومة هامون مفتشاً عاماً لتلك الزرائب (٣) وجعلت إدارتها العليا بيد مدير ديوان المدارس (٤) .

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 250, 252-255.

(٢) خصص محمد على سبريه ومحلة روح فى الغربية لإقامة زرائب المرينوس بها [دفتر ٨ أوامر رقم ٧٣ (أمر إلى خليل افندى مدير الدقهلية فى ٢٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٢ (أغسطس سنة ١٨٣٦) .] Hamont: Op. cit., T. II, pp. 250-251, 262.

(٣) لوتور Lautour Hamont: Op. cit., T. II, p. 255.

(٤) قانون السياسة الملكية فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ص ٨ .

وفى صيف سنة ١٨٣٧ قام هامون ومعه المديرون المذكورون برحلة تفتيشية فى الدلتا للوقوف على حالة الأغنام المرينوس وعلى ما تم فى أمر الزرائب الجديدة وعمل إحصاء لتلك الأغنام فبلغ عددها ٧٩٧٦ رأسا منها ٤٢٨ نعجة مصرية والبقية من الأغنام الأفرنجية أو الأغنام المدرجة على اختلاف أجيالها كما يأتى :

ذكور أجنبية من الدم البيدمنتى النقى	٤٧٤
ذكور كبار من الجيل الأول والجيل الثانى	١٠١٨
ذكور كبار من الجيل الخامس حسنة جداً	٤١
إناث كبار من الجيل الأول	٢١٨٧
إناث كبار من الجيل الثانى	٥٢٤
إناث كبار من الجيل الثالث	٣٥٢
إناث كبار من الجيل الرابع	١٨٥
إناث كبار من الجيل الخامس	١٠٥
خليط من الجيل الأول والثانى والثالث والرابع	١٢٤٢
بعض إناث من الجيل الثالث والرابع	٢٥٢
جملة ذكور صغيرة جداً من الجيل الخامس والسادس وكذلك ذكور وأناث من الجيل الأول والثانى والثالث والرابع	١١٦٨

وكان صوف الجيل الخامس من الأغنام الناتجة من تدريج كباش المرينوس الأصلية مع النعاج المصرية مثل صوف المرينوس النقى فى الحسن والمرونة والدقة كما كانت كباش الجيل الخامس مثل أجدادها ذكور المرينوس فى كل شىء فضلا عن أن الأغنام المدرجة فى مصر كانت تعيش أكثر من الأغنام المرينوس الواردة من بيدمنت[1] .

وبعد إتمام إحصاء الأغنام أعطى هامون كل مدير من المديرين الجدد عدداً معيناً من الأغنام فبدأ المديرون المذكورون فى مباشرة أعمالهم بمديريات

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 256-261.

الشرقية والدقهلية والغربية برئاسة المدير العام وأخذ هامون فى إصلاح حالة النعاج العجوزة والمريضة وذكور الجيل الأول كما فصل الكباش عن النعاج وجعل نتاج كل جيل قسما خاصاً وباع النعاج والكباش التى لم تكن جزتها كلها بيضاء وجعل لكل جيل من الأغنام علامة تميزه عن الآخر . وعلى الرغم من تلك الإصلاحات مات بعض الأغنام فى أول الأمر نتيجة لنقص المئونة فشدد محمد على على مديرى الأقاليم التى بها الزرائب فى تقديم المئونة اللازمة للأغنام(١) .

وقد تحسنت حالة الأغنام تحسناً ظاهراً وقل الموت بينها نتيجة للإصلاحات التى أدخلت على طريقة تربيتها ولاهتمام مديرى الأقاليم بها وبخاصة عند ما أصبحوا مسئولين عنها بعد أن كان أكثرهم من قبل يقيمون بعض العقبات فى سبيل نجاحها وكذلك لوفرة المئونة واختيار أماكن الأعشاب لها وذهابها إلى البحيرة فى الشتاء للإقامة بها وعودتها بعد ذلك إلى سهول الدلتا(٢) .

هكذا تحسنت حالة الأغنام فكان النتاج حسناً وصوفه دقيقاً جداً مما رفع ثمن الجزة وكان عدد الكباش المدرجة يزداد يوماً فيوماً كما كثرت الذكور من الجيل الخامس والسادس حتى صار فى الإمكان العمل بدون مساعدة مرينوس أوربا(٣) .

ولما تأكد محمد على من نجاح أغنام المرينوس فى مصر وتقدمها عزل المدير العام والمديرين الفرعيين حوالى سنة ١٨٤٠ وعين بدلهم رجالا من الأتراك أودع فى عهدتهم وإشرافهم ١٢٠٠٠ رأس من أغنام المرينوس المدرجة ولكن تلك الأغنام تلفت إبان إدارة الأتراك واختلط نتاج أجيالها المختلفة بعضه ببعض وانتهت تجربة إدخال المرينوس فى القطر المصرى فى آخر الأمر بالفشل(٤) .

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 262-264.

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 265-270.

(٣) Hamont: Op. cit., T. II, pp. 270-271.

(٤) فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ج ٢ ص ١٤ .
Hamont: Op. cit., T. II, pp. 271-273.

وكما اعتنى محمد على بتربية الضأن وحاول تحسين صوفها بإدخال أغنام المرينوس قام بتربية المعز فى الجفالك وكان كبير السن منها يرسل إلى مذبح القاهرة[١] .

هكذا كانت جهود محمد على فى تكثير الحيوانات عن طريق تربيتها وتناسلها وقد ساهم بعض الأشخاص فى ذلك المضمار وخصوصاً فى تربية الخيل فنشأت بذلك إصطبلات متعددة بعضها لأفراد الأسرة الحاكمة وبعضها الآخر للذوات الكرام والمشايخ العظماء إذ كان إنتاج العتاق من الأفراس محبباً إلى أكثر الناس[٢] .

وكان إصطبل إبراهيم باشا يقع على ضفاف النيل بالقرب من قصره عند قصر العينى على مسافة قصيرة جداً من القاهرة وكان به ٤٠٠ رأس من الخيول منها بعض الأفراس والفحول المصرية وكثير من الفحول العنيزية التى تلى النجدية فى المرتبة أما أكثر الأفراس والفحول فنجدية أخذها إبراهيم باشا من بلاد العرب الوسطى عندما فتحها . وكان الإصطبل مثل إصطبل شبرا القديم فى نظامه وإدارته ولكن إبراهيم باشا عندما وقف على حالة إصطبل شبرا الجديد استشار هامون فقدم هذا إليه تقريراً بالإصلاحات اللازمة غير أن إبراهيم ترك له الحرية فى العمل كما يرى فقام بالإصلاحات بمساعدة بونفور وهو فرنسى فى خدمة إبراهيم باشا فعدلت أحوال الإصطبل ونظامه وأنشئت حظائر يطلق فيها سراح الأمهار فى أثناء النهار وأعطيت إدارة الإصطبل لطبيب بيطرى من المصريين تحت مراقبة هامون[٣] .

وكان إصطبل عباس باشا فى قرية المطرية يديره رجل من الحجاز وكانت به أجمل مجموعة من الخيول فالأفراس والفحول نجدية وكان

---

(١) الديوان الخديوى محفظة ٧ رقم ١٠٣ (أمر إلى على بك معاون أول الديوان فى ٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٨) .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ .

(٣) بونفور Bonfort Hamont: Op. cit., T. I, p. 530, T. II, pp. 234, 236.

أغنى إصطبل فى مصر إذذاك فى الصفات الفائقة جداً للفحول والأفراس وكان عدد ما به من الخيول يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠[١] .

وكان إصطبل خورشيد باشا فى امبابة وقد جلبت أفراسه وفحوله من نجد حيث كان خورشيد باشا حاكماً ولذا كانت فى الإصطبل خيل جميلة جداً وبعض الفحول الفاخرة كما كان النتاج فاخراً وكان بهذا الإصطبل نحو ١٥٠ رأساً[٢] .

وكان فى القاهرة عند كبار رجال الحكومة فحول وأفراس للتناسل فقد كان أحمد باشا وزير الحربية يملك إصطبلا يدار على طريقة المصريين به جملة فحول نجدية جميلة جداً وعشرون أو ثلاثون فرساً عربية أصيلة[٣] .

وكان بعض حكام المديريات يربون الخيل ولكن عددها قليل وقد أرسل إبراهيم باشا بعض مئات من الأفراس التى أخذها من سوريا إلى قرى الوجهين البحرى والقبلى فأعطيت للأتراك لتربيتها من أجل التناسل وتكاثر النوع[٤] .

وكان للمشايخ العظماء إصطبلات لتربية الخيل وإنتاج العتاق من الأفراس[٥] كما أن بعض الأعراب كانوا يربون الخيل[٦] .

هذا عن الخيل أما الجمال فكان الأعراب أهم القائمين بتربيتها إذ هم الملاك الأساسيون لها الحائزون على معظمها حتى أن قبيلة معازة وحدها كانت تملك عشرة آلاف رأس منها[٧] .

وكان الفلاحون يتخذون البقر للتناسل مع قيامه بالأعمال الزراعية فى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ .Hamont: Op. cit., T. II, P.237

(٢) Hamont: Op. cit., T. II, p. 238.

(٣) Hamont: Op. cit., T. II, p. 239.

(٤) Hamont : Op. cit., T. II, p. 237.

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ .

(٦) Marmont: Voyage du Maréchal duc de Reguse, T. 4,p. 174.

(٧) Bowring: Op. cit., p. 9. Marmont: Op. cit., T. 4, p. 174. Cattaui: Op. cit., T. II, 2 éme partie, p. 365 (Duhamel a Nesselrode, Alexandrie, le 6 Juillet 1837).

نفس الوقت كما كان الأعراب يربون أبقاراً صغيرة من بقر الوحش فى الخلوات(١) .

وكان الأهلون يسعون إلى اقتناء الجاموس ويستخدمونه للانتاج والأعمال الزراعية معاً(٢) .

وكان الأعراب القاطنون بطرف الصحراء وبعض الأماكن فى الفيوم والدلتا أهم القائمين بتربية الضأن(٣) .

أما المعز فكان الفلاحون يقومون بتربيتها وكذلك كان الأعراب يربونها(٤) .

وقاية الحيوانات وعلاجها :

رأينا ما بذله محمد على من جهود لتكثير الحيوانات وما ساهم به بعض الأفراد فى ذلك المضمار ولكن الحيوانات عرضة للأمراض فإن لم تتخذ الإجراءات اللازمة لوقايتها وعلاجها تفتك بها الأمراض فيقل عددها وتضيع الجهود التى بذلت لتكثيرها .

ولم يكن بمصر فى أول القرن التاسع عشر أطباء بيطريون للعناية بالحيوانات وعلاج المريض منها بل كان الكلاف الذى يلاحظ حيوانات الملتزم هو بيطرى القرية لمعرفته بعض قواعد الفن البيطرى(٥) وكان بياطرة الخيل والدواب يمارسون البيطرة بحسب ما عندهم من قواعد الطب البيطرى الناقصة القليلة(٦) .

استمرت الحالة كذلك إلى أن جاء إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٢٨ —

(١) كلوت ج ١ ص ٣٢٤.

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 553.

(٣) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 365 (Duhamel à Nesselrode, Alexandrie, le 6 Juillet 1837).

(٤) St. John (Bayle): Two years Residence In a Levantine Family, p. 128.

(٥) Estève: Mémoire sur les finances de l'Egypte ... (Description de l'Egypte. T. XII, p. 68).

(٦) كلوت ج ٢ ص ص ٦٥٩ — ٦٦٠ .

بناء على طلب محمد على – طبيبان بيطريان من خريجى مدرسة آلفور بفرنسا وهما هامون وبرتو لمكافحة الأمراض التى كانت تفتك بالأبقار المستعملة فى إدارة دوائر تبييض الأرز فى رشيد والتى كانت تقضى على عدد كبير من تلك الثيران التى يتراوح عددها بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ وترجع تلك الأمراض إلى كثرة العمل وقلة المئونة وعدم العناية وكذلك رطوبة الإصطبلات وقذارتها والمطر الكثير فى الشتاء وسقى الحيوانات من ماء النيل العكر وقت الفيضان[١] .

ذهب هامون وبرتو إلى رشيد للقيام بالمهمة الموكولة إليهما وبعد وصولهما إليها فكرا فى إنشاء مدرسة للطب البيطرى وعرض هامون المشروع على المجلس الصحى فوافق عليه وحببه إلى محمد على فأرسلت الحكومة إلى الطبيبين المذكورين بعد مضى شهر من إقامتهما فى رشيد عشرة تلاميذ من المصريين لتلقى الطب البيطرى عنهما كما أرسلت إليهما مترجماً وشيخا من الأزهر[٢] الأول لنقل الدروس إلى التلاميذ والثانى لتصحيح الدروس التى ينقلها المترجم إلى اللغة العربية[٣] وذلك لأن الأستاذين الفرنسيين لا يعرفان العربية بينما التلاميذ لا يعرفون الفرنسية .

هكذا نشأت مدرسة الطب البيطرى فى رشيد ولكن بعدها عن القاهرة مركز الحكومة وما كان بها من نقص وما حدث بها من معاكسات المترجم والشيخ الأزهرى والطلبة لهامون وبرتو وما قام بين هامون وزميله من جهة وبين حاكم رشيد من جهة أخرى من سوء التفاهم وكذلك اضطرار برتو إلى اعتزال العمل فيها لمرضه كل ذلك جعل فوائد تلك المدرسة قليلة[٤] .

وعلى الرغم من ذلك فقد قلت الوفيات بين الثيران فى رشيد نتيجة لما

---

(١) كلوت ج ٢ ص ص ٦٥٩ — ٦٦٠ . آلفور Alfort — برتو Prétot
Hamont: Op. cit., T. II, pp. 122, 124, T. I, p. 1.

(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٠ — ٦٦١ . Hamont: Op. cit, T. II, pp. 125-126

(٣) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عهد محمد على ص ٣١٠ .

(٤) كلوت ج ٢ ص ٦٦١ .Hamont: Op. cit., T. II, pp. 126-128, 133-135

قام به هامون وزميله من منع شربها من ماء النيل وقت الفيضان وإنشاء أحواض بجوار الإصطبلات تملأ بمياه السواقى لسقيها منها وكذلك ملاحظة عملها وتعديل مئونتها وتنظيم إصطبلاتها بحيث أصبحت أنسب من ذى قبل وأقل رطوبة[١] .

وعندما أخذت الحكومة تبحث مسألة تنظيم كتائب الفرسان النظاميين شعرت باحتياجها إلى أطباء بيطريين لعلاج الخيول فأمر محمد على بنقل مدرسة الطب البيطرى إلى القاهرة فانتقلت فى سنة ١٨٣١ إلى أبى زعبل بجوار مدرسة الطب البشرى واحتلت بعض الأمكنة التابعة لمستشفى الطب البشرى ريثما يتم البناء الخاص بها ومن ثم اتسع نطاق مدرسة الطب البيطرى بأبى زعبل فاحتوى بناؤها الجديد على مائة تلميذ زادوا فيما بعد إلى ١٢٠ وأنشئت بها صيدلية ومستشفى بيطرى يسع ١٤٠ حصاناً لمعالجة خيول الجيش وعين بها أربعة أساتذة جاءوا خصيصاً من أوربا ولم تلبث المدرسة أن خرجت من يلزم من الأطباء البيطريين لفرق الفرسان [٢] .

ولما كانت بلدة أبى زعبل تبعد ستة فراسخ أو سبعة عن أقرب مكان لفيالق الجيش كان لا بد للحيوانات المراد علاجها من اختراق قسم من الصحراء للوصول إليها فينالها الإعياء لطول الطريق وعقباته مما يزيد أمراضها خطراً ويعجل بموتها وفى ذلك ما يحول دون ملاحظة التلاميذ للأمراض الحادة وهذا نقص فى التعليم العملى ومنعاً لذلك انتقلت مدرسة الطب البيطرى فى سنة ١٨٣٧ إلى شبرا[٣] وضمت إلى إصطبل شبرا فصارت المؤسستان تحت إدارة هامون فى مكان واحد[٤] وألحق بهما مستشفى لعلاج الحيوانات المريضة

---

(١) Hamont: Op. cit., T. II, p. 197.

(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٢ — ٦٦٣ .

Artin: L'Instruction Publique En Egypte, p. 194.

(٣) الفرسخ ثلاثة أميال . نقلت مدرسة الطب البشرى من أبى زعبل الى قصر العينى قبل ذلك فى أوائل سنة ١٨٣٧ .

(٤) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٨ — ٦٦٩ .

Artin: Op. cit., p. 194 . Hamont: Op. cit., T. II, p. 287.

التى ترسل من الجيش ومصانع الحكومة[١] وبذا مهدت الطريق للتلاميذ لإتقان معلوماتهم بالتطبيق عليها يومياً تطبيقا فسيح المدى وكانوا يتلقون فى أثناء مدة الدراسة وهى خمس سنوات الطبيعة والكيمياء وعلم النبات وعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء والعمليات والصيدلة والمادة الطبية والأمراض الباطنية والخارجية وتربية الحيوانات الأهلية الداجنة كما يقومون تحت مراقبة أساتذتهم فى مستشفى كبير بالقرب من إصطبل شبرا بعلاج الحيوانات المريضة وتنظيم المستودعات الخاصة بالنزو وقد نقلت أمهات المصنفات الفرنسية فى علم الطب البيطرى إلى اللغة العربية وصارت متداولة بين الطلاب[٢] .

وقد استمرت مدرسة الطب البيطرى قائمة بشبرا إلى أن نقلت إلى منوف فى عهد عباس الأول ثم ألغيت بعد ذلك بقليل فى مارس سنة١٨٤٩[٣] .

وكان عدد تلاميذ مدرسة الطب البيطرى عند نشأتها فى رشيد فى سنة ١٨٢٨ عشرة فلما انتقلت إلى أبى زعبل وصل عدد تلاميذها إل مائة ثم إلى ١٢٠ وفى سنة ١٨٣٧ وهى سنة انتقالها إلى شبرا وصل عدد تلاميذها إلى ١٢٢ ثم نقص إلى ١٢٠ ثم إلى ٧٩ فى سنة ١٨٣٩ و ٦٤ قبيل سنة ١٨٤١ ضم إليهم ١٧ من الزائدين عن حاجة مدرسة الطب البشرى وفى سنة ١٨٤١ قررت لجنة تنظيم المدارس الاقتصار على تعليم ٥٠ تلميذاً بمدرسة الطب البيطرى وبعد ذلك بعامين نقص العدد إلى ١١ تلميذاً ولكنه زاد فيما بعد حتى وصل إلى ٥٠ تلميذا[٤] .

ولم يكتف محمد على بإنشاء مدرسة الطب البيطرى بل أرسل البعوث إلى فرنسا لتعلم الطب البيطرى فأرسل فى سنة ١٨٢٨ مصطفى نور الدين الذى مكث بفرنسا نحو ست سنوات كما بعث محمد عبد الفتاح إلى بلدة آلفور

(١) أحمد عزت عبد الكريم ص ٣١٧ .
(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٦٦٩ — ٦٧٠ .
(٣) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ج ١ ص ص ٦٦ — ٦٨ .
(٤) كلوت ج ٢ ص ٦٦٩ . أحمد عزت عبد الكريم ص ص ٢٩٧ و ٣١٩ و ٣٢٢ .

بفرنسا فمكث ست سنين أيضاً ورجع فى أوائل سنة ١٨٣٦ فنقل إلى اللغة العربية عن الأصل الفرنسى كتاب نمخة القلم فى أمراض القدم وكتاب البهجة السنية فى أمراض الحيوانات الأهلية وكتاب نزهة المحافل فى معرفة المفاصل وكذلك أرسل إبراهيم السبكى إلى فرنسا فى سنة ١٨٤٥ وعند عودته إلى مصر ألحق بمدرسة الطب البيطرى ابتداء من ٢٣ يولية سنة ١٨٤٨ وصار معلماً بها(١) .

هكذا كان اهتمام محمد على بالطب البيطرى فى مصر رغبة منه فى وقاية الحيوانات وعلاجها والوقوف على الطريقة المثلى فى تربيتها وقد بين فيجرى فى أثناء الكلام عن مدرسة الطب البيطرى بشبرا مقدار نجاح تلك المدرسة وما أفادته البلاد منها حيث يقول : « كان بها إصطبل للخيول الجيدة الأصل واسبتالية تعالج فيها جميع الحيوانات النافعة فى فن الزراعة وبعد قليل من الزمن وجد بهذه المدرسة جميع ما يلزم لتقدم الدراسة فى جميع الحيوانات الأهلية خصوصاً أصناف الخيول التى تستعمل للجرى وألايات الخيالة والسوارى وجميع أشغال الزراعة وأصناف البقر والجمال والضأن المعد لأخذ الصوف منه والمعد للذبح ونحو ذلك من الحيوانات النافعة للركوب وجر الأثقال وقد حصل النجاح فى إحداث حيوانات فى هذه المدرسة بالتناسل بين الحيوانات الأجنبية والحيوانات البلدية التى من نوعها . . . وقد تعلم فيها علم البيطرة جملة من التلاميذ المهرة الأنجاب وتوزعوا فى ألايات الخيالة والسوارى والحربية مع الأجزاخانة اللازمة ومنهم من توجه للمصالح الزراعية فعادت منهم منافع عظيمة ولم يزالوا نافعين إلى الآن »(٢) .

أفادت مصر من الأطباء البيطريين الذين تخرجوا فى مدرسة الطب البيطرى والذين ما زالوا نافعين — كما قال فيجرى — إلى أوائل عهد إسماعيل فقد انتفع محمد على بهم فى العناية بالحيوانات وعلاجها على أصول الطب

---

(١) عمر طوسون : البعثات العلمية ص ص ٥٦ و٦٣ و ٣٥٤ .

(٢) فيجرى ج ٢ ص ١٦٥ .

البيطرى فعين منهم العدد اللازم لفرق الفرسان بالجيش للعناية بصحة الخيول وعلاج المريض منها فقل الموت كثيراً بينها ولم يعد الإنسان يرى فى فرق الفرسان خيولا مهملة أو بها قروح أو مشوهة الأعضاء(١) .

وكذلك عين محمد على الأطباء البيطريين لمراقبة الحيوانات الأميرية التى تعمل فى الزراعة وغيرها والعناية بتربيتها وعلاج المريض منها وجعلهم فى آخر الأمر مستقلين عن الحكام حتى لا يتواطئون معهم ويخفون الحالة الحقيقية للحيوانات فنقل مرتباتهم إلى مدرسة الطب البيطرى على أن تصرف من ديوان المدارس وتضم فى آخر السنة إلى مصاريف الجفالك وأمرهم بإرسال يوميات المعالجة إلى تلك المدرسة كما أمر المفتشين البيطريين بإرسال تقارير التفتيش إليها أيضاً (٢) وفى نفس السنة تكونت من مدرسى مدرسة الطب البيطرى وكبار الأطباء البيطريين هيئة باسم عمد الحكماء لها السلطة على المنشآت البيطرية والأطباء البيطريين فى الجيش والجفالك كما استقر الرأى على ندب معلمى مدرسة الطب البيطرى للتفتيش بالتناوب على المفتشين والأطباء البيطريين(٣) وفى أول عهد عباس الأول ألغيت مدرسة الطب البيطرى وطرد جميع الأطباء البيطريين من خدمة الحكومة فى سنة ١٨٤٩(٤)

وكان عمل الطبيب البيطرى يشمل العناية بتربية الحيوانات الأميرية ومراقبة صحتها وعلاج ما يمرض منها وذلك بأن يفرز إناث الحيوانات من خيل وحمير وأبقار وجاموس فإن اتضح أنها ليست حبالى عمل على إجراء النزو عليها فى الأوقات المعتادة كما أنه يقرر مدة إعفاء إناث الحيوانات من العمل قبل الولادة وبعدها ويحدد مدة عودتها إلى العمل ويعين مساحة البرسيم

---

(١) Hamont: Op. cit., T II, p. 162.

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٣) أحمد عزت عبد الكريم ص ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص٢٢٤ (خلاصة مجلس الأحكام فى٧ رجب سنة ١٢٦٥) . أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ج ١ ص ص٦٧ — ٦٨ .

الحجازى اللازم لمئونة الحيوانات المريضة والضعيفة والحبالى وكذلك النتاج[١] .

وكذلك كان الطبيب البيطرى يفرز الحيوانات الأميرية التى فى جهته ويرسل المريض منها إلى المستشفى للقيام بعلاجه فإن لم يكن الطبيب موجوداً فعلى رؤساء الإصطبلات أو النظار فرز الحيوانات وإرسال المريض منها إلى المستشفى بلا تأخير وعند وصول الحيوانات المريضة إلى المستشفى يقوم الطبيب بعلاجها وعند شفائها تعاد إلى أماكنها ويرسل الطبيب يوميات المعالجة إلى مدرسة الطب البيطرى[٢] . ولما كان بعض الحيوانات يموت أحياناً فى الطريق فى أثناء عودته من المستشفى أو بعد وصوله بيوم أو يومين نظراً لضعفه تقرر نقل الحيوانات بعد شفائها إلى محل آخر بالمستشفى أو بجانبها لتقضى فيه مدة النقاهة تحت ملاحظة الطبيب البيطرى الذى يعودها يومياً فيقرر لها المئونة المناسبة لها ويأمر بنظافتها ونظافة الإصطبل وتجديد الهواء به حتى إذا قويت بعد دور النقاهة أرسلت إلى جهاتها الأصلية[٣] .

ولم تكن مهمة الطبيب البيطرى مقتصرة على ذلك بل إنه بعد الانتهاء من معالجة الحيوانات المريضة بالمستشفى فى كل يوم عليه أن يتوجه إلى النواحى التابعة لمأموريته بالتناوب لتفتيش الإصطبلات والوقوف على مقدار العناية بنظافة الحيوانات الأميرية وخدمتها ومئونتها وملاحظة تشغيلها فى الأعمال على قدر طاقتها فإن وجد شيئاً مخالفاً للأصول المتبعة على أسس الطب البيطرى أرجع الأمور إلى نصابها وعرض الأمر على حاكم الجهة لمعاقبة من ارتكب المخالفة فى حق تلك الحيوانات[٤] .

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ و ٢٢١ — ٢٢٢ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢ ، لائحة فى حق الحيوانات الأناث في أواخر ١٢٦٣)

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٦ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٣) دفتر ١٨ أوامر رقم ٣١ (أمر إلى مفتش جفالك نبروه وبلاد الأرز فى ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٦٤) .

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

وكان على الطبيب البيطرى أن يفحص الحيوانات التى يراد شراؤها للمصالح الأميرية حتى إذا وجد بينها حيواناً به علة أو عيب رفضه ولم يقبله(١) .

وكذلك كان الأطباء البيطريون ورؤساؤهم يبذلون ما فى وسعهم لمقاومة الطاعون بين مواشى الحكومة أو الأهالى بالوسائل الطبية المعروفة إذ ذاك ولا شك فى أن عملهم هذا قلل من عدد الوفيات بين المواشى ولولاه لكانت الخسارة أعم وأعظم ففى سنة ١٨٤٢ انتشر الطاعون بين البقر والجاموس بشدة فوق العادة فقضى على ٢٠٠٠٠ رأس من مواشى الحكومة والأهلين مما أدى إلى استخدام الخيل والبغال والحمير والجمال فى الأعمال التى كانت تقوم بها تلك المواشى النافقة حتى أن الجمل والحمار استخدما معاً فى المحراث على الرغم من التفاوت الكبير بين ارتفاعهما وقد أرسل محمد على على الفور ضباطاً وسفناً ونقوداً إلى تركيا وبلاد أخرى لشراء ما يلزم من المواشى لسد النقص ولكن تلك الحيوانات لم تأت إلى مصر بالسرعة المطلوبة وفى أول سنة ١٨٤٥ ظهر طاعون المواشى ثانية فى بعض الجهات ولكنه كان أخف وطأة من المرة السابقة(٢) . وفى سنة ١٨٤٧ ظهر المرض بين مواشى الحكومة والأهالى فى الفيوم واتخذت الوسائل الطبية لمنع انتشاره وذلك بحرق جثث المواشى النافقة وإجراء أصول الحجر الصحى وتعطيل أسواق المواشى بتلك الجهة حتى لا تختلط فيها المواشى المريضة بالسليمة(٣) .

هكذا كان عمل الطبيب البيطرى فإن تكاسل فى أعمال المستشفى أو

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٢) Politis: Le Conflit Turco-Egyptien de 1838-1841. p. 142 (Tossizza au Ministère, Alexandrie, le 24 Novembre — 16 Decembre 1842). Paton: A History of the Egyptian Revolution, V. II, pp. 224, 226, 236 . Cattaui: Op. cit., T. III, pp. 669-670 (Krehmer à Basily, Alexandrie, le 19 Novembre 1842).

(٣) دفتر ٢١ أوامر رقم ٢ (إرادة إلى عشماوى افندى رئيس أطباء بيطرة فى ٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٣) .

الإصطبل الواجبة عليه يومياً أو لم يعالج الحيوانات المريضة على الوجه الموافق أو أهمل المرور على النواحى لتفقد أحوال الحيوانات أو لم يخبر عما وجده من المخالفات أو أخفى العيوب وقرر عكسها إن عمل الطبيب ذلك حق عليه العقاب وذلك بحبسه فى محل المصلحة من شهر إلى ثلاثة أشهر بلا مرتب فإن عاد إلى الإهمال والتكاسل أحضر إلى ديوان المدارس وضرب من مائتى سوط إلى خمسمائة سوط وفى المرة الثالثة يعزل من رتبته ويعاد إلى مدرسة الطب البيطرى يمكث فيها سنة كتلميذ يرسل بعدها إلى المصلحة وفى المرة الرابعة يطرد من الخدمة وكذلك إذا نفق حيوان بالمرض العادى فى المستشفى أو فى جهات أخرى وادعى الطبيب البيطرى أنه نفق بالطاعون فيضرب ثلاثمائة جلدة فى المرة الأولى فإن عاد إلى ذلك يطرد من الخدمة(١) .

وفضلا عن تقرير هذا العقاب لمن يهمل من الأطباء البيطريين عمله كانت ترسل إلى محمد على كل بضعة أشهر إحصائيات عن أصول الحيوانات الموجودة بالجفالك والعهد الأميرية ومقدار ما نفق منها كل جهة وما يخصها وبعد مقارنة نسبة ما تلف فى الجهة بما حدث فى الأخرى كان محمد على يرسل إلى طبيب كل جهة صورة من المقارنة ومعها رسالة بالتشجيع والرضا عنه ان كانت نسبة ما تلف فى جهته قليلة فإن كانت متوسطة حثه على الاجتهاد حتى يصل إلى من هم أحسن منه وإن كانت كبيرة أنبه بلهجة شديدة وحذره من العقاب الصارم وأمره بالاجتهاد فى عمله وبذل ما فى وسعه حتى لا يلقى بنفسه إلى التهلكة(٢).

وكذلك كان المفتشون البيطريون يراقبون أعمال الطبيب البيطرى ويتفقدون أحوال الحيوانات ويرسلون تقارير التفتيش بملاحظاتهم وما رأوه من مخالفات

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٢) دفتر ١٧ أوامر رقم ١٩ (أمر إلى طبيب المواشى بجفلك نصف ثانى كفر الشيخ والعهدة التابعة له فى ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٦٢) . دفتر ١٧ أوامر رقم ٢٥٦ (أمر إلى أطباء مواشى بنصف الشرقية القبلى فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣) . دفتر ٢٠ أوامر رقم ٤١٧ (أمر إلى طبيب مواشى بعهدة بلاد الأرز ببحر الغرب فى ١٩ جمادى الثانية ١٢٦٣) .

إلى مدرسة الطب البيطرى[1] التى كان لها إذ ذاك الإشراف عليهم وعلى الأطباء البيطريين .

وأيضاً كان مديرو الجفالك والعهد الأميرية يكتبون إلى محمد على بما يشاهدونه من تقصير الأطباء البيطريين فى أعمالهم سواء أكان ذلك التقصير بإهمالهم المرور بالنواحى لتفقد حالة الحيوانات وإرسال المريض منها إلى المستشفى أو برفضهم إدخال بعض الحيوانات المريضة المستشفى[2] .

وفضلا عن ذلك عين محمد على أميرالايات ومعاونين للمرور بالجفالك والعهد كى يراقبوا أعمال الأطباء البيطريين ويقفوا على حالة الحيوانات الأميرية ويعرضوا عليه كل ما يرونه من المخالفات ليتخذ إزاءها ما يراه من الإجراءات[3] .

هذا عن الأطباء البيطريين أما النظار ورؤساء الإصطبلات فإن أهملوا حفظ الحيوانات وصيانتها ولم يؤدوا العمل على حسب الأصول المتبعة يجازون بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر بلا مرتب فإن عادوا إلى ذلك يضربون من مائة سوط إلى ثلاثمائة وفى المرة الثالثة يطردون من وظائفهم[4] .

ولما كانت الحيوانات فى الليل فى رعاية رؤساء الإصطبلات وفى النهار فى رعاية الخولاء وجب تحديد تبعة كل من الطرفين عما يحدث من الضرر للحيوانات ولذا تقرر أن الحيوان الذى يتسلمه الخولى لا يتغير فى اليوم الثانى ولا يعطى لغيره وعلى الخولاء أن يسلموا الحيوانات سليمة إلى رؤساء

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٢) دفتر ٢٠ أوامر رقم ٥١٣ (أوامر إلى أطباء مواشى چفالك وعهد نصف ثانى كفر الشيخ فى ٤ رجب سنة ١٢٦٣) .

(٣) دفتر ١٩ أوامر رقم ٢٥٩ (أمر إلى طبيب مواشى الشباسات فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) . دفتر ١٧ أوامر رقم ٢٥٦ (أمر إلى أطباء مواشى بنصف الشرقية القبلى فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٦٣) .

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢١ — ٢٢٢ (لائحة فى حق الحيوانات الإناث فى أواخر سنة ١٢٦٣) .

الإصطبلات فى المساء وأن يأخذوها منهم سليمة فى الصباح وبهذا النظام يكون كل من الطرفين مسئولا عما يحدث للحيوانات من ضرر فى أثناء وجودها عنده[١] .

وكان بعض الخدم يسرقون جزءاً من مئونة الحيوانات ومنعاً لذلك أمر محمد على مديرى الجفالك والعهد الأميرية ومفتشى « الجرنالجية » بإرسال جواسيس لملاحظة الخدم عند إعطائهم المئونة للحيوانات والقبض على من يعطى منهم الحيوان مئونة أقل من المقرر له وإرساله إلى المدير أو مفتش « الجرنالجية » كى يحقق ذلك فإن ثبتت عليه التهمة يرسل إلى ليمان الإسكندرية مدة حياته[٢] .

وإذا رأى الطبيب البيطرى عند مروره بالنواحى شيئاً يخالف الأصول المتبعة أو وجد حيواناً مريضاً لم يعف من العمل عرض الأمر على حاكم الجهة لمعاقبة صاحب الجرم وكذلك عند دخول الحيوان المريض المستشفى يفحصه الطبيب البيطرى فإن اتضح أن مرضه نتيجة للضرب أو الأذى أو أن شدة مرضه نتيجة لتأخير إرساله إلى المستشفى يعرض الطبيب المسألة على الحاكم لمعاقبة من فعل ذلك[٣] .

ومنعاً لزيادة نسبة موت الحيوانات الأميرية ما عدا الموجود منها فى الجيش حدد لكل صنف متوسط عمره الطبيعى ونقص منه السن عند بدء استخدامه فى الأعمال فأصبح الباقى هو المدة التى يقضيها الحيوان فى الأعمال ثم خصصت لكل صنف نسبة مئوية نظير ما يموت منه كل سنة فإن زادت الحيوانات النافقة عن تلك النسبة ألزم من كان السبب فيها تبعة هذه الزيادة وإن قلت عن النسبة وجب تشجيع من بعهدتهم تلك الحيوانات

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢١ — ٢٢٢ (لائحة فى حق الحيوانات الإناث فى أواخر سنة ١٢٦٣) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٧ — ٢١٨ (أمر إلى مفتش أطباء السنبلاوين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٣) .

الجرانيل هى التقارير مفردها جرنال .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢١٦ — ٢١٧ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

نظراً لتأديتهم خدمتهم على الوجه الأكمل . وإليك بياناً بأعمار الحيوانات ونسبة ما يموت منها سنويا :

صنف الحيوان	العمر المتوسط	تاريخ الدخول فى العمل	مدة الاستخدام فى العمل	النسبة المئوية للموت فى السنة
	سنة	سنة	سنة	
الخيل	١٥	٤	١١	٩
الحمير	١٥	٤	١١	٩
الجمال البلدية	١٢	٥	٧	١٥
البغال	٢١	٥	١٦	٦
الثيران	١٤	٣	١١	٩
البقرات	١٣	٣	١٠	١٠
الجاموس	١٤	٣	١١	٩

ولما كانت الحيوانات الواردة من السودان تلقى مشقة فى الطريق مما يؤثر فى صحتها زيدت نسبة موتها فالجمال السنارية حسب لها ٢٥ ٪ فى السنة الأولى و ٢٠ ٪ فى السنة الثانية و ١٥ ٪ مثل الجمال البلدية فى السنة الثالثة . أما الثيران والبقرات السنارية فقد حسب لها ٢٠ ٪ فى السنة الأولى و ١٥ ٪ فى السنة الثانية و ٩ ٪ و ١٠ ٪ مثل الثيران والبقرات البلدية فى السنة الثالثة وكذلك حسب للثيران والبقرات الواردة من بلاد الروم ١٥ ٪ فى السنة الأولى و ٩ ٪ للثيران و ١٠ ٪ للبقرات فى السنة الثانية نظراً لاختلاف الجو والمرعى . ولما كان بعض الحيوانات الواردة إلى مصر يزيد سنها عن تاريخ مبدأ استخدامها فإن جميع الحيوانات الواردة يحدد سنها بمعرفة الطبيب البيطرى وبعد قيد سن كل منها ولونه تنقص الزيادة من مدة الأشغال(١) .

ولما كان الخدم الموظفون يعاقبون بقطع ماهياتهم وبضربهم إذا وقعت عليهم التبعة فى موت الحيوانات كانوا يبادرون بإرسال الحيوان إلى المستشفى

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢٤ — ٢٢٥ (خلاصة من جمعية الحقانية فى ٩ المحرم سنة ١٢٦١) .

عند حدوث أدنى مرض له[١] .

ورغبة فى وقاية الحيوانات الأميرية من التلف أعدت كشوف بالحيوانات التالفة كل خمسة عشر يوماً مبين بها مقدار ما أتلفه كل من الخدم الموظفين أمام اسمه فمن اتضح أن ما تلف عنده غير كثير عوقب بالضرب ومن كان ما أتلف عنده زائدا استخدم والحديد برجليه مدة ثلاث سنين فى نظافة الحارات وخدمة الحيوانات وقد حدث أن عشرة أشخاص من الكلافين ورؤساء الإصطبلات والنظار عوقبوا بالعمل مدة ثلاث سنين والحديد بأرجلهم فى نظافة الحارات وخدمة الحيوانات فى المنشية وكفر الشيخ وهما أهم بلاد جهتهم وذلك جزاء لهم وعبرة لغيرهم لزيادة ما أتلفوه من الحيوانات[٢] .

وكذلك تقررت مكافأة لمن يعتنون بالحيوانات ويصونونها وذلك بإعطائهم قرشين عن كل حيوان منها فى آخر كل سنة فضلا عن الإحسان الذى تقرر من قبل لمن يربى النتاج[٣] .

ووقاية للحيوانات الأميرية فى رشيد من الأمراض المتسلطة عليها شتاء وصيفاً فى كل سنة مما أدى إلى تلف حيوانات كثيرة اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع أسباب تلك الأمراض فقد اتضح أن مرض الالتهاب يصيب تلك الحيوانات فى الشتاء ويحدث لها سعال شديد نتيجة لأكل التبن ثم تتفتح ركبها وسبب ذلك المرض كثرة الأمطار فى رشيد ونزولها على الحيوانات فى أثناء ذهابها للسقاية من فرع رشيد وهى عرقى عقب الأشغال ولدفع تلك العلة منع إخراج الحيوانات من الإصطبلات مدة الشتاء وعملت لها أحواض من الخشب لسقيها فى الإصطبل . أما فى فصل الصيف فكانت الحيوانات تبتلى بالتهاب الأمعاء والإسهال ويتكون فى معدتها طين وحجارة صغيرة

---

(١) دفتر ٢٠ أوامر رقم ٥١٣ (أوامر إلى أطباء ومواشى جفالك وعهد نصف ثانى كفر الشيخ فى ٤ رجب سنة ١٢٦٣) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢٢٣ (أمر إلى مدير جفلك البحيرة فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٣) .

(٣) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢٢٣ (أمر إلى مدير جفلك البحيرة فى ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٦٣) .

وتلك الأمراض ناتجة من حرارة الجو وشرب ماء النيل العكر وأكل مئونة جافة ولإزالة تلك الأمراض صارت الحيوانات تسقى ماء ممزوجاً بالملح من حوض مصنوع من الحجر بالقرب من الاصطبل وتأكل فولا وتبناً مخلوطاً بالملح وتغسل فى النيل قبل الغروب ثلاث مرات فى الأسبوع وكذلك كانت الحيوانات صيفاً وشتاء تتعرض للقوب والأورام والقروح والجرب وتنشأ تلك العلل من الأوساخ التى تعلق بالحيوانات فى الاصطبلات ولإزالة تلك الأمراض أصبحت الاصطبلات تنظف دائماً والحيوانات تنظف مرتين فى اليوم وعين العدد الكافى من الكلافين للعناية بالحيوانات . وأيضاً فى الصيف والشتاء كانت الحيوانات السمينة أو التى أريحت من العمل تتعرض للمرض فكان ينقص ربع عليقها حتى يزول مرضها وكذلك جعل رباط الحيوانات عريضاً حتى لا يحدث ضرراً للعروق أو مرضاً للرأس كما أعطيت الحيوانات التى تقوم بالأعمال نصف عليق مع البرسيم لأن البرسيم وحده لا يعطيها القوة الكافية ومع أن تلك الإجراءات كانت خاصة بالحيوانات التى فى رشيد فقد طبقت على جميع الحيوانات الأميرية فى الأحوال المماثلة(١) .

ومنعاً للأمراض التى تتعرض لها الحيوانات الأميرية فى الصيف مثل الأمراض الالتهابية والطاعونية تقرر عدم تشغيل الحيوانات وقت الظهر مهما يكن من الأمر مع وضعها وقت الاستراحة بمحلات تقيها حرارة الشمس كما تقرر مسح جلود الخيل والبغال والبقر فى أثناء فترة الاستراحة وكذلك سقى الخيل والبغال والحمير ثلاث مرات فى اليوم من مياه صافية الأولى بعد طلوع الشمس وقبل الذهاب إلى العمل والثانية وقت الاستراحة بعد تناول الغذاء وسكون الحركات المتسببة عن العمل والحرارة والثالثة بعد الانتهاء من الأشغال وبعد سكون الحركات الناشئة عن العمل وأيضاً خلط مئونة كل حيوان بأوقية من الملح مرتين فى الأسبوع وإعطاء كل رأس من الاناث

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٢٢٣ — ٢٢٤ (خلاصة من مجلس ملكية فى ذى الحجة سنة ١٢٥١) .

الحبالى والوالدات قدحاً من دقيق الشعير ممزوجاً بالماء مرتين أو ثلاث مرات وقت الظهر واستحمام الخيول والبغال مرتين فى الأسبوع إما فى الصباح وإما فى المساء[١] .

ولحماية الحيوانات الأميرية من الأمراض التى تحدث فى الخريف مثل الحمى والاستسقاء والأمراض الرئوية والجلدية والتيفوس وعفونة الحضان والسقاوة والخراج تقرر إعطاء الحيوانات علفاً مقوياً فالحيوانات التى فى العمل دائماً مثل الخيل والبغال يكون نصف عليقها فولا والنصف الآخر شعيراً وكذلك تقرر إعطاء كل حيوان أوقية من الملح كل يوم أما الحيوانات الهزيلة فتعطى لكل منها أوقية من الملح يومياً وتصرف مئونتها على حسب ما يعينه الأطباء البيطريون ويعطى لها برسيم حجازى على قدر الإمكان وأيضا تقرر الرفق بالحيوانات التى فى العمل وتنظيف جلود الحيوانات بالمسح مرتين فى اليوم لتنبيه وظيفة الجلد وفتح مسامه وتنظيف أقدام الحيوانات من الأوساخ التى تعلق بها والاحتراس ما أمكن من مرور الحيوانات على الأماكن العفنة ومنع الحيوانات من شرب ماء النيل العكر وسقيها من مياه الآبار فإن تعذر ذلك فلا تسقى من ماء النيل إلا بعد وضعه فى أحواض أو ما يماثلها رغبة فى رسوب ما به من مواد وكذلك تقرر منع الحيوانات من الخوض فى مياه الترع فى الجهات التى ليست بها قناطر وذلك بإنشاء ممشاة عبر الترعة لمرور الحيوانات عليها [٢] .

وكانت الأصول المتبعة لحفظ صحة الحيوانات الأميرية بوجه عام تنحصر فى إعطائها المئونة والماء فى أوقاتها مع منعها من شرب المياه الراكدة أو العكرة والدقة فى خدمتها ونظافتها هى وإصطبلاتها وكذلك استعمالها فى الأعمال

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٨ (إفادة بدفتر القرارات الطبية بالمعية السنية فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٦٣) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٨ (قرار بدفتر القرارات الطبية بالمعية السنية فى ٢٢ رمضان سنة ١٢٦٣) .

الاستسقاء رشح فى البطن والأرجل والحصية والصدر . السقاوة مرض يصيب الأنف .

على قدر طاقتها والمبادرة فى علاج ما يمرض منها[١].

وإليك ما كان متبعاً فى استخدام الحيوانات الأميرية فى الأعمال :
تفرز الحيوانات بعد تنظيفها وإعطائها مئونة الصباح فما كان منها مريضاً لا يذهب إلى العمل بل يرسل إلى المستشفى وما كان سليما يذهب إلى العمل والحيوانات التى تعمل فى الجر والحرث والنقل تشتغل من الصباح إلى ما قبل الظهر بساعة ثم تستريح ساعة ونصفاً فى الشتاء وثلاث ساعات فى الصيف تتناول فى أثنائها المئونة ثم تعود إلى العمل وتستمر فيه حتى آخر النهار فتخرج جميع الحيوانات من العمل وتذهب إلى الاصطبلات لتناول المئونة أما الحيوانات التى تعمل فى إدارة السواقى فيكون عملها بالتناوب على ألا تزيد نوبة كل منها عن ساعتين وعند انتهاء الحيوان من دوره يسير حتى يجف العرق ثم يربط ويوضع له شىء من المئونة وفى حالة اشتراك حيوان مع آخر فى العمل يجب أن يكون الاثنان متفقين فى الجسم والقوة حتى لا يحدث ضرر للضعيف من اشتغاله مع القوى أما إناث الحيوانات فتعفى من العمل مدة قبل الولادة ومدة أخرى بعدها وكذلك يكون عمل الجاموس فى زراعة الأرز فى الأوقات المعتدلة حتى لا تتأثر بالحرارة[٢] .

الحيوانات وأصنافها :

كانت الحيوانات ملكاً خالصاً لأصحابها[٣] بخلاف الأطيان الخراجية حتى أن الحكومة كانت تدفع ثمن ما تشتريه منها من الأهالى[٤] .

وقد فرضت الحكومة ضريبة على بعض الحيوانات وذلك أن محمد على

---

(١) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٦ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٦ (قانون إدارة المواشى الأميرية فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٦٢) .

(٣) Lane: An account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians, p. 118. Hamont: Op. cit., T. I, p. 31.

(٤) لائحة الفلاح ص ٣٨ .

فرض حوالى سنة ١٨٢٠م ٢٠ قرشاً على كل رأس من الجاموس و ٦٠ قرشاً على الجمل وقرشاً واحداً على الشاة و ٢٧½ نصفاً على كل رأس من المعز و ١٥ نصفاً على كل من البقرة والفرس(١) . وقد عدلت تلك الضرائب فيما بعد فى سنة ١٨٣٥ كانت ٢٠ قرشاً على كل رأس من البقر والجاموس و ٧٠ قرشاً على كل منها إذا بيعت إلى الجزار وفى تلك الحالة يكون جلدها ملكاً للحكومة أما الجمال والنعاج فكان على كل منها ٤ قروش(٢) . ولم تكن تلك الضرائب معروفة فى باقى أجزاء الدولة العثمانية أما فى مصر فكانت تجبى سنوياً من أصحاب تلك الحيوانات(٣) .

وكانت حيوانات كل بلدة تثبت فى دفتر عند القائمقام مع بيان مازرع لها من برسيم فإن زاد عددها أثبتت الزيادة فى الدفتر وإن نقص عددها بالبيع أو غيره استبعد ذلك من الدفتر وكان القائمقام يعد حيوانات بلده من وقت لآخر ويلاحظ ما زرع لها من برسيم ويخبر حاكم الخط عن كل تغيير يحدث فى عددها حيث أن حاكم الخط لديه دفتر بمقدار الحيوانات فى خطه كل بلد وما به منها وكل شخص وما عنده من أصنافها وكان حاكم الخط يخبر معاون الخط بالتغيير الذى حدث والمعاون بدوره يخبر ديوان المديرية كما أنه يرسل كل خمسة عشر يوماً تقريراً إلى المديرية به ثمانية أبواب من بينها بيان بعدد الحيوانات الموجودة بكل بلد من بلاد الخط كل صنف منها على حدته(٤) .

هذا وإليك نبذة عن كل صنف من الحيوانات فى عهد محمد على تبين أنواعه ومئونته وفوائده إلى غير ذلك مع العلم بأن جميعها مصدر للسماد الطبيعى :

---

(١) الجبرتى ج٤ ص٣٣٣ (حوادث سنة ١٢٣٥). القرش = ٤٠ نصفاً أو ميديا أو فضة.

(٢) كلوت ج ٢ ص٣٠٤. Marmont: Op. cit., T. III, p. 334.

(٣) Juchereau de Saint — Denys: Histoire de l'Empire Ottoman, T. I, p. 271.

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٨٦ (إفادة إلى مدير الشرقية فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥٧) . دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ١٢ و ١٥ و ١٦ و ٢٣ (ترتيب عمل بالجعفرية فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ ، لائحة بترتيب معاونين بالأخطاط فى ٢٦ شوال سنة ١٢٥١) .

الخيل :

لم تكن الخيل فى مصر نوعاً واحداً بل منها المصرى والنجدى والشامى والدنقلى والأسيوى والأوربى وما نشأ نتيجة لاختلاط تلك الأنواع بعضها ببعض والنوع المصرى موجود فى البلاد قبل محمد على أما الأنواع الأخرى ما عدا الأخير فقد جلبت من الخارج فى عهده(١) .

وكان النوع المصرى يختلف بالنسبة للجهات فحصان الوجه القبلى أكثر ارتفاعاً وأقل ضخامة وأكثر طولا من حصان الوجه البحرى وهو مفضل عموماً وقد فقد النوع المصرى قيمته منذ فتح نجد وسوريا واستيراد الخيل منهما(٢) .

وكان سكان مصر يعتنون بالخيول فلا يعاملونها بسوء أبداً ويقدمون لها المئونة من البرسيم إما فى الإصطبل وإما فى الحقل من يناير أو فبراير إلى حوالى آخر مايو أما من نهاية مايو حتى يناير أو فبراير فيعطونها عشرة أرطال أو أحد عشر رطلا من الشعير وكمية كافية من التبن وكثيراً ما كانت الخيول تعطى الحلبة الخضراء فى الجهات التى تكثر فيها وإذا لم يوجد الشعير كان الأهالى يعطون الخيول أحياناً ذرة(٣) . وكان متوسط عمر الحصان من النوع المصرى ١٥ سنة(٤) .

وكانت الخيل تستعمل فى مصر مطية وكان الأهلون يفضلون الفرس على الحصان ويستخدمونها فى الركوب عندما يبلغ عمرها سنتين أما كبار رجال الحكومة من الأتراك فكان لديهم عربات للركوب تجرها الخيل المدربة

---

(١) كلوت ج ١ ص ٣١٩ .Hamont: Op. cit., T. I, pp. 523, 529-531

(٢) راجع صفات النوع المصرى من الخيول ومميزاته ص ص ٥٢٣ — ٥٢٤ من كتاب هامون ج ١ .Hamont: Op. cit., T. I, pp. 523-529

(٣) كانت مساحة البرسيم اللازمة للحصان تقدر بنصف فدان (Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347)
Hamont: Op. cit., T. I, pp. 524-527.

(٤) راجع ص ٣١٧ من هذا الكتاب .

بمعرفة الأوربيين[١] وفضلا عن ذلك استعملت الخيل فى فرق الفرسان بالجيش المصرى كما استعملت فى الأعمال الزراعية وإدارة السواقى بعد أن كانت لا تستخدم فيها من قبل[٢] . وعندما تنفق الخيل لا ينتفع بشىء منها اللهم إلا الجلود حيث كانت الحكومة تأخذها أحياناً[٣] .

وكانت الأنواع الأجنبية من الخيل التى أدخلت مصر فى عهد محمد على لا توجد إلا عند الوجهاء والأعيان يستخدمونها للركوب أو للإنتاج والتناسل ومنها الخيل النجدية وهى معروفة فى مصر منذ فتح نجد وهى أولى أنواع الخيل وأجملها وأسرعها وطعامها فى مصر مثل طعام الخيل المصرية وكان المصريون والأتراك فى مصر يتخذون منها فحولا للنزو على أفراسهم وذلك لأن الفحل النجدى ينجب نتاجاً ممتازاً وعمر الحصان النجدى أطول من المصرى إذ كان يعيش حتى سن الخمسين ويكون ممتلئاً نشاطاً حتى بعد الثلاثين[٤] .

أما الخيل السورية فكانت عدة أنواع منها ما يعرف باسم بجير ومنها ما يسمى عُنَيزى نسبة إلى قبيلة عنيزة التى كانت تستخدمه إذ ذاك وكانت الخيول العنيزية أحسن الخيول السورية ولها مكانة عظيمة ويعتبرها الشرقيون والأوربيون أول خيول العالم بعد النجدية وكانت تستخدم فى مصر لركوب العظماء أو للإنتاج وهى فى كلتا الحالتين مفيدة جداً وكان الحصان العنيزى متفوقاً على الحصان المصرى تفوقاً عظيما كما أن نتاجه له قيمة كبيرة وكان الحصان العنيزى يعيش ثلاثين سنة بل وأربعين سنة[٥] .

---

(١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 528.

(٢) دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢١٨ (إفادة بدفتر القرارات الطبية بالمعية السنية فى ٢٢ جمادى الثانية سنة١٢٦٣). Girard: Op. cit., p. 131.

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 528.

(٤) راجع صفات الخيل النجدية ومميزاتها ص ص ٥٣٢ — ٥٣٥ من كتاب هامون ج ١ .
Hamont: Op. cit., T. I, pp. 529, 531-536.

(٥) راجع صفات ومميزات الخيول السورية بجير وعنيزى ص ٥٣٠ من كتاب هامون ج ١ .
بجير beguirs Hamont: Op. cit., T. I, pp.529-531.

والخيول الدنقلية جلبت من النوبة العليا بعد أن فتحها محمد على والحصان الدنقلى جيد جداً فى وطنه الأصلى ولكنه ضعيف جداً إذا انتقل إلى الخارج ولذا فقد أخرجته الحكومة المصرية من فرق الفرسان بعد أن وضعته فيها بهمة ونشاط فى أول الأمر وكان المصريون لا يعتبرونه ولا يقدرونه مطلقاً ومع ذلك فقد كان بإصطبل شبرا بعض الخيول الدنقلية(١) .

الحمير :

كانت الحمير منتشرة جداً فى أنحاء مصر وتمتاز بقوة الجسم وخفة المشية ونشاط فوق العادة ولذا فهى تفضل الحمير الأوربية وكانت أحسن الحمير المصرية وأعلاها قيمة حمير الوجه القبلى أما حمير الوجه البحرى فأقل مرتبة مما فى الصعيد(٢) .

ومئونة الحمير فى مصر إذ ذاك الفول والتبن والبرسيم(٣) وكان العمر المتوسط للحمير فى مصر ١٥ سنة(٤) .

وكانت الحمير تستخدم فى الركوب فى المدن والقرى وفى نقل الأتربة والسماد للزراعة وفى حرث الأراضى إذا لم يوجد البقر والجاموس وفى حمل البرسيم من الحقل وفى نقل الخضر والفواكه إلى الأسواق ونقل مواد البناء بالعربات إلى البنائين كما كانت تستخدم أقوى الذكور من الحمير فى الإنتاج والتناسل(٥) .

البغال :

كانت البغال مطلوبة جداً فى مصر ويرغبها عظماء القطر ومنها ما يبلغ

---

(١) راجع صفات ومميزات الخيول الدنقلية ص ٥٢٩ من كتاب هامون ج ١.
Hamont: Op. cit., T. I, p. 529.

(٢) كلوت ج ١ ص ٣٢١ . راجع صفات ومميزات الحمار المصرى ص ٥٣٩ من كتاب هامون ج١ . Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie pp. 364-365
(Duhamel à Nesselrode, le 6 Juillet 1837); Hamont: Op. cit., T. I, pp. 539, 541.

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 539-541

(٤) راجع ص ٣١٧ من هذا الكتاب .

(٥) كلوت ج ١ ص ٣٢١ . Hamont: Op. cit., T. I, pp. 140, 539, 541.

ثمنه ثمن كرائم الخيل وكانت مصر تنتج أجمل أصناف البغال حيث تنجب الأفراس المصرية العادية بغالا ممتازة وقد فكرت الحكومة فى إنتاج البغال وتربيتها عند ما أخذ سكان مصر يبحثون عنها ويتطلبونها وفعلا قامت بذلك فى اصطبل نبروه كما خصصت الأفراس الكبيرة فى اصطبل شبرا لإنتاجها وفضلا عن ذلك استوردت البغال من جزيرة قبرص[١] .

وكانت مئونة البغال الفول المجروش والتبن والبرسيم[٢] وكان متوسط عمر البغال فى مصر ٢١ سنة[٣] .

وكانت البغال تستعمل مطية لقطع المسافات البعيدة ونقل الرحالة من مكان إلى آخر وكان محمد على وكبار العلماء وكبار الموظفين يتخذونها مطية لهم وكانت البغال تستخدم أيضاً كدواب للحمل وفى جر المدافع بالجيش وفى إدارة آلات المصانع ومعامل الغزل وفى حرث الأراضى الزراعية وكانت البغلة مفضلة على البغل لأنها أسلس قياداً وأقوى على احتمال التعب وعلى العموم كانت البغال تفضل على الحمير وكانت الحكومة تنتفع بجلود بغالها إذا ماتت أما البغال الأخرى فكان أصحابها يتركون جلودها[٤] .

الإبل :

كان فى مصر نوعان من الإبل يسمى أحدهما الجمل وهو مرتفع قوى ثقيل المشية ذو سنام واحد ويعرف الآخر باسم الهجين وهو أصغر حجما من الأول وأنشط حركة وأسرع سيراً[٥] .

وكان الجمل يعيش فى الأرياف وفى المدن وحولها وفى الصحراء يتطلبه الفلاح ولا يستغنى عنه البدوى له جملة أنواع أعلاها قدراً جمال سنار والنوبة والوجه القبلى أما جمال الدلتا فلم يكن لها مثل تلك القيمة وكانت الجمال

---

(١) كلوت ج ١ ص ٣٢٢. Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 364 (Duhamel à Nesselrode, le 6 Juillet 1837). Hamont Op. cit., T. I. pp. 541-542.

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 542.

(٣) راجع ص ٣١٧ من هذا الكتاب .

(٤) كلوت ج ١ ص٣٢٢. Hamont: Op. cit., T. I, p. 542, T. II, p. 303.

(٥) كلوت ج ١ ص ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

الآتية من الصحراء وداخل إفريقية أنعم جلداً وأقل وبراً مما فى داخل مصر كما أن الجمال كانت تنجح فى الأراضى الزراعية ولكنها تحتفظ بصحتها وتعيش طويلا فى الصحراء[١] وقد استوردت مصر جمالا من السودان لسد حاجة البلاد منها .

وكانت الجمال تأكل الأعشاب والنباتات وأوراق الأشجار وقشورها وفروعها الخضراء ونوى البلح وزرق الحمام الجاف والبرسيم والفول والتبن والشعير وأحب الأطعمة إليها وأنسبها لها الفول المجروش والتبن[٢] .

وكان متوسط عمر الجمل فى مصر ١٢ سنة ومن الجمال ما كان يعيش ٤٠ سنة [٣].

وكان الجمل يستخدم فى النقل فيحمل الأثقال لمسافات بعيدة وكانت للحكومة مناخات للجمال التى تستعمل فى الجيش لحمل الأمتعة وأدوات الحرب خلف الفرق أو قدامها وكان الأعراب يؤجرون الجمال للرحالة والتجار لاستخدامها فى الانتقال وكان الجمل يستخدم أيضاً فى قطع أجواز الصحراء وفى حرث الأراضى بالدلتا وفضلا عن ذلك كان وبر الجمال يستخدم فى صنع البسط ويتخذ منه الأعراب بيوتهم وينسجون ثيابهم وسجاجيدهم كما كان بعر الجمال يتخذ منه الوقود وذلك بخلطه بالقش وتجفيفه فى الشمس وكان الأعراب يتخذون من ألبان الناقة طعاماً لهم كما كان المصريون والبدو يأكلون لحم الجمال أما جلودها فكانت تصنع منها نعال وسيور [٤].

وكان الهجين يعيش فى مصر والصحراء وأعلاه قدراً هجين نجد وسنار

---

(١) راجع صفات الجمل ومميزاته ص ٥٤٣ من كتاب هامون ج ١
Hamont: Op. cit., T. I, p. 542-543.

(٢) كانت مساحة البرسيم اللازمة للجمل تقدر بثلثى فدان. (Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347)
Hamont: Op. cit., T. I, pp. 543-544.

(٣) راجع صفحة ٣١٧ من هذا الكتاب . Hamont: Op. cit., T. I, p. 546.

(٤) كلوت ج ١ ص ٣٢٣. Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie p. 365 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837) . Hamont: Op. cit., T. I, pp. 544, 546..

وهجين عربان البشارية بمكة وللهجين سنام واحد مثل الجمل ومشيته سريعة جدا ولذا فانه يقطع مسافات بعيدة فى وقت قصير وقد أقام محمد على محطات من الهجين بين القاهرة وسنار وبين القاهرة والحجاز وبين مصر وسوريا [(١)] .

البقر :

كان البقر فى مصر على العموم مرتفع القامة قوى البنية ولكنه لم يكن سواء فى جميع المديريات فالثيران والبقرات قوية جداً فى الغربية والبحيرة والقليوبية فى حين أنها صغيرة وأقل قوة فى الشرقية أما بقر الوجه القبلى فهو ممدوح جداً وكانت البقرة على العموم أصغر من الثور ومع ذلك كانت فى البحيرة بقرات مساوية للثيران فى القامة تدر لبناً كثيراً أما الثور المصرى فقد كان فحلا حسناً للإنتاج [(٢)] .

وكان البقر المصرى غير كاف لحاجات القطر التى زادت عما كانت عليه من قبل مما دعا إلى استيراد البقر من السودان وبلاد الروم [(٣)] .

ومئونة البقر إذذاك الفول المجروش والتبن والبرسيم الأخضر والجاف وكانت إناث البقر تعطى الحلبة الخضراء لإكثار اللبن كما تعطى أوراق الذرة فى الصيف [(٤)] .

وكان المصريون يخصون الثيران عندما يكون عمرها سنتين عادة [(٥)] وكان متوسط عمر الثيران فى مصر ١٤ سنة أما البقرات فكان متوسط عمرها ١٣ سنة [(٦)] .

وكانت الثيران تستخدم فى نقل الأشياء بالعربات وفى إدارة السواقى

---

(١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 546.

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 141, 547-548.

(٣) Cattaui Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 364 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٤) كانت مساحة البرسيم اللازمة للثور تقدر بثلثى فدان (Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347) Hamont: Op. cit., T. I, p. 550.

(٥) Hamont: Op. cit., T. I, p. 549.

(٦) راجع ص ٣١٧ من هذا الكتاب .

والحرث والدراس وفى إدارة الآلات فى مصانع الحكومة وفى الإنتاج والتناسل وكانت البقرة تستخدم فى تلك الأعمال نفسها ما عدا إدارة الآلات فى المصانع كما تدر اللبن وهو طعام ممتاز تستخرج منه القشدة والزبدة وللحصول على الزبدة كانت المرأة تضع اللبن فى قربة من جلد المعز ثم تعلقها فى مسمار وتوقد النار تحتها ثم ترجها بضع ساعات بجذبها ودفعها بالتناوب وزبدة البقرة صفراء فى الغالب وكان يصنع من روث البقر وقود يسمى الجلة يستعمله جميع السكان وذلك بأن يخلط الروث بالقش ثم يقسم إلى أقراص تترك فى الشمس حتى تجف . ولحم الثيران والبقرات يؤكل غير أن تسمين البقر كان مجهولا فى مصر إذ لا يذهب إلى المجزر إلا الحيوانات المريضة والبقر العجوز أو المنهوك القوى فإذا ذبحت تلك الحيوانات أكل لحمها وانتفع بجلدها ومع ذلك فقد خصصت بعض الأبقار للذبح فى القاهرة لاستهلاك الأوربيين وكانت تأتى من زرائب البقر فى شبرا وعزب إبراهيم باشا وحدائق عباس باشا (١).

وكان هناك نوع آخر من البقر فى مصر إذ ذاك يعرف باسم بقر الوحش كان الأعراب يقومون أحياناً بتربية أبقار صغيرة منه فى الخلوات والجلود المتخذة منها جيدة مرغوب فيها(٢).

الجاموس :

كان الجاموس شائعاً فى مصر يتطلبه الأهلون وهو ميال إلى السباحة فى الماء هادئ الطبع سلس القياد ليس به من الخبث والشر مثل ما بالجاموس فى الأقطار الأخرى (٣).

وكان الجاموس يأكل فى المستنقعات السفون وجميع النباتات المائية التى

---

(١) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 336, 548-551. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 364 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٢) كلوت ج١ ص ص ٣٢٤ — ٣٢٥.

(٣) كلوت ١ ج ص ٣٢٥ Hamont: Op. cit., T. I, p. 555.

يعافها البقر أما فى الإصطبل فيأكل الفول والتبن والبرسيم [١] . وكان متوسط عمر الجاموس فى مصر ١٤ سنة[٢]. والجاموس أقل تعرضاً للأمراض من البقر[٣].

وكان الجاموس يستخدم فى الحرث والدراس وإدارة السواقى واستعماله مفيد بالأخص فى مزارع الأرز حيث لا يستطيع الثور المقاومة طويلا [٤] ويرجع تاريخ استعمال الجاموس فى إدارة السواقى إلى حوالى سنة ١٧٨٤ عند ما حدث الوباء الذى أدى إلى نقص عدد الثيران نقصاً كبيراً فاستخدم الجاموس منذ ذلك الوقت فى أعمال الرى [٥] وقد ألزم محمد على الأهلين تعليم الجاموس إدارة السواقى توفيراً لشراء الثيران[٦] وتدر الجاموسة كمية من اللبن أكثر من البقرة إذ كانت تعطى فى اليوم من أربعة عشر إلى ستة عشر رطلا من اللبن تستخرج منه زبدة بيضاء وكان يصنع من روث الجاموس وقود يسمى الجله أو المسكة ولحم الجاموس غذاء للإنسان ولكنه خشن وقد خصصت بعض الجواميس للذبح فى القاهرة لاستهلاك الأوربيين وكانت تأتى من زرائب شبرا وعزب إبراهيم باشا وحدائق عباس باشا أما جلد الجاموس فكان معتبرا [٧] .

الضأن :

كانت الضأن فى مصر كثيرة العدد والمشتغلون بتربيتها خاصة هم الأعراب المقيمون بأطراف الصحراء وفى بعض الأماكن بالفيوم والدلتا [٨] .

---

(١) كانت مساحة البرسيم اللازمة للجاموسة الواحدة تقدر بثلثى فدان
(Marmont: Op. cit., T. 3, p. 347).
Hamont: Op. cit., T. I, p. 553.

(٢) راجع ص ٣١٧ من هذا الكتاب .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 554.

(٤) Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 364 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837). Hamont: Op. cit., T. I, p. 553.

(٥) Girard: Op. cit., p. 62.

(٦) دفتر ١ أوامر رقم ٧٨ (أوامر إلى مأمورى أخطاط مأمورية المحلة ونبروه فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥) .

(٧) كلوت ج ١ ص ص ٣٢٥ — ٣٢٦. Hamont: Op. cit., T. I, pp. 336, 553-554.

(٨) كلوت ج ١ ص ٣٢٦ .
Cattaui: Op. cit., T. II, 2 ème partie, p. 364 (Duhamel à Nesselrode. 6 Juillet 1837).

وكانت الضأن فى مصر نوعين رئيسيين ضأن البدوى وضأن الفلاح فالأول مرتفع القامة طويل الرأس طويل الرقبة ذنبه كبير سميك شحمى والثانى صغير الرأس قصير الرقبة قامته أقل ارتفاعاً من قامة الأول والنوعان صوفهما كثير وبعض الضأن لها ذنب كبير جداً[١] .

وهناك نوع آخر من الضأن أصله من بلاد البربر كانت نعاجه تلد أكثر من النعاج الأوربية إذ تحمل مرتين سنوياً فى كل مرة رأسان[٢] .

وقد جلبت إلى مصر أنواع أخرى من سنار وكردفان واليمن والأخير منها مرتفع القامة أسود الرأس وجزء من الرقبة ذنبه كبير فى القاعدة ينتهى بإطالة حلزونية له شعر طويل أبيض خشن بدلا من الصوف وفى قاع الشعر يوجد على الجلد زغب ناعم جداً[٣] وفضلا عن تلك الأنواع جلبت إلى مصر أغنام المرينوس من أوربا من بيدمنت وأودسا وأسبانيا لتحسين نوع الصوف .

وكانت الضأن تتغذى فى الصحراء بالأعشاب العطرية وفى الأرياف بالأعشاب والشعير والفول والتبن وكانت أصلح المديريات لتربية الضأن هى الفيوم والبحيرة[٤] .

وكانت أجود أصناف الصوف المصرى التى تأتى من البحيرة والفيوم والمنيا تستخدم فى نسج الأجواخ المصرية بمصنع الجوخ وكانت هذه المنسوجات الصوفية جيدة الصنع متينة التيلة ومنها تتخذ ملابس الجند وبلغ ما نسج منها فى الشهر – تبعاً لما ذكره كلوت – ١٣٥٤٠ متراً تقريباً[٥] وكذلك كانت تصنع فى مصنع الجوخ منسوجات من الصوف لملابس النوتية المصريين وأغطية للنوم والصوف المستعمل لهذا الغرض صوف غليظ يرد

(١) Hamont: Op. cit., T. I, p. 554.

(٢) كلوت ج ١ ص ٣٢٦ .

(٣) كلوت ج ١ ص ٣٢٦ Hamont: Op. cit., T. I, p. 556.

(٤) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 554-555.

(٥) كلوت جـ ٢ ص ص ٤٤٨ — ٤٤٩ .

من الوجه القبلى وكان بالقطر المصرى ٤٠٠ نول لنسج الصوف حوالى سنة ١٨٣٨[١] . ورغبة فى توفير الصوف اللازم لإدارة الأنوال احتكرت الحكومة الصوف وأخذت عهداً على مشايخ عربان أولاد على والجميعات بتوريد الصوف إلى الشون الأميرية[٢].

ولم يكن الفلاحون يتعاطون لبن النعاج إذ ذاك أما لحم الضأن فكان غذاء يتناوله المصريون خاصة بينما لا يأكلون لحم الثيران إلا نادراً وكانت جلود الضأن تباع إلى دباغى الجلود[٣] . وقد بلغ ماذبح فى مذابح القاهرة من الشياه فى ثلاثة أشهر ابتداء من المحرم إلى آخر ربيع الأول سنة ١٢٦٣ هـ ٢١٠١٥ شاة [٤] غير أن ذكور الضأن لم تكن تخصى فى مصر كما كانت تخصى فى فرنسا إذذاك [٥] وهذا يؤدى إلى عدم تسمينها وإلى عدم جودة طعم لحومها .

المعز :

كانت المعز فى مصر كثيرة العدد بحيث كان بعض السكان فى المدن والأرياف يملكون قطعاناً منها وكانت لها أنواع أحسنها معز بلاد البربر وهى مرتفعة القامة ذكورها قوية جداً أما معز الصعيد فهى معتبرة ولكنها أصغر قامة من النوع الأول وذكورها أقل قوة[٦] .

والمعز المنتشرة فى مصر السفلى أصلها من بلاد الشام ويتميز هذا النوع

---

(١) كلوت جـ ٢ ص ٤٤٩

كانت هذه الجلود التزاما لبعض الأشخاص نظير دفعهم مبلغاً سنوياً للحكومة .

(Douin: L'Egypte de 1828 à 1830, pp. 405-406)

(٢) دفتر ١١ معية تركى رقم ٢٧٧ (مكاتبة إلى متصرف جرجا فى آخر ربيع الثانى سنة ١٢٣٨) . دفتر ٧٤٣ ديوان خديوى تركى رقم ٩٠ (من الديوان الخديوى إلى رستم افندى مأمور نصف البحيرة فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٣) . دفتر بلا نمرة أوامر رقم١٢ (أمر إلى شيخ عربان الجميعات فى ١٢ صفر سنة ١٢٥٠) .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I. pp. 555, 557.

(٤) الوقائع المصرية عدد ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٦٣ .

(٥) كلوت جـ ١ ص ٣٢٦ .

(٦) Hamont: Op. cit., T. I, p. 556.

بتقوس ذيوله وصغر قرونه وهو أرفع قامة من معز الصعيد وأقصر وبراً وأخشنه ولبنه جيد غزير شائع الاستعمال ويقود الرعاة قطعاناً من المعز فى المدن يحلبون منها اللبن لمن يريد الشراء وإناث هذا النوع تحمل فى السنة مرتين فى كل مرة رأسان غالباً وثلاثة رؤوس أحياناً وأربعة فى الأحوال الاستثنائية(١) .

وهناك نوع آخر من المعز يستورد من سنار وهو قصير القامة جداً وقصير الشعر (٢) .

وكانت المعز تأكل أوراق الأشجار كما تتغذى بما تعيش عليه الضأن ولكنها أقل رقة من الضأن وأقل منها تعرضاً للأمراض(٣) .

ولبن المعز غذاء مفيد وكانت تسير فى شوارع القاهرة كل صباح شتاء وصيفاً قطعان من المعز يقودها رعاة يبيعون لبنها للسكان وكان لحم المعز يتخذ غذاء ولكنه قليل القيمة أما الجلد فكان يباع إلى دباغى الجلود(٤) .

الخنازير :

كانت الخنازير مألوفة فى إصطبلات الأتراك والمصريين وكان الأوربيون فى مصر يربونها لذبحها فى ديسمبر ويناير وكان لحم الخنازير لا يباع إلا للإفرنج فقط (٥) .

وكان الخنزير البرى كثير العدد فى جهات الوجهين البحرى والقبلى ويرجع انتشاره إلى عدم مطاردة الصيادين له لدنسه(٦) .

(١) كلوت ج ١ ص ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

(٢) كلوت ج ١ ص ٣٢٧ .

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 556.

(٤) Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

(٥) Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

(٦) كلوت ج ١ ص ص ٣٣٢ — ٣٣٣ . Hamont: Op. cit., T.I, p. 557. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 365 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

الفصل الثانى

الدواجن

الدواجن فى الاصطلاح الزراعى هى الحيوانات الصغيرة من الطيور أو ذوات الثدى التى لا ترتبط بالأرض بصفة حتمية بل يستطاع اقتناؤها فى المنازل أو بجوارها وتشمل الدجاج والطيور الرومية والإوز والبط والحمام والأرانب . وإذا وازنا بين تربية الدواجن وغيرها من فروع تربية الحيوان أو الثروة النباتية وجدنا لها مزايا وصعاباً فالمزايا تنحصر فى أنها لا تتطلب رأس مال كبير ولا تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض كما أنها قليلة النفقات وحاصلاتها مطلوبة باستمرار مما يؤدى إلى تجدد رأس المال والربح بسرعة أما الصعاب فهى أنها تحتاج إلى عناية وعمل مستمر وأن أمراضها فى الغالب وبائية إذا ظهرت عدواها فى مكان قضت على ما به من دواجن فى أيام قليلة[(١)] .

تكثير الدواجن :

عمل محمد على على تكثير الدجاج وذلك بالاهتمام بمعامل الدجاج إذ أن المصريين منذ القدم كانوا يتبعون التفريخ الصناعى لإنتاج أفراخ الدجاج بمقادير عظيمة فى تلك المعامل وكانت تلك الطريقة فى إنتاج الأفراخ شائعة فى مصر فى عهد محمد على[(٢)] .

ومعمل الدجاج هو بناء من اللبن والطين يتوسطه ممر على يمينه ويساره أفران مستديرة يبلغ عددها عادة من أربعة إلى ثلاثين وينقسم كل منها إلى

(١) أحمد فاضل الحشن : تربية الدواجن فى المزارع والمنازل ص ص ١١ — ١٢ .

(٢) كلوت ج ١ ص ٣٤٠ و ج ٢ ص ٤٦٥ .

طبقتين إحداهما فوق الأخرى فالطبقة السفلى توجد بوسط سقفها فتحة مستديرة تسمح بمرور الإنسان من طبقة إلى أخرى وتنتهى الطبقة العليا بقبة فى وسطها فتحة صغيرة ينفذ منها الضوء ولكل من الطبقتين باب على الممر وآخر فى الحاجز الذى بينها وبين طبقة الفرن التالى لها بحيث أن الطبقات التى على صف واحد تتصل بعضها ببعض وتخصص الطبقات السفلى لوضع البيض المراد تفريخه والعليا لوضع النار(١) .

ويقوم بعملية التفريخ الصناعى فى معامل الدجاج بعض المصريين الذين يكونون طائفة يرجع تاريخها إلى القدم وهذه الطائفة لا تسمح بدخول الأجانب فيها إذ أن أفرادها لا يطلعون أحداً على سر مهنتهم إلا إذا كان من أبنائهم أو أقاربهم(٢) .

وكان العمل فى معامل الدجاج يبدأ فى فبراير أو مارس فيوضع فى كل فرن من الأفران من ٣٠٠٠ بيضة إلى ٤٠٠٠ بيضة على أرضية الطبقة السفلى منه فوق حصير طبقات بعضها فوق بعض يفصلها شىء من التبن ثم تضرم النار فى نحو ثلث الطبقات العليا من الأفران وتستخدم الجلة فى ذلك وبعد أربعة أيام أو خمسة تضرم النار فى الطبقات العليا بأفران أخرى وبعد مضى مدة مماثلة تضرم النار فى الطبقات العليا بالأفران الباقية وكلما أوقدت النار فى مجموعة من الأفران أطفئت فى الأفران السابقة(٣) وتجدد النار ثلاث مرات أو أربع مرات فى كل يوم وتذكى قبيل الليل لدفع برودة الجو كما تسد جميع الفتحات ويقلب البيض ويبعد عن الأماكن التى تزيد درجة الحرارة فيها عنها فى الأخرى ويكرر ذلك العمل سبع مرات أو ثمان كل أربع وعشرين ساعة وينقد البيض عل ضوء المصباح فى اليوم الخامس فيعزل غير المخصب منه ويفرخ البيض بعد مضى ٢٢ يوماً من

---

(١) كلوت ج١ ص ص ٤٦٥ — ٤٦٦. Hamont: Op. cit., T. I, p. 337.

(٢) كلوت ج ٢ ص ٤٦٧ Hamont: Op. cit., T. I, p. 337.

(٣) تقسيم الأفران إلى ثلاث مجموعات بهذه الكيفية يضمن توزيع العمل على ثلاث فترات مما يؤدى إلى عدم إجهاد القائمين بالعمل وإلى إنتاج الأفراخ فى أوقات متتابعة فيسهل توزيعها وتصريفها

وضعه فى الأفران ويبلغ متوسط البيض الذى لا يفرخ الخمس تقريباً. وعملية التفريخ هذه تحتاج إلى درجة حرارة معينة يقدرها القائمون بالعمل بالشعور وهو سر مهنتهم ولا يكتسبونه إلا بالمران الطويل المتواصل وذلك لأنهم يجهلون ميزان الحرارة وتبلغ درجة الحرارة فى الأفران ٤٣° مئوية وعند ما يفرخ البيض توضع الأفراخ فى أفران درجة حرارتها ٤١° مئوية(١).

وكان المتبع فى أول القرن التاسع عشر أن يورد الأهلون إلى معمل الدجاج بيضاً لتفريخه وبعد التفريخ يأخذون نحو ٥٠ فرخاً عن كل مائة بيضة وما يبقى يأخذه صاحب المعمل وكانت بعض المعامل تتبع طرقاً أخرى ففى ديروط الشريف كان الشخص يدفع ميدياً واحداً عن كل ٢٠ بيضة أو ٣٠ بيضة نظير تفريخها(٢) وفى الأقصر كان الأهلون يقدمون البيض إلى المعمل وبعد تفريخه يأخذون أفراخاً بنسبة ربعه وما يبقى من الأفراخ يأخذ مستأجر المعمل ثلثيها ويعطى القائمين بالتفريخ الثلث الآخر(٣).

وفى أوائل عهد محمد على كان أهل القرية يوردون للمعمل — عند فتح العمل به — ما يرومون تفريخه من البيض ويأخذون عادة ٥٠ فرخاً عن كل مائة بيضة وما يبقى من الأفراخ يأخذه صاحب المعمل(٤) وكانت صناعة التفريخ إذ ذاك حرة وكان صاحب المعمل يحضر رجالا للقيام بعملية التفريخ نظير إعطائهم أجراً على عملهم(٥).

واستمرت الحالة على هذا المنوال حتى احتكر محمد على التفريخ الصناعى للدجاج فأصبحت معامل الدجاج تدار لحساب الحكومة(٦).

---

(١) كلوت ج ٢ ص ص ٤٦٦ — ٤٦٨. Hamont: Op. cit., T. I, pp. 337-339.

(٢) Rozière et Rouyer: Mémoire sur l'art de faire Pclore les éoulets en Egypte (Description de l'Egypte, T. XI, p. 414).

(٣) كان الإيجار السنوى للمعمل بالأقصر ٣٠ أبو طاقة مع العلم بأن أبو طاقة = ٩٠ ميدى أو بارة = قرشين و ١٠ بارة. Girard: Mémoire sur l'agriculture..., T· 17, p. 248.

(٤) كلوت ج ٢ ص ٤٦٨.

(٥) Hamont: Op. cit., T. I, p. 337.

(٦) Hamont: Op. cit., T. I, pp. 37, 337.

ولكن احتكار الحكومة للتفريخ الصناعى بطل فى أواخر عهد محمد على ورجعت الحالة إلى ما كانت عليه من حرية صناعة التفريخ إلا أن محمد على – رغبة منه فى تكثير الدجاج – جعل للحكومة الإشراف على معامل الدجاج بحيث يجتمع فى كل عام « المعاملية » بديوان المديرية لتقسيم البلاد على المعامل الدائرة فتخصص لكل معمل بلاد معينة يشترى منها « المعاملية » البيض من أصحابه وبعد تفريخه يبيعون الأفراخ لمن يرغب من الأهلين . وكذلك عند مرور المعاون بالبلدة التى بها معمل الدجاج يسأل « المعاملية » الذين به عن عدد أفرانه ومقدار البيض اللازم للتفريخ وسعر شراء البيض من النواحى وسعر بيع الأفراخ وبعد وقوفه على تلك المعلومات يثبتها فى التقرير الشهرى الذى يقدمه إلى محمد على[١] .

ورغبة فى تكثير الدجاج فى مصر اعتنى محمد على بمعامل الدجاج وعمل على زيادة عددها بإنشاء معامل جديدة[٢] . وكان عدد معامل الدجاج فى سنة ١٢٤٥ هـ (يولية سنة ١٨٢٩ – مايو سنة ١٨٣٠) ١٦٨ منها ١٠٥ فى الوجه البحرى و ٦٣ فى الوجه القبلى أنتجت ١٠٢٦١٤٢٥ فرخاً وفى السنة التالية أنتجت ١٧٤١٨٩٧٣ فرخاً على الرغم من عدم إدارة أربعة منها فى الوجه القبلى ويرجع ذلك الفرق الكبير فى الإنتاج بين السنتين إلى الفرق فى عدد البيض الذى خصص للتفريخ فى كل منهما[٣] وفيما بعد بلغ عدد معامل الدجاج فى مصر مائتى معمل تنتج ٢٤٠٠٠٠٠٠ فرخاً فى السنة[٤] .

وكذلك أعطى محمد على أصحاب معامل الدجاج نقوداً سلفة لهم على

(١) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ و ٥٥ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢).

(٢) أمين سامى ج ٢ ص ص ٣٢٢ و ٣٢٦ (أمر إلى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية فى ١٨ شعبان سنة ١٢٤١ ، أمر إلى حبيب افندى فى ٦ شعبان سنة ١٢٤٢) .

(٣) أمين سامى ج٢ ص ٣٧٩ (بيان كمية معامل الدجاج فى القطر المصرى فى سنة ١٢٤٥ هـ وسنة ١٢٤٦هـ).

(٤) كلوت ج ٢ ص ٤٦٨ .

أن تحصل منهم بعد مدة بدون ربح وذلك لمساعدتهم وترغيبهم فى تشغيل كافة معامل الدجاج[١] .

وأيضاً كانت على معامل الدجاج عوائد تعرف باسم عوائد الحملة فألغت الحكومة أخذها عن أيام البطالة فى المعامل وقررت أخذها عن أيام العمل فيها فقط[٢] .

هكذا كانت سياسة محمد على إزاء الدجاج أما الحمام فقد عمل أيضاً على تكثيره بهمة ونشاط للانتفاع بزرقه فى الزراعة ولحمه فى الغذاء حتى أن أحد الرحالة قال فى أثناء الكلام عن الحمام : « إن محمد على هو السبب الرئيسى للازدياد العظيم فى هذه الطيور فقد عرف أن السماد الذى تنتجه ممتاز »[٣] .

ورغبة فى تكثير الحمام ألزم محمد على بعض القرى تربيته وإقامة أبراج لسكناه فوق المنازل[٤] .

وكانت فى مصر إذذاك قرى يكاد لا يوجد لأهلها شاغل سوى تربية الحمام البرى[٥] .

وفى قرى كثيرة كانت أبراج الحمام تبنى على سطوح المنازل من اللبن والأوانى الفخارية والطين وشكلها مربع مع ميل الحيطان قليلا إلى الداخل أو على شكل قمع السكر أما الأوانى الفخارية المستخدمة فى بناء هذه الأبراج فهى بيضية الشكل لها مدخل واسع يوضع إلى الخارج وثقب صغير فى الطرف الآخر ويسكن كل زوج من الحمام آنية منفصلة من تلك الأوانى[٦] وكانت الحكومة تأخذ ضريبة على أبراج الحمام[٧].

(١) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٢٣٣ (أمر إلى حسن أغا مأمور نظام فوه وكفر الشيخ فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٤٢) .

(٢) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٢٣٣ (أمر إلى حسن أغا مأمور نظام فوه وكفر الشيخ فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٤٢).

(٣) Melly: Souvenir ..., p. 43.

(٤) Farman: Along the Nile ..., p. 25.

(٥) كلوت ج ١ ص ٣٤١ .

(٦) Lane: Op. cit., pp. 17-18.

(٧) Michaud et Poujoulat: Correspondance ..., T. 7, p. 70.

وفضلا عن تكثير الدجاج والحمام جلب محمد على إلى مصر الدجاج الهندى والإوز الأوربى[١] ويقال إنه جلب من الأناضول نوعاً من الدجاج الأسيوى وهو أصل الدجاج المعروف الآن بالفيومى أو البيجاوى .

وبالاختصار كانت الدواجن فى مصر من الدجاج والحمام والإوز والبط كثيرة الوجود قليلة الأسعار مما أدى إلى الانتفاع بلحومها فى المأكولات أكثر من الانتفاع بلحوم الشياه وسائر الحيوانات[٢] .

أصناف الدواجن :

الدجاج :

كان دجاج مصر المعتاد صغيراً أقل حجماً من دجاج أوربا ولا تميل أنثاه إلى احتضان بيضها أما دجاج الفيوم ودجاج دندرة فكانا أكبر حجماً من الدجاج المعتاد وأطول أرجلا منه[٣] ولا يزال هذان النوعان موجودين للآن ويعرف الأول باسم الفيومى أو البيجاوى والآخر باسم الدندراوى وهناك اختلاف على الموطن الأصلى للنوع الأول فمن قائل إنه من نسل دجاج فرنسى أتى به نابليون ومن قائل إنه من نسل دجاج أسيوى جلبه محمد على من الأناضول وهذا القول الأخير هو الأرجح لظهور الريش على الأرجل والأصابع فى بعض ذلك الدجاج مما يدل على وجود الدم الأسيوى به كما يقال إن تسميته بالبيجاوى راجعة إلى بلدة بيغا فى الأناضول[٤] .

وكان لحم الدجاج يستخدم بكثرة فى المأكولات بمصر[٥] كما كان

---

(١) كلوت ج ١ ص ص ٣٤١ — ٣٤٢ Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

(٢) الوقائع المصرية عدد ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٦٣ .

(٣) كلوت ج ١ ص ص ٣٤٠ — ٣٤١ Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

(٤) أحمد فاضل الخشن : تربية الدواجن ص ص ٨٢ — ٨٤ .

بيغا بالقرب من ساحل بحر مرمرة غربى بروسة .

(٥) Hamont: Op. cit., .T. I, p. 557.

يصاد للغرض نفسه دجاج الحقل(١) وهو نوع من الدجاج غير الداجن يعيش فى البرك والمستنقعات بين ما بها من نباتات .

الطيور الرومية :

تكاثرت الطيور الرومية فى مصر فى عهد محمد على مع أن تربيتها صعبة(٢).

الإوز :

كان الإوز شائعاً فى مصر والنوع الأصلى منه ذو الريش الرمادى وقد أدخل محمد على الإوز الأوربى إلى مصر(٣) وكان الإوز البرى يصاد من البرك والبحيرات(٤) .

البط :

كان البط الأهلى قليل الانتشار بخلاف البط البرى الذى يربى مع بقية الدواجن فى المنازل(٥) وكان البط غير الداجن يصاد من البحيرات(٦) .

الحمام :

كان الحمام يوجد فى مصر بمقادير عظيمة جداً ويربيه المصريون بكثرة فى الأرياف والمدن وله نوعان رئيسيان هما الحمام الداجن والحمام الصغير البرى ولكل منهما أنواع عديدة ويربى النوع الأول بعناية ونجاح والنوع الثانى مرغوب فيه كثيراً للذة طعم لحمه وهو مفضل على النوع الأول لأنه غير مستأنس يبحث

(١) Cattaui: Op. cit., T, II, 2ème partie, p. 366 (Duhamel a Nesselrode, 6, Juillet 1937).

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

(٣) كلوت ج ١ ص ٣٤٢ Hamont: Op. cit., T. I. p. 557.

(٤) Hamont: Op. cit., T. I, p. 340. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie p. 366 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٥) كلوت ج ١ ص ٣٤٢ . Hamont: Op. cit., T. I, p. 558.

(٦) Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 366 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837). Hamont: Op. cit., T. I, p. 340.

عن غذائه فى الجهات البعيدة فلا يكلف صاحبه شيئاً وكانت فى مصر قرى يكاد لا يوجد لأهلها شاغل سوى تربية هذا النوع من الحمام وكان بعض الأقباط يربون نوعاً من الحمام الداجن فى أبراج يقيمونها على منازلهم وفى ساعات معينة من النهار يبرح هذا الحمام مسكنه بناء على إشارة من صاحبه ويذهب بعيداً باحثاً عن حمام أجنبى يأتى به إلى البرج وعندما يريد صاحبه إعادته إلى البرج يصفق له بيديه أو يدق على صفيحة فيطيع الحمام الأمر بلا تأخر[١].

وكانت تربية الحمام تعود بالفائدة على القائمين بها وذلك لأن لحم الحمام كان مادة مهمة من مواد الطعام فى جميع أنحاء مصر كما كان زرق الحمام يستعمل سماداً فى زراعة البطيخ والقصب[٢] .

الأرانب :

كانت الأرانب شائعة بدرجة ما فى مصر وكانت لحومها تستخدم فى الطعام[٣].

(١) كلوت ج ١ ص ٣٤١ Hamont: Op. cit., T. I, pp. 105, 362-363, 557-558.

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 106.

(٣) Hamont: Op. cit., T. I, p. 557.

الفصل الثالث

دود القز

إدخال دود القز فى مصر :

لم تكن مصر فى أول القرن التاسع عشر تمارس تربية دود القز على الرغم من زراعة التوت بها فلما تولى محمد على الحكم فيها فكر فى إدخال دود القز للانتفاع بمحصوله من الحرير فيضيف بذلك فرعاً هاماً من فروع الإنتاج الزراعى ولذا جلب بعض الفيالج من البندقية فى سنة ١٨١٠ لأقلمة دود القز فى مصر ولكن تلك التجربة باءت بالفشل[١] .

ولم يكن ذلك الفشل مانعاً من بذل جهود جديدة فى سبيل أقلمة دود القز فى مصر بل إن محمد على عاود الكرة فى سنة ١٨١٧ فجلب أناساً من نواحى الشام وجبل لبنان خبيرين بتربية دود القز للقيام بذلك العمل فى أطيان وادى الطميلات ونقل إلى تلك البقعة بعض الفلاحين من بلاد الشرقية ممن ليست لهم أطيان لخدمة زراعة أشجار التوت وتعلم تربية دود القز على يد أولئك السوريين البالغ عددهم ٥٠٠ شخص فنشأت بذلك مزارع التوت فى الوادى وقامت محطات تربية دود القز وكان مآل تلك التجربة النجاح فى أقلمة دود القز فى مصر[٢] .

---

(١) Grégoire: De l'Education de Ver à Soie en Egypte (Mémoires de l'Institut Egyptien, I, 1862, p. 481). Guémard: Les Réformes en Egypte, p. 346.

(٢) Driault: L'Expédition de Crète et de Morée, p. 32 (Drovetti au baron de Damas, 1,9,1824). Mengin: Op. cit., T. II, p. 381.

التوسع فى تربية دود القز :

لما نجحت أقلمة دود القز فى مصر عمل محمد على على التوسع فى تربيته فأخذ فى تكثير زراعة أشجار التوت لتوفير الغذاء اللازم للدود .

وكانت مصر تزرع التوت البلدى والتوت الشامى فأدخل محمد على نوعين آخرين هما التوت الأبيض من الصين والتوت المنسوب إلى الفلبين والنوع الأخير أوراقه كبيرة محدبة مدورة تنبت قبل أوراق التوت المعتاد وتستعمل غذاء لدود القز الصغير الذى يخرج من بيضه قبل الأوان وفيما بعد تصير هذه الأوراق يابسة فتستعمل غذاء للحيوانات الكبيرة وبخاصة الخيل والضأن والمعز وقد عرف هذا النوع من التوت فى مصر باسم البكير[١] .

وكان التوت من قبل يزرع فى مصر للانتفاع بخشبه الجيد أما استعمال ورقه لتربية دود القز فكان مجهولا إذذاك فلما تولى محمد على الحكم وأدخل تربية دود القز فى مصر واحتكر صناعة المنسوجات الحريرية أراد توفير الحرير الخام لمصانعه فأخذ فى تكثير زراعة أشجار التوت لاتخاذ أوراقها غذاء لدود القز[٢] .

وقد بلغ ما غرس من التوت فى الوجه البحرى ١٣٠٢٤١٠ شجرات فى ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٢٤٤ هـ إلى نهاية ١٢٤٦ هـ[٣] .

وتبعاً لذلك نشأت مزارع التوت التى بلغت مساحتها فى سنة ١٨٣١ عشرة آلاف فدان منها ثلاثة آلاف فى وادى الطميلات وسبعة آلاف فى مديريات الشرقية والمنصورة والمنوفية والغربية والقليوبية والجيزة ودمياط ورشيد غرست فيها ثلاثة ملايين من أشجار التوت على أقل تقدير إذ زرع فى الفدان الواحد

(١) كلوت جـ ١ ص ص ٢٥٤ — ٢٥٥ . فيجرى جـ ٢ ص ص ١٦ — ١٧ و ١٢٧ — ١٢٨ . دفتر ٧٣١ ديوان خديوى تركى رقم ٧٧ (إلى زكى افندى فى ٥ شوال سنة ١٢٤٠) . دفتر مصلحة الحرير ص ٣ (لائحة ترتيب زراعة أشجار التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) Delchevalerie: Aperçu Général sur les Végétaux Exotiques..., p. 53.

(٢) Grégoire: Op. cit., p. 481.

(٣) أمين سامى ج ٢ ص ٣٧٩ .

٣٠٠ شجرة أو ٣٥٠ شجرة[١] .

وكذلك زرعت أشجار التوت فيما بعد فى ثلاثمائة فدان فى سهل أسيوط كما زرعت فى جهات أخرى حتى أن كامبل قرر فى سنة ١٨٤٠ أن مجموع أشجار التوت فى مصر بلغ أربعة ملايين من الأشجار[٢] .

وكانت مزارع التوت فى وادى الطميلات من أملاك محمد على الخاصة وقد صرف عليها ٤٥٠٠٠ كيس حتى سنة ١٨٢٣ واستحضر لها ٥٠٠ سورى لتربية دود القز وغرس فيها ١٠٥٠٠٠٠ شجرة من التوت على حسب ٣٥٠ شجرة فى كل فدان تروى بواسطة ألف ساقية واستخدم فى رفع المياه ستة آلاف ثور يقودها ويعتنى بها ألفان من الفلاحين[٣] .

أما إبراهيم باشا فقد غرس أشجار التوت فى مئات كثيرة من الأفدنة[٤] .

ورغبة فى تكثير أشجار التوت وتشجيعاً على غرسها زرعت الحكومة التوت فى مشاتل على نفقتها ووزعته على الزارعين بدون ثمن لغرسه فى أراضيهم الخاصة وعلى جوانب الترع والقنوات وحافات السواقى[٥] كما أعفت الأطيان التى تغرس فيها أشجار التوت من المال ثلاث سنين[٦] .

ولم تقتصر زراعة أشجار التوت على الأهلين بل إن بعض الأجانب

---

(١) جادت زراعة أشجار التوت فى شبرا Bowring: Op. cit., p. 21. Cattaui: Op. cit., T. II, 2ème partie, p. 362 (Duhamel à Nesselrode, 6 Juillet 1837).

(٢) تقرير كامبل فى يولية سنة ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران: بناء دولة ص ٧٨١) .

(٣) الـكيس خمسة جنيهات .
Mengin: Op. cit., T. II, p. 381. Grégoire: Op. cit., p. 481.

(٤) Bowring: Op. cit., p. 21.

(٥) دفتر ١٦ معية تركى رقم ١٢٤ (إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) . دفتر ٣٧ معية تركى رقم رقم ١٩٨ (إلى حسن افندى مأمور نصف الشرقية فى ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٤٤) . دفتر ٧٨٤ ديوان خديوى رقم٢٣٢ (إلى الديوان الخديوى فى ٩ شعبان سنة ١٢٤٧) . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٧٨ (إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٣٩) . دفتر ٧٥٠ تركى رقم ٢٤٩ (إلى حسن افندى مأمور نصف الشرقية ومحمد بسيم مأمور التوت وسبعة مأمورين فى سلخ شوال سنة ١٢٤١) .

(٦) دفتر ١٧ معية تركى رقم ٧٨ (إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٣٩) . دفتر بمجموع نظام زراعة ص ١٦٦ (خلاصة فى سنة ١٢٤٨) .

المقيمين فى مصر غرسوا أشجار التوت فى مزارعهم وإن أحدهم وهو جرجوار زرع فى سنة ١٨٤١ مشتلا من التوت يحتوى ١٢٠٠٠٠ شجرة(١) .

ومنعاً لنقص أشجار التوت نبهت الحكومة على الزارعين بالعناية بها والمحافظة عليها وعدم قطعها(٢) واستعملت الشدة فى عقاب من يقطعها حتى أنها عاقبت شخصين بالجلد ٢٥٠ سوطاً لقطع شجر التوت ومحاولة بيعه وأنذرتهما بالصلب إن عادا إلى ذلك(٣) كما منعت إعطاء رخصة إلى التجار أو غيرهم بقطع أشجار التوت(٤) .

وقد أشرفت الحكومة على غرس التوت وزراعته فعينت فى أول الأمر محمد بسيم الأدرنالى مأمورا لزرع أشجار التوت وتكثيرها فى قرى الأقاليم البحرية ولما أخذت زراعة التوت فى الاتساع عينت مصطفى أغا ماموراً آخر لنفس الغرض وخصصت لكل منهما مناطق معينة(٥) فيها نظار يراقبون زراعة أشجار التوت وتربية دود القز(٦)

وقد قام المعلمون الأجانب بتعليم الأهلين زراعة التوت(٧) فمهر بعض الفلاحين فى زراعته وتقرر عدم أخذهم للجيش أو أى عمل آخر يمنعهم من مزاولة مهنتهم الأصلية(٨) .

ورغبة فى تحسين طريقة زراعة التوت أمرت الحكومة الزارعين باتباع الطريقة الآتية : عند ما ينضج ثمر التوت يجفف ثم تنفض منه البذور

---

(١) Grégoire: Op. cit., p. 482.

(٢) دفتر ١٢ معية تركى رقم ١٠١٩ (أمر الى ابراهيم أغا ناظر قسم دمنهور فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١) .

(٣) دفتر ٧٨٤ تركى رقم ١٣٨ (إلى الديوان الخديوى فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧).

(٤) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٦٦ (منشور إلى جميع المديرين فى ١٢ صفر سنة ١٢٥٩)

(٥) دفتر ٣٦ معية تركى رقم ٢٢٨ فى ٢١ شوال سنة ١٢٤٤ . الوقائع المصرية عدد ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ وعدد ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٤ وعدد ٩ رمضان سنة ١٢٤٦.

(٦) دفتر مصلحة الحرير ص ٤ (لائحة ترتيب زراعة أشجار التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

(٧) دفتر ٢٨ معية تركى رقم ٤٠٠ (إلى مأمور فوة وكفر الشيخ فى ٢١ رجب ١٢٤٢)

(٨) الوقائع المصرية عدد ٩ رمضان سنة ١٢٤٦.

وفى شهر برمودة تزرع التقاوى ومقدارها ٤ أربع لكل فدان ثم تنظف الأراضى من الحشائش وتسمد وتروى بانتظام ثم تقلع الشجيرات وتقطع رؤوسها وجذورها بحيث يصير طول كل شجيرة ٨ قراريط منها ٤ قراريط للجذور ثم تغرس الشجيرات فى أرض صفراء على أن يكون بين الواحدة والأخرى مقدار شبر وتسقى مرة فى كل خمسة أيام أو ستة وتنظف أراضيها من الحشائش وتسمد ومن الأنسب أن تكون زراعة هذه المشاتل بين أشجار التوت القديم حتى يكون الرى والتسميد للمشاتل والشجر الأصلى معاً . وفى السنة الثانية تقلع الشجيرات وتغرس فى محل آخر قبل نزول الشمس الصغيرة[١] بشرط أن يكون بين الواحدة والأخرى مقدار قصبة وتسقى مرة فى كل شهر أما إذا زرعت على جانب القنوات فيكون بعد الواحدة عن الأخرى مقدار قصبة أيضاً كما تجب المحافظة عليها من المواشى حتى لا تتلف ولكنها لاتسقى لأن المياه التى تمر بالقنوات كافية لها وعند غرس أشجار التوت يجب أن يكون منها عدد كاف من نوع «البكير» فى كل محل لاستخدام أوراقه فيما بعد فى تغذية دود القز الذى يخرج من بيضه قبل الأوان وتطعم أشجار التوت عندما تبلغ حد الكمال بعد ثلاث سنين أو أربع وتجوز زراعة القطن والخضر والأصناف الصيفية الأخرى بين أشجار التوت[٢] .

وكانت أشجار التوت تورق فى شهر يناير ويتم ظهور ورقها حوالى منتصف فبراير وتستعمل الأوراق فى تغذية دود القز أما ثمر التوت فكان يجنى من الأشجار ويباع فى الطرقات ويحب الأهلون أكله[٣] .

هكذا توسع محمد على فى زراعة أشجار التوت لتوفير الغذاء اللازم لدود القز أما عن تربية دود القز فقد أنشأ محمد على محطات لتربية دود القز

(١) يطلق الأهلون اسم الشمس الكبيرة على الاعتدال الربيعي فى ٢١ مارس والشمس الصغيرة قبل ذلك بشهر .(Mengin: Op. cit., T. II, p. 362)

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص٣ (لائحة ترتيب زراعة أشجار التوت وتكثير محصول الحرير فى ذي الحجة سنة ١٢٤٧) .

(٣) كلوت ج ١ ص ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

يديرها يونانيون وسوريون(١) وجلب بيض الدود من الشام واليونان ومن مدينتى بروسه وأدرنه(٢) .

وكذلك جعل محمد على بعض المشايخ والفلاحين يتعلمون طريقة تربية دود القز على يد المعلمين الأجانب الخبيرين بذلك العمل(٣) وقد ظهر من الفلاحين أفراد ماهرون فى تربية دود القز حتى أن بعضهم فاقوا أساتذتهم من الشاميين(٤) .

وقد تقرر عدم تعرض الحكام للأشخاص المستخدمين فى زراعة التوت وتربية دود القز فلا يأخذونهم إلى الجهادية أو إلى أى عمل آخر يمنعهم من مزاولة مهنتهم الأصلية(٥) .

وكذلك قررت الحكومة بيع محطات تربية دود القز التى بالأقاليم للمشايخ والفلاحين الذين يربون دود القز على أن يكون شراؤهم لها بأقل من ثمن تأسيسها وباختيارهم(٦) .

وكان من جراء هذا التوسع فى تربية دود القز أن بلغ محصول مصر من الحرير الخام فى سنة ١٢٤٧هـ (١٨٣١ - ١٨٣٢) ٦٧٤٨ أقة و٤٠٦ دراهم موزعة على وادى الطميلات والمديريات كما يأتى(٧) :

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص ٥٧٣ (أمر فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٦).
Hamont: Op. cit., T. II, p. 313.

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ٥ (لائحة ترتيب زراعة أشجار التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧). Hamont: Op. cit., T. II, p. 312.

(٣) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٣٠٣ (إلى محمد بك مأمور القليوبية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٢) .

(٤) الوقائع المصرية فى ٧ ذى الحجة سنة ١٢٤٤) .

(٥) الوقائع المصرية عدد ٩ رمضان سنة ١٢٤٦.

(٦) الوقائع المصرية عدد ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٤.

(٧) Bowring: Op. cit., p. 21.

	درهم	أقة
وادى الطميلات	٢٠٠	٢١٣٩
المنوفية	٣٠٠	١٢٢٢
المنصورة	١٥٦	١١٦٧
الغربية	٥٠	٨٨٢
الشرقية	٥٠	٧٤٤
القليوبية	٢٠٠	٣١٠
البحيرة	٢٥٠	٢٢٧
الجيزة	٢٠٠	٥٦
	٤٠٦	٦٧٤٨

وأخذ محصول مصر من الحرير فى الزيادة حتى أن كامبل ذكر فى تقريره فى سنة ١٨٤٠ أن : « الحرير الذى تنتجه مصر يبلغ مقداره عشرين ألف أقة سنوياً(١) » .

وعلى الرغم من أقلمة دود القز فى مصر والتوسع فى تربيته اضطر محمد على فى آخر الأمر إلى الكف عن العناية بتربية دود القز نظراً لقلة المكسب الناتج منها وتبعاً لذلك ألغى احتكار صناعة الحرير حوالى سنة ١٨٤٠ ففقدت بذلك تربية دود القز قوة الحكومة الدافعة التى كانت تسيرها من قبل وتعمل على تثبيت قدمها والتوسع فيها مما أدى إلى إهمالها وهى لا تزال حديثة العهد فى مصر(٢) .

طريقة تربية دود القز :

كانت أماكن تربية دود القز تجهز قبل الميعاد بشهرين فى بيوت المربين أو فى الأماكن المتسعة النظيفة فى الناحية وكانت الحكومة تعطى المربين

(١) تقرير كامبل عن مصر فى يولية سنة ١٨٤٠ (محمد فؤاد شكرى وآخران... بناء دولة. مصر محمد على ص ٧٨١) .

(٢) Hamont: Op. cit., T. I, p. 37, II, pp. 314-315. Grégoire: Op. cit., p. T. 481.

أدوات التربية اللازمة من مشنات وزنابيل وجريد وبوص فإذا حان وقت التربية توزع عليهم بيض الدود بنسبة ما عندهم من أشجار التوت وكمية أوراقها وتمدهم بعشرة أشخاص رجالا ونساء عن كل مائة درهم من البيض للعمل فى تربية الدود(١) .

أما عن طريقة التربية فكانت كما يأتى : يفرش قماش نظيف على طبق ويوضع البيض على القماش وفوق البيض عيدان رفيعة مغطاة بقماش نظيف ويستمر البيض بهذه الكيفية فى مكان حار حتى يفقس فإن كان من تقاوى الروم(٢) ولم يفقس مثل تقاوى الشام يغطى بملاءة خفيفة ويعرض للشمس ثلاث دقائق أو خمس دقائق ثم يعاد إلى مكانه فى ذلك الكفاية لفقسه(٣) .

وعند خروج الدود من البيض يرمى له ورق التوت الصغير فيطلع عليه فتنقل الأوراق بما عليها من الدود إلى مشنات وأطباق غير التى كانت عليها أما البيض الذى لم يفقس بعد فتوضع عليه أوراق التوت ويغطى حتى يفقس وكلما كبر الدود نقل من طبق إلى آخر أو من مشنة إلى أخرى ويعطى الدود فى أول الأمر طعاماً من ورق التوت المخروط لمدة بضعة أيام ثم من ورق التوت غير المبلل بعد ذلك ويكون الطعام مرتين فى النهار إن كان الجو بارداً وثلاث مرات أو أربع مرات إن كان حاراً لأن الدود إذا جاع فى وقت الحر تلف وعندما يكون الدود نائماً لا يرمى له شىء من ورق التوت أما إذا كان بعضه غير نائم فيرمى لهذا البعض ورق قليل . وتجب المحافظة على الدود من الفيران والنمل والثعابين والعصافير والهداهد وما شاكلها من الطيور والهوام الضارة به كما يجب سد الفتحات التى تدخل منها الرياح الحارة وترك النوافذ التى تأتى منها الرياح الطيبة دائماً مفتوحة ويصوم الدود أربعاً وعشرين ساعة

(١) دفتر مصلحة الحرير ص ٣ — ٤ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

كان نظار الحرير والاسطاوات يقومون كل سنة باحصاء أشجار التوت المزروعة فى الحدائق والحقول وعلى السواقى والقنوات ويقدرون كمية أوراقها .

(٢) تقاوى الروم هى المجلوبة من مدينتى بروسة وأدرنة .

(٣) دفتر مصلحة الحرير ص ٥ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

كل سبعة أيام أو ثمانية وعلى هذا المنوال يصوم أربع مرات يبدأ بعدها فى إخراج الحرير وعندئذ توضع له فروع متشعبة من الأشجار ليطلع عليها ويكوّن على أطرافها الفيالج (الشرانق) وعندما يتم تكوين الفيالج تؤخذ الفروع ويفرز أحسنها للتقاوى وينشر الباقى فى الشمس فى مكان ليست به رياح بشرط أن تكون الفيالج متفرقة ليس بعضها فوق بعض حتى تؤثر الشمس فيها فتموت الدودة بداخلها لأنها إذا بقيت على قيد الحياة تحولت إلى عذراء ثم إلى فراشة تخرق الفيلجة فتجعلها غير صالحة للحرير وتستمر الفيالج فى الشمس على هذا المنوال بضعة أيام وفى تلك المدة تجب المحافظة عليها من الفيران والنمل وعندما تنشف يكر حريرها بواسطة الدواليب(١) .

وللحصول على بيض الدود للتقاوى تنظم الفيالج القوية فى خيط وتعلق على حبال فتتحول الدودة إلى عذراء والعذراء إلى فراشة تثقب الفيلجة وتخرج منها وهكذا يخرج من الفيالج فراش من ذكور وإناث فيوضع على صينية أو طبق من الخوص فيتزاوج الذكر والأنثى ثلاث ساعات أو ثلاث ساعات ونصفا بعدها يفرق بينهما وتوضع الإناث على مقدار ذراعين من القماش حيث تضع بيضها فيلتصق بالقماش وعند تمام الوضع يخاط القماش من أطرافه فيصير كيساً يعلق فى مكان بارد متجدد الهواء ويخصص رجل لحراسة الأكياس وحفظها من الفيران والذباب والنمل والعصافير وسائر الطيور والهوام التى تتلف البيض وعند اقتراب ميعاد توزيع البيض على المربين تبل الأكياس فى طشت به ماء صاف ثم تكحت بالسكين ويغسل البيض بماء صاف فيطفو الفاسد منه على سطح الماء ويرسب السليم فيؤخذ وينشر على ملاءة نظيفة فى الظل لأن الشمس تؤثر فيه فيفقس قبل أوانه وبعد تجفيفه جيداً يحفظ لحين توزيعه على المربين(٢) .

(١) دفتر مصلحة الحرير ص ٥ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

حجم الفراش الإناث أكبر من حجم الفراش الذكور .

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ٤ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

هذا عن تقاوى الشام أما تقاوى الروم فتوضع الإناث بعد فرزها من الذكور على ملاءة حيث تضع بيضها ولما كان لا يلتصق بالقماش مثل بيض الشام فإنه ينظف ويوضع فى أكياس من القماش فى كل عين من عيونها أربعون درهماً أو خمسون ثم تعلق الأكياس فى مكان متجدد الهواء ويعين لها حراس لحفظها ورؤيتها كل يوم لأن الفار إذا خرقها وقع ما بها من بيض لأنه غير ملتصق بالقماش وفى تلك الحالة تكون الخسارة أعم وأعظم(١) .

هذه هى طريقة تربية دود القز وكان المسئول عن تنفيذ ما جاء بها من خدمة الدود وتنظيف أماكنه نظار التربية «والأسطاوات» فأى تكاسل أو إهمال فى ذلك منسوب إليهم أما المأمورون ونظار الأقسام فعليهم تقديم الأشخاص اللازمين للخدمة وكذلك المشنات والزنابيل والجريد فإن تأخر إعطاء الأشخاص أو تقديم تلك الأدوات عن الميعاد فعلى نظار التربية كتابة تقرير بذلك وختمه من المأمور وحفظه عندهم حتى لا يكون الإهمال منسوباً إليهم(٢) .

وكان الإشراف على تربية دود القز بيد كل من محمد بسيم الأدرنالى ومصطفى أغا مأمورى زراعة اشجار التوت وتكثيرها (٣) وبهذا كانت للحكومة الرقابة التامة على تربية دود القز .

وكان نقف دود القز للبيض يوافق بدء شهر مارس أو قبله بقليل وبعد مضى شهر من النقف تبدأ الدودة فى إخراج الحرير من فمها(٤) فتبنى حول جسمها بيتا يسمى الفيلجة (الشرنقة) يؤخذ منها الحرير أما الفيلجة التى تحجز للحصول منها على البيض فإن الدودة تتحول فى داخلها عذراء ثم تتحول العذراء فراشة وحينئذ تثقب الفيلجة وتخرج منها فتضع الأنثى

(١) دفتر مصلحة الحرير ص ٥ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

(٢) دفتر مصلحة الحرير ص ٤ (لائحة ترتيب زراعة التوت وتكثير محصول الحرير فى ذى الحجة سنة ١٢٤٧) .

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ وعدد ٩ رمضان سنة ١٢٤٦.

(٤) كلوت ج ٢ ص ٤٣٨ .

بيضها ويحفظ كما تقدم لاستخدامه فى تربية دود القز فى العام التالى .

ولم يكن للأمراض الوبائية وجود بين دود القز فى مصر ولكن الحرارة الشديدة والعثير والندى والرياح الساخنة ضارة به(١) . ولذا كانت الجهود مبذولة للعناية به وعدم تعريضه لتلك الأشياء والمحافظة عليه من الطيور والهوام الضارة به كما ذكر فى طريقة تربيته .

وكانت الأوقية من البيض تنتج من ٧٠٠٠ إلى ٧٢٠٠ فيلجة تزن كل منها من نصف درهم إلى درهم وينتج من كل ٢٥٠ فيلجة إلى ٢٦٠ فيلجة رطل من الحرير زنته ١٢ أوقية(٢) .

وقد أنشأ محمد على مصانع للحرير كان بها نحو مائة نول حوالى سنة ١٨٤٠ وجلب بعض الأرمن من الآستانة لنسج الحرير على الطريقة المتبعة فى هذه المدينة وفى الهند وقد احتكر محمد على صناعة الحرير وتبعاً لذلك كان يستولى على جميع محصول الحرير بما يقرره من ثمن يخصم منه ما يقدمه للمربين من بيض الحرير والأدوات والأشخاص وقد ألغى ذلك الاحتكار حوالى سنة ١٨٤٠ (٣) .

وعلى الرغم من أن محصول مصر من الحرير كان ٦٧٤٨ أقة و٤٠٦ دراهم فى سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣١ – ١٨٣٢) فانه لم يكن كافياً للاستهلاك الداخلى إذ كانت مصر تستورد كميات كبيرة من الحرير الخام من سوريا وقد بلغ ما استخدمته مصر فى سنة ١٨٢٩ فى صناعة الحرير ٦٠٠٠٠ أقة من الحرير الخام(٤) .

(١) كلوت ج ٢ ص ٤٣٨ .Bowring: Op. cit., p. 21

(٢) كلوت ج ٢ ص ص ٤٣٨ — ٤٣٩ .Bowring: Op. cit., p. 21

(٣) كلوت ج ٢ ص ٤٤٧ .Hamont: Op. cit., T. I. p. 37, T. II, pp. 314-315

Bowring: Op. cit., pp. 21, 34.

(٤) .Bowring: Op. cit., pp. 21, 34

الفصل الرابع

النحل

تكثير النحل :

النحل معروف فى مصر منذ القدم وكانت تربيته منتشرة فى مختلف المديريات فى أول القرن التاسع عشر حتى أن خلايا النحل كانت موجودة بكميات كبيرة فى جميع القرى تقريباً بمديرية أسيوط[1] .

وقد عمل محمد على على تكثير النحل فى الوجه البحرى وذلك بنشر تربيته فى القرى الملائمة وملاحظة صغاره[2] .

وكذلك فرض محمد على فى أواخر عهده على أصحاب النحل زيادة الخلايا سنوياً بنسبة خليتين لكل عشر خلايا وأمر المعاونين بإحصاء الخلايا وربط الزيادة عليها بالنسبة المذكورة وإثبات الزيادة فى التقارير التى يقدمونها إليه[3]

ويقرر هامون أن « الأقباط وكذلك الفلاحين فى المدن والأرياف قد اتخذوا عادة لها قيمتها ألا وهى إقامة خلايا النحل على سطوح منازلهم .... فى القاهرة أقباط لا يمارسون أية مهنة سوى تربية النحل وعندهم لغاية مائة خلية فوق سطوحهم »[4] .

---

(١) Girard: Op. cit., p. 132.

(٢) دفتر ١٦ معية تركى رقم ١٢٤ (إرادة إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) . دفتر ١٨ معية تركى رقم ١٥٥ (من الجناب العالى إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) .

(٣) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ص ٢٣ و ٥٦ (لائحة المعاونين فى ٢٩ المحرم سنة ١٢٦٢) .

(٤) Hamont: Op. cit., T. I, p. 362.

طريقة تربية النحل :

كانت خلايا النحل فى أول القرن التاسع عشر توضع أفقياً الواحدة فوق الأخرى فى الحدائق أو فوق سطوح المنازل وكانت الخلية عبارة عن اسطوانة جوفاء من الطين المجفف فى الشمس طولها ١٢٠ سنتيمترا وقطرها ٢٠ سنتيمترا بداخلها أقراص صغيرة سمك الواحد منها ثلاثة سنتيمترات أو أربعة بعضها وراء بعض فى شكل عمودى وهذا الوضع يسمح بنزع أقراص الشمع والعسل دون إتلاف النحل إذ عند جنى المحصول كانت النار توقد عند مدخل الخلية فى جلة جافة من روث الجاموس أو الجمال فيدفع الدخان النحل المجاور للمدخل إلى الوراء وعندئذ تفتح الخلية وتفصل أقراص الشمع عن الجانب الداخلى للخلية بملعقة من الحديد ثم تنقل إلى الخارج وتستمر عملية تدخين الخلية ونزع الأقراص بالتتابع حتى يشغل النحل ثلث الخلية تقريباً فيترك له عسل ذلك الثلث وبهذه الكيفية كان عسل النحل يجنى مع شمعه مرة واحدة فى السنة وكان المحصول السنوى لعشر خلايا ٥٠ رطلا من العسل ورطلين من الشمع وعند إنشاء خلية جديدة كانت توضع بداخلها مع النحل بعض أقراص الشمع بعسلها(١) .

هكذا كانت طريقة تربية النحل فلما تولى محمد على حكم مصر واهتم بالإنتاج الزراعى كانت تربية النحل مما لفت انتباهه رغبة منه فى زيادة محصول عسل النحل وشمعه ولذا بحثت حكومته ذلك الموضوع وعملت على ملاحظة صغار النحل والعناية بجنى العسل(٢) .

وكذلك استحضر محمد على من الخارج خبراء فى تربية النحل لتعليم المصريين صناعة الخلايا وغيرها مما يتصل بتربية النحل وإرشادهم إلى أحسن

---

(١) Girard: Op. cit., p. 132.

(٢) دفتر ١٦ معية تركى رقم ١٢٤ (إرادة إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) . دفتر ١٨ معية تركى رقم ١٥٥ (من الجناب العالى إلى ناظر الأقاليم البحرية فى ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩) .

الطرق فى ذلك وكان من بين هؤلاء الأجانب خبراء من سكان جزيرة طشيوز (١)

وقد أعفت الحكومة النحالين من العمل فى منشآت الرى إذا لم تكن فى حوزتهم أطيان زراعية كما أعفتهم من العمل فى الأشغال الأميرية مثل العمارات وضرب الطوب (٢) .

وكان بعض أصحاب النحل ينقلون الخلايا من إقليم إلى آخر لإفادة النحل من الغذاء والهواء (٣) .

ولاشك فى أن جهود محمد على فى إكثار النحل والعناية بتربيته أدت إلى زيادة محصول مصر من عسل النحل وشمعه ففى سنة ١٨٣٣ كان المحصول ٢٤٠٠ قنطار من العسل و ٥٠٠ قنطار من الشمع (٤) .

وقد أرسل محمد على البعوث إلى فرنسا لتعلم صناعة شمع العسل فمكث فيها الشيخ عبدالله والشيخ محمد مرعى حوالى ثلاث سنوات وفى ديسمبر سنة ١٨٣١ انتهت دراستهما ورجعا إلى مصر وكذلك أرسل بدوى سالم أفندى وأحمد ندا أفندى إلى فرنسا فى سنة ١٨٤٥ للتخصص فى العلوم الكيمائية وتحصيل صناعة الصابون وشمع العسل وقد رجعا إلى مصر فى أواخر سنة ١٨٤٧ بعد انتهاء بعثتهما (٥) .

وقام المصريون الذين تعلموا صناعة شمع العسل بتلك الصناعة فى مصر لحساب الحكومة (٦) .

وقد احتكر محمد على عسل النحل وشمعه فى سنة ١٢٣٥ هـ (سنة ١٨١٩ —

---

(١) أمين سامى ج ٢ ص ص ٣١٠ و ٣١٦ (أمر إلى نجيب افندى قبوكتخدا بالآستانة في ١١ ربيع الأول سنة ١٢٣٩ ، أمر إلى كتخدا فى ١١ ربيع الأول سنة ١٢٣٩ ، أمر إلى ناظر قسم المنصورة فى غاية ذى الحجة سنة ١٢٣٩) .

جزيرة طشيوز بالقرب من قولة باليونان .

(٢) لائحة الفلاح ص ص ٣٩ و ٤٤ .

(٣) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٢٣٣ (أمر إلى حسن أغا مأمور نظام فوه وكفر الشيخ فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٤٢) .

(٤) Mengin: Histoire Sommaire..., pp. 161-162.

(٥) عمر طوسون : البعثات العلمية ص ص ٥٧ و ٣٤٧ — ٣٤٨ .

(٦) محفظة ٤ ديوان خديوى تركى رقم ٢٥ (من الجناب العالى إلى مأمور الديوان فى ٥ صفر سنة ١٢٥٣) .

١٨٢٠ م) إذ حدث فى تلك السنة « الحجر على عسل النحل وشمعه فيضبط جميعه للدولة ويباع رطل الشمع بستة قروش ولا يوجد إلا ما كان مختلساً ويباع خفية وكان رطله قبل الحجر بثلاثة قروش فإذا وردت مراكب إلى الساحل نزل إليها المفتشون على الأشياء ومن جملتها الشمع فيأخذون ما يجدونه ويحسب لهم بأبخس ثمن فإن أخفى شيئا وعثروا عليه أخذوه بلا ثمن ونكلوا بالشخص الذى يجدون معه ذلك وسموه حراميا ليرتدع غيره »[1] .

وخوفاً من أن يقلل الاحتكار من رغبة أصحاب النحل فى تربيته ويثبط همتهم فينقص بذلك محصول الشمع والعسل أدخل محمد على تعديلا على هذا الاحتكار وذلك باحصاء خلايا النحل وفرض مقدار معين من العسل والشمع على كل واحدة منها يجمعه للحكومة مشايخ العسالين فى كل إقليم بالثمن الذى تحدده[2] .

وكذلك رفض محمد على فيما بعد فكرة احتكار جميع شمع العسل منعاً لتقليل شوق أصحاب النحل فى تربيته ورأى شراء ما يحتاج إليه من الشمع من أصحاب النحل مع ترك ما يبقى بعد ذلك لهم يبيعونه كما يشاءون[2] .

---

(١) الجبرتى ج ٤ ص ٣٣٦ (حوادث سنة ١٢٣٥) .

(٢) دفتر ٢٥ معية تركى رقم ٢٣٣ (أمر إلى حسن أغا مأمور نظام فوه وكفر الشيخ فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٤٢) .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٤.
احتاجت الحكومة فى تلك السنة إلى ٢٢٥ قنطاراً من شمع العسل ففرضت ذلك المقدار على الأقاليم وقسمته عليها بالعدالة واشترته بسعر القنطار ٣٥٠ قرشاً :

الملحق الأول

لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣هـ (ديسمبر ١٨٤٧)[١]

البند الأول :

بخصوص الأطيان المعطية بالغاروقة وأربابها مطالبين بها فعن ذلك إذا كانت الأطيان المعطية بالغاروقة تكون أثرية مذكورين من قديم ويكون إعطاها من بعد المساحة فإذا كانت مرهونة بموجب حجج وسندات وأصحابها طلبوها بناء على اقتدارهم فى دفع الغاروقة لواضعين اليد ومقدرتهم على زراعة الأطيان فمتى تحقق اقتدار صاحب الأثر على ذلك وأن فيه مقدرة لزراعة الأطيان لوحده بدون أن يشارك عليها أو يؤجرها لشخص آخر فلا يمنع من ذلك حيث هو صاحب الأثر الأصلى ولا يغير فى ذلك تحديد الميعاد إن كان وضع اليد عليها من مدة قليلة أو مدة كثيرة وأما إذا كان صاحب الأثر يدعى أن الأطيان معطية من قبل المساحة فلا يسمع بل تفضل الأطيان مع واضع اليد التى صارت المساحة على اسمه وأما إذا كان صاحب الأثر ولو أنه اقتدر على دفع الغاروقة إلا أنه يكون غير مقتدر على زراعة الأطيان جميعها ومرامه أخذها وزراعة جانب منها على ذمته ويؤجر الباقى أو يؤجر الجميع إلى شخص آخر بزيادة غاروقة فمتى اتضح ذلك فلا يتسلم له إنما يعطى له منها جانب لزراعته على قدر اقتداره ويدفع غاروقة ما يخص القدر الذى يعطى له وأما إذا كان صاحب الأثر أسقط أثره لشخص والآن صاحب

(١) دفتر ١٦١٥ وارد معية عربى ص ص ١٠٢ — ١١٠ رقم ٦ فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ . دفتر مجموع نظام زراعة ص ص ٣٨ — ٤٣ (لائحة الأطيان فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) .

الأثر مطالب بالأطيان أثره فلكون أن إسقاط الأثر فهو أشبه ببيع وشراء فما دام يوجد تحت واضع اليد سند شرعى بإسقاط الأثر أو شهود من المعتمدين الذى يعتبر شهادتهم يشهدون له بذلك فتبقى الأطيان مع واضع اليد بدون ارتجاع لصاحب الأثر .

البند الثانى :

بخصوص المسحبين الذين حضروا وأقاموا ببلادهم بنواحى المديرية وطالبين أثرهم وكذا مذكورين مقيمين بنواحى المديرية وطلبوا أطيانهم الأثر وصار التوقيف لهم من واضعين اليد لداعى أن الأطيان بعضها كان عليها بقايا وخصها توزيعات ودفعها واضع اليد وصرف على الأطيان مصاريف فى إصلاحها ونحو ذلك فعن ذلك يلزم أن إذا كان أحدا قبل التسحب أعطى أطيان بالغاروقة وحضر بعد التسحب طلبها يجرى إعطاها إليه بعد دفع الغاروقة على وجه ما توضح بالبند الأول وأما إذا كان بعض المسحبين أو المقيمين عند طلب أحدهم أطيان وتحقق أن تركها كان بواسطة تسلط المشايخ عليه لأجل أخذ أطيانه وزراعتها أو إعطاها بالغاروقة بمعرفتهم لمن يريدوا مع كون صاحبها لم عليه بقايا لغاية مدة التسحب فبعد التحقيق إذا تبين أن المشايخ هم الذين كانوا زارعين الأطيان فيصير ارتجاع الأطيان لصاحبها كما كانت على حسب ما مر الذكر وإذا كانوا المشايخ هم الذين كانوا أعطوها بالغاروقة فيدفعوا غاروقتها التى استولوها وتعطى الأطيان لصاحبها على وجه ما سبق ذكره وأما إذا كانوا المسحبين أو غيرهم الذين فى نواحى المديرية يكونوا فى حال الأصل عليهم بقايا وأعطوا أطيانهم لناسات خلافهم من أجل تسديد البقايا والآن طالبين أطيانهم بالثانى فمن حيث البقايا المذكورة صارت أشبه بغاروقة والمستولى على الأطيان لازم أن يكون سدد الباقى عليه فإذا كان حضر صاحب الأثر وطلب أطيانه ويكون مضى عليها خمسة أو ستة سنة فلأجل تعيشه منها يعطى له مقدار نصف الأطيان لأجل زراعته فيها

ويدفع ما يخص النصف المذكور من البقايا لواضع اليد وأما إذا كان مضى عليها عشرة سنوات أو أكثر فإذا كان موجود أطيان زيادة بالناحية يعطى له ما يلزم منها لأجل تعيشه وأما إذا ما وجد يعطى له فقط ثلث الأطيان لأجل تعيشه منها ويدفع ما يخص الثلث المذكور على وجه ما سبق ذكره بشرط أن قيمة البقايا الذى يدفعها صاحب الأثر سوى كان بحق النصف أو بحق الثلث يكون بواقع قيمة البقايا التى تخلفت على الأطيان لغاية مدة تسحبه مع ما خصها من التوزيعات التى توزعت من ابتداء سنة ١٢٥٧ وأما إذا كان النفر المتسحب الذى حضر ببلده من ضمن نواحى المديرية وطلب أطيانه بحيث لا له مقدرة على دفع البقايا بواقع النصف ولا بواقع الثلث ولا يوجد بوقتها أطيان زيادة بالناحية لإعطاها له فمثل هذا يلزم أن حضرة المدير يعمل له طريقة بمعرفته توجب تعيشه وعماره ببلده وأما مادة المصروفات المنصرفة على الأطيان فهذا لا يخص صاحب الأثر بها شىء لكونها تعد فى مقابلة مكسب الزراعة التى استحصل واضح اليد عليها .

البند الثالث :

بخصوص الأطيان التى كانت أخذت من مذكورين وتوزعت على خلافهم بطريق الرمية لداعى عدم اقتدار أربابها والآن صاروا مقتدرين على زراعتها وأن الواضعين اليد متوقفين فى الإعطاء فعن ذلك أن الأشخاص الذى يكونوا أخذت منهم الأطيان مثل ذلك نظراً لعدم اقتدارهم وتوزعت بطريق الرمية بنواحى المديرية والآن يرغبوا أخذها فيقتضى أن ينظر بمعرفة المدير إلى كيفية اقتدارهم وتعيشهم ويعطى لهم أطيان من الأطيان المرقومة على قدر تعيشهم فقط بالناحية التى يكونوا بها وإذا كانت تلك الأطيان عليها بقايا أو توزيعات فيدفعوا ما يخصهم منها بواقع مايخص قيمة الأطيان التى تعطى إليهم على وجه ما سبق ذكره ولا يعتبر فى ذلك تحديد ميعاد إن كانت الأطيان توزعت من مدد قليلة أو كثيرة وأما إذا كان الواضع يده على الطين يدعى أنه صرف مصروفات

فى إصلاح الأطيان ونحو ذلك فيصرف النظر عن طلب تلك المصروفات من صاحب الأثر لكونها وإن كانت صحيحة لكنها تعد فى مقابلة مكسب الزراعة التى استحصل عليها واضع اليد مدة زراعته بالأطيان المرقومة حسبما توضح قبله .

البند الرابع :

بخصوص الأطيان التى كانوا أربابها غير مقتدرين على زراعة الأصناف وحفر السواقى بمقتضى الأوامر الصادرة من سنة ١٢٤٣ لغاية سنة ١٢٥١ كان عطى منها أطيان لأشخاص مقتدرين على الزراعة بوقتها لأجل أنهم يزرعوها أصناف لكونها مجاورة لأطيانهم ولم عطى لأصحاب الأثر أطيانهم ولا بدلها والآن مطالبين بها والواضعين اليد متوقفين فى ذلك فعن هذا أنه إذا كان أحد من أصحاب الأطيان المرقومة طالب أطيانه فيقتضى أن ينظر بمعرفة المدير إلى صاحب الطين واقتداره ويعطى له جانب من أطيانه على قدر مقدرته للزراعة فقط ولا يعتبر فى ذلك تحديد ميعاد كما سبق وإذا كان بوقت ترك الأطيان كان متخلف عليها بقايا ودفعها واضع اليد وكذا بمدة واضع اليد استجد عليها توزيعات من البقايا المعتاد توزيعها على الأطيان وصار دفعها من واضع اليد أيضاً فيلزم أن صاحب الأثر يدفع ما يخصه فى ذلك بواقع مقدار الأطيان التى تعطى إليه .

البند الخامس :

بخصوص الفردة التى كانت على واضعين اليد فى الأطيان المرقومة بالأبواب المشروحة أعلاه وعندما أخذت منهم الأطيان لصاحب الأثر فبمقابلة ما يصير الضم على صاحب الأثر من الفردة نظير الطين الذى أخذه يستبعد من فردة واضع اليد نظراً لمنع اكتسابه من الطين وعن ذلك حيث أن الفردة جارى تعديلها بحسب الاكتساب إن كان كل سنة أو سنتين أو ثلاثة فهذا بحسب

التعديل يجرى التمويل والتحصيل لأن الاكتساب ليس فقط منوط بزراعة الأطيان وكثرتها وقلتها بل بواقع الاكتساب والاقتدار فى كل نفر من أمثال موارد البيع والشرى ووجود مواشى وأرزاق وغيره والأطيان من الجملة فبحسب التعديل يجرى التمويل كما ذكر .

البند السادس :

يلزم أنه إذا كان من بعد الآن أحدا يؤجر أطيانه أو يعطيها بالغاروقة أو يشارك أو يرابع عليها أو يصير إسقاط الأطيان أثريته إلى شخص آخر أو يرهنها فإذا وقع ذلك من بعد الآن بالنواحى ما بين أصحاب لأطيان الأثر والأهالى وغيرهم فيكون بسند مدموغ يصير تحريره ما بين الآخذ والعاطى ولا يصير وقوع أشياء مثل ذلك من بعد الآن بدون سندات ولا بسندات من ورق غير مدموغ وهذا لأجل إذا تداعوا أصحاب الأطيان الأثرية بشأن أطيانهم كما الحاصل الآن فلا يحصل منازعة فيما بينهم وبين واضعين اليد حيث يبقى موجوداً بذلك سندات تعتمد لأجل فصل منازعتهم بمعرفة الحكومة الذى هو ديوان المديرية وبما أنه بكامل المديريات موجود بهم الورق المدموغ فعند لزوم تحرير السند الذى يلزم لذلك يصير مشترى السند بمعرفة أربابه ويجرى تحريره كما يلزم وأما إذا صار التداعى فيما بعد عن أشياء مثل ذلك من دون أن يكون بها سندات كما ذكر وتحقق أن الإعطاء فى الأطيان صار من بعد صدور هذا ولم كان تحرر به سند مدموغ فبوقتها لم يصير سماع دعوى من يدعى عن ذلك .

الملحق الثانى

الأشهر القبطية وما يقابلها من الأشهر الإفرنجية[1]

الشهر القبطى	ما يقابله
توت	١٠ سبتمبر — ٩ أكتوبر (١١ سبتمبر — ١٠ أكتوبر مرة كل أربع سنوات).
بابة	١٠ أكتوبر — ٨ نوفبر (١١ أكتوبر — ٩ نوفبر مرة كل أربع سنوات).
هاتور	٩ نوفبر — ٨ ديسمبر (١٠ نوفبر — ٩ ديسمبر مرة كل أربع سنوت).
كيهك	٩ ديسمبر — ٧ يناير (١٠ ديسمبر — ٨ يناير مرة كل أربع سنوات).
طوبة	٨ يناير — ٦ فبراير (٩ يناير — ٧ فبراير مرة كل أربع سنوات).
أمشير	٧ فبراير — ٨ مارس (٨ فبراير — ٨ مارس مرة كل أربع سنوات).
برمهات	٩ مارس — ٧ أبريل.
برمودة	٨ أبريل — ٧ مايو.
بشنس	٨ مايو — ٦ يونية.
بؤونة	٧ يونية — ٦ يولية.
أبيب	٧ يولية — ٥ أغسطس.
مسرى	٦ أغسطس — ٤ سبتمبر.

ثم يأتى النسىء بعد مسرى وهو خمسة أيام من ٥ سبتمبر إلى ٩ سبتمبر وفى السنة الرابعة يكون ستة أيام من ٥ سبتمبر إلى ١٠ سبتمبر أى مرة كل أربع سنوات وقد كان النسىء ستة أيام بعد مسرى سنة ١٥٢٣ (سبتمبر سنة ١٨٠٧) ثم خمسة أيام لمدة ثلاث سنوات وفى السنة الرابعة ستة أيام وهكذا.

(١) محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية ص ص ٦٠٨ — ٦٣٤.

الملحق الثالث

أوائل السنين الهجرية وما يقابلها من التواريخ القبطية والإفرنجية(1)

أول السنة الهجرية	التاريخ القبطى		التاريخ الإفرنجى	
١٢١٥	١٨ بشنس	١٥١٦	٢٥ مايو	١٨٠٠
١٢١٦	٧ بشنس	١٥١٧	١٤ مايو	١٨٠١
١٢١٧	٢٧ برمودة	١٥١٨	٤ مايو	١٨٠٢
١٢١٨	١٦ برمودة	١٥١٩	٢٣ أبريل	١٨٠٣
١٢١٩	٥ برمودة	١٥٢٠	١٣ أبريل	١٨٠٤
١٢٢٠	٢٤ برمهات	١٥٢١	١ أبريل	١٨٠٥
١٢٢١	١٣ برمهات	١٥٢٢	٢١ مارس	١٨٠٦
١٢٢٢	٣ برمهات	١٥٢٣	١١ مارس	١٨٠٧
١٢٢٣	٢١ أمشير	١٥٢٤	٢٨ فبراير	١٨٠٨
١٢٢٤	١٠ أمشير	١٥٢٥	١٦ فبراير	١٨٠٩
١٢٢٥	٣٠ طوبة	١٥٢٦	٦ فبراير	١٨١٠
١٢٢٦	١٩ طوبة	١٥٢٧	٢٦ يناير	١٨١١
١٢٢٧	٨ طوبة	١٥٢٨	١٦ يناير	١٨١٢
١٢٢٨	٢٧ كيهك	١٥٢٩	٤ يناير	١٨١٣
١٢٢٩	١٦ كيهك	١٥٣٠	٢٤ ديسمبر	١٨١٣
١٢٣٠	٦ كيهك	١٥٣١	١٤ ديسمبر	١٨١٤
١٢٣١	٢٤ هاتور	١٥٣٢	٣ ديسمبر	١٨١٥
١٢٣٢	١٣ هاتور	١٥٣٣	٢١ نوفبر	١٨١٦
١٢٣٣	٣ هاتور	١٥٣٤	١١ نوفبر	١٨١٧
١٢٣٤	٢٢ بابة	١٢٣٥	٣١ أكتوبر	١٨١٨
١٢٣٥	١٠ بابة	١٥٣٦	٢٠ أكتوبر	١٨١٩
١٢٣٦	٣٠ توت	١٥٣٧	٩ أكتوبر	١٨٢٠
١٢٣٧	١٩ توت	١٥٣٨	٢٨ سبتمبر	١٨٢١

(1) محمد مختار : التوفيقات الإلهامية ص ص ٦٠٨ — ٦٣٤.

أول السنة الهجرية	التاريخ القبطى	التاريخ الإفرنجى
١٢٣٨	٩ توت ١٥٣٩	١٨ سبتمبر ١٨٢٢
١٢٣٩	٣ النسىء ١٥٣٩	٧ سبتمبر ١٨٢٣
١٢٤٠	٢١ مسرى ١٥٤٠	٢٦أغسطس ١٨٢٤
١٢٤١	١١ مسرى ١٥٤١	١٦أغسطس ١٧٢٥
١٢٤٢	٣٠ أبيب ١٥٤٢	٥ أغسطس١٨٢٦
١٢٤٣	١٩ أبيب ١٥٤٣	٢٥ يولية ١٨٢٧
١٢٤٤	٨ أبيب ١٥٤٤	١٤ يولية ١٨٢٨
١٢٤٥	٢٧ بؤونة ١٥٤٥	٣ يولية ١٨٢٩
١٢٤٦	١٦ بؤونة ١٥٤٦	٢٢ يونية ١٨٣٠
١٢٤٧	٦ بؤونة ١٥٤٧	١٢ يونية ١٨٣١
١٢٤٨	٢٤ بشنس ١٥٤٨	٣١ مايو ١٨٣٢
١٢٤٩	١٤ بشنس ١٥٤٩	٢١ مايو ١٨٣٣
١٢٥٠	٣ بشنس ١٥٥٠	١٠ مايو ١٨٣٤
١٢٥١	٢٢ برمودة ١٥٥١	٢٩ أبريل ١٨٣٥
١٢٥٢	١١ برمودة ١٥٥٢	١٨ أبريل ١٨٣٦
١٢٥٣	٣٠ برمهات ١٥٥٣	٧ أبريل ١٨٣٧
١٢٥٤	١٩ برمهات ١٥٥٤	٢٧ مارس ١٨٣٨
١٢٥٥	٩ برمهات ١٥٥٥	١٧ مارس ١٨٣٩
١٢٥٦	٢٧ أمشير ١٥٥٦	٥ مارس ١٨٤٠
١٢٥٧	١٧ أمشير ١٥٥٧	٢٣ فبراير ١٨٤١
١٢٥٨	٦ أمشير ١٥٥٨	١٢ فبراير ١٨٤٢
١٢٥٩	٢٥ طوبة ١٥٥٩	١ فبراير ١٨٤٣
١٢٦٠	١٤ طوبة ١٥٦٠	٢٢ يناير ١٨٤٤
١٢٦١	٣ طوبة ١٥٦١	١٠ يناير ١٨٤٥
١٢٦٢	٢٢ كيهك ١٥٦٢	٣٠ ديسمبر ١٨٤٥
١٢٦٣	١٢ كيهك ١٥٦٣	٢٠ ديسمبر ١٨٤٦
١٢٦٤	٣٠ هاتور ١٥٦٤	٩ ديسمبر ١٨٤٧
١٢٦٥	١٩ هاتور ١٥٦٥	٢٧ نوفبر ١٨٤٨
١٢٦٦	٩ هاتور ١٥٦٦	١٧ نوفبر ١٨٤٩
١٢٦٧	٢٨ بابة ١٥٦٧	٦ نوفبر ١٨٥٠

الملحق الرابع

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية والتركية

١ — وثائق لم يسبق نشرها

ا — من قسم المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك :

بعض هذه الوثائق باللغة العربية والبعض الآخر باللغة التركية وقد عمل قسم المحفوظات التاريخية فهرساً لها على حسب الموضوعات والسنين كما ترجم الوثائق التركية إلى اللغة العربية وتوجد الوثائق العربية والتركية فى الدفاتر والمحافظ الآتية : —

١ — دفاتر « أوامر » : مقيدة فيها الأوامر الصادرة من الوالى باللغة العربية إلى الدواوين والأقاليم .

٢ — دفاتر « ديوان خديوى تركى » : مقيدة فيها لوائح وأوامر باللغة التركية .

٣ — دفاتر « معية تركى » : وهى دفاتر قيودات قيدت فيها المكاتبات التركية بين المعية والدواوين والأقاليم .

٤ — دفاتر « معية عربى » : وهى دفاتر قيودات قيدت فيها المكاتبات العربية بين المعية والدواوين والأقاليم .

٥ — دفتر « مجلس ملكية » : وفيه بعض اللوائح والأوامر باللغة التركية .

٦ — دفتر « مجموع أمور إدارة وإجراءات » . وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بإدارة الدواوين والمصالح منذ محمد على إلى عصر إسماعيل . وقد جمعت بناء على أمر إسماعيل إلى مجلس الأحكام فى ٦ شعبان سنة

١٢٧٩هـ (يناير سنة ١٨٦٣) وترجم ما كان منها باللغة التركية إلى اللغة العربية[١] .

٧ ـ دفتر « مجموع أوامر جنائية » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بالعقوبات منذ محمد على إلى عصر إسماعيل . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

٨ ـ دفتر « مجموع ترتيبات ووظائف » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بوظيفة كل شخص وما فرض عليه من خدمة وواجبات منذ محمد على إلى عصر إسماعيل . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

٩ ـ دفتر « مجموع نظام زراعة » : وفيه القوانين واللوائح والأوامر الخاصة بالزراعة منذ محمد على إلى عصر إسماعيل . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه .

١٠ ـ دفتر « مصلحة الحرير » : وفيه اللوائح والقوانين والأوامر الخاصة بتربية دود القز وبقية الزراعة منذ محمد على إلى عصر إسماعيل . وقد وضع هذا الدفتر كسابقه وهو تكملة له .

١١ ـ محافظ « ديوان خديوى تركى » : وبها المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين الديوان الخديوى .

١٢ ـ محافظ « معية تركى » : وبها المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية .

ب ـ من دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

١ ـ الأوامر العلية : وهى مجموعة من أوامر محمد على باللغة العربية مترجمة عن التركية .

٢ ـ تقاسيط الجفالك باسم محمد على وأفراد أسرته (باللغة العربية) .

٣ ـ دفاتر التزامات (باللغة التركية) .

---

(١) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ١ .

٤ ــ دفاتر الجفالك وفيها قيدت تقاسيط الجفالك (باللغة العربية) .

٥ ــ دفاتر الرزق : وفيها قيدت تقاسيط الرزق (باللغة العربية) .

٦ ــ دفاتر مكلفات الأطيان (باللغة العربية) .

٧ ــ دفتر به خلاصة مضبطة المجلس العمومى فى سنة ١٢٥٦ هـ (باللغة العربية) .

٨ ــ محفوظات الروزنامة : وبها تقاسيط الالتزام باللغة التركية ومكتوبة بخط القرمة .

جـ ــ من دار الكتب المصرية :

إنعام بمسموح مصطبة على الشيخ فودة والشيخ محمد حبيب فى سنة ١٢٤٥ هـ .

٢ ــ وثائق نشرت

١ ــ أمين سامى : تقويم النيل ج١ فى سنة ١٩١٦ و ج ٢ فى سنة ١٩٢٨ وج ٣ المجلد الأول فى سنة ١٩٣٦ .

٢ ــ تقرير كامبل عن مصر فى يولية سنة ١٨٤٠ : (ترجمة) [محمد فؤاد شكرى وعبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة . مصر محمد على . ١٩٤٨ . ص ص ٧٤٨ ــ ٨٠٢] .

٣ ــ جلاد (فيليب) : قاموس الإدارة والقضاء ج ٥ فى سنة ١٨٩١.

٤ ــ قانون رجب سنة ١٢٦٥ هـ .

٥ ــ قانون السياسة الملكية (سياستنامه) فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ .

٦ ــ قانون منتخبات فى غرة المحرم سنة ١٢٦١ هـ .

٧ ــ لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح فى سنة ١٢٥٧ هـ (الطبعة الثانية) وهى المعروفة باسم قانون رجب سنة ١٢٤٥ هـ (الطبعة الأولى) أو قانون الفلاحة[١] .

---

(١) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ١ .

٣ – كتب المراجع

فهرست الكتب العربية بدار الكتب المصرية .

٤ – دراسة بعض المراجع

أحمد أحمد الحته : مراجع تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على (المجلةالتاريخية المصرية . المجلد الأول . مايو وأكتوبر ١٩٤٨) .

٥ – مراجع عن الاقتصاد

أحمد محمد إبراهيم : الاقتصاد السياسى ج١ . القاهرة ١٩٣٥ .

زكى عبد المتعال : الاقتصاد السياسى ج١ . القاهرة ١٩٣٧ .

شارل جيد : كتاب مبادئ الاقتصاد السياسى (ترجمة) القاهرة١٩٣٣ .

عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى ج ١ . القاهرة ١٩٣٦ .

عبد الغنى غنام : الاقتصاد الزراعى وإدارةالعزب .

٦ – مراجع عن الزراعة

أحمد أحمد الحته : جهود إبراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة (ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا مطبعة دار الكتب ١٩٤٨) .

» » » : الفلاح المصرى فى عهد محمد على (مخطوط فى سنة ١٩٣٤) .

» » » : دراسات تاريخية اقتصادية لعصر محمد على (مجلة كلية الآداب . المجلد الثالث . الجزء الثانى سنة ١٩٣٥) .

أحمد فاضل الخشن : تربية الحيوان الزراعى . القاهرة ١٩٣٨ .

أحمد فاضل الخشن : تربية الدواجن فى المزارع والمنازل. القاهرة ١٩٤٢.

جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى العطر المصرى. القاهرة ١٩٠٤.

دلشيڤالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها (ترجمة) ١٩٢٤ .

على مبارك : نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر . القاهرة ١٢٩٧ھ .

فودن وفلتشر : كتاب الزراعة المصرية . القاهرة ج ١ فى سنة ١٩١٠ و ج ٢ فى سنة ١٩١١ .

فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة (ترجمة) . القاهرة ١٢٨٣ ھ . (جزءان) .

كرتوا جيرار : الروضة البهية فى زراعة الخضراوات المصرية (ترجمة) ١٢٩٠ ھ .

يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية (ترجمة) القاهرة ١٣٠٦ ھ .

يوسف نحاس : الفلاح . حالته الاقتصادية والاجتماعية (ترجمة) القاهرة ١٩٢٦ .

٧ — مراجع عامة

أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على . القاهرة ١٩٣٨.

» » » » : تاريخ التعليم فى مصر ج ١ القاهرة ١٩٤٥ .

عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٤ . القاهرة ١٣٢٢ ھ .

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ج ٣ (عصر محمد على) القاهرة ١٩٣٠ .

عمر طوسون : البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد . الإسكندرية ١٩٣٤.

كلوت : لمحة عامة إلى مصر (ترجمة) جزءان .

محمد شفيق غربال : محمد على الكبير . القاهرة ١٩٤٤ .

» » » : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانيــة كما شرحه حسين افندى أحد أفندية الروزمانة فى عهد الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية . المجلد الرابع . الجزء الأول . مايو ١٩٣٦) .

محمد العباسى : الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية . القاهرة ١٣٠١ هـ.

محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . القاهرة ١٩٣٨ .

٨ — إحصاءات

رينى : الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى (ترجمة) . القاهرة ١٢٩٠ هـ .

٩ — دوريات

الوقائع المصرية .

١٠ — تقويم

محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية .

ثانياً : المراجع الأجنبية

١ — وثائق لم يسبق نشرها

من قسم المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك

١ — تقرير هدجسن المبعوث الأمريكى عن بعثته إلى مصر فى سنة ١٨٣٤ (باللغة الإنجليزية) .

٢ — مكاتبات القنصل الأمريكى فى مصر إلى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن (باللغة الإنجليزية) .

٢ — وثائق نشرت

Bowring (J.) : Report on Egypt and Candia. London, 1840.

Cattaui (R.) : Le règne de Mohamed Ali d'après les archives Russes en Egypte. 3 vols., Roma.

Douin (G.) : Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807). Le Caire, 1926.

id : Une Mission Militaire Française auprès de Mohamed Aly Pacha. Le Caire, 1923.

id : L'Egypte de 1828 à 1830. Roma, 1935.

id : La Mission du Baron de Boislecomte (1833). Le Caire.

Driault (E.) : Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814). Le Caire.

id : La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823). Le Caire.

id : L'Expédition de Crète et de Morée (1823-1828).

Politis (A.G.) : Les rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le règne de Mohamed Aly (1833-1849). Roma.

id : Le conflit Turco-Egyptien de 1838-1841 et les dernières années du règne de Mohamed Aly. D'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire, 1931.

٣ — كتب المراجع

Catalogue de la Section Européenne, I. L'Egypte, vol. XIII. Le Caire, 1901.

Deny (J.) : Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire, 1930.

Hilmy (Ibrahim, Prince): The literature of Egypt and the Sudan from the earliest times. 2 vols. London, 1886.

Maunier (R.) : Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte Moderne. 1798-1916. Le Caire, 1918.

Mohamed Ali : (Bulletin de quelques ouvrages historiques et géographiques conservés à la Bibliothèque sur Mohamed Ali Pacha et l'Egypte, pendant son époque. (Bibliothèque Egyptienne).

٤ – كتاب عن دراسة بعض المراجع

Carré (J-M.) : Voyageurs et écrivains Français en Egypte. 2 vols. Le Caire, 1932.

٥ – مراجع عن الاقتصاد

Carver (T.N.) : Principles of Rural Economics.

Marshall : Principles of Economics. London, 1920.

Rew (H.) : A Primer of Agricultural Economics. 1927.

٦ – مراجع عن الزراعة

Arminjon (P.) : La situation économique et financière de l'Egypte. Paris, 1911.

Barois (J.) : L'irrigation en Egypte. Paris, 1887.

Bellefonds (Linant de): Mémoires sur les principaux travaux d'utilité Publique ... Paris, 1872-1873.

Brown (R.H.) : History of the Barrage. Cairo, 1896.

Cécile : Vue et détails de la Roue à Jontes Creuses, où Machine à Arroser (Desc. de l'Egypte, T. 12).

id : Vues et détails de deux machines à Arroser appelés Chadouf et Mental (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Cécile : Vue, Plans et Coupe du Moulin à Sucre (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Charles-Roux(F.): La production de coton en Egypte. Paris, 1908.

Crouchley(A.E.): The economic development of Modern Egypt. 1938.

Delchevalerie(G.): Flore exotique du jardin d'acclimatation de Guézireh et des domaines de S.A. le Khédive. Le Caire, 1871.

id : Aperçu Général sur les Végétaux Exotiques Naturalisés en Egypte. 1880.

id : Le parc public de l'Ezbekieh au Caire. 1897.

id : Calendrier égyptien du Jardinier et cultivateur. 1898.

Delile (A.R.) : Histoire des Plantes cultivées en Egypte (Desc. de l'Egypte, T. 19).

Devilliers : Fabrication de l'huile (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Gali (K.) : Essai sur l'Agriculture de l'Egypte. Paris, 1889.

Gatteschi(Dr.D.): Real property, Mortgage and Wakf according to Ottoman Law. London, 1884.

Girard (P.S.) : Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte (Desc. de l'Egypte, T. 17).

id : Observations sur la vallée d'Egypte et sur l'échaussement séculaire du sol qui la recouvre. (Desc. de l'Egypte, T. 20).

Gliddon(G.R.) : A memoir on the cotton of Egypt. London, 1841.

Jollois : Roue A Pots ou Machine à Arroser (Desc. de l'Egypte, T. 12).

id. : La Charrue. Machine à Battre les Grains. Machine à blanchir le riz. Moulin à farine (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Jomard : Four à Poulets (Desc. de l'Egypte, T. 12).

id : Le distillateur (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Lancret : Mémoire sur le système d'imposition territoriale et sur l'administration des Provinces de l'Egypte, dans les dernières années du governement des Mamelouks (Desc. de l'Egypte, T. XI.).

Martin (P.D.) : Description Hydrographique des Provinces de Beni-Souef et du Fayoum. (Desc. de l'Egypte, T. 16).

Mazuel (J.) : Le sucre en Egypte. Le Caire, 1937.

Moursy(M.K.) : Evolution historique de Droit de Propriété Foncière en Egypte. Le Caire, 1935.

id : De l'étendue du droit de propriété en Egypte. Paris, 1914.

Papont (F.) : L'Egypte. Paris, 1884.

Rozière : Le Vinaigrier (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Rozière et Rouyer: Mémoire sur l'art de faire éclore les poulets en Egypte. (Desc. de l'Egypte, T. XI).

Sacy (Silvestre de): Du Droit de Propriété Territoriale en Egypte à l'époque de l'expédition des Français. Le Caire.

St. John (B.) : Two years Residence in a Levantine Family. Paris, 1850.

id : Village Life in Egypt. 2 vols. London, 1852.

Toussoun (Omar): Mémoire sur l'histoire du Nil.

٧ — مراجع عامة

Artin : L'instruction Publique en Egypte. Paris, 1890.

Badger (G.P.) : A visit to the Isthmus of Suez Canal Works. London, 1862.

Bernard (S.) : Mémoires sur les monnaies d'Egypte. (Desc. de l'Egypte, T. 16).

Boaz (T.) : Egypt. London, 1839.

Burckhardt(J.L.) :Arabic Proverbs. 2nd. ed., London.

Cadalvène et Breuvery: L'Egypte et la Nubie. Paris, 1841, vol. I.

Cameron(D.A.): Egypt in the Nineteenth Century. London, 1898.

Chabrol (De) : Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Egypte. (Desc. de l'Egypte, T. 18).

Chakour(J.G.) Jurisprudence de la Cour d'Appel Mixte sur la Propriété Immobilière. Le Caire. 1892.

Charles-Roux (F.) : L'Egypte de 1801 à 1882 (T. VI. Hist. de la Nation Egyptienne par Hanotaux. Paris, 1936)

Chélu (A.) : Le Nil. Le Soudan, l'Egypte. Paris, 1891.

Combes : Voyages en Egypte, en Nubie. Paris 1846. Vol. I.

Conder (J.) : Popular description of Egypt. 2 vols. London.

Cooley : The American in Egypt. New-York, 1839-1840.

Cornille : Souvenirs d'Orient. Paris.

Couvidou (H.) : Etude sur l'Egypte Contemporaine. Le Caire, 1873.

Crouchley (A.E.) : The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt. Cairo, 1936.

Dammer : Diary of a Tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land. London, 1841, vol. I.

Dodwell (H.) : The founder of Modern Egypt. 1931.

Estève : Mémoire sur les finances de l'Egypte (Desc. de l'Egypte, T. 12).

Farman (E.E.) : Along the Nile with General Grant. New-York, 1904.

Gasparin : Journal d'un voyage au Levant. Paris, 1848. vol. 2.

Ghorbal (S.) : The Beginnings of the Egyptian question and the Rise of Méhémet Ali, 1928.

Guémard (G.) : Les réformes en Egypte (1760-1848). Le Caire, 1936.

Hamont : L'Egypte sous Méhémet Ali. 1843, 2 vols.

Jomard : Coup d'œil impartial sur l'état présent de l'Egypte. Paris, 1836.

Juchereau : Histoire de l'Empire Ottoman depuis 1792 jusqu'en 1844. Paris, 1844.

Lane (E.W.) : An account of the manners and customs of the modern Egyptians.

Lantz : Répertoire Général de la Jurisprudence Egyptienne Mixte et Indigène. Le Caire, 2 vols.

Leon (Edwin de) : The Kedive's Egypt. London, 1877.

Marcel et autres : L'univers Pittoresque. Paris, 1877.

Marin (S.) : Evénements et aventures en Egypte en 1839. 2 vols.

(Marmont) : Voyage du Maréchal duc de Raguse ... 1834-1835.

Paris, 1837. vols. 3 et. 4.

Melly (A.) : Souvenir d'André Melly. London, 1852.

Mengin (F.) : Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali. Paris, 1823. 2 volumes.

id : Histoire Sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali (1823-1838). Paris, 1839.

Merruau (P.) : L'Egypte contemporaine de Méhémet Ali à Said Pacha. Paris, 1858.

Michaud et Poujoulat: Correspondance d'Orient. Paris, 1834. vols. 5 et 7.

Mouriez : Histoire de Méhémet Ali. Paris, 1855. vols. 1, 2 et 3.

Olin : Travels in Egypt, Arabia ... New York, 1843, vol. I.

Paton (A.A.) : A history of the Egyptian Revolution. London, 1870, vol. 2.

Poliak (A.N.) : Feudalism in Egypt, Syria ... 1250-1900. London, 1939.

Politis (A.G.) : L'Hellénisme et l'Egypte Moderne. Paris, 1930. T. 2.

Poujoulat : Voyages dans ... et en Egypte ... Paris, 1841. T. 2.

Reybaud et autres: Histoire de l'expédition Française en Egypte. vols. 9-10.

Reynier : De l'Egypte apès la bataille d'Héliopolis. Paris, 1802.

Sabry (M.) : L'empire Egyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient. Paris 1930.

Scott (G.R.) : Rambles in Egypt and Candia. London, 1837. vols 1 et 2.

St. John (J.A.) : Egypt and Mohamed Ali. 1834, vol. 2.

Taylor (B.) : Journey to Central Africa, or Life and Landscapes from Egypt to the Negro Kingdoms. New York, 1856.

Taylor et Reybaud: La Syrie, l'Egypte ..., Paris, 1839.

Thédenat-Duvent: L'Egypte sous Méhémet Ali. Paris, 1821.

Toussoun (O.) : Mémoire sur les Finances de l'Egypte. T. VI.

Vyse : Operations carried on at the Praymids of Ghizeh in 1837 with an account of a voyage into Upper Egypt. London. Vols. 1, 2 et 3.

Wikinson (G.) : Modern Egypt and Thebes. 1843, 2 vols.

Yates : The Modern History and Condition of Egypt. London, 1843. 2 vols.

٨ — إحصاءات

Régny (E.De) : Statistique de l'Egypte. (les 3 années).

٩ — دوريات

Artin (J.) : Essai sur les causes du Renchérissement de la vie Matérielle au Caire dans le Courant du 19 siècle. (Mém. Inst. Egy. T.V.F. II).

Boinet (A.) : L'accroissement de la population en Egypte (Bul. Inst. Egypt., 1886, P.P. 278-279.)

Colin (A.) : Lettres sur l'Egypte: Administration territoriale du Pacha. (Rev. de deux Mondes. T. XIII, 1838)

Espinassy : Rapport sur la Constitution des Principes Immédiats des blés d'Egypte (Mem. Inst. Egypt 1862).

Gastinel : Sur l'emploi des tourteaux des graines de coton (Bul. Inst. Egypt., 1877).

Grégoire : De l'éducation du ver à Soie en Egypte (Mém. Inst. Egypt.. 1862).

id : De la culture du Coton en Egypte (Mém. Inst. Egypt. 1862).

Hamont : De l'Egypte depuis la Paix de 1841 (Rev. de l'Orient 1843).

id : Agriculture des Egyptiens (Rev. de l'Orient, 1844).

La conservation du blé en Egypte (Bul. Inst. Egypt., 1859).

Ninet (J.) : La culture du coton en Egypte et les filateurs Anglais (Rev. des deux Mondes, 1875).

Pellion : Egypte (Rev. de l'Orient, 1847.)

Rabino : Il y a cinquante ans (Bul. Inst. Egypt., 2e série, no. 10, année 1898).

Régny (E. de) : Notice sur l'introduction de la culture du coton en Egypte et sur Jumel (Bul. Inst. Egypt., 1876).

Worms (Dr.) : Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les Pays Musulmans ... (Journal Asiatique, I, 1843).

Zogheb : L'Egypte Economique depuis Méhémet Ali (La Nouvelle Revue, 1e aout, 1885.)

١٠ — معجم بأسماء النباتات

Isaa (A.) : Dictionnaire des Noms des plantes. Le Caire. 1930.

استدراك

صفحة	سطر	خطأ	صواب
م	١٤	لمصرية	المصرية
م	٢٣	منتظمين	منتظمين فى
١	١١	اللازمة	اللازمة
٤	٥، ٢١	البع ث	البعوث
٧	١٥	مائة	مائه
٩	١٨	٦٥	٥٦
١٥	١٤	عديدة	عديدة »
١٦	٢٣	٣٧	٢٧
١٨	٢٨	أبشوى	أبشواى
٢٤	٢٣	٥٦٠	٦٦٥
٣١	١٧	ملكان	ملكا
٣١	١٩	المتزم	الملتزم
٣٣	٥	الكبيرة	الكبيرة »
٣٩	٢٥	الآخرين	لآخرين
٤٦	١٦	الأطيان	الأطيان(٣)
٤٧	١٩	٤٧	٥٧
٤٨	٢٣	إبعاما	إنعاما
٥٩	١٩	يزرعونهم	يزارعونهم
٦٤	٥	القديمة والعوئد	القديمةوالعوائد
٦٤	٢٥	o6	6o
٦٨	٢٦	الجبرتى ج	الجبرتى ج ٤
٦٨	٢٥	١٥١–١٤٢	١٤١–١٤٢
٨٦	٢٠	رجلا	رجل
٩١	٧	بجفالك	بچفالك
٩٢	١٦	2	21
٩٢	٢١	2	12
٩٤	١٤	فضة مثل	فضة
٩٤	١٥	حاصد	مثل حاصد

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٠٩	٢	وافاً	وافراً
١١٥	١٢	سعيد باشا(٢)	سعيد باشا
١٢٥	٥	الفلاج	الفلاح
١٣٦	٢١	Da	De
١٥١	٥	الدفترى .	الدفترى » .
١٧٢	٦	بكْ ة	بكثرة
١٨٣	٨	مليوا	مليوناً
١٨٣	٢٤	due	duc
١٨٤	٢٥	أمر المالية	أمر إلى المالية
١٩٩	٢٢	coton	cotton
٢٠٠	٨، ٩	قنطاراً	قنطار
٢٠٢	٢٨	١٩٥	١٥٩
٢٠٥	٩	فداناً	فدان
٢١٠	٨	قنطاراً	قنطار
٢٣٢	١٢	السلج	السلجم
٢٥٧	٢٣	495	459
٢٧٠	٢١	٢٩٦	٢٦٩
٢٧١	٨	لابرتقال	البرتقال
٢٨٢	٧	١٨٧٨(١)	١٨٧٨(٢)
٣٣٧	٢١	Pclore les éoulets	éclore les poulets
٣٤٦	١١	آخ	آخر
٣٦٣	٨	أصحاب لاطيان	أصحاب الاطيان
٣٧٣	٢	العطر	القطر
٣٧٤	٥	الروزمانة	الروزنامة
٣٧٥	٤	بعثتة	بعثته
٣٧٧	٢٠	la recouvre	recouvre
٣٨١	١٣	Immédiats	Immédiates